فكر
حركة المقاومة الإسلامية - حماس
الرؤية والمسار

تأليف: أ. أحمد اليوسف



فكر حركة المقاومة الإسلامية-حماس
الرؤية والمسار

سلسلة كتب الراية
الطبعة الأولى 2017م - 1438هـ

فكر حركة المقاومة الإسلامية – حماس
الرؤية والمسار

البريد الإلكتروني:
elraya1tr@gmail.com

تأليف: أ. أحمد اليوسف
تصميم: آية قبلاوي



فكر حركة المقاومة الإسلامية – حماس
الرؤية والمسار

تأليف
أ. أحمد اليوسف

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقـدّمَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد،

فإن لفلسطين والمسجد الأقصى المبارك مكانة عظيمة في قلوب الأمة الإسلامية، لذلك كان الدفاع عنهما وتحريرهما من أيدي الأعداء واجباً شرعياً لا يجوز التخاذل عنه، والتفريط في شأنه، وهذا ما يجب أن يدين به كل مسلم حقاً، الأمر الذي عزز فكرة مركزية قضية فلسطين في فكر أمتنا العربية والإسلامية، وخاصة أن ذكر المسجد الأقصى ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد كانت فلسطين حاضرة في أولويات الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، فقد فُتحت في زمن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وحُررت في عهد صلاح الدين من الصليبيين، واستمر الدفاع عنها حتى عصرنا الحالي، وخاصة بعد أن اغتصبها الصهاينة بدعم وتأييد دولي كامل.

لقد قامت المقاومة الفلسطينية منذ وقت مبكر بواجب الدفاع عن فلسطين، وسالت دماء المجاهدين الزكية فوق ثرى أرض الإسراء والمعراج، إلا أن المؤامرة العالمية كانت أكبر بكثير من إمكانات شعبنا الفلسطيني العزيز، بل أقوى من إمكانات الشعوب العربية الصادقة مجتمعة، وبلغ من شأن المؤامرة أنها كادت أن تغلق ملف قضية فلسطين بشكل نهائي لصالح العدو الصهيوني وفق تسوية مجحفة ظالمة، وعلى سمع العالم وبصره، ولكنَّ الله تعالى أكرم هذه الأمة بقادة مقاومين ذوي بصيرة، فأمسكوا بزمام المبادرة، وأعدوا عدة الجهاد والمقاومة، وأعادوا قضية فلسطين إلى كنف الأمة، واستمروا في مقارعة العدو وبذلوا كل غال ونفيس من أجل قضيتهم المقدسة والعادلة، واستطاعوا أن يحشدوا الأمة جميعا وأحرار العالم من جديد دعماً وتأييداً لقضيتهم العادلة. إنهم قادة الجهاد في فلسطين، الذين قاموا بإنشاء حركة المقاومة الإسلامية حماس، لتعيد الحق إلى نصابه، وتعيد الحق السليب، وتحرر كامل تراب فلسطين المباركة.

وفي هذه الدراسة سنسلط الضوء على فكر حركة المقاومة حماس وتجربتها الرائدة، ومنهجها في التحرير، والتطور الفكري والواقعي في اجتهاداتها وبرامجها.

وإن ما كتب عن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» كبير جداً، يصعب على أيّ باحث حصره فضلاً عن قراءته، ويعود ذلك إلى حجم المنجزات التي حققتها هذه الحركة الرائدة خلال ما يقارب الثلاثة عقود، ويعود أيضاً إلى تسارع الأحداث، والتطور الضخم الذي عاشته القضية الفلسطينية، بالرغم من نشأتها في ظل احتلال مُطبق على كافة جوانب الحياة، وفي ظل مشروع تآمري كبير، يهدف إلى إنهاء قضية فلسطين من خلال ما يسمى بمسار التسوية.

فقد تمكنت الحركة خلال عقودها الثلاثة من أن تكون الرقم الصعب في القضية الفلسطينية، فلم يعد باستطاعة أيّ طرف محلي أو إقليمي أو دولي تجاوزها، وعدم الاعتراف بقوتها وأثرها في الساحة الفلسطينية، لأن المسار الذي اختطته هذه الحركة الرائدة كان مساراً إصلاحياً شاملاً، رسخت وثبتت طريقَه المقاومَ في ظل كل المصاعب والتحديات، وبنت منظومته الشاملة على أساس فكرها الجهادي المقاوم. لقد صاغت الحركة فكرها التربوي والسياسي على أساس متين يقوم على صناعة الشخصية المقاوِمة المستعدة للتضحية بكل ما تملك في سبيل الله تعالى، وتحقيق التمكين على أرض الإسراء والمعراج.

لقد أنشأت الحركة أيضاً جيلاً مقاوِماً ومجتمعاً داعماً ومُؤيداً للمقاومة، وحققت تقدماً عسكرياً باهراً متطوراً، وصاغت منظومة سياسية داعمة لمسار المقاومة والتحرير، وأنتجت إعلاماً فاعلا لترسيخ فكرة المقاومة وتبنيها في شعوب العالم العربي والإسلامي، وصانت المجتمع الفلسطيني بمنظومة تكافلية اجتماعية عميقة، حافظت على جميع أركانه بمختلف مكوناته ومستوياته وشرائحه.

إن الحركة تمكنت خلال العقود الثلاثة من عمرها، بتضحياتها الجسام، وسعيها الدؤوب من تطوير أدواتها في الصراع والمواجهة في مختلف المستويات، وتحقيق موقع قوي في الدوائر الثلاث: الوطنية والإقليمية والدولية. فقد تمكنت على المستوى الوطني من استقطاب شرائح مجتمعية واسعة، لوضوح رؤيتها حول طبيعة الصراع مع العدو المحتل

ومستقبله. وفي الوقت نفسه فقد استطاعت كسب التأييد والدعم الكامل من قِبل الجماهير العربية والإسلامية، كما حظيت باحترام الحكومات وتقدير عموم الأنظمة الرسمية. وكذلك الأمر بالنسبة للقوى الدولية المؤثرة؛ فقد أدركت، هي الأخرى مكانة «حماس» ومدى تأثيرها الواسع في مسار القضية الفلسطينية؛ على وجه التحديد.

لقد حققت الحركة هذا المستوى من الإنجاز، لطبيعة طرحها الشمولي والمتوازن، إنه طرحٌ هويته إسلامية، ذو قدرة على التعامل مع ثقافة المجتمع الفلسطيني بمختلف أطيافه، وهو طرحٌ متوازن، لأن حركة حماس تمارس السياسة في دوائرها الثلاث (الوطنية، والإقليمية، الدولية)، كما تخوض غمار المقاومة وفق رؤية ثابتة مقصدها التحرير والعودة.

إن فكر حماس المستنير والشمولي، منحها القدرة على رؤية وفهم جذور المشروع الصهيوني الضاربة في أعماق المصالح الغربية، التي تصر على سلب ثروات منطقتنا ودوام البقاء فيها، مستفيدة من الموقع الجيوستراتيجي المتميز الذي احتله الكيان الصهيوني، بما يفضي إلى منع قيام أي مشروع حضاري في المنطقة، قادرٍ على فرض سيادته الوطنية وحماية وجوده ومقدرات بلاده.

وأيضاً قد مكن الحركةَ فكرُها الريادي من تركيز جهدها وحصر مقاومتها في مواجهة الاحتلال والاستيطان الذي يمارس في أرض فلسطين، وتطوير مقاومتها بكافة الصور والأشكال، وفي مقدمتها المقاومة المسلحة، والتي ضربت من خلالها نموذجاً وطنياً غير مسبوق في الصمود والتحدي.

لقد أثبتت الانتفاضات الفلسطينية الثلاثة، وكذلك الأمر الحروب الثلاثة 2008م و2012م و2014م مدى جدارة هذه الحركة وتكامل عمل أجنحتها، وخاصة السياسية والعسكرية المتمثلة في كتائب القسام، في مواكبة التطور ومواجهة التحدي، الأمر الذي كرس حركة حماس مَعْلماً ثابتاً في المنطقة العربية، وحالة اعتراض راسخة في وجه محاولات تهميش القضية الفلسطينية أو تصفيتها.

وإن هذا التطور النوعي والشامل في أداء الحركة، إنما يستند في وجوده إلى مشروع فكري أصيل يحمل رؤى فكرية ناضجة، وعمقاً ثقافياً ومنهجياً، وفعالية عالية في الحركة والتنظيم، الأمر الذي يفرض علينا تقديم دراسة منهجية عنه، ليكون نموذجاً للاقتداء في صناعة التحرير، ومن جهة أخرى ليشكل مادة صالحة للاطلاع والتعرف على هذا المشروع برؤيته، وأدواته، وبرامجه ومساراته، لدى كافة الشرائح المثقفة.

وخلاصة الأمر، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم مادة منهجية محددة للقارىء، تزوده بخلاصة ما كُتب عن مشروع حركة حماس، سواء ما قاله وكتبه رموزها ومفكروها، أو ما كُتب عنها من قبل المهتمين بالشأن الفلسطيني، وخاصة تلك الدراسات الأكاديمية المُعَدّة وفق الأصول العلمية للبحث العملي.

أما ما قُدّم في هذه الدراسة من جمع وتلخيص وتحرير لما كتب عن الحركة، حتى أصبح دراسة وافية عنها، فقد قمنا بعرضه على مجموعة من الباحثين المتخصصين لمزيد من التسديد والتدقيق، وقد ضمنا وجهات النظر اللامعة والمفيدة فيها. والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وبناءً على ما تقدم فقد جعلنا مخطط هذه الدراسة كما يلي:

- فصل تمهيدي، ويحتوي على دراسة مختصرة للواقع الذي نشأت فيه حركة حماس.
- الباب الأول، ويحتوي على رؤية الحركة ومنطلقاها الفكرية وأهدافها الاستراتيجية.
- الباب الثاني، ويحتوي على قضايا محورية في فكر الحركة وعلى رأسها استعادة القدس وحق العودة.
- الباب الثالث، ويحتوي على المسارات التي انتهجتها الحركة لتحقيق أهدافها.
- الخاتمة، وتتضمن خلاصة مختصرة لمنجزات الحركة في مختلف المسارات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفصل التمهيدي
تقدير الواقع في فكر حماس قبل النشأة

... سنقدِّم لهذا الفصل بتعريف مختصر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس، لكونها موضوع الدراسة الأساس.

تعريف مختصر بحركة حماس:

حركة المقاومة الإسلامية حماس حركةٌ فلسطينية، مقاومة، إسلامية سنية، شعبية، وطنية. وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية، تؤمن بأن هذه النهضة هي المدخل الأساس لهدفها، وهو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر.

إن حركة حماس أكبر الفصائل الفلسطينية وفق انتخابات 2006م. وهي تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني، وتحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قِبل قوى الاستعمار الحديث. تعتبر الحركة أرض فلسطين وقفاً إسلامياً، ووطناً تاريخياً للفلسطينيين، وأن القدس عاصمتها.

لقد أصدرت حركة «حماس» بيانها التأسيسي في 15 كانون الأول 1987م، إلا أن نشأتها تعود في جذورها إلى الأربعينيات من هذا القرن، لأنها امتداد لحركة الإخوان المسلمين، وقد عرَّفت الحركة نفسها في ميثاقها منذ البداية بأنها: «جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين»[1]، أي هي استمرار لعمل حركة الإخوان الذي نشأ في فلسطين منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين، واتخذ شكل العمل العلني المنظم، حيث افتتح فروعه ومقراته منذ أواخر سنة 1945م. وقبل الإعلان عن تأسيس الحركة، استخدم الإخوان المسلمون أسماءً أخرى للتعبير عن مواقفهم السياسية تجاه القضية الفلسطينية منها: «المرابطون على أرض الإسراء»، و«حركة الكفاح الإسلامي» وغيرها[2].

---

(1) الميثاق، المادة (2).

(2) انظر: محمود، خالد: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2004م، ص 50.

فالحركة أيضاً امتدادٌ لعمل حركة الإخوان الجهادي ضد المشروع الصهيوني، منذ أن شاركوا في حرب 1948م، وفي عمليات المقاومة في قطاع غزة 1953–1955م، وفي «معسكرات الشيوخ» في 1968–1970م، و«أسرة الجهاد» في أرض 1948م التي كان على رأسها الشيخ نمر درويش، وفي أبرز محاولات الشيخ أحمد ياسين المبكرة في أوائل الثمانينيات إلى أن كُشف تنظيمه العسكري «المجاهدون الفلسطينيون»، واعتقل رحمه الله تعالى سنة 1984م.

وبالرغم من هذا الامتداد لعمل حركة الإخوان، إلا أن عمل حركة حماس الجهادي تميز بما يلي:

1. أنّ الحركة حوّلت الأداء الجهادي الإخواني إلى حالة دائمة مستمرة.
2. أنها وفرت غطاءً حركياً مقاوماً لجماعة الإخوان، يتسم بالمؤسسية التنظيمية والسياسية والعسكرية، وله قيادته السياسية المعلنة.
3. ونقلت الوضع الداخلي للإخوان الفلسطينيين نقلة نوعية، بحيث أصبح العمل التنظيمي والتربوي والتعبوي يخدم الفعل الجهادي واستراتيجية المقاومة.
4. لقد حسم ظهورُ الحركة حالة النقاش حول «جدلية الدولة والمقاومة»، أي هل ينتظر الإخوان إقامة الدولة حتى يحرروا أرضهم؟ أم أنه يمكنهم إقامة الدولة على جزء من أرض فلسطين؟ فكان الحسم باتجاه أن مشروعي الدولة الإسلامية ومقاومة العدو الصهيوني خطّان متوازيان مكملان لبعضهما البعض، ويسيران جنباً إلى جنب دونما تعارض.

إن حركة «حماس» حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد. وهي حركة شعبية لأنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع، ومتجذر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية، يرى في العقيدة والمنطلقات الإسلامية أساساً ثابتاً للعمل ضد عدو يحمل منطلقات عقائدية، ومشروعاً مضاداً لكل مشاريع النهوض في الأمة. وتضم حركة «حماس» في صفوفها كل المؤمنين بأفكارها ومبادئها، المستعدين لتحمل تبعات الصراع ومواجهة المشروع الصهيوني. وقد مكنها أيضاً هذا التيار الواسع من الوقوف في وجه الضربات القاسية التي تلقتها من الكيان الصهيوني، وعملائه[1].

(1) انظر: صالح، محسن: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، ط1، 2003م، ص408.

إن حركة حماس تعتمد النظام المؤسساتي تنظيمياً، وتعتمد الشورى في اتخاذ القرار، وقد تطور أداؤها بشكل متسارع في مختلف المجالات، وعلى رأسها مقاومة العدو الصهيوني. فبعد أن بدأت المقاومة بالحجارة وبعض البنادق القديمة، ومن ثمّ العمليات الاستشهادية، تطورت وتمكنت من صناعة الصواريخ المتنوعة ذات المدى البعيد، والتي تغطي مساحة فلسطين المحتلة كلها. وقد تطور أداء الحركة في المجالات الأخرى، الأمنية والسياسية، والعلاقات الداخلية مع الفصائل الفلسطينية، والخارجية مع الأحزاب والدول العربية والإسلامية وغيرها[1].

وأما التطور في المسار الإعلامي، فقد كان مصاحباً للتطور في أداء المقاومة الفاعل، حيث أصبح هذا الأداء المتميز محل تنافس بين وسائل الإعلام المختلفة، لتغطيته ونشره وتحليله، بعد أن كان في بداية التسعينيات لا يتاح للحركة صحيفةٌ واحدة لتنشر فيها خبراً أو مقالاً. إلا أن التطور الأهم تجلى في العمل الإعلامي المؤسسي الذي أنشأته الحركة، من الإذاعة حتى الفضائية مروراً بكل وسائل التواصل المتنوعة، لتسطر من خلاله مساراً إعلامياً فاعلاً في صناعة الرأي العام المقاوم، بل وفي نشر ثقافة الجهاد والمقاومة في كل بيت فلسطيني وعربي وإسلامي [2].

ولا يخفى على أيِّ قارىء لتاريخ الحركة ذلك الجهد النوعي الذي بذلته في مسارَي التربية، والعمل الاجتماعي، فقد صنعت الحركة رجال العقيدة الراسخة، رجال التضحية والإيثار، عبر مناهج تربوية رائدة. وصاغت أيضاً الأسرةَ المسلمة المنتمية لمشروع المقاومة والتحرير، وصانتها بمؤسسات العمل الاجتماعي المتنوعة والفاعلة بما يحفظها من السقوط والابتزاز من قبل الصهاينة وعملائهم بسبب التحديات المعيشية. وقد قامت الحركة بواجبها في هذا الجانب خير قيام.

وبعد هذا التعريف المختصر بحركة حماس، سنفصل الكلام حول الواقع الفلسطيني والعربي والدولي قبل نشأة الحركة، مسلطين الضوء ابتداء على المشروع الصهيوني، لكونه

(1) انظر: التكروري، نواف: حركة حماس نشأتها ومراحل تطورها. www.dogruhaberarapca.com/Form.

(2) المرجع السابق.

العدو الأساس الذي قامت الحركة لمواجهته وطرده من أرضنا المباركة فلسطين المحتلة بإذن الله تعالى.

وسنقارب في هذا التمهيد محاور ثلاثة:

- المحور الأول، ونتناول فيه المشروع الصهيوني والدعم الدولي.
- المحور الثاني، ونفصل فيه الكلام عن الواقع العربي قبل نشأة الحركة.
- والمحور الثالث، ونبين فيه الواقع الفلسطيني إبان النشأة.

المحور الأول: المشروع الصهيوني والدعم الدولي

أولاً: رؤية حركة حماس للمشروع الصهيوني:

انطلقت حركة حماس في تحليلها للصراع مع المشروع الصهيوني، باعتباره صراعاً حضارياً شاملاً بين الأمة العربية والإسلامية من جهة، وبين الصهيونية المدعومة من الغرب من جهة أخرى[1]. وما الهجمة الشرسة على الشعب الفلسطيني وأرضه المقدسة إلا استهداف للأمة الإسلامية لضربها في مختلف الميادين، الفكرية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالمشروع الصهيوني -كما تراه الحركة- مشروع عنصري عدواني إحلالي توسعي، قائم على اغتصاب حقوق الآخرين، ومعادٍ لتطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والتحرير والعودة وتقرير المصير[2].

تؤكد حماس أنَّ الصراع مع المشروع الصهيوني ليس صراعاً مع اليهود بسبب ديانتهم؛ وحماس لا تخوض صراعاً ضد اليهود لكونهم يهوداً، وإنَّما تخوض صراعاً ضد الصهاينة المحتلين المعتدين[3].

ثانياً: الدعم الدولي لإقامة دولة الكيان:

لا يخفى على أحد أن المشروع الصهيوني ما كان له أن يقوم في منطقتنا لولا الدعم الدولي غير المحدود، لذلك حرص هذا المشروع التآمري منذ ظهوره على تأييد القوى الدولية

---

(1) انظر: المقادمة، معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين، ص69.

(2) انظر: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ (تحرير: جواد الحمد، وإياد البرغوثي)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م، ص118.

(3) انظر: وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة المقاومة الإسلامية، (البند:16).

الكبرى التي تمتلك القوتين العسكرية والاقتصادية، القادرة على تنفيذ آمال مشروعه وأطماعه. فتحالف هذا الكيان مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. وقد نجحت الحركة الصهيونية في إقامة تحالفاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لوجود مصالح مشتركة بينها وبينهم. فبريطانيا العظمى التي كانت تسعى لحماية مستعمراتها الممتدة في الهند، تصدت أواخر القرن التاسع عشر لمسألتين واجهتا العالم وقتذاك:

- الأولى المسألة الشرقية[1] وإرث الإمبراطورية العثمانية.
- والثانية ما أسمته الحركة الصهيونية بـ«المسألة اليهودية» التي واجهت المجتمعات الأوروبية، نتيجة ما تبع حركات تحرير الجماعات اليهودية في أوروبا من مساواة لهم ببقية فئات المجتمع في أعقاب انهيار النظم الإقطاعية وبزوغ عصر النهضة الأوروبي.

وفي العام 1907م، انعقد في لندن ما عرف باسم «مؤتمر خبراء الاستعمار» بناءً على طلب رئيس وزراء بريطانيا، وكان هذا المؤتمر على مستوى أساتذة الجامعات والخبراء في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، وذلك بهدف الكشف عن الوسائل التي تحول دون اضمحلال الاستعمار الأوروبي بعد أن بلغ ذروته. وقد بيّن التقرير الصادر عن هذا المؤتمر مخطط القوى الاستعمارية الأوروبية الرامي إلى تفتيت المنطقة العربية (والتي كانت جزءاً من الخلافة العثمانية) إلى دول عدة، وزرع كيان غريب بين مشرق العالم العربي ومغربه. وهو الأمر الذي جاء متفقاً مع أهداف الحركة الصهيونية، وأيضاً كان حلاً لما عُرف بالمسألتين الشرقية واليهودية معاً. وتماشياً مع هذه المقررات كانت سياسة بريطانيا ترمي إلى تفكيك أوصال الخلافة العثمانية، وتمزيق وحدة العالم العربي، وتمهيد الطريق لليهود لإنشاء دولتهم في فلسطين[2].

وفي مطلع الأربعينيات بدأت مرحلة جديدة من مراحل اغتصاب فلسطين، تحالفت فيها الحركة الصهيونية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فبعدما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا، صار لها مصالح وأهداف في المنطقة العربية، وبخاصة حينما أكدت عدة دراسات أن هذه المنطقة من أهم منابع النفط في العالم. وبعد أن نجح

(1) انظر تفصيل الكلام عنها في: http://aawsat.com/home/article.

(2) انظر: صالح، محسن: القضية الفلسطينية (خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة)، مركز الزيتونة، ط1، 2012 م، 32.

يهود أوروبا في استصدار وعد بلفور وضمان الدعم الإنجليزي، اتجهت الحركة الصهيونية إلى الأمريكيين اليهود لإكمال المراحل الأخيرة لقيام الدولة، وتحقيق اعتراف العرب بها.

وقد مارست الدبلوماسية الأمريكية كل الضغوط الممكنة أثناء التصويت على مشروع التقسيم في الجمعية العامة، ثم كانت «الولايات المتحدة» أول من اعترف بالكيان الغاصب «إسرائيل» وقدمت له أول معونة مالية[1].

لقد ازداد التحالف الصهيوني الأمريكي رسوخاً وقوةً، في فترة حكم ريجان، وشهدت دعماً غير مسبوق للكيان الغاصب «إسرائيل»، ورضوخاً كاملاً لمطالبها، وقد أعلنت إدارة ريجان في 1987م أنها تعتبر «إسرائيل» حليفاً رئيساً غير منتم إلى حلف الناتو. وفي عهد بوش حصلت «إسرائيل» على خدمتين جليلتين هما: فتح الباب أمام هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق من جهة، والقضاء على القوة العراقية من جهة أخرى. هذا بجانب إلغاء قرار الجمعية العامة الذي يصف الصهيونية بالعنصرية.

وقد كرس كلنتون نفسه، وإدارته، لصالح الكيان الغاصب «إسرائيل»، فجعل جل موظفي البيت الأبيض، وأركان إدارته، ومستشاريه من اليهود أو من الذين عُرف عنهم ولاؤهم الشديد للكيان الغاصب. كما أوصل علاقات بلاده بإسرائيل إلى وضع لا مثيل له في العلاقات الدولية، حيث وصلت المعونة الأميركية الرسمية إلى أكثر من 3 مليار دولار في السنة. وشرعت إدارته في الضغط على الأطراف العربية في اتجاه دفع عملية التطبيع السياسي والاقتصادي مع الكيان الغاصب «إسرائيل»[2].

أما في عهد أوباما فقد ذكرت «واشنطن بوست»عن مسؤول صهيوني اعترافه بأن العلاقات، وإن كانت أقرب أثناء حكم جورج بوش، ولكن التعاون في ظل إدارة أوباما توسع وتعزز في مجالات متعددة. وقد ختم باراك أوباما عهده بإبرام اتفاق حول مساعدات عسكرية لا تقل قيمتها عن 38 مليار دولار تقدم للكيان الغاصب خلال عشرة أعوام[3].

---

(1) المرجع السابق، ص55 بتصرف.

(2) انظر: ماضي، عبد الفتاح: الصهيونية والتحالف مع الغرب. http://www.abdelfattahmady.net.

(3) انظر: المركز الفلسطيني للإعلام: 38 مليار دولار مساعدات أمريكية عسكرية لـ«إسرائيل»، 14/سبتمبر/2016 م.

المحور الثاني: الواقع العربي قبل نشأة الحركة

شهد الواقع العربي، منذ صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين في العام 1947م، خمسة حروب كبيرة، كانت تداعياتها وتأثيرها الكبير على الدول العربية نفسها، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، لذلك سنتناول في هذا المحور هذه الحروب وتداعياتها بشكل مختصر:

أولاً: حرب 1948م:

كانت هذه الحرب نتيجة مباشرة لقرار الاستعمار البريطاني الانسحاب من فلسطين، وإيكال الأمر إلى الأمم المتحدة، التي أصدرت تحت ضغط القوتين العُظْمَيين آنذاك (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) القرار رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947م بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية (45%)، ويهودية (54%)، ومنطقة دولية (1%).

فقامت الحرب بين القوات العربية المتمثلة بكل من مصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان والسعودية من جهة، والعصابات الصهيونية المسلحة في فلسطين، واستمرت حتى شباط 1949م، فكان من تداعياتها أنها أدت إلى سقوط 77% من أرض فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، وإنشاء كيانه «الإسرائيلي» عليها، وتشريد نحو ثلثي شعب فلسطين. وارتكب اليهود 34 مذبحة أثناء هذه الحرب، وأجبروا حوالي 800 ألف فلسطيني من أصل مليون و290 ألف على الهجرة، أي أن نحو 60% من شعب فلسطين وجد نفسه لاجئاً بعد هذه الحرب[1].

ثانياً: حرب 1956م:

وهي حرب العدوان الثلاثي والتي شنتها كل من بريطانيا وفرنسا و«إسرائيل» على مصر في عام 1956م إثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس. وكانت كل من بريطانيا وفرنسا قد اتفقتا مع إسرائيل على أن تقوم القوات الإسرائيلية بمهاجمة سيناء، وحين يتصدى لها الجيش المصري تقوم بريطانيا وفرنسا بالتدخل وإنزال قواتهما

(1) انظر: صالح، محسن: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص287.

في منطقة قناة السويس ومحاصرة الجيش المصري. فانتهت الحرب وقد حقق العدوان أحد أهدافه بنشر قوات طوارئ دولية في سيناء(1). لقد كانت هذه الحرب إيذاناً بانتهاء العهد الاستعماري البريطاني - الفرنسي في المنطقة، ووراثة أمريكا والاتحاد السوفيتي لحلبة التنافس فيها. وقد كشفت هذه الحرب مدى تطور القوة العسكرية الإسرائيلية، ومدى عجز الجانب المصري عن حماية نفسه، فضلاً عن تحرير فلسطين(2).

ثالثاً: حرب 1967م:

تُعرف هذه الحرب في كل من سوريا والأردن باسم نكسة حزيران وفي مصر باسم نكسة 67، وهي الحرب التي نشبت بين دولة الكيان الغاصب، وكل من مصر وسوريا والأردن ما بين 5 حزيران 1967م والعاشر من الشهر نفسه.

وكان لهذه الحرب تداعيات خطيرة على العالم العربي بأسره فضلاً عن القضية الفلسطينية، أبرزها ما يلي:

1. احتلال دولة الكيان الغاصب «إسرائيل» لما تبقى من فلسطين، أي الضفة الغربية (5878 كم مربع)، وقطاع غزة (363 كم مربع)، واحتلالها لسيناء المصرية (61,198 كم مربع)، والجولان السورية (1150 كم مربع).
2. تشريد نحو 330 ألف فلسطيني.
3. سيطرة الكيان الإسرائيلي على منابع مياه الأردن.
4. تشكيل الكيان الإسرائيلي لخطوط دفاع جديدة، وتوفير عمق إستراتيجي يَسهُل الدفاع عنه.
5. فرضُ احتلال جديد للأراضي العربية، جَعَلَ هدف العرب فيما بعد استرجاع هذه الأراضي المحتلة سنة 1967م، وليس تحرير فلسطين المحتلة سنة 1948م.
6. تدمير القوات العسكرية لمصر والأردن وسوريا.
7. ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة وتعاظمها، وبروز الهوية الوطنية الفلسطينية التي قرّرت أن تأخذ زمام المبادرة بعد أن تبين لها مدى الضعف العربي(3).

---

(1) انظر: العدوان الثلاثي 1956م، http://www.palestinapedia.net.

(2) المرجع السابق ص296. والحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م، 247.

(3) المرجع السابق ص307. والمدخل إلى القضية الفلسطينية (مرجع سابق)، ص294-295.

رابعاً: حرب أكتوبر 1973م:

حرب أكتوبر أو حرب العاشر من رمضان كما تعرف في مصر، أو حرب تشرين التحريرية كما تعرف في سوريا، وهي الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة التي شنتها كل من مصر وسوريا على «إسرائيل» عام 1973م. وقد بدأت الحرب يوم السبت 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 م الموافق له 10 رمضان 1393 هـ بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الإسرائيلية المحتلة لسيناء وهضبة الجولان. وساهم في الحرب بعض الدول العربية سواء بالدعم العسكري أو الاقتصادي.

وبعد أن بدأ الهجوم حققت القوات المسلحة المصرية والسورية أهدافها من شن الحرب على «إسرائيل»، وكانت هناك إنجازات ملموسة في الأيام الأولى للمعارك، فتدخلت الولايات المتحدة مباشرة لتعويض خسائر «إسرائيل» في الحرب بمد جسر جوي بين البلدين لتزويد العدو الإسرائيلي بأحدث أنواع السلاح في تلك الفترة، فانتهت الحرب رسمياً بالتوقيع على اتفاقيات فك الاشتباك بين جميع الأطراف.

وقد كان لهذه الحرب نتائج هامة، أبرزها:

1. كسر أسطورة الجيش الإسرائيلي، وتحطيم نظرية الأمن الإسرائيلية.
2. أخذ العرب زمام المبادرة، والانتقال من الدفاع إلى الهجوم.
3. تحقيق قدر عال من التضامن العربي، من خلال المشاركة العسكرية، وأيضاً استخدام سلاح النفط.
4. ولكن التداعيات السلبية والخطيرة تمثلت في:
5. استخدام الأنظمة العربية - خصوصاً مصر - النتائج السابقة لتحريك الأوضاع السياسية، ومحاولة الوصول إلى تسوية سلمية مع الكيان الإسرائيلي، تضمن عودة الأراضي المحتلة سنة 1967م[1].

(1) انظر: المرجع السابق ص309. والحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص307.

خامساً: الحرب الأهلية اللبنانية، والاجتياح الإسرائيلي (1982م) وأثرهما على القضية الفلسطينية:

في 3 نوفمبر 1969م تم التوقيع على اتفاق في القاهرة لغرض تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وقد أعطى هذا الاتفاق الشرعية لوجود وعمل المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث تم الاعتراف بالوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل لبنان، وتم التأكيد على حرية العمل العسكري انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

لم تمض سنوات قليلة على هذا الاتفاق، حتى انطلقت الشرارة الحقيقية للحرب الأهلية اللبنانية في 13 أبريل 1975م، عندما قام مجهولون بمحاولة اغتيال بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اللبنانية، ولكنه نجا من هذه المحاولة بعد أن لقي أربعة مصرعهم منهم اثنان من الحراس الشخصيين له. فقامت ميليشيات حزب الكتائب بالرد على محاولة الاغتيال، بالتعرض لحافلة كانت تقل أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة إلى مخيم تل الزعتر مروراً بمنطقة عين الرمانة. أدّى الكمين الذي نصبه مقاتلو حزب الكتائب إلى مقتل 27 فلسطينياً. وسميت الحادثة بحادثة البوسطة والتي كانت بمثابة الشرارة لبدء القتال في كل أنحاء لبنان.

وعلى إثر ذلك، أرسلت الولايات المتحدة الكثير من الإشارات لسوريا بموافقتها على التدخل السوري في الأراضي اللبنانية، فاستجاب النظام السوري لذلك وقام بالدخول إلى لبنان في 21 كانون الثاني 1976م، وكان الهدف من ذلك العمل على إخماد الحرب الأهلية ونزع سلاح المليشيات المتحاربة وحماية لبنان والحفاظ عليه.

وفي الرابع عشر من آذار 1978م، أقامت إسرائيل حزاماً أمنياً بمسافة عشرة كيلو مترات لحماية شمالها من هجمات المقاومة الفلسطينية.

وفي فترة أواخر عقد السبعين وبداية عقد الثمانين، قُسِّم لبنان فعلياً إلى مناطق نفوذ عسكرية موزعة بين السوريين والفلسطينيين والإسرائيليين والميليشيات اللبنانية المتعددة المتحالفة معهم.

وفي 10 تموز 1981م وبعد فوز الليكود في انتخابات الكنيست في شهر حزيران، قامت إسرائيل بشن غارات جوية عنيفة على عدة مواقع في جنوب لبنان، وفي 17 تموز قصفت مراكز قيادة حركة فتح والجبهة الديمقراطية في بيروت الغربية. واستمر القصف إلى يوم 24 تموز، وذلك بعد صدور قرار من مجلس الأمن في 22 تموز يطالب فيه بوقف فوري للهجمات المسلحة على لبنان. فتمّ التوقف بناء على مساعي موفد الرئاسة الأمريكي، فيليب حبيب، بين منظمة التحرير و«إسرائيل».

وقد تم آنذاك إبرام وقف إطلاق النار بين العدو الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية بإشراف فيليب حبيب. إلا أن الإسرائيليين كانوا قلقين من تجمع قوات منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان منذ وقف إطلاق النار والذي اعتبرته تهديداً لأمن حدودها الشمالية.

وفي 21 نيسان 1982م قصف سلاح الجو الإسرائيلي موقعا لمنظمة التحرير في جنوب لبنان، فقامت منظمة التحرير الفلسطينية بالرد بقصف صاروخي على شمال فلسطين المحتلة، وتلا هذا القصف المتبادل محاولةٌ لاغتيال سفير «إسرائيل» في بريطانيا، شلومو أرجوف في 3 حزيران 1982م، فقامت إسرائيل، بقصفٍ لمنشآت ومواقع تابعة لمنظمة التحرير في قلب بيروت. وقامت منظمة التحرير بقصف شمال «إسرائيل» مرة أخرى، وقتل في هذا القصف إسرائيلي واحد.

في 5–6 حزيران/يونيو 1982م بدأت دولة العدو الإسرائيلي جزءا من قصف جوي ومدفعي كثيف على مدينة صيدا، وقرى النبطية، والدامور وتبنين وأرنون وقلعة الشقيف الإستريتيجية. ومن ثم دخل الجيش الإسرائيلي الأراضي اللبنانية في 6 حزيران 1982م، وتم اجتياز المواقع التي كان يشغلها 7,000 جندي تابعين لقوات الأمم المتحدة.

وتقدمت القوات الإسرائيلية على عدة محاور تجاه العاصمة بيروت، ولكنها واجهت مقاومة عنيفة من قبل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني، وتعرض الجيش الإسرائيلي إلى مقاومة شرسة عند محاولته احتلال قلعة شقيف الإستراتيجية، إلا أنه احتلها أخيراً وسلمها لسعد حداد قائد جيش لبنان الجنوبي الموالي للعدو الإسرائيلي. وبعد أيام

سقطت صيدا وصور والدامور، معاقل منظمة التحرير الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم العدو الإسرائيلي، وبدأ الجيش الإسرائيلي بالتقدم نحو الطريق الرئيسي ما بين بيروت ودمشق مخترقين منطقة الشوف الواقعة في الجزء الجنوبي من جبل لبنان في 8 حزيران 1982م.

وفي 9 حزيران 1982م وصل الجيش الإسرائيلي إلى مشارف بيروت، وفي نفس اليوم تمكن سلاح الجو الإسرائيلي من تدمير عدة مواقع للدفاع الجوي السوري بالإضافة إلى إسقاط مقاتلة ميغ 21 سورية في اشتباك جوي ضخم بين 90 مقاتلة إسرائيلية، و60 مقاتلة سورية. مما اضطر الجيش السوري لإعادة تمركزه خارج منطقة الشوف. وفي يوم 14 حزيران 1982م دخل العدو الإسرائيلي بيروت الشرقية ذات الأغلبية المسيحية، وطوق بيروت الغربية التي كانت معقلاً رئيساً للمقاومة الفلسطينية.

ومع اقتراب نهاية شهر حزيران كان هناك 100,000 جندي إسرائيلي في لبنان، وبالمقابل كان 11,000 مقاتل فلسطيني محاصرين مع ياسر عرفات في بيروت الغربية.

في 13 يونيو قامت القوات الإسرائيلية ومليشيا بشير الجميل بمحاصرة بيروت، واستمر هذا الحصار إلى 28 أغسطس. وطوال فترة الحصار قامت القوات الإسرائيلية بقصف بيروت من البر باستعمال المدفعية، ومن الجو والبحر. لقد استعملت إسرائيل في هجومها على بيروت أسلحةً محرمةً دولياً منها القنابل العنقودية والفسفورية.

فقام رونالد ريغان بتقديم ضمان شخصي للمقاتلين الفلسطينيين بالحفاظ على أمن عائلاتهم إذا ما غادروا إلى تونس، فوافق العدو الإسرائيلي على خروج المقاتلين تحت حماية دولية. غادر 14,614 مقاتلا فلسطينيا بيروت إلى تونس تحت الحماية الدولية.

وبهذا أدركت المقاومة الفلسطينية أن كل جهدها وتضحياتها التي قدمتها من خارج فلسطين لم تحقق هدفها في التحرير، بل وصلت إلى نتيجة مفادها أن المقاومة المسلحة من خارج فلسطين قد تمت محاصرتها تماما، وما عادت تمتلك أيّ خيار عسكري فاعل في تلك الآونة، الأمر الذي دفع المقاومة الفلسطينية للاعتماد على المقاومة من داخل فلسطين المحتلة لإنجاز التحرير لكامل التراب الفلسطيني.

خلاصة الواقع العربي وأثره على القضية الفلسطينية:

1. شهدت هذه المرحلة انحسار الاستعمار عن معظم بلدان العالم العربي والإسلامي، غير أن الأنظمة المستقلة التي حلت مكانه استخدمت النسق الغربي للحكم، فاتخذت صبغات علمانية ذات مضامين ليبرالية، أو اشتراكية، أو محافظة، فوقعت الشعوب العربية تحت الحكم العسكري. وقد سعى كل نظام إلى ترسيخ نفوذه والهوية الوطنية المحلية القُطْرية.
2. شهدت هذه الفترة مداً قومياً ويسارياً، وانحساراً للتيار الإسلامي سياسياً وشعبياً وجهادياً، خصوصاً بعد الحملة الشرسة المنظمة التي قادها عبد الناصر وأنصاره ضد هذا التيار.
3. استمرت حالة العداء الرسمي ضد الكيان الصهيوني طوال هذه المرحلة، لكن الخط البياني للأنظمة العربية كان يستشعر حالة عجز حقيقي، لذلك قامت هذه الأنظمة بدغدغة عواطف الجماهير بتبني المقاومة الفلسطينية، إلا أن سياسات دول المواجهة في تعاملها مع المقاومة الفلسطينية سارت ضمن خطين:

الأول: ضمان أمن النظام وبقائه وعدم تعرضه لمخاطر الانتقام الصهيوني. وبشكل آخر عدم كشف مدى ضعف النظام في ساحة المواجهة، وبالتالي ضبط العمل الفدائي الفلسطيني ووضعه تحت السيطرة.

الثاني: السماح المرحلي التكتيكي بوجود المقاومة المسلحة على أرضها تحقيقاً لمكاسب سياسية شعبية، أو تجنباً لاضطرابات داخلية وتنفيساً عن غضب الجماهير. ولذلك بقيت حدود دول المواجهة مع العدو مغلقة محرمة على العمل الفدائي الفلسطيني طوال فترة ما قبل 1982م، مع استثناءات محدودة فرضتها ظروف معينة، وكان أهم هذه الاستثناءات جنوب لبنان الذي تشكلت فيه قاعدة مقاومة قوية بعد حرب 1967م، واستمرت حتى 1982م.

إن ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية، وتمثيل (م.ت.ف) الشرعي والوحيد للفلسطينيين، قد صب عملياً في إزاحة أثقال المسؤولية تجاه القضية عن أكتاف البلاد العربية، وتحميلها للفلسطينيين وحدهم. وأخذت مع الزمن، خصوصاً بعد 1973م، مسؤولية البلدان العربية تنحصر في الدعم السياسي والاقتصادي، بل إن الدعم الاقتصادي نفسه أخذ يضعف منذ الثمانينيات.

وبالرغم من أن الموقف العربي في بداية هذه المرحلة كان متصلباً، من خلال لاءات مؤتمر الخرطوم (الثلاثة) سنة 1967م، إلا أن حرب 1973م، كانت فرصة للرئيس المصري، لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في أيلول 1978م، التي دخلت مصر بموجبها في سلام مع الكيان الصهيوني، وتوقفِ حالة الصراع بينهما[1].

(1) انظر: الساعاتي، أحمد محمد: الإخوان المسلمون في قطاع غزة، http://felesteen.ps/details/news.

المحور الثالث: الواقع الفلسطيني إبان نشأة الحركة (1967–1987م)

تميزت الفترة ما بين العامين (1967م– 1987م) ببروز الهوية الوطنية الفلسطينية، وبقيادة الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير، وبنجاح المنظمة في تحقيق الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتحصيل مقعد لها كمراقب في الأمم المتحدة.

وترافق خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، وغرقها في الحرب الأهلية في لبنان، ثم إخراجها من لبنان سنة 1982م مع ميول متزايدة لدى القيادة الفلسطينية للعمل السياسي، والحلول المرحلية، وإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزءٍ يتم تحريره من فلسطين[1].

وفي الوقت نفسه شهدت هذه الفترة تصاعد التيار الإسلامي الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها، حيث أصبح يشكل قوة شعبية لا يستهان بها، ظهرت معالمها في المساجد والمدارس والجامعات والنقابات ومؤسسات العمل الخيري، كما ظهرت النواة الأولى للعمل العسكري الإسلامي المقاوم.

وقد أسهم كلٌ من بروز الهوية الفلسطينية، وتصاعد التيار الإسلامي، في نشأة حركة حماس كما سنبينه فيما يلي:

أولاً: بروز الهوية الفلسطينية:

بعد أن اضطرت الأنظمة العربية تفادياً لموجات السخط الشعبي، وتجاوزاً لحالة الإحباط الناتجة عن حرب 1967م إلى إفساح المجال للعمل الفدائي الفلسطيني، استطاع العمل الفدائي أن يبني قواعد قوية وواسعة في الأردن ولبنان. واستطاعت التنظيمات الفدائية الفلسطينية بقيادة فتح الوصول إلى قيادة (م.ت.ف)، التي أصبحت برئاسة ياسر

(1) انظر: صالح، محسن: القضية الفلسطينية، ص88.

عرفات منذ شباط 1969م. وبرز خط الكفاح الشعبي المسلح وحرب العصابات، واكتسبت الشخصية الوطنية الفلسطينية زخماً كبيراً، وتمكنت (م.ت.ف.) في مؤتمر الزعماء العرب في الرباط في تشرين الأول 1974م من الحصول من الدول العربية على الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وبعد شهرين دُعي ياسر عرفات لإلقاء خطابه في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وتم قبول (م.ت.ف) عضواً مراقباً.

ومنذ سنة 1974م، عادت قضية فلسطين لتدرج بنداً مستقلاً على جدول أعمال الأمم المتحدة لأول مرة منذ الأربعينيات. وكان أحد أهم القرارات المتخذة القرار رقم 3236 الصادر في 1975/11/22م[1]، ويحمل عنوان قرار حقوق الشعب الفلسطيني، وفيه يُؤيد حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية، وحقه في العودة إلى أرضه، وحقه في استعادة حقوقه بكل الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وإذا كان خط المكاسب الفلسطينية السياسية قد تصاعد على الساحة العربية والدولية في هذه المرحلة، فإن خط العمل الفدائي الفلسطيني المسلح، وخط الدعم العربي الفاعل، اللذين شهدا صعوداً في البداية، ما لبثا أن تراجعا وانحسرا إلى مستويات متدنية، في النصف الثاني من هذه المرحلة، بحيث أثرا سلباً على المكاسب السياسية نفسها[2].

ثانياً: العوامل التي أسهمت في نشأة الحركة:

نشأت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» نتيجة تفاعل عوامل عدة عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى عام 1948م بشكل عام، وهزيمة عام 1967م بشكل خاص. وتتفرع هذه العوامل عن عاملين أساسيين هما: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام 1987م، وتطور الصحوة الإسلامية في فلسطين وما وصلت إليه في منتصف الثمانينيات.

---

(1) انظر: حق تقرير المصير، الموسوعة الفلسطينية.

(2) المرجع السابق، ص89.

العامل الأول: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية:

أخذ يتضح للشعب الفلسطيني أن قضية الصراع الحضاري بين العرب والمسلمين من جهة، والصهاينة من جهة أخرى، قد تحولت إلى قضية لاجئين فيما بعد النكبة، أو قضية إزالة آثار العدوان، والتنازل عن ثلثي فلسطين فيما بعد هزيمة عام 1967م، الأمر الذي دفع الشعب الفلسطيني ليمسك زمام قضيته بيده، فظهرت (م.ت.ف) وفصائل المقاومة الشعبية.

ولكن برنامج الثورة الفلسطينية الذي تجمع وتبلور في منظمة التحرير الفلسطينية تعرض في الثمانينيات إلى سلسلة انتكاسات داخلية وخارجية، عملت على إضعافه وخلخلة رؤيته. وكانت سنوات السبعينيات قد شهدت مؤشرات كثيرة حول إمكانية قبول (م.ت.ف) بحلول وسط على حساب الحقوق الثابتة لشعبنا وأمتنا، وخلافاً لما نص عليه الميثاق الوطني الفلسطيني[1]. ومن ثمّ تحولت تلك المؤشرات إلى طروحات فلسطينية واضحة تزايدت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، والاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان، ثم محاصرة بيروت عام 1982م. ورغم الصمود التاريخي للمقاومة الفلسطينية فيها، إذ تم حصار عاصمة عربية لمدة ثلاثة أشهر دون أيّ رد فعل عربي حقيقي، فقد نتج عن ذلك إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من لبنان، الأمر الذي عزز الاتجاهات الداعية داخل المنظمة للتوصل إلى تسوية مع العدو الصهيوني. وتضمنت طروحات التسوية التنازل عن قواعد أساسية في الصراع مع المشروع الصهيوني، وهي:

1. الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين.
2. التنازل للصهاينة عن جزء من فلسطين، بل عن الجزء الأكبر منها.

وفي مثل هذه الظروف التي لقيت استجابة من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، تراجعت استراتيجية الكفاح المسلح، كما تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية، وخاصة بعد أن اتخذت الجامعة العربية قراراً في قمة الرباط عام 1974م باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

---

(1) ورد في المادة (9) من الميثاق الوطني الفلسطيني: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

وبعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية أصبحت قضية فلسطين قضية هامشية عربياً ودولياً، وبموازاة ذلك كانت سياسة الكيان الصهيوني تزداد تصلباً بتشجيع ومؤازرة من الولايات المتحدة الامريكية التي وقعت معه معاهدة التعاون الاستراتيجي في عام 1981م، والذي شهد أيضاً إعلان ضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى دولة الكيان الغاصب، وتدمير المفاعل النووي العراقي.

وفيما كانت الدول العربية تتعلق بأوهام الأمل الذي عقدته على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كان التطرف الصهيوني يأخذ مداه مع هيمنة أحزاب اليمين على سياسة وإدارة الكيان، وكانت سياسة الردع التي تبناها الكيان الصهيوني منذ عقود هي السياسة التي لا يتم الخلاف عليها. لذلك نفذت بعنجهية عملية حمام الشط التي قصفت فيها مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر عام 1985م، وقد لقيت هذه الأعمال دعماً وتشجيعاً كاملين من قبل الإدارة الأمريكية، التي عقدت عليها الآمال العربية بتحقيق طموحات القمم المختلفة[1].

العامل الثاني: تطور الصحوة الاسلامية:

شهدت فلسطين تطوراً واضحاً وملحوظاً في نمو وانتشار الصحوة الإسلامية كغيرها من الأقطار العربية، الأمر الذي جعل الحركة الاسلامية تنمو وتتطور فكرة وتنظيماً، في فلسطين المحتلة عام 1948م. وفي أوساط التجمعات الفلسطينية في الشتات، وأصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً، مرده أمران اثنان:

الأول: تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلم أولويات الدول العربية.

الثاني: تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته إلى موقع التعايش معه، وحصر الخلاف في شروط هذا التعايش.

وفي ظل هذين التراجعين، وتراكم الآثار السلبية لسياسات الاحتلال الصهيونية القمعية الظالمة ضد الشعب الفلسطيني، ونضوج فكر المقاومة لدى الشعب الفلسطيني داخل

---

(1) انظر: حركة المقاومة الإسلامية (حماس) (مذكرة تعريفية) .http://riaaya.org/index_files/faseel16.htm.

فلسطين وخارجها، كان لا بد من مشروع فلسطيني اسلامي جهادي، بدأت ملامحه بالظهور في أسرة الجهاد عام 1981م، ومجموعة الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى عام 1983م، وغيرها.

ومع نهايات عام 1987م كانت الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية لإعلان حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كمشروع مقاوم يواجه المشروع الصهيوني وامتداداته. وبالرغم من كونه امتداداً لمسار المقاومة الذي اطلقته جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه قام على أسس جديدة تتناسب مع التحولات الداخلية والخارجية.

وقد جاءت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» استجابة طبيعية للظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، منذ استكمال الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية عام 1967م.

وقد أسهم الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، والوعي المتميز لدى التيار الإسلامي الفلسطيني في بلورة مشروع حركة المقاومة الإسلامية الذي بدأت ملامحه تتكون في عقد الثمانينيات، حيث تم تكوين أجنحة لأجهزة المقاومة، كما تم تهيئة القاعدة الجماهيرية للتيار الإسلامي بالاستعداد العملي لمسيرة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الصهيوني منذ عام 1986م[1].

وسنقف فيما يلي من أبواب وفصول مع فكر حماس وتجربتها، بشكل منهجي، موضحين الثوابت والرؤى والأهداف الاستراتيجية التي تسعى الحركة لتحقيقها، وأيضاً المسارات المتنوعة التي شكلت تجربة هذه الحركة الرائدة في سعيها لتحرير فلسطين.

(1) أنظر: المرجع السابق.

الباب الأول: رؤية حركة حماس ومنطلقاتها الفكرية وأهدافها الاستراتيجية

الفصل الأول: رؤية حركة حماس ومنطلقاتها الفكرية

الفصل الثاني: الأهداف الاستراتيجية للحركة

الفصل الأول: رؤية حركة حماس ومنطلقاتها الفكرية

لقد نشأت حركة المقاومة الإسلامية حماس لتحقيق رؤية واضحة ألا وهي تحرير كامل فلسطين، وعودة جميع الشعب الفلسطيني إلى أرضه، وقد انطلقت الحركة بهويتها الإسلامية على أساس مجموعة من المنطلقات الواضحة، وهي:

1. حركة المقاومة الإسلامية «حماس» هي حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيَّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها[1].
2. فلسطين أرض عربية إسلامية، وهي أرض مباركة مقدّسة، لها مكانتها الخاصة في قلب كلّ عربي ومسلم[2].
3. فلسطين بحدودها من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أمّ الرشراش جنوباً وحدة إقليمية لا تتجزّأ، وهي أرضُ الشعب الفلسطيني ووطنُه. وإنَّ طردَ الشعب الفلسطيني وتشريدَه من أرضه، وإقامة كيانٍ صهيونيّ عليها، لا يلغي حقَّ الشعب الفلسطيني في كامل أرضه، ولا ينشئُ أي حق للكيان الصهيوني الغاصب فيها[3].
4. الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون في فلسطين حتّى سنة 1947، سواء من أُخرج منها أم من بقي فيها؛ وكلّ مَنْ ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ، داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني[4].
5. الشعب الفلسطيني شعبٌ واحد، بكل أبنائه في الداخل والخارج، وبكل مكوّناته الدينية والثقافية والسياسية[5].

---

(1) انظر: ثيقة المبادئ والسياسات العامة لحماس، البند (1).

(2) المرجع السابق، البند (3).

(3) المرجع السابق، البند (2).

(4) المرجع السابق، البند (4).

(5) المرجع السابق، البند (6).

6. تفهم حركة حماس الإسلام بشموله جوانب الحياة كافة، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وروحه الوسطية المعتدلة؛ وتؤمن أنه دين السلام والتسامح، في ظله يعيش أتباع الشرائع والأديان في أمن وأمان؛ كما تؤمن أنَّ فلسطين كانت وستبقى نموذجاً للتعايش والتسامح والإبداع الحضاري[1].
7. تؤمن حماس بأنَّ رسالة الإسلام جاءت بقيم الحق والعدل والحرية والكرامة، وتحريم الظلم بأشكاله كافة، وتجريم الظالم مهما كان دينه أو عرقه أو جنسه أو جنسيته؛ وأنَّ الإسلام ضدّ جميع أشكال التطرّف والتعصب الديني والعرقي والطائفي، وهو الدّينُ الذي يربّي أتباعه على ردّ العدوان والانتصار للمظلومين، ويحثّهم على البذل والعطاء والتضحية دفاعاً عن كرامتهم وأرضهم وشعوبهم ومقدساتهم[2].
8. لا اعترافَ بشرعية الكيان الصهيوني؛ وإنَّ كلّ ما طرأ على أرض فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق باطلٌ؛ فالحقوق لا تسقط بالتقادم[3].
9. لا تنازلَ عن أيّ جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس أي بديلٍ عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها[4].

ومع ذلك -وبما لا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أيٍّ من الحقوق الفلسطينية - فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة.

10. إنَّ تحرير فلسطين واجب الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وواجب الأمة العربية والإسلامية بصفة عامة، وهو أيضاً مسؤولية إنسانية وفق مقتضيات الحق والعدل. وإنَّ دوائر العمل لفلسطين سواء كانت وطنية أم عربية أم إسلامية أم إنسانية هي دوائر متكاملة متناغمة، لا تعارض بينها[5].

---

(1) المرجع السابق، البند (8).
(2) المرجع السابق، البند (9).
(3) المرجع السابق، البند (19).
(4) المرجع السابق، البند (20).
(5) المرجع السابق، البند (24).

11. إنَّ مقاومة الاحتلال، بالوسائل والأساليب كافة، حقّ مشروع كفلته الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية، وفي القلب منها المقاومة المسلحة التي تعدُّ الخيارَ الاستراتيجي لحماية الثوابت واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني(1).
12. تؤكد حماس على ضرورة بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية سليمة وراسخة، في مقدمتها الانتخابات الحرة والنزيهة، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية، ووفق برنامج واستراتيجية واضحة المعالم، تتمسّك بالحقوق وبالمقاومة، وتلبّي تطلّعات الشعب الفلسطيني(2).
13. تؤمن حماس بوحدة الأمَّة بكلّ مكوّناتها المتنوعة، وترى ضرورةَ تجنب كل ما من شأنه تمزيق صف الأمة ووحدتها(3).
14. تؤمن حماس بالتعاون مع جميع الدول الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض الدخول في النزاعات والصراعات بينها. وتتبنى حماس سياسة الانفتاح على مختلف دول العالم، وخاصة العربية والإسلامية؛ وتسعى إلى بناء علاقات متوازنة، يكون معيارُها الجمعَ بين متطلبات القضية الفلسطينية ومصلحة الشعب الفلسطيني، وبين مصلحةِ الأمَّة ونهضتها وأمنها(4).
15. تؤمن حماس، في علاقاتها مع دول العالم وشعوبه، بقيم التعاون، والعدالة، والحرية، واحترام إرادة الشعوب(5).
16. إنَّ تحريرَ فلسطين من ناحية قانونية وإنسانية عمل مشروع تقتضيه ضرورات الدّفاع عن النفس، وحقّ الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها(6).
17. ترفض حماس محاولات الهيمنة على الأمة العربية والإسلامية، كما ترفض محاولات الهيمنة على سائر الأمم والشعوب، وتدين أيّ شكل من أشكال الاستعمار والاحتلال والتمييز والظلم والعدوان في العالم(7).

---

(1) المرجع السابق، البند (25).
(2) المرجع السابق، البند (30).
(3) المرجع السابق، البند (36).
(4) المرجع السابق، البند (37).
(5) المرجع السابق، البند (40).
(6) المرجع السابق، البند (39).
(7) المرجع السابق، البند (42).

18. الدولة الفلسطينية الحقيقية هي ثمرة التحرير، ولا بديلَ عن إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كل التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس[1].

إن هذه المنطلقات تشكل الهوية الفكرية للحركة، والبنية التي تشكلت في ضوئها رؤى الحركة، وأهدافها الاستراتيجية، مما أضفى حالة من الانسجام والتوازن في أداء الحركة بمختلف مساراتها وبرامجها، وهذا ما سنوضحه في الفصول التالية.

(1) المرجع السابق، البند (27).

الفصل الثاني: الأهداف الاستراتيجية للحركة:

المبحث الأول: مدخل إلى أهداف الحركة الاستراتيجية والمرحلية:

إن حركة حماس حركة تحرر وطني، وفي الوقت نفسه هي حركة إسلامية تشكل امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في مشروعها، والذي يهدف إلى إصلاح شؤون الحياة بمختلف جوانبها التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية[1].

لذلك كانت أهداف الحركة تنبع من الفكر الإسلامي، وتستهدي بالتجربة التاريخية الإسلامية، وتجربة كفاح الشعب الفلسطيني منذ أوائل القرن الماضي، وبالتجربة الإخوانية كذلك. إلاَ أن حركة حماس طورت الرؤية السياسية والتجربة الواقعية لجماعة الإخوان المسلمين، بما ينسجم والواقع الفلسطيني، الأمر الذي بلور لدى حماس خطاباً وطنياً يعكس تطورها الذي ظهر بالانتقال من خطاب إسلامي يكتسب طابع العموم والإطلاق إلى خطاب أكثر تفصيلاً، وموجّهاً بالدرجة الأساس للفلسطينيين، دون إغفالٍ للدوائر الثلاث للتحرير، الفلسطينية والعربية والإسلامية، التي نص عليها ميثاق الحركة[2].

وقد تضمن الميثاق في المادة التاسعة منه بيانا لأهداف الحركة، فقد ورد فيه: «وأما الأهداف، فهي منازلة الباطل، وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كلٌّ إلى مكانه الصحيح، والله المستعان»[3].

ويمكن وصف هذه الأهداف بأنها تميل إلى العمومية، لكونها صيغت مع بدايات ظهور الحركة، ولكن مع تطور مسار الحركة بدأت العمومية تتقلص شيئاً فشيئاً. وهذا ما

---

(1) انظر: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مرجع سابق، ص50.

(2) انظر: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادة (14).

(3) الميثاق، المادة (9).

نلاحظه في كلام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل حيث يلخص أهداف الحركة بقوله:

«... مشروع حماس هو إنهاء الاحتلال الصهيوني، وتحرير فلسطين وتحرير المقدسات، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه وعودة اللاجئين إلى أرضهم ووطنهم وديارهم واستعادة القدس. هذه هي الأهداف الوطنية الفلسطينية الكبرى. فأولوية حماس هي تحرير الوطن، وطرد الاحتلال، وإنهاء المعاناة الفلسطينية، وتطبيق حق تقرير المصير. فالأولوية هي التحرير، وعندما نمتلك السيادة على الأرض نتحدث عن الدولة. حين نصبح أصحاب سيادة على أرض الوطن وننشئ الدولة نتباحث كفلسطينيين في هوية الدولة. والحكَم بيننا هو اللعبة الديمقراطية، والشعب بمجموعة وعبر اختياره الحر هو الذي يقرر هوية الدولة...»[1].

ومن خلال ما سبق واستناداً إلى أدبيات الحركة، يمكن تقسيم أهداف حماس إلى[2]:

أ. الأهداف الاستراتيجية:

1. تحرير فلسطين، وتحرير المقدسات، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه.
2. استعادة القدس.
3. عودة اللاجئين إلى أرضهم ووطنهم وديارهم.
4. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن حركة حماس في طرحها لموضوع الدولة، ترى أن ثمة علاقة عضوية بين إنجاز هدف التحرير، وهدف إقامة الدولة. فقيام الدولة في فهم حماس يعد ثمرة للتحرير، لأن الحركة أدركت أن الوصول إلى الدولة يتم من بوابة التحرير، فالتحرير والدولة خطان متلازمان يفضي الأول بالضرورة إلى الثاني[3].

---

(1) خالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس): مقابلة مع صحيفة السبيل. 2004م، https://www.paldf.net/forum.

(2) دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مرجع سابق، ص57.

(3) المرجع السابق، ص58.

ومع تزايد انخراط الحركة في الحقل السياسي الوطني، باتت أدبيات حماس السياسية تتضمن تعبير «الدولة الفلسطينية المستقلة»، بل وبات قادة الحركة يتحدثون عن «نظام سياسي ديمقراطي شوري يقوم على التعددية السياسية»، وعن «دولة متعددة الأحزاب والسلطة فيها لمن يفوز بالانتخابات».

وبالرغم من أن برنامج حماس لا زال يقوم على تحرير كامل فلسطين إلا أن الحركة باتت تضع وتحديداً بعد اتفاق أوسلو هدف تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال على رأس قائمة أهدافها المرحلية كخطوة على طريق الهدف الاستراتيجي[1].

ب. الأهداف المرحلية:

1. تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. استعادة الهوية الإسلامية للمجتمع الفلسطيني.
3. تأكيد مشروعية مقاومة الاحتلال بكافة أشكالها ووسائلها وعلى رأسها المقاومة المسلحة.
4. الحفاظ على الوحدة الوطنية.
5. تفعيل العمق العربي والإسلامي.
6. مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية وأبطال نظرية الجيش الذى لا يقهر[2].
7. تحقيق المشروعية السياسية، والتي كانت هدفاً رئيساً للحركة في بداية نشوئها.

إن هذه الأهداف خطوة على طريق الهدف الاستراتيجي (تحرير كامل فلسطين)، وهي تسهم وبشكل جوهري في تحقيق الهدف الاستراتيجي، ولا تتناقض معه، بل إن أي هدف مرحلي لا يصب في الهدف الاستراتيجي، أو يتناقض معه لا يمكن للحركة أن تتخذه طريقا ولا تجعله هدفاً في مشروعها وبرنامجها[3].

---

(1) انظر: الدبس، معتز: التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس، جامعة الأزهر، غزة، 2010م، ص27. والمبحوح، وائل: المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس،جامعة الأزهر، غزة، 2010م، ص47-51 بتصرف.

(2) دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مرجع سابق، ص58. بتصرف.

(3) انظر: المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس (مرجع سابق)، ص51-52 بتصرف.

وبالرغم من أهمية هذا الأهداف المرحلية والتي تَحَقّق غالبها، بفضل الله تعالى أولاً ثم بجهود شعبنا المعطاء المقاوم، فإن البوصلة لا زالت متوجهة نحو الاهداف الاستراتيجية الكبرى، وعلى رأسها تحرير فلسطين بكامل ترابها ومقدساتها، لذلك سنوضح باختصار أبعاد هذه الأهداف الاستراتيجية في المبحث التالي.

المبحث الثاني: الأهداف الاستراتيجية:

بيّنا في المبحث السابق أهداف حركة حماس بمختلف مستوياتها، وفي هذا المبحث سنقف تفصيلياً مع الأهداف الاستراتيجية للحركة، والتي تتلخص فيما يلي:

أولاً	تحرير كامل تراب فلسطين.
ثانياً	استعادة القدس.
ثالثاً	عودة اللاجئين/ وحق العودة.
رابعاً	إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

الهدف الأول: تحرير كامل تراب فلسطين:

اعتبرت حركة حماس أن تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإقامة الدولة الإسلامية من أهدافها الاستراتيجية الكبرى، وقد برز ذلك في أدبياتها وميثاقها[1]. ولأن فلسطين تضم المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم، لذلك كان تحريرها من الغاصبين وإعادتها إلى شعب فلسطين المسلم واجب شرعي، وفرض عين في عنق كل مسلم ومسلمة، وترتفع قيمة ذلك الواجب، وما يترتب عليه من أحكام في الدنيا والآخرة كلما علت مسؤولية الفرد: فمسؤولية شعب فلسطين عن التحرير أعلى من مسؤولية الشعوب المجاورة أو البعيدة؛ لأن الفلسطينيين هم أصحاب الأرض والوطن، وإن كانوا شركاء للآخرين في دين الإسلام[2].

---

(1) تقدم الكلام فيه ص22.

(2) انظر: رزقة، يوسف: قراءة في مشكّلات الرؤية السياسية عند الشيخ الشهيد أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م، ص17-20.

فالعدو الغاصب ليس له أدنى حق في أرض فلسطين، لذلك كان من ثوابت الحركة عدم التفاوض مع دولة الكيان الغاصب، مهما كان الثمن، وقد التزمت الحركة بهذا المبدأ رغم كل الضغوطات التي تعرضت لها، ورفضت أيّ تنازل، يفضي إلى الاعتراف بدولة الكيان، ويُثبت لها حقا في أرضنا المباركة.

وقد حددت الحركة وسيلتها الأساس في التحرير، فرأت أن التحرير يتحقق بمجموعة من الوسائل، كما ورد على لسان الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى بقوله: «لم أترك الشلل الذي أصابني في جسمي، أن يكون عائقاً أمام الاستمرار في الدعوة، والعمل، والبناء، وخاصة تعبئة النفوس المسلمة للقتال، والمواجهة والاستشهاد»[1].

وآمنت الحركة وعلى رأسها الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى أن الزمن يعمل لصالح الإسلام والتحرير، وأن تحرير فلسطين قادم لا محالة، وإن لم يملك الفلسطينيون الآن القوة لتحريرها، فالقادم يبشر بالخير، ما دام هناك المسلم الذي يملك الجهوزية الإيمانية والاجتماعية لأن يتحول قنبلة بشرية ترهب العدو، وتصلح الخلل في ميزان القوى، إضافة لاعتمادها الجهاد طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، فلا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد. فالهدف عودة فلسطين والوسيلة الجهاد والمقاومة، ولا بدّ من تعزيز الأداة والوسيلة، وتحديد الهدف. إن تحديد طبيعة القضية الفلسطينية أمر لازم لتحقيق العمق الداعم لها، وهو الأنظمة والشعوب العربية، فإن أعرضت الأنظمة أو قصرت، فإن في الشعوب الخير الكثير، فالأمة العربية هي وعاء الإسلام[2].

وأكدت الحركة أن للجهاد أشكالاً عديدة، تخوضها الحركة بكل مجالاتها، فلا مانع من المناورة، أو الهدنة، والتهدئة، دون التنازل أو التخلي عن الحق وثوابت الشعب الفلسطيني، ولا بد من الاعتماد على سواعد الفلسطينيين أنفسهم عن طريق تسليح الشعب، وهو أجدى من الاعتماد على الغير، مع ضرورة الاستمرار في المواجهة حتى تحقيق النصر والتحرير.

---

(1) الرقب، صالح: الشهيد أحمد ياسين، صفحات من حياته ودعوته وجهاده،الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م، ص20.

(2) انظر: قراءة في مشكلات الرؤية السياسية عند الشيخ الشهيد أحمد ياسين، مرجع سابق.

وتعتبر الحركة أن العمل السياسي أحد وسائل الجهاد ضد العدو الصهيوني، وهو يهدف إلى تقوية صمود الشعب الفلسطيني في المواجهة.

إن ساحة المواجهة -في نظر الحركة- مع العدو الصهيوني هي فلسطين، فالعدو الصهيوني احتلها، وشرد أهلها، وصادر ممتلكاتها، لذلك فالمواجهة معه على ثرى فلسطين المباركة بحجم القدرة، والوسائل المتاحة؛ ليبقى الصراع واضحاً وجلياً.

الهدف الثاني: استعادة القدس:

اعتبرت حركة حماس تحرير القدس هدفاً استراتيجياً لا يجوز ولا يمكن التفريط فيه، فقد جاء في المادة الخامسة عشرة من الميثاق: أنه لا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى، الذي ارتبط بالمسجد الحرام -رباطاً لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض- بإسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه ومعراجه منه. وجاء في المادة الثالثة والثلاثين: إن حركة المقاومة الإسلامية وهي تنطلق من المفاهيم العامة المتناسقة والمتساوقة مع سنن الكون كما تتدفق في نهر القدر في مواجهة الأعداء ومجاهدتهم، دفاعاً عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وفي طليعتها المسجد الأقصى المبارك، لَتهيب بالشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها وتجمعاتها الشعبية والرسمية أن تتقي الله في نظرتها لحركة المقاومة الإسلامية، وفي تعاملها معها، وأن تكون لها كما أرادها الله تعالى سنداً وظهيراً يمدها بالعون والمدد تلو المدد، حتى يأتي أمر الله تعالى.

وقد صرح بذلك رموز الحركة وقادتها، ومنهم الأستاذ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة بقوله: «نتمسك بالقدس وبمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ولا نتنازل عنها ولا نفرّط بأي جزء منها، فهي حقنا وروحنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، وهي عاصمة فلسطين، ومهوى أفئدة العرب والمسلمين، ومؤشر عزتهم ومكانتهم. ولا شرعية ولا حقّ لـ«إسرائيل» في القدس مطلقاً، كما لا شرعية ولا حقّ لها في كل فلسطين. وكل إجراءات «إسرائيل» في القدس وفي غير القدس، من تهويد واستيطان وتزوير الحقائق ومحاولة سرقة التاريخ باطلة.

فالقدس احتلت موقعاً متقدماً في فكر حماس، للبعد العقدي للصراع مع دولة الكيان، ولكونها جزءا من عقيدة المسلمين، الذي لا يخضع لمساومات قد تفرضها وقائع السياسة في وقت من الأوقات.

لذلك أكدت الحركة على ضرورة التحشيد الجماهيري العام وربطه بخطاب سياسي جديد يضع القدس في قلب الصراع. وقد شكلت القدس بؤرة متقدمة من السلوك العسكري لحركة حماس، من خلال تنفيذ سلسلة من العمليات الاستشهادية في وقت مبكر في أوائل التسعينيات.

فالقدس في رؤية الحركة هي المنطلق الذي يقوّم من خلاله أي موقف، فهي القيمة التي تثبت مقدار الإيمان بالإسلام، والتمسك بالعروبة، والإخلاص لهما، والموقف منها هو الموقف الذي يثبت مقدار الوفاء للشعب، وتحقيق أهدافه وأحلامه في الحرية. وقد دأب قادة الحركة في كل مناسبة وطنية أو قومية على ذكر القدس، لأنهم يعتبرونها حاضرة دائماً في وجدان كل عربي، لأن قضيتها- أي القدس- لا تنفصل عن أي قضية عربية أو إسلامية أخرى.

إن حركة حماس لا تفرق بين القدس الشرقية والغربية، وإنما تراها قدساً واحدة إسلامية، غير قابلة للمساومة، لذلك درج الخطاب السياسي للحركة على التنديد بما يتهدد المسجد الأقصى ويعرضه لخطر التهويد والانهيار، ودأبت في بياناتها الإعلامية على دعوة المجتمع الدولي إلى إصدار موقف واضح يدين فيه التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، والضغط على «إسرائيل» كي توقف فوراً الحفريات التي تشكل خطراً عليه، كما تدعو الأنظمة العربية والإسلامية إلى وقفة جادة في مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تستهدف المسجد الأقصى وسائر المقدسات، وإلى تحمّل مسئولياتها بالحفاظ عليها. وبالمقابل فإن حركة حماس، لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التهديدات المتواصلة، وستحمي الأقصى والمقدسات بكل ما أوتيت من جهد، وتؤكد أن الرد على المساس بالمسجد الأقصى لا بد أن يكون متناسباً مع القدسية التي يحتلّها في أفئدة أبناء الشعب الفلسطيني بشكل خاص، والأمة العربية والإسلامية بشكل عام[1].

---

(1) انظر: حسونة، طارق: تطور الفكر السياسي لحركة حماس 1991م – 2006م، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.

الهدف الثالث: عودة اللاجئين/ وحق العودة:

ترى حركة حماس أن حق العودة للاجئين وأبنائهم والنازحين والمبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أخرجوا منها، أو منعوا من العودة إليها، سواء في المناطق المحتلة سنة 1948م أو سنة 1967م، أي إلى كل فلسطين، هو حق طبيعي، فردي وجماعي. لذلك اعتبرت الحركة حق العودة هدفاً استراتيجياً يجب تحقيقه، وهو أمر تدعمه المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان، والقوانين والقرارات الدولية، والحركة ترفض التنازل مطلقاً عن هذا الحق. وفي الوقت ذاته ترفض كلّ مشاريع التوطين والوطن البديل. وإن حق تعويض اللاجئين والنازحين الفلسطينيين عن الضرر الناتج عن تشريدهم واحتلال أرضهم هو حق ملازم لحق عودتهم، ويتم بعد تنفيذ هذا الحق، وهو لا يلغي ولا ينتقص من حقهم في العودة[1].

فحق العودة حق غير قابل للتصرف، مستمد من القانون الدولي المعترف به عالمياً. وهو حق مكفول بمواد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في 10 كانون أول 1948م، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة 13 على الآتي: لكل فرد حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

وقد تكرر هذا في المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان مثل الأوروبية والأمريكية والإفريقية والعربية. وفي اليوم التالي لصدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أي في 11 كانون أول/ديسمبر 1948م صدر القرار الشهير رقم 194 من الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. وأصر المجتمع الدولي على تأكيد قرار 194 منذ عام 1948م أكثر من 135 مرة، ولم تعارضه إلا «إسرائيل»، وبعد اتفاقية أوسلو عارضته أمريكا.

وحق العودة أيضاً تابع من حرمة الملكية الخاصة، التي لا تزول بالاحتلال أو بتغيير السيادة على البلاد[2].

(1) انظر: مشعل خالد: حماس، معالم في الفكر والتجربة، ص469.

(2) انظر: دليل حق العودة. http://www.palestineremembered.com.

وقد رأت الحركة أن تحقيق هذا الهدف لا بد من ترسيخه في عقل وقلب كل فلسطيني، فأنشأت مؤسسات العودة، التي تُعنى بالجانب الثقافي والقانوني لحق العودة. الأمر الذي انعكس في المجتمع الفلسطيني تفاعلا مع المقاومة وتبنيها بل الارتباط بها والانتماء إليها. فضلاً عن كون الحركة قد جعلت هذا الهدف من أهدافها الاستراتيجية التي لا تتنازل عنها مطلقاً، وأعدت له عدته، وجعلته مرتبطا بمشروع التحرير كما نصت على ذلك أدبياتُها وفكرُها.

الهدف الرابع: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس:

تهدف حركة حماس بحسب ميثاقها إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر، وإقامة الدولة الفلسطينية المسلمة المستقلة على كامل أرض فلسطين، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، لأن أرض فلسطين وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط فيها أو عن أي جزء منها أو التنازل عنها. وأنه لا حل لقضية فلسطين إلا بالجهاد في سبيل الله تعالى، وأن التفريط في أي جزء من فلسطين تفريط بجزء من الدين[1].

يتسم موقف حماس السياسي بالمبدئية والعقائدية، ولا يترك مجالاً للمناورة إلا ضمن المرجعية الإسلامية للحركة والاجتهادات الفقهية. وترى الحركة أن التسوية السلمية في كل صيغها الحالية، تنطوي على التفريط في معظم أرض فلسطين ومقدساتها، وفي حق عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

فالخطوط العامة لفكرة الدولة في فكر الحركة لم تتغير، ولكن نظرا للمتغيرات والتحديات يتم تقديمها في سياقات وأساليب مختلفة، وهي تتمحور حول ما يلي:

1. حق الشعب الفلسطيني في كل أرض فلسطين.
2. التمسك باقامة الدولة الفلسطينية المسلمة المستقلة على كل أرض فلسطين.
3. عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال على أي جزء من فلسطين.
4. القبول بفكرة الهدنة أو الحلول المرحلية التي تؤدي لانسحاب إسرائيل من أي جزء من فلسطين، شرط أن لا يتضمن ذلك اعترافاً بدولة الكيان الغاصب.
5. تبني الجهاد والمقاومة لتحرير فلسطين، مع استخدام أي أساليب أخرى داعمة للتحرير[2].

---

(1) الميثاق، المواد: 15، 13، 11، 9.

(2) صالح، محسن: المسار التائه للدولة الفلسطينية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2011م، ص109–111.

وإن مطلب إسلامية الدولة لأمر طبيعي بالنسبة لدولة غالب سكانها مسلمون، ثقافتهم وعقيدتهم إسلامية، فمن حقهم أن يحكموا بالشريعة الإسلامية الغراء. وأما بالنسبة لباقي الملل فلا يخفى على كل منصف أن الإسلام خير من يحفظ الحقوق المدنية لكل إنسان، مهما كان معتقده. وقد صرح القادة في أكثر من مناسبة بمدنية الدولة، أي أن فلسطين محضن حصين لكل أبنائه، يعيشون في كنفها مصونة حقوقهم وكرامتهم[1].

(1) خالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس): مقابلة مع صحيفة السبيل. 2004م، https://www.paldf.net/forum.

الباب الثاني: قضايا محورية في فكر حماس

الفصل الأول: القدس

الفصل الثاني: حق العودة

الفصل الثالث: قضية الأسرى

الفصل الرابع: الأمة وفلسطين

الفصل الخامس: المشروع الصهيوني العالمي

الفصل الأول: القدس

المبحث الأول: مكانة القدس في الإسلام:

للقدس مكانة عظيمة وسامية في قلوب المسلمين؛ بل هي جزء من عقيدتهم فهي القِبلة الأولى، ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وملتقى الأنبياء والرُّسل به، ومِعْراجه صلى الله عليه وسلم من الأرض إلى السماء، وقد بيّنت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة فضل هذه البقعة المقدسة من الأرض، وما حباها الله من بَركة فمنها قوله تعالى:﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: 1].

وأما الأحاديث الواردة في مكانة القدس، فكثيرة منها:

1. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن سول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تُشدُّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى)(1). أي إن المسجد الأقصى على نفس الدرجة من الأهمية عند المسلمين؛ لأنه ثالث الحرمين الشريفين، وهو قِبلة المسلمين الأولى.
2. وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أُمَّتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم، ولا ما أصابهم من لأواء – أي: أذى – حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا يا رسول الله: وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس)(2). وهذا الحديث يحدد للأمة بوصلة الحق إلى قيام الساعة، فالقدس والتمسك بها مؤشر ودليل إيماني للأمة.

---

(1) رواه البخاري (فتح الباري)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (1132).

(2) مسند الإمام أحمد، رقم (22320). وأصل الحديث في الصحيحين دون قوله: «بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ». من حديث الْمُغِيرَة، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ». البخاري (3640)، ومسلم (1921).

3. وعن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت: يا نبي الله، أفتنا في بيت المقدس، فقال: (أرض المنشر والمحشر ائتوه فصلوا فيه؛ فإن صلاة فيه كألف صلاة فيما سواه، قالت: أرأيت من لم يطق أن يتحمَّل إليه أو يأتيه؟ قال: فليهد إليه زيتاً يسرج فيه؛ فإن من أهدى له كان كمن صلَّى فيه)[1].
4. وعن أبي هريرة – رضي الله تعالى عنه – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم، يا عبد الله، هذا يهودي خلفي، فتعال فاقتله، إلا الغرقد؛ فإنه من شجر اليهود)[2]. وهذا الحديث يربط القدس بعقيدة المسلمين، فأي تفريط بقضية القدس إنما هو تفريط بأهم أركان العقيدة، عقيدة اليوم الآخر.

إن القدس الشريف أمانة في أعناق المسلمين جميعا؛ حتى تعود إلى أهلها، الفلسطينيين خاصة، والعرب والمسلمين عامة، وتعود إلى كنف أهل الإسلام.

واستناداً إلى ما وضحته النصوص الشرعية السابقة من مكانة القدس في الإسلام، بنت حركة حماس فكرها ونظرتها للقدس، من دون إغفال للواقع الأليم الذي تعيشه هذه البقعة المباركة. لذلك سنعرض فيما يلي، الوضع الحالي، لقدسنا ورمز قضية الأمة.

(1) ورواه ابن ماجه، والطبراني في الكبير. وعن أبي ذر رضي الله عنه: أَنه سأَلَ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصلاةِ في بيتِ المقدسِ أفضلُ، أو في مسجدِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: «صلاةٌ في مسجدي هذا، أفضلُ من أربعِ صلواتٍ فيه، ولنعمَ المصلى، هو أَرضُ المحشرِ، والمنشر، وليأتين على الناسِ زمانٌ، ولَقِيدُ سوطِ، أو قال: قوسِ، الرجلِ حيث يَرى منه بيتَ المقدسِ؛ خيرٌ له، أو أَحبُّ إليه من الدنيا جميعاً». صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب.

(2) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (2922).

المبحث الثاني: القدس والوضع الحالي:

احتل اليهود القدس الغربية في حرب 1948م، وقاموا بتهويد هذه المنطقة – التي تعود 85 % من ملكيتها للعرب – وبناء أحياء سكنية يهودية فوق أراضيها وأراضي القرى العربية المصادرة حولها، مثل قرية لفتا التي بُني عليها البرلمان «الإسرائيلي الكنيست» وعدد من الوزارات[1].

وفي عام 1967م أكمل الكيان الصهيوني احتلاله للقدس الشرقية، التي تُعدّ جزءاً من الضفة الغربية، والتي يقع فيها المسجد الأقصى. ومنذ ذلك الوقت بدأت حملة تهويد محمومة لشرقي القدس، فأعلن عن توحيد شطري القدس تحت الإدارة «الإسرائيلية» في 27 يونيو 1967م، ثم أعلن رسمياً في 30 يوليو 1980م، أن القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان «الإسرائيلي»[2].

لقد كان التركيز على القدس كمسألة مركزية في الفكر اليهودي الصهيوني؛ لما تمثله من أبعاد دينية وتاريخية، وقبل أن ينشأ الكيان الإسرائيلي بحوالي خمسين عاماً قال هرتزل: إذا حصلنا على مدينة القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون. وكان المؤسس الفعلي للكيان الإسرائيلي وأول رئيس وزراء له ديفيد بن جوريون يقول: إنه لا معنى لإسرائيل دون القدس، ولا معنى للقدس دون الهيكل[3].

وقام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً؛ ليتمكن من ضم مناطق أخرى من الضفة الغربية نهائياً إلى كيانه، وليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج واسع. فتوسع نطاق البلدية شرقي القدس من 6.5 كم^2 سنة 1967م إلى 123 كم^2 سنة 1990م. أما خطة ما يسمى بالقدس الكبرى التي يطمح لتنفيذها فتشمل 840 كم^2، أي نحو 15 % من مساحة الضفة الغربية. وفي نطاق بلدية شرقي القدس أنشأ الصهاينة طوقاً من 11

---

(1) انظر: رفيق النتشة، وإسماعيل ياغي: تاريخ مدينة القدس، عمان، دار الكرمل، 1984م، ص94.

(2) انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص522.

(3) انظر: تاريخ مدينة القدس، مرجع سابق، ص157.

حياً يهودياً حول المدينة القديمة حيث المسجد الأقصى، يسكنها نحو 190 ألف يهودي. كما أنشأ طوقاً آخر أكثر اتساعاً حول القدس من 17 مستعمرة يهودية محاولاً قطع القدس عن محيطها العربي الإسلامي، وبالتالي قطع الطريق عن أي تسوية سلمية يمكن أن تعيد القدس أو شرقي القدس للفلسطينيين[1].

لقد صدرت عشرات القرارات الدولية عن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي برفض ضم الكيان الإسرائيلي للقدس الشرقية، ورفض أية إجراءات مادية أو إدارية أو قانونية تغيّر من واقع القدس واعتبار ذلك لاغياً. واعتبرت هذه القرارات الكيان «الإسرائيلي» قوة احتلال يجب أن تخرج من القدس (ومن الضفة الغربية وقطاع غزة ككل). وأهم هذه القرارات:

1. صدر أول هذه القرارات في 4 يوليو 1967م عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 2253.
2. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار ES 712 في 29 يوليو 1980م، والذي يدعو الصهاينة إلى الانسحاب الكامل ودون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.
3. واتخذ مجلس الأمن في 30 يوليو 1980م قراراً بإعلان بطلان الإجراءات التي اتخذها الكيان الإسرائيلي لتغيير وضع القدس، مؤكداً ضرورة إنهاء الاحتلال «الإسرائيلي».

واستمرت القرارات في الصدور، غير أنها وإن كانت تعترف بحقوق الفلسطينيين، إلا أنها تفتقر الجدية والآلية اللازمة لإرغام الكيان الإسرائيلي على احترام القرارات الدولية[2].

وبناءً على ما تقدم، بنت الحركة حالة من الوعي في الحاضر لدى الشعب الفلسطيني خاصة، والعربية والإسلامية عامة. ووضعت برنامجاً للدفاع عن القدس، يتلاءم مع واقعها إلى أن تتلاحم الجهود وتتكامل، ويوفقنا الله تعالى لتحريرها، وسنبين ذلك فيما يلي.

---

(1) انظر: المدخل إلى القضية الفلسطينية (مرجع سابق)، ص544-568.

(2) انظر: فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (مرجع سابق)، ص87.

المبحث الثالث: موقف حركة حماس من القدس وجهودها في الدفاع عنها:

أ. موقف الحركة وجهودها:

تعتقد حركة حماس، أن القدس عاصمة فلسطين، ولها مكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، عربياً وإسلامياً وإنسانياً؛ وجميع مقدساتها الإسلامية والمسيحية، هي حقّ ثابت للشعب الفلسطيني والأمَّة العربية والإسلامية، ولا تنازل عنها ولا تفريط بأيّ جزء منها؛ وإنَّ كلّ إجراءات الاحتلال في القدس من تهويدٍ واستيطانٍ وتزوير للحقائقِ وطمس للمعالمِ منعدمة.

وأيضا فإنّ المسجد الأقصى المبارك حق خالص لشعبنا وأمتنا، وليس للاحتلال أي حق فيه، وإن مخططاته وإجراءاته ومحاولاته لتهويد الأقصى وتقسيمه باطلة ولا شرعية لها[1].

وقد وجهت حركة حماس اهتمامها نحو القدس منذ وقت مبكر، في محاولة منها للحفاظ عليها وحمايتها، فكانت تدعو باستمرار أبناء المدينة والمناطق المجاورة لها للبقاء في المسجد الأقصى، للدفاع عنه ضد استفزازات المتطرفين وحكومة العدو، وقد أضفت الحركة على الصراع الصبغة الإسلامية البحتة، لاعتبارها أن الهجمة على القدس تستلزم وقفة إسلامية، وأن المعركة هي معركة الأمة الإسلامية.

وقد أقامت الحركة - وردّاً على محاولات تفريغ مدينة القدس من مضمونها السكاني -، مشروعاً سكنياً فلسطينياً مضاداً في مدينة القدس، لتثبيت السكان العرب، ورداً على مطامع «إسرائيل» المتواصلة في المدينة، من خلال استثمار أموال الزكاة والمشاريع الاستثمارية وتشكيل لجان لدعم سكان القدس الأصليين، ومحاربة الهجرة بكل الطرق والوسائل، والحفاظ على المؤسسات الإسلامية وترميمها، والمساعدة في إعادة إعمارها[2].

---

(1) انظر: الوثيقة،(10)، (11).

(2) انظر: حسونة، طارق: تطور الفكر السياسي لحركة حماس 1991م – 2006م، الجامعة الإسلامية،غزة، 2015م، ص28 بتصرف.

وقد شهد عام 2000م تطوراً واضحاً في موقف حركة حماس تجاه مدينة القدس، ففي الوقت الذي حاولت فيه قوات الاحتلال السيطرة على المدينة، حرصت الحركة على تفعيل المواقف الدولية المؤيدة لإسلامية المدينة وعروبتها، فلذلك وجهت حركة حماس دعوة لكافة القوى والأحزاب والهيئات والمؤسسات في العالم العربي والإسلامي لتنظيم الفعاليات التي تدعم حق الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية عامة بالقدس والمسجد الأقصى بكل ما فيه.

ويلاحظ من خلال تتبع بيانات الحركة ورصدها، أن موقف حركة حماس تطور تطوراً تدريجياً بشكل كبير، ويتضح ذلك من تدرج خطابها، فمن الحديث عن أهمية مدينة القدس، وإضفاء الصبغة الدينية على الصراع، محاولة في ذلك كسب دعم عربي وإسلامي، انتقالاً إلى استنكار الاعتداءات والتوسع الاستيطاني في المدينة، ومن ثم الحديث عن انتزاع الحقوق وقضية حشد الدعم العربي والإسلامي، وصولاً إلى اتخاذ استراتيجية القوة والدفاع عن الحقوق، والاستشهاد في سبيل الله ثم الوطن(1).

وبينت الحركة أن أخطاراً حقيقية وكبيرة تهدد المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى، ومسرى الرسول صلى الله عليه وسلم، فاليهود الحاقدون لن يهدأ لهم بال حتى يحققوا أطماعهم العدوانية بتدمير المسجد الأقصى، وإزالته عن الوجود، وبناء هيكلهم المزعوم مكانه، وقد تكثفت مؤامراتهم وجهودهم من أجل هذا الغرض، وقد تجلى ذلك بما يلي:

1. تمسك اليهود بالسيادة على القدس وعلى المسجد الأقصى.
2. وضع خطة لإنشاء كنيس يهودي داخل الأقصى.
3. التهديدات المتواصلة لحاخامات اليهود بإزالة المسجد الأقصى من الوجود، وإلغاء سيطرة المسلمين، والتهديد بهدم المسجد الأقصى في ذكرى دمار هيكلهم المزعوم.

وحول موقف الحركة من اشتعال انتفاضة الأقصى في أعقاب دخول شارون إلى المسجد الأقصى، والتجول في ساحته بحماية مئات الجنود وبتعزيزات عسكرية غير مسبوقة، فقد قامت الحركة بإعلان التمسك بالسيادة على القدس والأقصى، والرد على تصريحات

(1) المرجع السابق.

قادة الكيان عن إقامة هيكلهم المزعوم في المسجد الأقصى بإقامة مجموعة من الفعاليات في سبيل مواجهة قوات الاحتلال، ومنها:

أ. مواصلة الانتفاضة، وتصعيد المواجهات مع جنود الاحتلال ومستوطنيه.

ب. التوجه إلى المسجد الأقصى والاعتصام فيه على مدار الساعة؛ لحراسته والدفاع عنه.

توالت بيانات حركة حماس المندّدة والرافضة لعنف قوات الاحتلال الصهيوني من جهة، والداعمة لصمود الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

وقد أخذ موقف الحركة من مدينة القدس يتبلور أكثر فأكثر خلال انتفاضة الأقصى، والتي اعتبرتها حركة حماس ناقوس الخطر، حيث تجلى موقف الحركة من خلال مطالبتها المستمرة بالدفاع عن القدس والمقدسات، وبأنها ستدافع عنها مهما كلفها ذلك من تضحيات.

وفي مذكرة خاصة قُدمت للقمة العربية التي عُقدت في عمان عام 2001م، طالبت حركة حماس دعم صمود الشعب الفلسطيني، وإسناد انتفاضته ومقاومته بالمال والسلاح، وتكوين لجان الدعم في جميع الدول العربية، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني ورفض أي تنازل أو تفريط بها، والتأكيد على حق شعبنا في العودة، وحق أمتنا في القدس، وضرورة التمسك بها وبكل مقدساتها الإسلامية والمسيحية، مع تعزيز الجهود لتثبيت أهلها فيها، والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية.

وحول القرار الأمريكي بتسمية القدس المحتلة عاصمة لدولة «إسرائيل»، نددت حركة حماس بهذا القرار الأمريكي حول القدس من خلال إقامة مهرجان كبير في مخيم جباليا، حيث حشدت عشرات الآلاف من المواطنين الذي رددوا الهتافات المندّدة بالقرار الأمريكي، والداعية إلى استمرار الانتفاضة والمقاومة حتى يتم تحرير المقدسات.

وفي ظل الأخطار المتواصلة على المقدسات والمسجد الأقصى تحديداً من الفئات المتطرفة، دعت حركة حماس في تصريح صحفي بتاريخ 10 آيار/ مايو 2005م، جماهير الشعب وتحديداً في القدس والأراضي المحتلة عام 1948م، بالتوجه إلى مسرى النبي محمد

صلى الله عليه وسلم يوم 9 تشرين أول/ أكتوبر 2005م، لحمايته وحراسته من كل من تسوّل له نفسه عزل القدس وتهويدها.

ب. مواجهة مشروع التهويد 2012م:

كان من ضمن المساعي المتكررة للعدو الصهيوني لتهويد المسجد الأقصى الشريف والسيطرة عليه، أنه طُرح في منتصف عام 2012م مسودة قانون داخل أروقة الكنيست (البرلمان) لتقسيم المسجد مكانياً وزمانياً بين المسلمين واليهود، وهي الخطة التي يعتقد الفلسطينيون أن تطبيقها بدأ بالفعل مع الاقتحامات التي يقوم بها المستوطنون تحت رعاية الحكومة الإسرائيلية.

وبدأ الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ خطته في فترة ما بعد اتفاق أوسلو من خلال عزل كل القدس عن الضفة الغربية، وإقامة الجدار العازل والحواجز التي تمنع دخول المقدسيين وفلسطينيي الداخل من الوصول إلى الأقصى الشريف. وتقضي المسودة الإسرائيلية –التي أعيد طرحها في الكنيست الإسرائيلي عام 2013م، لكن النواب العرب تصدوا لها بشدة– بتخصيص 9 ساعات يومياً لصلاة اليهود، و9 ساعات أخرى لصلاة المسلمين، وبتخصيصه يوم السبت لليهود فقط وتركه بالمقابل يوم الجمعة للمسلمين وحدهم، أي بنفس الطريقة التي فرضها الاحتلال في المسجد الإبراهيمي بالخليل، والتي انتهت بسيطرة اليهود على 60% من المكان، والمسلمين على 40%.

وقد طور الصهاينة مؤامرتهم تجاه المسجد الأقصى بتطوير مشروع التقسيم (السابق) لمرحلتين أساسيتين، الأولى وهي التقسيم الزماني: والتي تقضي باقتسام ساعات وأيام الأسبوع والسنة بين اليهود والمسلمين، فيكون لليهود أيام خاصة لهم وحدهم داخل الأقصى خلال أعيادهم، ويكون لهم أوقات طوال أيام الأسبوع خاصة بهم، كان أبرزها كل يوم صباحاً من الساعة 7:30 حتى 11:00، وفي فترة الظهيرة من الساعة 1:30 حتى 2:30. أما المرحلة الثانية، فهي التقسيم المكاني: وتهدف هذه الخطوة لاقتطاع مساحات خاصة باليهود داخل المسجد الأقصى. وقد استطاع اليهود أن يصوغوا مساراً خاصاً لهم داخل الأقصى، تمهيداً لاقتطاع مساحات تصبح أشبه بكنيس توراتي داخل الأقصى[1].

(1) انظر: التقسيم الزماني والمكاني للأقصى، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/9/30.

لذلك رأت الحركة أن تعزيز مقاومة أهل القدس وصمودهم ودعمهم، هو أساس راسخ في عقيدتها ومنهجيتها، ويأخذ هذا الدعم شكلين أولاً، داخلي على مستوى القدس وأهلها، وثانياً الدعم الخارجي.

أولاً: الدعم الداخلي:

1. الدعم المالي المباشر، وذلك لترسيخ وجود أهل القدس والمحافظة على وجودهم، ومنع تفريغ المدينة من أهلها.
2. المساعدة فى بناء المرافق التعليمية والصحية، أو توفير مستلزماتها لضمان بقاء أهل القدس ودعم صمودهم.
3. دعم عملية الرباط فى القدس، وخاصة المرابطين والمرابطات، لضمان عدم إفراغ المسجد من المصلين.
4. إقامة حلقات العلم والقرآن والإفطارات فى ساحات المسجد، وتوفير الدعم لها.
5. تنظيم عمليات التصدي للمستوطنين المقتحمين للمسجد الأقصى مدعومين من جيش الاحتلال.
6. إحياء أنشطة وفعاليات في المسجد الأقصى، وتحديداً يوم الجمعة في مناسبات وفعاليات إسلامية ووطنية.

ثانياً: الدعم الخارجي:

1. إبراز قضية القدس على الصعيد العربي والإسلامي والعالمي، وجعلها حاضرة فى جميع المحافل.
2. بناء تحالفات وعلاقات بمختلف الصعد الدولية لدعم أهل القدس.
3. العمل على توفير وقفيات للقدس فى الدول العربية والإسلامية يعود ريعها لدعم صمود أهل القدس.
4. العمل الإعلامي لإبراز القضية وفضح الممارسات الصهيونية.
5. إقامة مؤسسات تخصصية بقضية القدس تُعنى بالتوعية العامة للجماهير العربية والإسلامية[1].

---

(1) انظر: الاحتلال تجاوز الخطوط الحمراء باستمراره في تهويد المسجد الأقصى. www.palinfo.com/news/2008/6/29/

ت. موقف الحركة من انتفاضة القدس 2015-2106م:

زرعت حركة حماس وفصائل المقاومة بذور انتفاضة القدس باكراً، فقد بذلت خلال السنوات الماضية جهوداً كبيرة من أجل تفعيل دور المقاومة وإشعال انتفاضة شعبية، خاصة في ظل توالي جرائم الاحتلال ومغتصبيه، واستمرار عمليات اقتحام وتدنيس باحات المسجد الأقصى المبارك.

نفذ شباب المقاومة الفلسطينية سلسلة طويلة من عمليات الطعن والدهس وإطلاق النار في مناطق مختلفة بالضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48م.

وساهمت الحركة الطلابية الفلسطينية، وفي مقدمتها الكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة حماس في تفعيل دور الانتفاضة، وزيادة زخمها عبر العديد من الفعاليات والنشاطات الداعمة لانتفاضة القدس.

وقادت الكتلة الإسلامية في الضفة المحتلة فعاليات مقاومة للاحتلال خصوصاً فيما يتعلق بالمواجهة المباشرة مع المحتل في نقاط التماس على امتداد محافظات الضفة، ما شكّل زخماً مهماً باتجاه دفع الانتفاضة للأمام.

وبالتوازي مع نشاطات الكتلة في الضفة الداعمة للانتفاضة، نظمت الكتلة الإسلامية في قطاع غزة وعلى امتداد محافظاته المتنوعة عشرات المسيرات والفعاليات والوقفات الداعمة لانتفاضة القدس.

وقد مثّلت انتفاضة القدس المستمرة امتداداً لانتفاضات الشعب الفلسطيني واستكمالاً لمشروع المقاومة الذي تتبناه حركة حماس، وأحيت هذه الانتفاضة روح الصمود والمواجهة وكرست ثقافة الشهادة، وسجلت تفوقاً في نقاط الاشتباك مع جنود الاحتلال.

دعمت حماس انتفاضة القدس؛ وأطلقت دعوات تفعيل المواجهة مع قوات الاحتلال بشتى الوسائل المتاحة، وباركت كل العمليات البطولية، ووفرت حاضنة سياسية فلسطينية لحماية انتفاضة القدس ودعم أهدافها، للحيلولة دون تطويقها أو حرفها أو تجاوزها.

كما شكل النهج الإعلامي للحركة شبكة أمان للانتفاضة، وهو ما شهدت به دولة الاحتلال حين كرر مسؤولون ومراقبون الحديث عن مدى الإعلام المقاوم فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي في التحريض على العمليات البطولية.

وبذلت حركة حماس جهوداً سياسية وميدانية مع جميع القوى والفصائل الفلسطينية من أجل رفع مستوى التنسيق والتعاون لدعم انتفاضة القدس وحمايتها، باعتبارها إنجازاً وطنياً فلسطينياً خالصاً، وَحَّد الفلسطينيين في الداخل والخارج، وأعاد الاعتبار للقضية، وأكد على موقع مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك وأهميتهما في قلوب الفلسطينيين والعرب والمسلمين[1].

وقد أكدت الحركة أن المسجد الأقصى بكل ما حوته أسواره من مبانٍ وساحات وآبار ومصاطب وحدة واحدة، وهو مقدّس إسلامي خالص، هو آية في كتاب الله عز وجل لن تبدّل ولن تغيّر، وبأن الحركة لن تساوم أو تفاوض أو تقبل أو تسكت على أي تسوية معلنة أو سرية أو ضمنية تفرط في شبرٍ منه، فمهما كثرت التحديات، تبقى المقاومة هي الحل الأول لحماية المسجد الأقصى، وتؤكد الحركة على ما يلي:

1. إن حماية المسجد الأقصى قضية العرب والمسلمين جميعاً وليست مسؤولية فئة أو فصيل أو حزب أو حركة مهما كان حجمها وانتشارها. إن حماية المسجد الأقصى المبارك ومسؤولية تحريرها تقع على عاتق كل فرد أو هيئة أو جماعة في هذه الأمة، كل على قدر استطاعته.
2. نرفض أي تفاوض أو تنازل عن ذرة تراب من القدس، ومن أراد أن يفعل ذلك فليذهب لكل شخص في هذه الأمة للحصول على توقيعه للتنازل. وبيت المقدس هو المكان الذي قدّسه الله، ورفع من شأنه فلا يحق لأي إنسان أن يفرّط بحقنا في قدسنا.
3. إن المبدأ الأول والأساس في حماية المسجد الأقصى المبارك من الأطماع الصهيونية كان وما زال مبدأ الردع، والمقاومة والتضحية بالغالي والنفيس من أجل منع تهديده وتدنيسه وتهويده[2].

---

(1) كيف واكبت حماس انتفاضات الشعب الفلسطيني الثلاثة؟! https://www.paldf.net/forum/showthread.php.

(2) انظر: مرة، رأفت: كيف تتحرك حماس لدعم انتفاضة القدس؟ http://felesteen.ps/details/news/.

لا يقتصر فكر الحركة وجهدها في تحرير فلسطين على الجهود والتضحيات المباركة السابقة، إنما لا تزال تُعد العدة من خلال برنامج المقاومة الشاملة لتقرع بكتائبها أبواب القدس، وتعيدها إلى حضنها الدافىء في كنف أمة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني: حق العودة

صنفت حركة حماس حق العودة في برنامجها السياسي بأنه حق ثابت وأصيل، ولا يمكن التنازل عنه أو التفريط به. ومن الاستحالة تغيير موقفها تجاه حق عودة اللاجئين وأبنائهم إلى أراضيهم، لأن ذلك خذلان لشعبها الفلسطيني الصامد[1].

فحق العودة لم يَضِع بعد إعلان الدولة، أي بعد أن أسقطت الدولة من حساباتها أراضي الـ48 وإعلان قيامها على 22 % من فلسطين التاريخية، لأن حق اللاجئين بالعودة ليس مرهوناً للقرارات الأممية المختلفة التي يمكن أن تؤذي الشعب الفلسطيني. وإنّ عدم تأييد حركة حماس، وصمتها عن قرار الاعتراف، لا يعنيان أنها اعترفت بوجود حق لإسرائيل، وإنما هي ردة موقتة إلى أن تُحرّر الأراضي الفلسطينية، ويعود كل فلسطيني إلى بيته[2].

فحركة حماس تعتقد أن عودة اللاجئين ثابت لديها، كما هو ثابت لدى كل الشعب الفلسطيني؛ بدليل أن الفلسطينيين في كل مكان في الشتات أو المنافي أو مخيمات اللجوء في الضفة وغزة أو حتى في بعض المدن من فلسطين المحتلة ما زالوا يحتفظون بمستنداتهم في العقار والبيارة، ومفتاح الدار. العودة لدى حماس ثابتة وهي عودة وتعويض، عودة لا تعني عودة إلى غزة أو الضفة الغربية، بل عودة إلى مدن وقرى «فلسطين 48» التي هُجّر أهاليها منها عنوة على أيدي الإرهابيين الصهاينة. والتعويض عن المعاناة التي ألمت بالشعب الفلسطيني في اللجوء ونهب خيراته[3].

وقد رفضت الحركة كل الحلول التي سميت حلولاً عادلة لقضية اللاجئين بعودة بعضهم إلى الضفة، وتوطين بعضهم في البلاد العربية، وتعويض من لا يريد العودة أو من يوطن رغم أنفه.

---

(1) أوردنا النص الكامل ص44 من هذا الكتاب.

(2) انظر: حق العودة عند الفصائل، مركز العودة الفلسطيني. http://prc.org.uk/portal/index.php/ar

(3) انظر: الصواف مصطفى: حماس والثوابت، فلسطين المسلمة، العدد الأول، السنة الثامنة والعشرون، كانون الثاني (يناير)2010م /محرّم 1431هـ. وانظر: الوثيقة (12)، (13).

المبحث الأول: حق العودة في القانون الدولي:

1. حق العودة مقدس وقانوني:

إن حق العودة حق مقدس، لأنه حق تاريخي ناتج عن وجود أهل فلسطين فيها منذ الأزل، وارتباطهم بالوطن. ولأنه حق شرعي لهم في أرض الرباط، ولأنه حق قانوني ثابت، وحق الفلسطينيين في وطنهم فلسطين ضارب في أعماق التاريخ.

ورغم أكثر من نصف قرن من الحروب والغارات والاضطهاد والتجويع والحصار، تمسك الفلسطينيون بحقهم في العودة إلى الوطن، لأن حق العودة مقدس عند كل فلسطيني، حتى مَن وُلد في الشتات.

إن حق العودة حق غير قابل للتصرف، مستمد من القانون الدولي المعترف به عالمياً. فحق العودة مكفول بمواد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في 10 كانون أول/ ديسمبر 1948م، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة 13 على الآتي: لكل فرد حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده. وفي اليوم التالي لصدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أي في 11 كانون أول 1948م صدر القرار الشهير رقم 194 من الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. وعودة اللاجئ تتم فقط بعودته إلى نفس المكان الذي طرد منه أو غادره لأي سبب، هو أو أبواه أو أجداده. وقد نصت المذكرة التفسيرية لقرار 194 على ذلك بوضوح. وبدون ذلك يبقى اللاجئ لاجئاً حسب القانون الدولي إلى أن يعود إلى بيته نفسه.

2. مضمون القرار رقم 194:

إن الفقرة الهامة رقم 11 من القرار 194 الصادر في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948م تنص على الآتي: «تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة».

ويدعو القرار إلى تطبيق حق العودة كجزء أساسي وأصيل من القانون الدولي، ويؤكد على وجوب السماح للراغبين من اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية، والخيار هنا يعود إلى صاحب الحق في أن يعود، وليس لغيره أن يقرر نيابة عنه أو يمنعه، وإذا مُنع من العودة بالقوة، فهذا يعتبر عملاً عدوانياً.

كذلك يدعو القرار إلى عودة اللاجئين في أول فرصة ممكنة، والمقصود بهذا: عند توقف القتال عام 1948م، أي عند توقيع اتفاقيات الهدنة، أولاً مع مصر في شباط/فبراير 1949م، ثم لبنان والأردن، وأخيراً مع سورية في تموز 1949م. ويعتبر قرار 194 هاماً جداً بالنسبة للاجئين لعدة أسباب:

أ. لأنه اعتبر الفلسطينيين شعباً طرد من أرضه، وله الحق في العودة كشعب وليس كمجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة أخرى. وهذا الاعتبار فريد من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يوجد له نظير في أي حالة أخرى، ولذلك يجب التمسك به.

ب. أنه وضع آلية متكاملة لعودة اللاجئين من عدة عناصر:

- **العنصر الأول:** أكد على حقهم في العودة في أول فرصة ممكنة، وكذلك تعويضهم عن جميع خسائرهم.
- **العنصر الثاني:** إنشاء مؤسسة دولية لإغاثتهم من حيث الطعام والصحة والتعليم والمسكن إلى أن تتم عودتهم، وهذه المؤسسة أصبح اسمها فيما بعد وكالة الغوث (الأونروا).
- **العنصر الثالث:** إنشاء لجنة التوفيق الدولية لتسهيل عودتهم، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: النكبة وأبعادها:

طردت «إسرائيل» عام 1948م أهالي 530 مدينة وقرية في فلسطين، بالإضافة إلى أهالي 662 ضيعة وقرية صغيرة. وأهل هذه المدن والقرى هم اللاجئون الفلسطينيون اليوم. وصل عددهم كما تشير سجلات وكالة الغوث (الأنروا): في 1 يناير عام 2015 نحو 5.6 مليون لاجئ.

ما هي مساحة أراضيهم التي تركوها؟

إن مساحة فلسطين كلها 26.300.0000 دنم، لم يملك اليهود فيها عند نهاية الانتداب أكثر من 1.500.000 دنم، أي حوالي 5.7% من مساحة فلسطين، وهذا رغم تواطؤ الانتداب البريطاني مع الصهاينة حيث احتلت «إسرائيل» بالقوة عام 1948/1949م ما مساحته 20,500,000 دنم، أي 78% من فلسطين أقامت عليها، دولة «إسرائيل». وهذا يعني أن 92% من مساحة «فلسطين المحتلة» هي أراضي اللاجئين الفلسطينيين.

المبحث الثالث: التوطين:

يكثر الحديث عن إجبار أو إغراء الدول العربية وغيرها بتوطين اللاجئين لديهم، والغرض منه هو خدمة مصالح «إسرائيل» بالتخلص من اللاجئين أصحاب الأرض، واستيلاء «إسرائيل» على أراضيهم وممتلكاتهم بصورة شرعية، وهذا هو تكريس لعملية الاضطهاد العرقي الذي هو جريمة حرب. ولذلك فإن التوطين القسري، أو عن طريق الترغيب والترهيب هو جريمة حرب.

وحتى الذين حصلوا على جنسيات في بلاد مختلفة، فكل لاجئ طرد من موطنه أو غادره لأي سبب كان، أو منع من العودة إليه له حق العودة، ولا علاقة لذلك بكونه مواطناً في بلد آخر أو لا، سواء أكان هذا البلد عربياً أم أجنبياً، فجواز السفر ليس بديلاً عن حق العودة.

وبالرغم من أن التوطين يعطي اللاجئين في البلاد المضيفة حقوقاً مدنية مثل العمل والسفر والتملك، إلا إن حرمان أي شخص من حقوقه المدنية في البلد المقيم فيه هو تعسف غير مبرر وغير مقبول. ويجب على هذا البلد منح المقيم، سواء أكان لاجئاً أم لا، هذه الحقوق[1].

(1) انظر: دليل حق العودة، http://www.palestineremembered.com.

الفصل الثالث: قضية الأسرى

تعتبر قضية الأسرى في فكر حركة حماس من القضايا الاستراتيجية الكبرى، لذلك لم تدّخر الحركة وعلى مدار ثلاثة عقود جهداً، ولم تعدم وسيلة لتحرير كافة الأسرى من سجون الاحتلال. وقد عبر عن هذه الفكرة الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى مبكراً بقوله: إحنا بدنا أولادنا يروحوا غصباً عنهم، شاءوا أم أبوا».

فالأسرى قاموا بنصيب وافر من المقاومة ومقارعة العدو الصهيوني، الأمر الذي جعلهم أصحاب مكانة سامية في الوجدان الفلسطيني، وخاصة أن قوات الاحتلال قد استهدفت الأسرى من خلال التعذيب والحرمان، بل ممارسة كل أنواع الوحشية والظلم.

وإزاء ذلك قامت حركة حماس، والمجتمع الفلسطيني عامة بجهود كثيفة اجتماعياً وسياسياً وعسكرياً للتضامن مع الأسرى، وتثبيتهم، والمطالبة بإطلاق سراحهم، بل تحريرهم من سجن العدو الصهيوني، وكان على رأس هذه الجهود:

المبحث الأول: الدعم المادي والنفسي والمعنوي للأسرى وذويهم والمجتمع الفلسطيني:

1. أولت الحركة في معظم بياناتها الدعم النفسي والمعنوي للأسرى وذويهم أولوية خاصة، وذلك من خلال رفع الروح المعنوية، وتعزيز الصمود والتحدي لدى المعتقلين، وقامت بمتابعة شؤون الأهالي، ومساعدتهم في الوصول إلى أبنائهم في السجون من ناحية، ووجهت الدعوات المتكررة لزيارتهم وتقديم العون المادي والمعنوي لهم، وإدخال الفرحة على قلوبهم وعلى أطفالهم من ناحية أخرى. وقد قام الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى وقادة الحركة بتوجيه نداء للأسرى يدعونهم فيه للصبر، ويذكرونهم بأن الله تعالى لن ينساهم[1].

---

(1) في مؤتمر صحفي له في تشرين أول 1998م.

2. أثنت حركة حماس على صمود وصبر الأسرى في مختلف البيانات، وفي جميع المناسبات، ولكنها خصصت بعض البيانات لقضية الأسرى، ففي بيانها الصادر في ذكرى الأسير الفلسطيني بتاريخ 19 نيسان / إبريل 2003م، والذي حمل رسالة تقدير من الحركة للأسرى والأسيرات، مُثمنة تضحياتهم ودفاعهم عن الوطن، آملة أن يتم تحريرهم في أقرب وقت، ومعاهدةً لهم بالتمسك بدرب المقاومة لتحريرهم. وتأكيدا لذلك، فقد أهدت الحركة العملية التي نفذتها في رام الله في 2 حزيران 2003م لهم.
3. طالبت حركة حماس في بيانها الصادر بتاريخ 13 آب/أغسطس 2005م، سلطات الاحتلال بالإفراج عن الأسرى بأسرع وقت، إذ حمل بيان الحركة الصادر بعد الانسحاب الإسرائيلي عن قطاع غزة، والصادر بتاريخ 30-8-2005م، دعوة للأسرى بالثبات على مواقفهم، واعتبار تحرير غزة البداية في مشروع التحرير»[1].

المبحث الثاني: جهود الحركة سياسياً تجاه قضية الأسرى:

حرصت حركة حماس ومنذ بداية اهتمامها بقضية الأسرى على العمل الجاد والمتواصل، لإخراج القضية من محورها الضيق والمتمثل في طرفي الصراع، لإيصالها إلى منابر المؤسسات الإسلامية الإقليمية والدولية المختصة في حقوق الإنسان، ومحاولة إبراز الظلم والممارسات الوحشية الواقعة عليهم، وقد بذلت الحركة جهوداً كبيرة في هذا السياق منها:

1. فعلى خلفية قرار الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد أربعة أشخاص من حركة حماس في قطاع غزة، حمل البيان رقم (69) الصادر بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 1991م، دعوة إلى جميع المعنيين بحقوق الإنسان إلى مؤازرة الشعب الفلسطيني، والتصدي لعملية الإبعاد والعمل من أجل إطلاق سراح علماء الإسلام، وعلى رأسهم فضيلة المجاهد الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى.
2. وما يعكس الصورة السابقة، بيان حركة حماس الذي حمل عنوان «نداء إلى الضمير العالمي بخصوص سجناء عزل الرملة»، والذي يوضح الممارسات الوحشية التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الأسرى، من خلال منعهم من أداء واجباتهم الدينية، وزيارة

(1) انظر: تطور الفكر السياسي لحركة حماس، مرجع سابق، ص46.

الأهل والمحامين للسجناء، فناشدت الحركة الصحافة المحلية ووسائل الإعلام العربية، والإسلامية لكشف المخطط الصهيوني الرامي إلى تحطيم معتقلينا نفسياً وجسدياً.

3. وبالرغم من أن الحركة كانت قد أبدت رفضها للحلول السياسية، إلا أنها أرادت الاستفادة منها في حال حدوثها، ففي البيان الصادر في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1991م، طالب معتقلو الحركة الوفد المفاوض أن تكون قضية الأسرى هي القضية الأولى في ملفاتهم.
4. وجه الأستاذ خالد مشعل رسالة إلى الأسرى والأسيرات المضربين عن الطعام، التي أكد فيها أن تحرير الأسرى أهم أولويات الحركة، وأنها تبذل كل جهد من أجل إطلاق سراحهم، كما حذر العدو الصهيوني أنه لن يجني من وراء سجنه لأبناء شعبنا سوى الخسارة والكارثة، وإن إساءته المتعمدة لأسرانا وأسيراتنا لن تمر دون عقاب مُوجع[1].
5. ولمساندة الأسرى قامت الحركة بتوجيه استغاثة للشعب الفلسطيني، ومنظمات حقوق الإنسان للوقوف بجانبهم، كما دعت الدول العربية والإسلامية للاهتمام بقضيتهم والعناية بها، والكشف عن انتهاكات العدو بحقهم، وعملت على تفعيل قضية الأسرى دولياً وعالمياً، فقام خالد مشعل بالعديد من الاتصالات التي طالت مجموعة من الدول العربية، واضعاً إياهم في صورة التطورات التي يعيشها الأسرى والمعتقلون، ودعوتهم للتحرك على كل المستويات لانتزاع تدخل دولي يجبر الكيان الصهيوني على وقف ممارساته الوحشية بحقهم[2].
6. إن حركة حماس بعد وصولها إلى سدة الحكم عام 2006م في قطاع غزة والضفة، كانت قضية الأسرى وتحريرهم من سجون الاحتلال حاضرة بقوة في برنامجها السياسي وفي خطاباتها. ففي البرنامج السياسي لحركة حماس، والصادر بتاريخ 20 آذار/مارس 2006م، وجهت الحركة دعوة للعمل على تحرير الأسرى، ومواجهة إجراءات الاحتلال من اغتيالات واعتقالات جماعية، كما وأكدت حركة حماس في كلمة لخالد مشعل في ذكرى استشهاد الشيخ ياسين رحمه الله تعالى، بتاريخ 21 نيسان/ إبريل 2006م، أن حركة حماس : لديها برنامج ذات أولوية خاصة للإفراج عن تسعة آلاف أسير وأسيرة من الأبطال في سجون الاحتلال، هذه هي أولويات حكومة حماس، والمقاومة الفلسطينية[3].

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) انظر: صلاح، أحمد: (تقرير) تحرير الأسرى، شبكة فجر الإعلامية، 18 أكتوبر، 2015م.

7. لقد امتازت حركة المقاومة الإسلامية حماس بالحنكة السياسية في مفاوضاتها لإنجاح صفقة وفاء الأحرار على مدار خمسة أعوام، والتي كان من نتائجها الإفراج عن 1027 أسيراً وأسيرة مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. ولم يقتصر الدهاء والحنكة السياسية لحركة حماس في الإفراج عن هذا العدد الضخم مقابل جندي واحد، بل تعدّته إلى تبييض سجون الاحتلال من النساء والأطفال، إضافة إلى أنَّ هذه الصفقة شملت قيادات فلسطينية تقضي محكوميات عالية في السجون الإسرائيلية تصل إلى 745 عاماً، كما أنها تتضمن الإفراج عن أسرى من مختلف ألوان الطيف الفلسطيني حيث تضم أسرى من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة والأراضي المحتلة عام 1948م، وأسرى من حركة حماس وفتح والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، ومن الأردن والجولان، وأسرى مسيحيين.
8. وعلى المستوى الحكومي، فقد طالبت حركة حماس وخلال حوارات المصالحة بعدم إلغاء وزارة الأسرى والمحررين وتحويلها لهيئة شئون الأسرى والمحررين، وذلك قُبيل تشكيل حكومة التوافق الوطني، كما أن صفقة وفاء الأحرار جاءت في عهد حكومة حماس.
9. أما على مستوى العمل المؤسساتي، فقد أنشأت حماس مؤسسات وجمعيات تتبنى قضية الأسرى وتبرز معاناتهم في سجون الاحتلال، فكانت جمعية واعد للأسرى والمحررين التي تأسست عام 2006م في قطاع غزة هدفها مساندة الأسرى والمحررين وذويهم معنوياً وإعلامياً وجماهيرياً، إضافة إلى إقامة المؤتمرات والندوات التي تساهم في إبراز قضاياهم، وتوفير الخدمات الشاملة لهم سواء الأكاديمية أم الاجتماعية أم الثقافية، كذلك الاتصال بالهيئات الرسمية والمؤسسات الدولية والهيئات الأهلية ذات الاختصاص من أجل المساهمة في حل مشاكلهم ومساعدتهم، وتأهيلهم أكاديمياً ومهنياً[1].

(1) المرجع السابق.

المبحث الثالث: جهود الحركة العسكرية تجاه قضية الأسرى:

إن تحرير الأسرى في فكر حماس يعتبر ركيزة أساسية في مشروع المقاومة وأهدافها، فقد خاضت الحركة حروبا ثلاثة لتحقق ذلك والكثير من العمليات العسكرية وعمليات الأسر للجنود الصهاينة، لتفرج عن جميع أسرى الشعب الفلسطيني، ومنها:

1. بدأت حركة حماس أسر الجنود الصهاينة في فترة مبكرة من تاريخها، وكان ذلك عام 1989م، حين قامت (خلية الشهيد المبحوح) بأسر أفي ساسورتاس، وإيلان سعدون قبل اعتقال الشيخ أحمد ياسين. وهذا ما أكدته الحركة في بيانها[1]، بأنها خططت ونفذت بإحكام لأسر وقتل جنديين إسرائيليين، دون أن يضبط منها أحد، حيث كانت تحتفظ بجثة الجندي إيلان سعدون.
2. كانت قضية الأسرى الشغل الشاغل للحركة، فبالرغم من أن عملية التبادل الأولى عام 1989م، لم تنجح، إلا أن الحركة عاودت الكرة مرة أخرى، وتمكنت من أسر الضابط نسيم طوليدانو في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1992م، وطالب سلطات الاحتلال بإطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين مقابل إطلاق سراح هذا الضابط. وعلى إثر رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين ذلك، قامت الحركة بتصفية الجندي، فقام رابين بالإعلان في الكنيست عن الحرب الشاملة على حركة حماس، فقامت «إسرائيل» باعتقال قياداتها وبعض أنصارها، وقامت بإبعاد 415 شخصاً من قيادات ورموز الحركة.
3. والملاحظ هنا أن تطوراً واضحاً قد طرأ على سياسة حركة حماس في التعامل مع الاحتلال فيما يخص قضية الأسرى، فبعد أن رأت عدم أهمية المناشدات والفعاليات التي قامت بها في السابق، أيقنت أن الاحتلال لا يعرف سوى لغة القوة والضغط، لذلك انتهجت سياسة الأسر، وأصبحت تملي الشروط، حتى وإن لم تستطع الحركة تنفيذ الاتفاق والإفراج عن الشيخ أحمد يسين، فإنها تُعد تجربة جريئة وخروجاً عن المألوف.
4. وبالرغم من أن الحركة لم تنجح في تحرير الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى، إلا أنها قامت في 7 آذار/ مارس 1993م، بأسر الجندي يهوشع فريدبرغ (24 عاماً)، أثناء توجهه

---

(1) بيان حماس، رقم 50، 1989/11/27م.

إلى قاعدته في منطقة تل أبيب، ثم قامت بقتله، والاستيلاء على سلاحه، ثم تكررت المحاولة مرة أخرى بعد أسر خلايا حماس العسكرية في 9 تشرين أول/ أكتوبر 1994م الضابط الإسرائيلي نخشون فاكسمان في قرية نبالا بالضفة الغربية. وقامت الحركة بتحديد بعض المطالب للإفراج عن الجندي الصهيوني، وعلى رأسها الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى، والشيخ صلاح شحادة، والشيخ عبد الكريم عبيد، والشيخ مصطفى الديراني، إضافة إلى الإفراج عن كافة معتقلي كتائب الشهيد عز الدين القسام، وما يقارب مائتي معتقل من مختلف الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتهم إطلاق سراح جميع المعتقلات الفلسطينيات. وفي تلك الفترة قامت قوات الاحتلال بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية الجديدة في غزة قبل القيام بعملية اقتحام للمكان من قبل وحدة خاصة، وانتهت العملية بمعركة مسلحة بين الجانبين، أسفرت عن مقتل الجندي الأسير، وقتل وجرح 13 من الوحدة المهاجمة إضافة إلى المنفذين الثلاث[1].

5. والواضح أن حركة حماس قد عملت بجهد كبير في التخطيط والتنفيذ، والأسر، في محاولة منها لتحقيق مكاسب ملموسة فيما يخص قضية الأسرى، والإفراج عن المعتقلين وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى، إلا أن تلك المحاولات كافة قد باءت بالفشل، ولم يتحقق منها سوى زيادة الإيمان لدى المعتقلين بأن حركة حماس لن تكل ولن تمل، وستظل تعمل جاهدة على تحريرهم.

6. تمكنت حماس بمشاركة فصيلين فلسطينيين، في 25-6-2006م، من أسر الجندي «الإسرائيلي» جلعاد شاليط، في عملية «الوهم المتبدد»، في معبر «كيرم شالوم» جنوب قطاع غزة، وقد أكدت حركة حماس، والفصائل المسؤولية عن عملية الأسر، أن الاحتلال لن يحصل على أي معلومات حول الجندي الأسير دون مقابل. وبعد ما يقارب الخمس سنوات من المفاوضات، تمكنت حركة حماس في عام 2011م، من تحقيق صفقة تبادل بينها وبين الكيان «الإسرائيلي، أطلق عليها صفقة «وفاء الأحرار» حيث تم الإفراج عن 1027 أسيراً وأسيرة[2]. لقد أبدعت كتائب الشهيد عز الدين القسام في عمليات أسر الجنود لمبادلتهم بالأسرى الفلسطينيين، فقد نفذت ما يقارب سبع عشرة محاولة أسرٍ للجنود.

(1) انظر: تطور الفكر السياسي لحركة حماس، مرجع سابق، ص65.

(2) المرجع السابق.

7. وأما معركة حجارة السجيل والتي اغتالت فيها دولة الكيان القائد العبقري أحمد الجعبري، حيث اعتبرته المسؤول عن تخطيط وتنفيذ عدد كبير من العمليات العسكرية التي نفذتها القسام ضدها، فظل المطلوب «رقم 1» لدى أجهزة مخابراتها. وقد وصفته قيادة العدو أيضاً بأنه «كان في الوسط بين المستوى العسكري لحماس والمستوى السياسي لها» بصورة أكبر في قيادته (بدءاً من 2009م) لمفاوضات صفقة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي تمّ أسره يوم 25 يونيو/حزيران 2006م خلال عملية «الوهم المتبدد» التي نفذتها كتائب القسام. لذلك كله قامت دولة الكيان باغتياله رحمه الله تعالى، فكانت معركة حجارة السجيل.
8. وفي معركة «العصف المأكول» وما بعدها أعلنت كتائب القسام مسؤوليتها عن أسر عدد من الجنود، وكشفت عنهم مؤخرا، موضحة أن ثمن الافراج عن الأسرى الصهاينة هو تحرير أسرى الشعب الفلسطيني في سجون الاحتلال.

ومن ذلك كله يتضح أن قضية الأسرى كانت حاضرة في فكر حركة حماس في مختلف المناسبات والأوقات، كما حرصت على عدم تفويت تلك المناسبات دون التذكير بقضية الأسرى، وبضرورة تحريرهم من سجون الاحتلال[1].

ويتضح لدينا بشكل قطعي وأكيد بعد هذا العرض الواسع، أن عدداً من الأحداث الكبرى فى تاريخ المقاومة الفلسطينية سببُها المحاولاتُ المستمرة لتحرير أسرى الشعب الفلسطيني بمختلف اتجاهاته وشرائحه.

(1) أحمد صلاح: (تقرير) تحرير الأسرى (جهود حماس في كافة المستويات)، شبكة فجر الإعلامية، 18 أكتوبر 2015م.

الفصل الرابع: الأمة وفلسطين

تؤمن حركة حماس بأن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية[1].

إن قضية فلسطين في فكر حركة حماس هي قضية الأمة، أي صراع الأمة مع المشروع الصهيوني الاحتلالي التوسعي الذي يستهدف الأمة بمجموعها. وهذا الفهم كان موضع اتفاق لدى مختلف شرائح أمتنا منذ وقت مبكر، وهو الذي جعل الدول العربية تدخل حروبها الأولى مع الكيان الصهيوني. إلا أن الانحراف في فهم طبيعة الصراع، ورغبة البعض في التخلي عن مسؤولياته، دفع باتجاه تعزيز المنطق القطري الضيق الذي طغى على نظرة بعض الأطراف الرسمية العربية التي توهمت بأنها تملك التخفف من أعباء الصراع مع المشروع الصهيوني. وهو ما انعكس لاحقاً على السياسة الرسمية الفلسطينية، خاصة حين تحولت بوصلة قيادتها عن المقاومة باتجاه خيار التسوية والمفاوضات.

وحينما نشأت حركة «حماس» قامت بتصحيح اتجاه البوصلة، ومعالجة الانحراف الخطير الذي حصل، وردت الاعتبار للبعد العربي والاسلامي، بل الانساني، للصراع مع الكيان الصهيوني[2]. وهذا ما نص عليه ميثاق الحركة في المادة الرابعة عشرة منه: إنَّ قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، ففلسطين أرض إسلامية، وتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تُعبّأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير.

فالبعد العربي والاسلامي والانساني مهم في فلسفة «حماس» ومشروعها للتحرير، وهو نابع من قناعة راسخة بأن المشروع الصهيوني ليس منفصلاً عن مشاريع دولية أخرى،

---

(1) انظر: وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» البند (35).

(2) انظر: حوار صحيفة السبيل مع الاستاذ خالد مشعل، 2004م، https://www.paldf.net/forum.

وإنما هو مشروع وخيار غربي في مواجهة الأمة واستهداف مشروعها الحضاري النهضوي، وهو ما يجعل المشروع الصهيوني مشروعاً عالمياً، لا محلياً[1].

لذلك كان من الطبيعي أن يكون المقابل للمشروع الصهيوني بامتداداته العالمية، مشروعاً عربياً اسلامياً أو مشروعاً فلسطينياً بامتداداته العربية والاسلامية والانسانية، وليس مشروعاً قطرياً مجرداً.

وفلسطين كذلك ليست على تخوم العالم العربي والاسلامي، بل في القلب منه ومن العالم، ولهذا الصراع تأثيراته وتفاعلاته الكبيرة مع المحيط العربي والاسلامي والانساني. لذلك فإن دور الشعب الفلسطيني دور طليعي وأساسي في المعركة، ولا يجوز تعطيله تحت أية مسوغات، ولا يجوز اعتباره ملحقاً بالدور العربي والاسلامي، فهو دور أصيل وكبير ومتقدم، يتكامل مع الدور العربي والاسلامي ولا يتناقض معه.

كيف تتكامل الدوائر الثلاثة في رؤية حركة حماس؟

أ. **فالدائرة الفلسطينية**: تمثل رأس الرمح في معركة التحرير، ويتركز دورها في الاستمرار في الجهاد والمقاومة والاستمرار في التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية. وإبقاء جذوة الجهاد مشتعلة للحفاظ على وهج القضية وحيويتها، في إطار برنامج وطني أساسه المقاومة ومحاربة الاحتلال، لحين استكمال دور الدوائر الأخرى.

ب. **وأما الدائرة العربية**: فإن دورها في التحرير يأتي أساسياً ومركزياً، حيث تمثل الأمة العربية القوة الرئيسة التي يعول عليها للنهوض بعبء التحرير، فضلا عن أن المشروع الصهيوني يمثل خطراً على الأمة العربية كلها، وفي هذا السياق ينص ميثاق الحركة على أن: «الدول العربية والمحيطة بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية، ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الإخوان المسلمين بفلسطين»[2].

(1) المرجع السابق.

(2) الميثاق، المادة: 28.

ت. **وأما الدائرة الإسلامية:** فكما أن قضية فلسطين قضية عربية، فهي أيضاً قضية إسلامية بل هي جزء من عقيدة كل مسلم على وجه الأرض، فعلى المسلمين أفراداً وجماعات واجب المساهمة بكل ما يستطيعون لتحرير فلسطين. وتعتبر الأمة الإسلامية العمق الاستراتيجي والرديف المساند للشعب الفلسطيني والأمة العربية لتحرير فلسطين وإزالة الكيان الصهيوني عن أرضها[1].

ولكي تحقق الحركة هدفها وتحشد طاقات الأمة بدوائرها الثلاث، قامت بتعزيز وتعميق دور الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، حيث أصبح الشعب بكل أفراده وفئاته على تماس مباشر مع الاحتلال في الضفة والقطاع بكل ما يترتب على ذلك من تحديات على مستوى الفكر والممارسة.

وقد قامت الحركة أيضاً بمراجعة شاملة لكل التيارات الفكرية والسياسية في تلك المرحلة، مما أفسح المجال واسعاً لبرنامج المقاومة والصحوة الإسلامية بالانطلاق في المنطقة العربية والإسلامية، كتعبير عن حاجة شعوب الأمة – ومنها الشعب الفلسطيني – للبحث عن هويتها التاريخية وانتمائها الحضاري في ظل الفراغ والصدمة اللذين أحدثتهما هزيمة 67 المدوية[2].

وقد أقامت الحركة البنية التنظيمية التحتية للمشروع الجهادي لمواجهة الاحتلال الصهيوني في فلسطين بشكل خاص، ومواجهة المشروع الصهيوني بشكل عام.

أ. فعلى صعيد ساحة فلسطين الداخلية: قامت الحركة بالتحرك في المجالات التالية:

1. استنهاض الهمم للعمل في المجال الدعوي والتغيير الاجتماعي.
2. استقطاب العناصر الشابة، وخاصة خريجي الجامعات، وقد استفادت الحركة من فرص التعليم الجامعي المتاحة في الخارج لاستقطاب كوادر متعلمة مثلت فيما بعد القاعدة الصلبة والقيادية للحركة.

---

(1) انظر: حوار صحيفة السبيل مع الاستاذ خالد مشعل، 2004م، https://www.paldf.net/forum.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق.

3. التنشيط والتوسع في بناء المساجد في فلسطين باعتبارها مصدراً رئيساً للتأثير في المجتمع، وتعميق دورها في الدعوة والتوجيه والتغيير الاجتماعي.
4. التوجه نحو العمل الجماهيري المقاوم وتعبئة الصف الداخلي في هذا الاتجاه عبر ما سمي بثورة المساجد في السنوات 1981، 1982، 1983م.
5. بناء العديد من المؤسسات الخيرية والاجتماعية على رأسها المجمع الإسلامي والجمعية الإسلامية في قطاع غزة، وعدد من لجان الزكاة والمؤسسات الخيرية في الضفة الغربية.
6. التحرك في أوساط الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات على صعيد الاستقطاب والدعوة، وبناء القناعات باتجاه العمل لقضية فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني وتأكيد البعد الإسلامي للصراع.
7. بناء أطر ومؤسسات داعمة للشعب الفلسطيني في الداخل، وتأسيس عدة واجهات للعمل الطلابي الفلسطيني في الساحات المختلفة على امتداد العالم. مما أدى إلى انطلاق العمل الطلابي الإسلامي عبر الكتل الإسلامية في جامعات الأرض المحتلة، وبعض دول العالم العربي والغربي.
8. بناء القاعدة التنظيمية الصلبة، والتي ترفدها بنية مؤسساتية موزعة جغرافيا على كافة مناطق الضفة والقطاع، كما استطاعت أن تعيد بعض مظاهر الالتزام الإسلامي إلى الشارع الفلسطيني.
9. الاستعداد والتحضير لانطلاق العمل العسكري ضد الاحتلال حيث تم كشف وتفكيك بعض التشكيلات العسكرية للحركة، خاصة التنظيم العسكري بقيادة الشيخ أحمد ياسين عام 1984م.
10. تشكيل الأجهزة المتخصصة داخل الحركة، منها ما عرف بمنظمة الجهاد والدعوة «مجد» ويمثل الجهاز الأمني للحركة في عام 1985، والجهاز العسكري «المجاهدون الفلسطينيون» في عام 1987م.
11. القيام بالانتفاضات الثلاث، والتي أعادت القضية الفلسطينية إلى موقعها المركزي، وأزالت الآثار السلبية لاتفاق أوسلو وما بعده من اتفاقات مجحفة في حق شعبنا الفلسطيني. وأيضا أعادت الانتفاضة لحمة الشعب الفلسطيني فيما بينه، ورسخت مبدأ حرمة الدم الفلسطيني إلا في مواجهة الاحتلال.

12. تطوير مسار المقاومة العسكري بشكل نوعي، بمختلف وسائله وأدواته، بما يؤدي إلى جعل التكلفة على العدو ضخمة كلما حاول التجرؤ على كرامة وحياة شعبنا العزيز. وأيضا التنسيق والتوحيد لجبهة المقاومة العسكرية.
13. تطوير العمل السياسي، حيث أصبحت الحركة على رأس الحكومة الفلسطينية، لتمارس المهام والصلاحيات الرسمية، وقد نجحت في ذلك بمستوى متميز بالرغم من كل التحديات التي أحاطت بالحركة.

بذلك انضجت الحركة فكرياً وتنظيمياً مشروعها الجهادي السياسي الشامل.

ب. أما على صعيد خارج فلسطين في الساحات المتنوعة:

أما خارج فلسطين فقد واصلت الحركة وفروعها في الشتات جهودها لاستكمال بناء وتأسيس مشروعها لمواجهة العدو الصهيوني بالتكامل مع جهودها داخل فلسطين، وتركز الجهد في الخارج على:

أ. بناء الواجهات الطلابية والفكرية والاجتماعية.

ب. تطوير وتنويع وسائل العمل الخيري لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل ومساعدته على الصمود.

ت. استكمال رؤية المشروع وخططه العامة وتشكيلاته.

ث. بناء لجان وأجهزة العمل اللازمة للمشروع في مختلف المجالات.

ج. تحفيز الحركات الإسلامية والوطنية في العالم العربي والإسلامي باتجاه تركيز أولوياتها للعمل من أجل قضية فلسطين ومواجهة الخطر الصهيوني، كما ورد في ميثاقها: «...في مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محلياً وعربياً وإسلامياً، وبث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين. ولا بد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، وأيضاً تنقية مناهج التعليم، وتخليصها من آثار الغزو الفكري»[1].

(1) الميثاق، المادة: 15.

وتأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقف تلك التجمعات إلى جانبها، على مختلف الأصعدة، تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها لتجعل من الشعوب الإسلامية سنداً وظهيراً لها وبُعداً، إستراتيجياً على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، من خلال عقد المؤتمرات، ونشر الكتب، وتوعية الجماهير حول القضية الفلسطينية وما يواجهها، وتعبئة الشعوب الإسلامية فكرياً وتربوياً وثقافياً، لتأخذ دورها في معركة التحرير[1].

لقد نتج عن مشروع الاستنهاض الذي قامت به حركة حماس:

1. إعادة ربط الأمة بقضية فلسطين باعتبارها القضية المركزية للأمة المستندة إلى عقيدتها الإسلامية. وقد تجلى ذلك في تضامن الأمة مع الشعب الفلسطيني عند كل اعتداء كان يقوم به العدو الصهيوني، وأيضاً في ترميم تداعيات الاعتداء من دمار وخسائر في مختلف المجالات.
2. تنمية الوعي الثقافي والسياسي في القضية الفلسطينية. ويشهد لذلك كثافة ما ينشر من كتب ومقالات، وأيضا ذلك العدد الكبير من المؤسسات السياسية والثقافية الممتدة على طول العالم العربي والإسلامي.
3. الدعم الإعلامي والشعبي.
4. الدعم المالي الضخم، والذي تشارك فيه الدول والشعوب.
5. الدعم العسكري، وقد كانت أوضح نتائجه في معركة العصف المأكول التي جعلت العدو يحسب ألف حساب قبل محاولة القيام باعتداء جديد على غزة.

وبهذا نخلص إلى أن الحركة قد نجحت بجدارة في إعادة القضية الفلسطينية إلى قلب الأمة، لتكون قضيتها المركزية، من حيث القناعة والاعتقاد، ومن حيث المسؤولية والواجب تجاهها دعما ونصرة وجهاداً.

وما سطرته الحركة في ميثاقها، بأن فلسطين جزء من عقيدة الأمة لا يجوز التفريط بها أو بأي جزء منها، أصبح جزءا من عقيدة الأمة الإسلامية ثقافة وواقعاً، وأصبح من يتفاوض مع العدو الصهيوني محل استخفاف وسقوط من قبل شعوب العالم العربي والإسلامي.

(1) الميثاق، المادة: 29.

الفصل الخامس: المشروع الصهيوني العالمي

المبحث الأول: تصور الحركة لطبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني:

بينا في الفصل السابق أن حركة حماس ترى في تحليلها للصراع مع العدو الصهيوني، أنه صراع حضاري شامل بين الأمة العربية والإسلامية من جهة، وبين الصهيونية المدعومة من الغرب من جهة أخرى، فهو صراع حضاري بأبعاده المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والدينية.

وتعتقد الحركة أن الهجمة التي تتأجج في فلسطين تستهدف تدمير الأمة الإسلامية بمجموعها ضمن حرب شرسة تتناول مختلف ميادين الفكر والسياسة والأخلاق والاقتصاد والاجتماع، وتستهدف روح الأمة ومعتقداتها التي تمنحها القدرة على المواجهة.

وترى حركة حماس أن الحركة الصهيونية تحمل مشروعاً سياسياً محدداً بأرضية دينية ومشاعر قومية، وتهدف لتحقيق الحلم اليهودي بإقامة دولة في فلسطين، ومن ثم التوسع نحو الوطن العربي، وأن الصهيونية حركة عنصرية لا إنسانية، حاقدة، وحشية، ذات ممارسات نازية، لا تأبه بأي قيمة إنسانية أو أخلاقية، وعنصرية الحركة الصهيونية يعني بالمقابل عنصرية الدولة اليهودية. وقد بينت الحركة في ميثاقها ذلك بالقول: خطَّط الأعداء منذ زمن بعيد، وأحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام العالمية، وبالأموال فجَّروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم،...

وقد بينت الحركة بشكل واضح ودقيق الدور الخطير لهذا الكيان الغاصب، كما ورد في الوثيقة:

«المشروع الصهيوني هو مشروع عنصري، عدواني، إحلالي، توسعي، قائم على اغتصاب حقوق الآخرين، ومعادٍ للشعب الفلسطيني وتطلّعاته في الحرية والتحرير والعودة وتقرير المصير؛ وإنَّ الكيان الإسرائيلي هو أداة المشروع الصهيوني وقاعدته العدوانية.

فالمشروع الصهيوني لا يستهدف الشعب الفلسطيني فقط، بل هو عدوٌّ للأمَّة العربية والإسلامية، ويشكّل خطراً حقيقياً عليها، وتهديداً بالغاً لأمنها ومصالحها، كما أنّه معادٍ لتطلّعاتها في الوحدة والنهضة والتحرّر، وهو سبب رئيس لما تعانيه الأمة اليوم، ويشكّل المشروع الصهيوني، أيضاً، خطراً على الأمن والسّلم الدّوليَين، وعلى المجتمع الإنساني ومصالحه واستقراره»[1].

وقد أخرجت الصهيونية العالمية والقوى الاستعمارية، الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني.

لذلك كله دعت حركة حماس الشعوب العربية والإسلامية للعمل الجاد الدؤوب، لنصرة قضية فلسطين، وبيَّنت خطر الخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية، فاليوم فلسطين وغداً قُطر آخر أو أقطار أخرى، والمخطط الصهيوني لا حدود له،... ولا بد من تجميع كل القوى والطاقات لمواجهة هذه الغزوة النازية التترية الشرسة، وإلا كان ضياع الأوطان، وتشريد السكان، ونشر الفساد في الأرض، وتدمير كل القيم الدينية، وليعلم كل إنسان أنه أمام الله تعالى مسؤول[2]. وترى الحركة أن أهم وسائل وأدوات الحركة الصهيونية تتمثل في:

1. التنظيم المؤسسي من خلال المؤتمرات والجمعيات والمؤسسات والقوى الضاغطة.
2. المال والاقتصاد.
3. الإعلام والصحافة.
4. التحرك السياسي والدبلوماسي لخدمة الأهداف الصهيونية.
5. امتلاك القوة العسكرية الهائلة المتفوقة على دولة المنطقة[3].

(1) الميثاق، المادة: 22. وانظر: الوثيقة، (14)، (15).

(2) الميثاق، المادة: 32.

(3) انظر الفكر السياسي لحركة حماس (تحرير جواد الحمد) مرجع سابق.

المبحث الثاني: منهجية الحركة في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني:

لما كانت حركة حماس تعتقد أن الصراع المتمحور في فلسطين صراع حضاري، بكل ما تحمله كلمة الحضارة من مضامين وأبعاد، لذلك اعتمدت في إدارة الصراع فلسفة تقوم على حشد طاقات الأمة الإسلامية وإمكاناتها لحسمه في فلسطين، والاستفادة من كل الأدوات والامكانات المتاحة، محددة دورها في هذه الاستراتيجية في تأجيج جذوة الجهاد داخل فلسطين بشكل مستمر. وقد حدد الشهيد إبراهيم المقادمة رحمه الله تعالى بعض واجبات الحركة الإسلامية في فلسطين خلال مرحلة الإعداد والتحضير للتحرير الشامل، وأهمية هذا الدور، فأشار إلى الواجبات التالية:

- أولاً: بعث الروح الإسلامية في الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.
- ثانياً: تكوين الفرد المسلم تكويناً جيداً عبر التربية المستمرة السليمة.
- ثالثاً: ممارسة العمل المسلح.

وإن على الحركة الإسلامية العالمية أن تمارس دوراً موازياً في مواجهة التغلغل الصهيوني في المنطقة، في الوقت نفسه الذي تسعى فيه لإيجاد العمق الإسلامي للقضية الفلسطينية مع دعمها المستمر لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين.

وبذلك تكون استراتيجيات حركة حماس تتمحور فيما يلي:

1. إحياء الهوية الإسلامية ومفاهيم المقاومة الشاملة في المجتمع الفلسطيني والعالم العربي والإسلامي:

وذلك من خلال تكريس الفهم الإسلامي للحياة، والتزام الفرد الفلسطيني بمنهج الإسلام، واعتماد أحكام الإسلام كمرجعية أساسية لمسيرة المجتمع الفلسطيني، وما يعنيه ذلك من تَبنٍ لمفاهيم الإسلام في الكفاح والمقاومة، ومواجهة الاحتلال، والإصرار على الحق الفلسطيني الكامل في فلسطين، والارتباط بالأمة العربية والإسلامية.

ولا بد أيضاً من تفعيل الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني بعروبته وإسلامه، وما يشكله ذلك من ارتباط الفلسطينيين بالأرض «كأرض رباط»، والمقدسات الإسلامية، وما يبنيه هذا المنهج لدى الفرد والمجتمع من مفاهيم التضحية والجهاد والاستشهاد.

وقد حققت الحركة في هذا المجال نتاجاً عظيماً فاعلاً، في شرائح المجتمع الفلسطيني خاصة، والشعوب العربية والإسلامية عامة، وقد أصبحت الجمعيات التي تحمل اسم القدس وفلسطين في العالم كثيرة جداً، وأيضا فإن وسائل الإعلام التي تتبنى ثقافة المقاومة في فلسطين وخارجها كثيرة، وها هي قوافل كسر الحصار عن غزة تتوالى سنوياً، تصر على كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

فقضية فلسطين ما عادت هوية الفلسطيني فحسب، بل أصبحت هوية للعالم العربي والإسلامي، وما عاد العمل المقاوم محصورا في الشعب الفلسطيني فقط، وإنما أثبتت مشاريع كسر الحصار ومساندة المقاومة وصولا إلى تحقيق التحرير، أن المقاومة والتحرير أصبحا ثقافة عامة وشاملة، بل مسارا عميقا في الأمة.

2. الجهاد والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي:

تعتمد حركة حماس أسلوب المقاومة في إطار الجهاد في سبيل الله كأساس في تعاملها مع الاحتلال، بوصفه قائما على الاغتصاب والارهاب والقوة، وتعتقد بأن القيام بهذا الواجب هو فرض عين على كل مسلم[1].

وتتبنى الحركة مفهوم الجهاد والمقاومة بالمعنى الواسع فقد ورد في أدبياتها: «والجهاد لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء، فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والمناصرة، كل ذلك إن خلصت النوايا لتكون راية الله هي العليا فهو جهاد في سبيل الله»[2].

وتؤكد الحركة غير مرة أن خط المقاومة والجهاد هو الخط الأكثر فاعلية في تحقيق هدف التحرير وطرد العدو المحتل، وتنظر إليه بوصفه عملية تراكمية تكبر ثمارها وتزداد فاعليتها بشكل طردي مع الزمن، وأن انطلاق كوكبة من المجاهدين سوف يتبعه بالضرورة تشكّل كوكبة أخرى على أثرهم، وهي بذلك إنما تعتقد أن الجهاد والمقاومة منهج يمكن للشعوب أن تحياه في مواجهة أعدائها، وتجتمع عليه كل فئات المجتمع ليكمل

(1) مرجع سابق.
(2) الميثاق، المادة (30).

كل دور الآخر. وترى الحركة بأن عملياتها في مقاومة الاحتلال أساس لاستمرار برنامج المواجهة مع المشروع الصهيوني من جهة، كما هي أساس لتطوير فعاليات وقدرات الأمة للنهضة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني لتخليصه من الاحتلال من جهة أخرى.

وفي هذا السياق استطاعت الحركة وعلى مدار عقودها الثلاثة الماضية، تطوير نموذجها الريادي في المقاومة، كما سنبينه في مسار المقاومة، وها هي كتائب القسام أصبحت محلاً لاستقطاب أدوات المقاومة الفاعلة، التي لجمت اعتداءات العدو الصهيوني إلى حدّ بعيد.

ولقد أثبت حركة حماس بمشروعها المقاوم المتميز، أن تحرير فلسطين قضية ممكنة التحقيق، إذا توفرت الإرادات لتوظيف موارد الأمة في أهم القضايا المحورية.

3. استهداف تحرير كل فلسطين:

انطلاقاً من فهم الحركة وقناعتها الدينية والسياسية، بأن فلسطين «أرض وقف إسلامي لا تملك أي جهة كانت، دولة أو دولاً منظمة أو منظمات التنازل عن ذرة واحدة من ترابها، وأن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين واسترداد المقدسات ولا سبيل لتحرير فلسطين بغير الجهاد والإعداد وحشد طاقات الأمة الإسلامية وتعبئتها التعبئة الجهادية لخوض معركة التحرير»[1]، فإن حركة حماس تضع تحرير كل فلسطين هدفاً استراتيجياً لها، وتسعى لتحقيقه على المدى المتوسط والبعيد، وهي وإن كانت تؤمن بأن الإعداد والاستعداد المناسبين على الصعيدين الذاتي والموضوعي أساس لنجاح هذا البرنامج، غير أنها لا ترى مانعاً من إنجازه على مراحل شريطة أن يظل هذا الهدف قائماً، وهي تعتقد أن النصر في معركتها مع الصهاينة أمر محقق بإذن الله تعالى برغم الظروف المعيقة التي قد تحيط بالشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية لمدة من الزمن.

وتعتقد الحركة أن التمسك بالهدف وتكريسه واعتباره أساساً للطرح الفكري والقومي والوطني والإسلامي في التعامل مع قضية فلسطين ضمانٌ مهم لنجاح الأمة في استعادة الأرض المحتلة، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه.

(1) الميثاق، المادة (11).

4. دعم الوحدة الوطنية والعربية والإسلامية:

وجهت الحركة دعوة إلى جميع الفصائل والاتجاهات إلى الحذر من محاولات الدس والإيقاع بين الفصائل المتنوعة. كما أكدت الحركة على ضرورة الوقوف صفاً واحداً وتفويت الفرصة على المخططات الصهيونية. وكذلك ترى الحركة أن توحيد الأمة وحشد طاقاتها إنما يصب في هدف التحرير، وهو وسيلة لاستئناف الجهاد كطريق وحيد للتحرير والإستقلال تماماً كما أن برنامجها في مقاومة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين يعمل على التئام لحمة الشعب الفلسطيني، كما يجمع الأمة على ذلك، فهي معركة واحدة تتصاغر أمامها أيّ خلافات طائفية أو حدودية أو شخصية أو سياسية بين الأفراد، أو القوى أو الطوائف أو الحكومات. وتعمل انطلاقاً من هذه الاستراتيجية لدعم كل جهد في هذا السبيل، وقد أكدت على ذلك في ميثاقها بأنها: تطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، وقولاً وعملاً، حاضراً ومستقبلاً، تثمن كل كلمة طيبة وجهد مخلص ومساع حميدة تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية[1].

5. توظيف القانون الدولي:

تعد حركة حماس فصيلاً بارزاً من فصائل الشعب الفلسطيني التي تناضل في سبيل إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية وعلى رأسها طرد المحتلين وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، كتجسيد لحق تقرير المصير الثابت لهذا الشعب. وتؤمن بالعمل السياسي تماماً كما تؤمن بالكفاح المسلح، وأن لكل منهما دوره في إحقاق هذه الحقوق.

وبسبب تصدي حركة حماس لقوات الاحتلال ورفضها شروطه المجحفة، واستمرارها في المقاومة السياسية والمسلحة فقد طرأ تقدم كبير على شعبيتها كما تدل على ذلك استطلاعات الرأي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتعتبر الحركة بذلك في نظر القانون الدولي جزءاً من حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، وممثلاً لقطاع واسع منه. وهي بذلك تحظى بحقوق معينة ضمن قواعد القانون الدولي العام بشقيه، أي قواعد قانون السلم وقانون الحرب.

---

(1) الفكر السياسي لحركة حماس، مرجع سابق.

وتنظر الحركة إلى القانون الدولي كمرجع مهم في إقرار حقوق الشعب الفلسطيني، وتستند إليه في إظهار ظلم الاحتلال لفلسطين وتشريد شعبها، وتعترف بذلك بوضوح بقولها أنها تنظر إلى القانون الدولي والمواثيق الدولية كأحد منطلقاتها في مشروعية مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. وكمصدر أقر بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة وحق كافة لاجئيه ونازحيه بالعودة إلى أرضهم. كما أن في القانون الدولي إقراراً بمشروعية تحرك المجتمع الدولي ضد «إسرائيل» (مادة 7 من ميثاق الأمم المتحدة)، وذلك لرفضها الانصياع للقرارات الدولية[1].

6. المواجهة العالمية من خلال إساءة وجه العدو الصهيوني:

يقول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ ﴾ (الإسراء:7) أي العلو، والإفساد الثاني ﴿ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ (الإسراء:7) وإساءة الوجه تعني الإذلال والتحقير وفضح جرائمه على الأشهاد، وإن الناظر للواقع يجد هذا جلياً، والشواهد على ذلك كثيرة:

أ. تقرير القاضي بالمحكمة الدولية ريتشارد غولدستون: والذي أدان فيه زعماء «إسرائيل» وجعلهم مجرمي حرب.

ب. عملية الموساد في اغتيال القائد في حماس محمود المبحوح: وقد تمّ فضح عملية يفترض أنها سرية، وقد جنت «إسرائيل» منها إساءة وجهها.

ت. وأيضاً طُرد دبلوماسي صهيوني من الحكومة البريطانية، وهي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل.

ث. وموقف الحكومة التركية عندما أهانت «إسرائيل» سفيرها، حينها هددت تركيا بسحب سفيرها إذا لم يتم الاعتذار لها خلال 24 ساعة. فعلى الفور اعتذرت «إسرائيل» بخطاب مكتوب.

ج. نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن باراك القول خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: «إن «إسرائيل» أمام خطر تراجع مكانتها الدولية».

ح. أبرز حدثُ سفن الحرية لكسر حصار غزة، وكيف زاد من عزلة «إسرائيل» حتى إن إحدى الصحف الإسرائيلية نشرت مقالا كان عنوانه «غزة تحاصرنا».

(1) المرجع السابق.

خ. وفي دراسة أعدها معهد «رئيوت» للدراسات يتكلم فيها عن إستراتيجية الانهيار الخاصة بمشروع المقاومة، وبموجب هذه الاستراتيجية، فإن تصفية إسرائيل لن تتم بالضرورة بوسائل عسكرية، بل عن طريق ضغوطات خارجية وداخلية ستؤدي إلى انهيار إسرائيل.

د. أظهرت بيانات إحصائية نشرت في 2010/5/11م، عبر مركز القدس للدراسات الإسرائيلية استناداً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزي أن عدد سكان مدينة القدس انخفض بـ 7100 نسمة حتى نهاية عام 2009م. ووفقاً لذات المعطيات يعيش في مدينة القدس حالياً 77400 نسمة حيث سجل عام 2009م هجرة 12800 شخص إلى المدينة، فيما تركها 19900 نسمة، أكثر من نصفهم انتقل للعيش في محيط المدينة.

ذ. وبذلك فإنه كما أن دولة الكيان الغاصب تحاصرنا وتلاحقنا على المسرح الدولي، فإن علينا أن نلاحقها في كل المحافل الدولية، فلا يجوز أن نترك هذا المسرح حكراً عليها[1].

ر. قرر البرلمان الأوروبي في 2015/9/14/م وضع علامات مميزة على بضائع المستوطنات الاسرائيلية، حيث صوت البرلمان بأغلبية 525 صوتاً ومعارضة 70 صوتاً وإمتناع 31 لصالح قرار يؤيد وسم منتجات المستوطنات بعلامات تميزها عن بقية المنتجات الاسرائيلية في جميع البلدان الأوروبية، الأمر الذي يسهم في مقاطعة هذه البضائع.

ز. وللمرة الأولى منذ 1979، لم تستخدم الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرار 2334 يدين إسرائيل، حيث صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 23 /2016/12م والقاضي بوقف كل أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلتين[2].

إن جهود الجاليات الفلسطينية والعربية والاسلامية وبعض الدول الصديقة التي تحركت على الصعيد الدولي، وحققت نجاحات مؤثرة، واختراقات مهمة، وساهمت في كسب أصدقاء ومؤيدين للقضية الفلسطينية وللقضايا العربية والاسلامية، وعملت على الكشف عن الوجه الحقيقي البشع لـ«إسرائيل»، وساهمت في ملاحقة اسرائيل قانونياً وقضائياً[3].

(1) انظر: «استراتيجية إساءة وجه إسرائيل». http://alquds-online.org/index.php.

(2) قرار مجلس الأمن بمطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان، 2016/12/23م، http://www.aljazeera.net/news.

(3) انظر: حوار جريدة السبيل مع الاستاذ خالد مشعل، مرجع سابق.

7. استراتيجية المقاومة الشاملة:

إن مفهوم المقاومة الشاملة لدى حركة حماس لا يقتصر على العمل العسكري، وإنما يتجاوز ذلك ليشمل الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

وأيضا فإن المقاومة للمشروع الصهيوني لم تقتصر على المواجهة في فلسطين، والشعب الفلسطيني، وإنما اتسعت لتشمل مشاركة شعوب العالم العربي والإسلامي. وتنوعت أدوات المقاومة وبرامجها لتشمل المقاومة الثقافية، حيث أصبحت فلسطين ثقافة أمة، بل القضية المركزية في ثقافة الأمة، وأصبحت القدس وقضية فلسطين جزءاً من المناهج التربوية.

أما المقاومة الإعلامية، فبعد أن كان الخبر الفلسطيني والحوارات حول قضية فلسطين ومستجداتها مادة يومية تتداولها الفضائيات، فقد أصبحت هناك فضائيات متخصصة تحمل اسم القدس والأقصى: (فضائية الاقصى وفضائية القدس)، وهي تتابع أخبار فلسطين والقدس لحظة بلحظة، وليس هذا فحسب، بل وتحمل مشروعاً شاملاً في النهوض الثقافي والاجتماعي والتربوي، والتوعية العامة، على مستوى الأمة. وقد كان أيضاً من أدوات المقاومة الشاملة، مقاومة التطبيع مع دولة الكيان الغاصب. لقد استطاعت الأمة بمختلف شرائحها الوقوف في وجه التطبيع الثقافي والسياسي والاقتصادي والإعلامي والاجتماعي. وقد أثمر النجاح في مقاومة التطبيع، برنامجا جديدا للمقاومة الشعبية، ألا وهي المقاومة من خلال المقاطعة الاقتصادية لكل دولة تدعم دولة الكيان الغاصب. وأصبحت هناك برامج، وتصنيفات لأسماء الدول وأنواع البضائع المطلوب مقاطعتها. وقد حقق ذلك نتائج إيجابية وإن كانت غير كافية ولكنها أوصلت رسائل بليغة لكل الدول التي دعمت دولة الكيان. وبهذا يتضح لنا كيف قادت الحركة مشروع الصراع العالمي مع الصهيونية العالمية، من خلال حشد طاقات الأمة، وتوظيف الكثير من البرامج والأدوات والتي أسهمت في وضع حد للمشروع الصهيوني التوسعي.

لا زالت الحركة تواصل العمل بشكل دؤوب وفاعل لتطوير أدواتها، وحشد المزيد من إمكانات الأمة لدحر هذا العدو الغاصب الذي لا يقف عند حدود في الفساد والإعتداء على هوية الأمة وثقافتها[1].

---

(1) سنقارب هذه الجزئية في مبحث مستقل في آخر مسار المقاومة.

الباب الثالث: مسارات مشروع التحرير لدى الحركة

التمهيد:

إن الهدف الاستراتيجي الذي قام عليه فكر حماس ورؤيتها هو تحرير كامل تراب فلسطين، وإن وسيلة تحقيقه الأساس هي المقاومة بمختلف أشكالها وأدواتها وعلى رأسها المقاومة المسلحة. وقد أدركت الحركة أن مسار المقاومة الفاعلة والمجدية يقوم على برنامج كامل جوهره وركنه الأساس صناعة الإنسان والمجتمع المقاوم، فضلاً عن امتلاك كل أدوات المقاومة الأخرى اللازمة: من قوة الإدارة لهذه الموارد، ووجود الفريق القيادي الرائد.

ولما كان جوهر هذا المشروع صناعة الإنسان المقاوم، كانت العناية الكبيرة بالمسار التربوي والمصنع الذي ينتج هذا الإنسان أساساً في مشروع حركة حماس، إضافة للمسارين الآخرين الدعوي والاجتماعي.

وغني عن البيان أن المسارات السياسية والإعلامية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية تكمل وتدعم برنامج المقاومة ومساره العام، لذلك خاضت حركة حماس غمار هذه المجالات، وحققت فيها مراتب ومنجزات رائدة.

لذلك سنتناول في هذا الباب هذه المسارات المتنوعة والمتكاملة بشكل تفصيلي.

الفصل الأول: مسار المقاومة والجهاد

التمهيد

أدركت حركة حماس من خلال استقرائها لتاريخ المقاومة الفلسطينية، وأيضاً من خلال قراءتها لمسار التسوية العربية - الإسرائيلية الطويل، أنه لن يتحقق التحرير ولن يسترد الفلسطينيون أرضهم إلا بالمقاومة والكفاح المسلح. وأن العدو الصهيوني لا يستجيب ولا يرضخ إلا للغة القوة. لذلك شكلت المقاومة العمود الفقري لمشروع حركة حماس، فحشدت كل طاقاتها الفكرية والمادية والبشرية، ووظفتها في سبيل تفعيل المقاومة وأدواتها وبرنامجها، ومن ثمّ طورت مسارها المقاوم حتى أصبح ذا وزن وفعالية عالية، حيث كان من أهم وأوضح منجزاته لجم العدو الصهيوني وردعه، بل إن كتائب القسام قد فرضت عليه قواعد جديدة في الحرب، وعلى رأسها الحظر الجوي لعدة أيام، كما كان الحال في معركة العصف المأكول.

وبعد عقود ثلاثة على انطلاق المقاومة، استطاعت حماس تحويل المقاومة إلى مشروع متكامل ينطلق من رؤية واضحة واعدة، ويستند إلى مشروعية متعددة الوجوه، ويتحرك وفق مراحل متدرجة صعوداً وارتقاء نحو التحرير.

وقد حقق هذا المشروع منجزات ضخمة، ليس أقلها الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، فضلاً عن الرعب الحقيقي الذي زرعته المقاومة في قلب كل صهيوني مغتصب يعيش على أرض فلسطين.

إن كل هذه المنجزات وما رافقها من التهديد الكبير لأمن دولة الكيان الغاصب، إنما هو حصيلة ذلك التطور التقني، والتطور في الصناعة العسكرية الموجعة للعدو الصهيوني، وأيضاً في تنوع أساليب العمل المقاوم بين بر وبحر وجو.

ما المشروعية التي انطلق منها هذا المشروع المقاوم؟ وكيف تطور؟ وماهي أهم منجزاته؟ هذا ما سيتناوله هذا الفصل.

المبحث الأول: مشروعية المقاومة:

تستند حركة حماس في تبنيها لخط المقاومة إلى جملة من المرتكزات تتمثل في المرجعية الدينية، وهي القرآن والسّنة. وتستند أيضاً على الإرث الجهادي التاريخي المتمثل بغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم وما بعدها من فتوحات إسلامية في عهد الدولة الإسلامية. وللإرث الفقهي كذلك دور في تحديد بوصلة حماس، كما أن فقه الواقع وفهم طبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني، مرتكز أساسي من مرتكزات حماس التي تستند إليها، وفيما يلي تفصيل هذه المرتكزات:

أولاً: حماس والمرجعية الدينية:

انبثقت حماس من حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الإمام حسن البنا رحمه الله تعالى، والذي قال بصدد المرجعية الدينية في أصوله العشرين: «القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في تَعرّف أحكام الإسلام»[1]. وبالرجوع إلى نصوص القرآن والسنة نجد المستند الشرعي للمقاومة والجهاد في قوله تعالى: ﴿وَقاتِلوا فِي سَبيل اللّهِ الَّذِينَ يُقاتِلوَنكم﴾ (البقرة: 190)، وقوله تعالى: ﴿فمَنِ اعْتدَى عَليْكمْ فاعْتدُوا عَليْهِ بِمثْل مَا اعْتدَى عَليْكم﴾ (البقرة: 194)، ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقاتَلونَ بِأَنَّهُمْ ظلِمُوا وَإِنَّ اللّهَ عَلىَ نصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَنْ يَقوُلوا رَبُّنا اللّهُ﴾ (الحج: 39). كما نجد في نصوص السّنة أيضاً، كما ورد عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله والجهاد في سبيله»[2].

ويضاف إلى ما تقدم أن القرآن والسّنة قد تطرقا إلى قدسية فلسطين بصورة محددة، فنجد مثلاً قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ليْلاً مِنَ الْمَسْجدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنا حَوْلهُ، لِنرِيَهُ مِنْ آيَاتِنا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(الإسراء: 1)[3].

(1) البنا، حسن: مجموعة رسائل الإمام الشهيد، المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، ص268.

(2) صحيح البخاري (فتح الباري)، كتاب العتق، رقم (2382).

(3) كما يمكن الرجوع إلى: المائدة: 21، والأعراف: 137، والأنبياء 71 و81، وسبأ 18، فكل هذه الآيات وردت في سياق مباركة أرض فلسطين وقدسيتها.

وأما السّنة النبوية فقد أشارت إلى ذلك بالحديث النبوي: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»[1]. والقدس في العقيدة الإسلامية هي: أولى القبلتين، وأرض الإسراء والمعراج، وثالث المدن المعظمة، وأرض النبوات والبركات، وأرض الرباط والجهاد وما دام القرآن والسّنة يفرضان القتال لرد الاعتداء عن الإنسان والأرض، فإن الدفاع عن أرض فلسطين المباركة بنص القرآن يزداد أهمية. هذا إذا أضيف إليه أن الذين يحتلون فلسطين المباركة هم من اليهود الذين وصفهم القرآن الكريم بأنهم ﴿أَشَدَّ النَّاس عَدَاوَة لِلَّذِينَ آمَنوا﴾ (المائدة: 82)، وبأنهم: ﴿ وَيَقْتُلونَ النَّبيِّينَ بِغيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بالْقِسْطِ مِنَ النَّاس﴾ (آل عمران: 21)، و﴿يُحَرِّفونَ الْكلِمَ عَنْ مَوَاضِعِه﴾ (النساء: 46)، ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً﴾ (النساء: 64).

وما من شك في أن الصورة الثلاثية التي عرضت حول فريضة الجهاد القتالي، وقدسية فلسطين، وصورة عداوة اليهود، تشكل مجتمعة ذهنية المسلم الفلسطيني حيال فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال، وتعرُّض سكانها للتشريد والقتل والسجن على مدار عشرات السنين وما زالوا[2].

وقد عبرت حماس في ميثاقها عن مرجعيتها الدينية عندما قالت في المادة الأولى: حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في تصرفاتها ومنه تستلهم ترشيد خطاها. والتيار الذي تستند إليه حركة حماس في صفوف الشعب الفلسطيني والأمة العربية الإسلامية هو تيارٌ يرى في العقيدة والمنطلقات الإسلامية قاعدة ومنطلقاً ثابتاً للعمل ضد الكيان الصهيوني[3].

وقد تم تأكيد هذا المعنى على لسان كل قادة الحركة، بأن الإسلام ينبغي أن يكون هو القاعدة التي يستند إليها مشروع تحرير فلسطين. وإن الجهاد في سبيل الله والمقاومة المسلحة هي الطريق الصحيح والحقيقي لتحرير فلسطين، واستعادة كافة الحقوق، وتدعمه

(1) صحيح البخاري (فتح الباري)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (1132).

(2) القرضاوي، يوسف: القدس قضية كل مسلم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1419 هـ/ 1998 م، ص9.

(3) انظر: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين، كمرجع سابق، ص83 بتصرف.

كافة أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والإعلامي والجماهيري والقانوني؛ مع ضرورة حشد كلّ طاقات الأمة في المعركة، واستجماع عوامل القوة لديها[1].

ثانياً: حماس والإرث التاريخي:

إن الإرث التاريخي هو البعد الزماني لحركة حماس وذلك باتخاذها الإسلام منهاج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية والسلف الصالح كما جاء في المادة الخامسة من ميثاق حماس. وقد اعتبرت حماس حسب ميثاقها وفي المادة الرابعة والثلاثين «فلسطين صرة الكرة الأرضية، وملتقى القارات، ومحل طمع الطامعين منذ فجر التاريخ[2].

وقد فُتحت فلسطين في عهد الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عام 15 هـ/636م. وحسب ميثاق حماس، وفي المادة الرابعة والثلاثين: فقد طمع الطامعون بفلسطين أكثر من مرة فدهموها بالجيوش، لتحقيق أطماعهم، فجاءتها جحافل الصليبيين يحملون عقيدتهم ويرفعون صليبهم، وتمكنوا من دحر المسلمين ردحاً من الزمن، ولم يسترجعها المسلمون إلا عندما استظلوا برايتهم الدينية، بقيادة صلاح الدين الأيوبي، وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحرير، ولا شك في صدق شهادة التاريخ[3].

أما على المدى التاريخي القريب فقد اعتبرت حماس كما جاء في المادة السابعة من الميثاق على أنها «حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين المسلمين عام 1936م، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين، وجهاد الإخوان المسلمين في حرب 1948م، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968 وما بعده»[4].

(1) انظر: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

(2) انظر: ميثاق حماس، المادة: 34. والحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 2014م، ص287.

(3) المرجع السابق، ص306.

(4) المرجع السابق ص290.

ثالثاً: حماس والإرث الفقهي:

اعتبرت حماس في المادة الحادية عشرة من ميثاقها أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، ولا يجوز التصرف بها بالتنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء. وهذا حكمها في الشريعة استناداً إلى ما فعله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1] للمسلمين بعد فتح الشام، إذ أبقى الأرض في أيدي أصحابها ينتفعون بها، أما رقبة الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة». وهذا الإرث الفقهي مقرر في الكتب الفقهية: «إذا احتُل شبر من أرض فلسطين، فإن الجهاد يصبح فرض عين على المسلمين»[2].

لذلك تعتقد حركة حماس أن تحرير فلسطين واجب إسلامي، وواجب وطني فلسطيني، وواجب عربي، وهو أيضاً واجب إنساني. وإن دوائر العمل لفلسطين سواء كانت وطنية أم عربية أم إسلامية أم إنسانية هي دوائر متكاملة متناغمة، لا تعارض بينها[3].

رابعاً: حماس وفهم الواقع:

رأت حماس في المادة الثالثة عشرة من الميثاق، أن المؤتمرات الدولية التي تُعَقد لحل القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، ولا حل للقضية إلا بالجهاد. أما المبادرات والمقترحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت. وقد عارضت حماس العملية السياسية، وذلك لأنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، فهي تسلم للكيان الصهيوني بحقه في معظم أراضي فلسطين، مما يحرم الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني من حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وهو أمرٌ منافٍ للمواثيق الدولية، ومحظور في دائرة الفقه الإسلامي، وأرض فلسطين أرض مغتصبة، يجب الجهاد من أجل تحريرها. وحركة حماس تعتقد أن المقاومة بكل أشكالها حق مشروع للشعب الفلسطيني، ولشعوب الأمة، ولكل شعوب العالم التي تتعرض للاحتلال أو العدوان.

---

(1) المرجع السابق، ص306.

(2) انظر: ابن قدامة، موفق الدين: المغني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م، ص 361/10.

(3) انظر: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

وقد كفلت كل الشرائع السماوية والقوانين الدولية هذا الحق. والمقاومة مبدأ أساسي، وهي الخيار الاستراتيجي. وإن إدارة المقاومة من حيث التصعيد أو التهدئة، أو من حيث تنوع الوسائل والأساليب يندرج كله في عملية إدارة الصراع، وليس في مبدأ المقاومة نفسه[1].

واستناداً إلى ما سبق رفضت حماس مشروع جورج شولتز وجيمس بيكر ونقاط مبارك العشر، وخطة إسحاق شامير، ومسيرة مدريد–واشنطن، واتفاق غزة–أريحا، وكل الاتفاقات التي جاءت بعدها. استندت حماس في معارضتها للعملية السياسية على أمرين اثنين هما: العمل العسكري الموجه ضد الكيان الصهيوني، والمقاومة السلمية للسلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق أوسلو.

وبعد سنوات من توقيع اتفاق أوسلو، رأت الحركة أن هذا الاتفاق غير مجد، فلا الرخاء الاقتصادي عم، ولا الأمن الشخصي تحقق، وأما الأرض فإنها تتسرب من بين أيدي الشعب الفلسطيني قطعة قطعة بحجج صهيونية مختلفة. وبعد مضي سنوات على اتفاق أوسلو رأت حماس أن الاتفاق لم يُعطِ الفلسطينيين مساحة تزيد على 8% من الضفة الغربية (أقل من 2% من فلسطين) وفتت الأرض الفلسطينية[2].

وصلت حماس إلى قناعة في عام 2000م، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى أن التسوية السياسية قد استنفدت أغراضها، باتضاح صورة العدو اليهودي الذي لا يفهم السلام إلا بصورة الهيمنة والسيطرة.

لقد عملت الحركة على تسويق شرعية مقاومتها للاحتلال على مختلف المستويات، بدءاً بمشروعيتها الدينية وانتهاءً بالاستناد إلى الشرعية الدولية، مُقدمة خطاباً يحرص على التأثير في الرأي العالمي وإقناعه بحقها المشروع في المقاومة بكل الحجج. وعلى مدى سنوات من المقاومة، تمكنت حماس من اكتساب الخبرة على الأرض حيث تطور العمل العسكري تطوراً نوعياً، سواء من حيث أنماط العمل في المقاومة أو من حيث أدواتها[3].

(1) المرجع السابق.

(2) النواتي، مهيب: حماس من الداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين،غزة، ط1، 2002م، ص242.

(3) انظر: المركز الفلسطيني للإعلام: نبذة عن حركة حماس. www.palestine-info-info/arabic.

المبحث الثاني: برنامج المقاومة في فكر حركة حماس حتى 2005م:

تعتقد حركة حماس أن المقاومة برنامج متكامل، مرتكزُه الأساس الإمكانات العسكرية القادرة على مقارعة العدو، وإيلامه وردعه، ومن ثم طرده من الأرض المباركة. لذلك رأت الحركة أن الاستراتيجية العسكرية الفاعلة تقوم على مسار تطوري في أدوات القتال وأساليبه وخططه. وقد قامت استراتيجية التطور على التجربة الميدانية، والابتكار من خلال تحديات الواقع ومستلزماته، والاستفادة من كل التجارب والخبرات المتنوعة، وأيضاً كل باب يمكن الحصول من خلاله على سلاح متطور وقابل للتطوير، حتى وصلت القدرات العسكرية لدى الحركة إلى مستوى متقدم وفاعل في ساحة الصراع مع العدو الصهيوني.

فالحركة منذ انطلاقتها، كرست جهدها لترسيخ الاعتقاد بمبدأ تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وأشعلت روح المقاومة لدى الشباب، وكانت جذوتها في انتفاضة الحجارة، حيث دأب خطاب الحركة على شحن الجماهير بمعاني الجهاد. ويمكن استعراض معالم برنامج المقاومة العسكرية ودوره عبر المراحل التالية:

1. مرحلة الإعداد والبناء (ما قبل انتفاضة الحجارة 1987م):

بدأت هذه المرحلة بجمع السلاح إلا أن قوات الاحتلال الاسرائيلي قامت باعتقال مجموعة من قيادات الحركة عام 1984م (الشيخ أحمد ياسين، وإبراهيم المقادمة، ومحمد شهاب، صلاح شحادة، وعبد الرحمن تمراز)[1]؛ فحُكم على الشيخ رحمه الله تعالى بالسجن لمدة 13 سنة ولكنه لم يسجن إلا سنة واحدة منها؛ وبعد أن أطلق سراحُه عام 1985م، قام رحمه الله تعالى بتوجيه يحيى السنوار لتأسيس جهاز (مجد الأمني) استعدادا للعمل العسكري، واتسع مع قيامه بمباشرة عمله خلال عام ونصف بشكل كبير[2]. فقام الجهاز بعدة عمليات طعن وإطلاق نار، وزرع العبوات الناسفة، وتصفية العملاء، من خلال بعض المجموعات العسكرية. وسعى لتشكيل خلايا عسكرية وتدريبها، ورصد تحركات الجيش الإسرائيلي تحضيراً لعمليات مسلحة[3].

---

(1) ومن قيادات الحركة أحمد الملح، ولكن لم يتم اعتقاله مع المجموعة.

(2) انظر: حماس من الداخل، مرجع سابق، ص70.

(3) انظر: أبو الروس، عماد: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، جامعة الأقصى، غزة، 2014م، ص52.

2. برنامج المقاومة ما بين انتفاضة الحجارة وقدوم السلطة 1987-1994م:

مع الإنطلاقة الأولى في 8 كانون أول 1987م، صدر أول بيان للحركة في 14 كانون أول/ 1987م، وتبع ذلك قيامها بجملة من العمليات العسكرية النوعية ضد الاحتلال، وإيقاع أعداد من القتلى والجرحى في صفوفه، ثم قامت باعتماد اسم جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام عام 1992م.

لقد اتخذ برنامج حماس المقاوم في هذه المرحلة أشكالاً متعددة للمقاومة في الانتفاضة ضد المحتل منها: الإضرابات الشاملة، والتجارية، والكتابة على الجدران، والمواجهات الجماهيرية، والمشاركة في المسيرات، إلقاء الحجارة على جنود الاحتلال، إحراق إطارات السيارات، ومع ازدياد حالة القمع التي استخدمها الاحتلال دعت الحركة لاستخدام السلاح الأبيض فيما عرف (بحرب السكاكين)[1].

كلف الشيخ أحمد ياسين كلاً من: د. عبد العزيز الرنتيسي مسؤولية تشكيل الجهاز العسكري جنوب قطاع غزة، والشيخ صلاح شحادة شمال القطاع. ونظراً لاعتقال الرنتيسي إدارياً في 15 كانون الثاني/ يناير 1988م، ألقيت المسؤولية على عاتق الأخير. وبعد إعادة تشكيل جهاز (المجاهدون الفلسطينيون)، وتصاعدت وتيرة الانتفاضة، نفذ العديد من العمليات، أبرزها عمليات خطف الجنديين الإسرائيليين «آفي سسبورتاس» في 17 شباط/ فبراير 1989م، وإيلان سعدون في 3 أيار/مايو 1989م، وشكل ذلك تطوراً نوعياً في العمل العسكري لحماس[2].

وقد صدر أول بيان يحمل اسم كتائب القسام في 1 كانون الثاني/يناير 1992م، في عملية نفذتها بقتل الحاخام اليهودي (دورون شوشان) من مستوطنة كفار داروم وسط قطاع غزة، بإطلاق النار عليه؛ وأكدت في رسالتها للاحتلال بأن قتل الأبرياء سيقابل بالأسلوب نفسه، وسيكون كل صهيوني هدفاً مشروعاً لها[3].

---

(1) انظر: صحيفة فلسطين، 2013/1/6م.

(2) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، مرجع سابق، ص55 بتصرف.

(3) البيان الأول لكتائب القسام، 1992/1/1م.

ومثّل عام 1993م ذروة العمل العسكري؛ إذ تمكنت الكتائب من تنفيذ عدد من العمليات، تميزت بالقوة والردع، بعد أول استخدام لسلاح الاستشهاديين الذي اعتبر نقلة نوعية في التطور العسكري لها، وكان رائدها المهندس الأول لكتائب القسام يحيى عياش، ومرحلة العمليات الاستشهادية بالمتفجرات والاستشهاديين[1].

3. برنامج المقاومة من بدايات السلطة ونشأتها حتى انتفاضة الأقصى 1994-2000م:

منذ عام 1994م زادت صعوبات العمل الجهادي إثر دخول السلطة إلى الضفة والقطاع، ولكن حماس استمرت بفعاليتها الجهادية، وخصوصاً الاستشهادية؛ ومنها (5) عمليات قاسية نفذتها انتقاماً لمجزرة الحرم الإبراهيمي في فبراير 1994م.

وأدت هذه العمليات إلى حملة شرسة منسقة لاجتثاث حماس تولتها السلطة الفلسطينية وسلطة الكيان الإسرائيلي، وعقد مؤتمر دولي في مصر لـ«مكافحة الإرهاب» بتاريخ 12 آذار/مارس 1996م، بحضور عدد من زعماء الدول العربية والعالمية، لكن حماس تمكّنت من استيعاب الصدمة، وعادت للعمليات العسكرية بشكل واضح عام 1997م.

وبين عامي 1998 – 2000م وقبيل اندلاع انتفاضة الأقصى، اشتد الظرف الأمني والهجمة الكبيرة ضد حماس من قبل السلطة، وكانت سبباً في انحسار كثافة العمليات الجهادية، ونفذت كتائب القسام ما يزيد عن 38 عملية خلال هذه الفترة[2].

4. برنامج المقاومة في ظل انتفاضة الأقصى حتى الانسحاب من غزة 2000-2005م:

عقب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م بادرت حماس باستخدام مختلف أشكال العمليات المسلحة، من إطلاق النار والاختطاف وتفجير العبوات الناسفة وإطلاق الصواريخ واقتحام المستوطنات والعمليات الاستشهادية في العمق. وخاضت حماس غمار أول تجربة لانتاج صواريخ محلية تهدد المستوطنات في غزة. وفي منتصف العام الأول من انتفاضة

(1) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص56.

(2) المرجع السابق، ص57.

الأقصى أعلنت نجاح مهندسيها بتصنيع صواريخ «القسام»، وقد تطورت هذه الصواريخ تتطورا كبيرا في مداها وتأثيرها، فيما بعد.

وشكلت كتائب القسام خلال انتفاضة الأقصى دائرة مختصة بالصناعات العسكرية أطلقت عليها «وحدة التصنيع»، مهمتها صناعة القنابل والمضادات للدروع كـ«الياسين والبنا»، والعبوات والأحزمة الناسفة وقذائف الهاون وصناعة المواد المتفجرة. ودفعت أعمال التطوير المفاجئة في تقنيات المقاومة، إلى اعتراف الاحتلال بخسارته في صراع الأدمغة في مواجهة حماس[1].

وتركز العمل على إرسال الاستشهاديين للعمق الإسرائيلي في الضفة، ونصب الكمائن والعبوات الناسفة للآليات ومركبات الاحتلال والمستوطنين واقتحام المغتصبات في غزة[2].

ويمكن أن نجمل التأثيرات التي أحدثتها انتفاضة الأقصى على حماس وقوتها العسكرية بالتالي[3]:

1	شكلت رافعة أساسية للعمل المقاوم، وانتقلت به نقلة نوعية إلى الأمام، وكان لها دور حاسم في ترسيخ المقاومة من حيث القوة العسكرية وثقافة المقاومة.
2	أوجدت حالة من التحول لدى حماس في الفكر والممارسة، ففي بداية الحركة كان هناك نوع من الجمود، وبدأ يتكسر شيئاً فشيئاً، وكانت تفرد من جهدها عناية فائقة للعمل العسكري الذي كان يحتل سلم أولوياتها، أما الآن فأصبح العمل السياسي يسير جنباً إلى جنب مع العمل العسكري.

(1) انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2003/4/25م.

(2) انظر: الأشقر، اسماعيل، وبسيسو، مؤمن: أوراق سياسية في سلسلة انتفاضة الأقصى، المركز العربي للبحوث، غزة، 2003م، ص66.

(3) انظر: العمور، ثابت: مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين، حركة حماس نموذجاً، مركز الإعلام العربي، مصر، ط1، 2009م، ص367.

3	أدّت دوراً كبيراً في تطور حماس، بحيث توفرت مساحة نسبية من حرية الحركة والتنظيم البناء، وتعزيز أدائها المقاوم.
4	جسدت الوحدة الوطنية ووسعتها أكثر لتشمل كافة الفصائل والقوى، وأنهت كل الخلافات، وحرصت حماس على التنسيق السياسي، والإعلامي، والعسكري، والميداني مع كافة الفصائل.
5	أكسب حماس التفافاً جماهيرياً بسبب عملها الاستشهادي، والكثير من الخبرة والدعم الخارجي.
6	فتحت الانتفاضة أبواباً كانت موصدة أمام استراتيجية التحرير التي تتبناها حماس، وأكسبها تقدماً كبيراً وأفقاً جديداً، ساهمت في تنامي قوتها على الصعيد العسكري وبجانبه العمل السياسي، والإعلامي والجماهيري والاجتماعي.

5. برنامج المقاومة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005:

انسحبت «إسرائيل» في 15 آب/أغسطس 2005م من قطاع غزة، بشكل أحادي الجانب دون قيد أو شرط بسبب ضربات المقاومة المتتالية والمؤثرة، وهو أول انسحاب إسرائيلي رئيسي وكامل من مناطق فلسطينية تم احتلالها عام 1967م. وقد اعتبرت حماس الانسحاب خطوة أولى على طريق التحرير، مؤكدة على تمسكها بالمقاومة كخيار استراتيجي حتى رحيل الاحتلال، وتمسكها بسلاح المقاومة وحماية جهازها العسكري[1].

(1) بيان حماس، 2005/8/13م.

وقد كان لهذا الانسحاب من غزة أثره على الجهاز العسكري لحماس من خلال:

أ. أوجد حالة من الاستقرار الأمني، ومتسعاً في موضوع الإعداد والتدريب؛ فأنشأت الكتائب المواقع العسكرية من أجل التدريب.

ب. أصبح العمل على شقين: رفع كفاءة المقاتل، ورفع الإمكانيات التي كانت تتوفر من السلاح والعتاد العسكري، وزيادة مدى الصواريخ[1].

وفي الوقت نفسه لم يعد للاحتلال الاسرائيلي أهداف عسكرية داخل غزة لإستهدافها، وتحول الأمر لمقاومة العدو على حدود غزة في الأراضي المحتلة عام 1948م[2].

---

(1) موقع القسام، 2010/8/25م.

(2) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص62.

المبحث الثالث: برنامج المقاومة في ظل تجربة حماس في الحكم:

خلصت حركة حماس في تجربة المقاومة إلى أهمية الموازنة والتوأمة بين المسار السياسي ومسار المقاومة، لما في ذلك من تطوير وتحصين للعمل المقاوم. فمع وصول الحركة لسدة الحكومة، تم الإعلان على أن كتائب القسام دخلت مرحلة التطوير، وصقل قدرات العناصر بالتدريبات العسكرية والأمنية وفق أحدث الأساليب، وحددت حماس هدفاً لقواتها.

وقد تنامت القدرة العسكرية لكتائب القسام في ظل الحماية التي أحاطتها بها حكومة حماس بمشاركتها في السلطة، فاستطاعت تطوير القدرة الصاروخية، وأوجدت حالة الردع مع الكيان الصهيوني[1].

ويمكن الإشارة إلى أهم منجزات المقاومة المسلحة لحركة حماس خلال مشاركتها في السلطة على النحو التالي:

أولاً: عملية الوهم المتبدد 2006/6/25م:

لقد بينا سابقاً أن من القضايا المحورية في فكر حماس تحرير الأسرى، بل هي على رأس أولويات المقاومة، ولن يتم ذلك إلا بسياسة الأسر للجنود الصهاينة، وفي هذا السياق كانت عملية أسر «جلعاد شاليط»، لمبادلته بالأسرى الفلسطينيين.

لقد شكلت هذه العملية تطوراً نوعياً في مسار المقاومة في غزة، بعد الانسحاب الإسرائيلي منها. فقد امتازت بالدقة والتخطيط وبراعة في التنفيذ، وأسلوب جديد في العمل المقاوم، فجاءت من خلف خطوط العدو مستخدمة أنفاق المقاومة كابتكار جديد يضاف لرصيد كتائب القسام، وفصائل المقاومة، وأسرت بموجبها الجندي لمدة 5 أعوام، ثم إطلاق سراحه بصفقة التبادل في 18 تشرين أول 2012م، وتحرير أكثر من 1000 أسير من ذوي الأحكام والمؤبدات[2].

---

(1) انظر: مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين، حركة حماس نموذجاً (مرجع سابق)، ص401.

(2) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص97.

ثانياً: حرب الفرقان 2008 -2009م:

بعد أن فشل الحصار على غزة بإجبار حماس على التنازل عن ثوابتها أو تشجيع الناس على الثورة ضدها، قرر الاحتلال البدء بهجوم شامل بدأ في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008م.

لقد استطاعت كتائب القسام في هذه المعركة، امتصاص الضربة الأولى والجريمة المفاجئة التي ارتكبتها طائرات الاحتلال بقصف مركّز لجميع المراكز الحيوية في قطاع غزة وبشكل عنيف. ومن ثم قامت كتائب القسام باستخدام وتوظيف ما أنتجته في مرحلة تطوير القدرات العسكرية، مظهرة الكثير من مفاجآتها في الوسائل العسكرية الجديدة على الساحة الفلسطينية والتي لم تستخدم من قبل[1]. فقد أطلقت الحركة ما يقارب (213) صاروخ «غراد». كما اكتشفت المؤسسة الصهيونية من خلال الفحوصات المخبرية على بقايا صواريخ «غراد» أنه يمكن تطويرها لتصل مسافة 60 كم، لتصل لمنطقة «غوش دان» التي تحتوي على العدد الأكبر من الإسرائيليين.

شهدت الحرب بالتطور النوعي لأداء حماس العسكري، والذي يكمن في نوعية السلاح المستخدم، والمدى الذي وصلت إليه صواريخ «الغراد»، مما فاجأ الجميع، وسجل فشلا استخباراتيا إسرائيليا، في عدم المقدرة عن كشف القدرة الصاروخية والمسلحة لحماس[2].

ثالثاً: معركة حجارة السجيل 2012/11/14م:

أثبتت رؤية الحركة للعمل المقاوم جدواها وفعاليتها في حرب الفرقان، الأمر الذي أعطى دافعية وتسديداً عملياً للاستراتيجية التي اعتمدتها كتائب القسام، فلم يمض على معركة الفرقان أربع سنوات حتى أظهرت الحركة إبداعاً عسكرياً نوعيا، في 14 تشرين الثاني 2012م حيث كانت غزة على موعد مع تصعيد إسرائيلي جديد، فقد قام الطيران الحربي بقصف سيارة كان يستقلها قائد أركان كتائب القسام في غزة أحمد الجعبري، مما أدى إلى استشهاده ومرافقه، وشكل الاغتيال بداية لمعركة أسماها الاحتلال «عمود السحاب» واسمتها كتائب القسام بـ«حجارة السجيل».

---

(1) موقع كتائب القسام، 2010/12/27م.

(2) انظر: رزقة، يوسف: استراتيجية حرب الفرقان 2009م، مركز رؤى للدراسات والأبحاث، غزة، 2009م، ص77.

كشفت حماس خلال المعركة عن قدرات عسكرية أذهلت العالم، سواء في مجال القدرة الصاروخية، أم الصواريخ المضادة للطائرات، واستخدامها للأسلحة الجديدة والمتقدمة في تقنيتها.

وخلال المعركة كشفت كتائب القسام عن أكبر مفاجآتها التي تمثلت في صاروخ M75 المطور والمصنع محلياً 100%، وأطلقت عليه هذا الاسم تخليداً للشهيد المؤسس الدكتور إبراهيم المقادمة[1].

تكللت هذه العملية بنجاح سياسي تمثل في وقف إطلاق النار، وقد فرضت المقاومة فيها شروطها. بل نتج عنها قواعد جديدة للمواجهة، والمتمثلة في منع الاحتلال الاسرائيلي من مواصلة عمليات الاغتيال، ووضع نهاية لهامش الحرية المطلق الذي كان متاحاً له على صعيد العمل العسكري؛ حيث إنه ألزم بتفاهمات بوقف عمليات الاغتيال، وكان هذا إنجازاً كبيراً ومهماً جداً لحماس[2].

ويمكن القول إن كتائب القسام استطاعت تطوير قدراتها العسكرية وبرنامجها المقاوم في غزة، وفق الاستراتيجية التالية:

1. تطوير صناعة الصواريخ المحلية، والتي وصل مداها لأكثر من 75 كيلومتراً.
2. إطلاق مئات الصواريخ على البلدات المحاذية لقطاع غزة، دون أن تتمكن طائرات الاحتلال وأجهزة الرصد المختلفة من رصد مطلقيها.
3. المنحنى التصاعدي في عملياتها الصاروخية، والتي تنم عن تخطيط عسكري ناجع.
4. تضليل العدو الإسرائيلي والحيلولة دون الكشف عن القدرة العسكرية للحركة وحجمها.
5. التفوق في إدارة «حرب الأنفاق»، وفشل الاحتلال فشلاً ذريعاً في مواجهتها.
6. سياسة الردع كاستراتيجية اتبعتها كتائب القسام في مواجهة أي توغل على حدود قطاع غزة، والاشتباك خلف خطوط العدو وعلى بعد لا يتجاوز الأمتار.

---

(1) موقع كتائب القسام، 2012/11/28م.

(2) فلسطين الآن، 2012/00/25م.

7. امتلاك وحدات رصد ومتابعة متطورة، تستخدم لرصد تحركات العدو على حدود القطاع، والاستمرارية في عمل وحدات المرابطين التابعة لها، والقيام بإعدادها وتدريبها وتقسيم مهامها، وإعدادها لخطط المواجهة والتصدي[1].
8. ردع العدو من خلال قصف المناطق الحيوية، وخاصة مدينة تل أبيب، (والتي قصفت لأول مرة في تاريخ العمل المقاوم).

رابعاً: معركة العصف المأكول 8 /2014/7م:

في هذه المعركة اكتملت أركان الاستراتيجية العسكرية لدى الحركة، في ظل إدارة متوازنة تجمع بين الحكم والمقاومة كمسار استراتيجي، محققة أهدافها التي نصت عليها في طرحها الفكري، وقد برز ذلك في نتائج هذه المعركة.

فبعد أن دخل «العدو الصهيوني» الحرب (أي معركة العصف المأكول) بتاريخ 8 تموز 2014م، محملا بتفاؤل كبير، سرعان ما أوقعته المقاومة في خيبة أمل وجعلته ذليلاً صاغراً يستجدي الهدنة، خاضعاً في المآل لشروطها. فقد أطلقت المقاومة الفلسطينية في هذه الحرب قرابة الخمسة آلاف صاروخ متنوع المدى والقوة التفجيرية التي طالت الكيان المحتل بالكامل تقريباً لأول مرة. وقد كشفت حماس في هذه الحرب عن صاروخها الجديد من طراز (R160)، والذي ضربت به حيفا التي تبعد مائة وعشرين كيلومتراً عن غزة -لأول مرة- في تاريخ الصراع. ولم تكتف حماس بذلك، وإنما قصفت الخضيرة أيضاً شمال حيفا بصواريخ يصل مداها حسب الشحنة المتفجرة إلى مائة وخمسين كيلومتراً، ثم ضربت تل أبيب بصواريخ مما أدى إلى شلل مطار بن جوريون بشكل كامل في عاصمة الكيان، ومن ثم وقف جميع رحلات الطيران من وإلى «إسرائيل»، وذلك لأول منذ آخر حرب عام 1973م.

إن تفوق حركة حماس كان مفاجئاً للجميع ومدهشاً، في العمليات البرية ضد القوات التي حاولت التوغل على حدود القطاع أو الشهيرة بـ(عمليات المسافة صفر). فضلاً

---

(1) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص101.

عن الكفاءة القتالية التي أبدتها عناصر نخبة حماس ضد عناصر نخبة جيش الاحتلال (لواء جولاني)، وشبكة الأنفاق الدفاعية التي كلفت الجيش الإسرائيلي عشرات القتلى والجرحى من جنوده، والفشل الاستخباراتي المريع في الحصول على أي معلومات قيّمة تساهم في تحجيم قوة كتائب عز الدين القسام، كل ذلك كان أحد أسوأ كوابيس «إسرائيل» بكل المقاييس العسكرية والأمنية والاستراتيجية[1].

(1) انظر: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملية «العصف المأكول 2014م»، مركز الزيتونة، بيروت، إعداد: قسم الأرشيف والمعلومات، ط1، 2014م. والعصف المأكول، إعداد مؤسسة بصائر للابحاث والتطوير، ط1، 2015م، ص33.

المبحث الرابع: أثر كل من المقاومة والمشاركة في الحكم على الآخر:

إن الجمع بين المقاومة والحكم أصحبت على رأس المهام المنوطة بالحركة بعد فوزها وتشكيلها للحكومة، وقد كان ذلك تحدياً جديداً ومُلحاً أضيف إلى التحديات التي كانت تتصدى لها الحركة، لأن الأصل في فكرها أن يأتي التحرير، ثم تكون إقامة الدولة والحكم؛ لكن هذا لم يحدث في فلسطين، فرفعت الحكومة شعار «يد تبني ويد تقاوم»، وحاولت تطبيقه فنجحت في أمور عديدة، وحال دون تحقيق بعض ما وعدت به تحديات الواقع الذي كان يخضع لحصار طويل وشديد، بل مؤامرة دولية تهدف إلى إسقاط الحكومة ومن ثم الحركة، إلى غير رجعة. ولكن الحركة وبفضل الله تعالى قد قامت بمواجهة هذه التحديات، والقيام بواجبها خير قيام، مسددة ومقاربة ومحققة ما فيه خير لشعبنا الفلسطيني ضمن الإمكانات المتاحة.

وبالرغم من أن الحركة لم تؤصل عملياً لقضية الجمع بين المقاومة والحكم، لأنها كانت تتعامل مع تطورات مستجدة، من خلالها تقوم بتقدير الموقف، وقد وجدت الحركة نفسها أمام واقع طُلب منها الاعتراف بالاتفاقيات وأن تلتزم بها حتى يرفع الحصار، إلا أنها حاولت أن تتعامل مع الواقع بمرونة عالية، مع الحفاظ على ثوابتها وثباتها على الموقف المبدئي في حدود استطاعتها، مواجهة كل التحديات الكبرى بحنكة عالية، ودقة بالغة، وتضحيات كبيرة[1]. وفيما يلي ندرس أثر كل من المقاومة والحكم على الآخر:

أولاً: أثر مشاركة حماس في السلطة على مقاومتها:

ترى حماس أنها حققت العديد من النجاحات بعد مشاركتها في الانتخابات بما يخدم نهجها المقاوم، فأوجدت بيئة تتيح من خلالها التطوير في بنية المقاومة لديها، وخاصة بعد ادارتها للأمن في غزة، ومن أبرز الإيجابيات التي حققتها حماس بالمشاركة في السلطة على نهجها المقاوم:

(1) انظر: أبو مرزوق: مقابلة بتاريخ 2013/12/24 م.

1. تحويل أجهزة الأمن المختلفة إلى برنامج مقاوم، فأصبحت تشن حرباً على العملاء، وتشارك في المقاومة بشكل فعلي[1].
2. حماية ظهر المقاومة، والعمل على تطويرها ومدها بكل السبل المتاحة من أجل الصمود أمام الاحتلال.
3. كما أن وجودها في الحكم كان عاملاً مسانداً للعمل المقاوم، فخاضت أبرز معاركها التاريخية في ظل وجودها في الحكومة: فعملية الوهم المتبدد، وصفقة وفاء الأحرار، ومعارك (والفرقان، وحجارة السجيل، والعصف المأكول) خير شاهد على ذلك.
4. تشريع الكثير من القوانين التي تؤكد على حق المقاومة وتبنيها، وتعزز خيارها. وهكذا وفرت إدارة حماس لقطاع غزة فرصة متميزة لنمو برنامج المقاومة وتقويته، ومضاعفة القدرات القتالية والبنى التحتية.
5. تعديل المناهج التربوية بما يدعم فكر المقاومة ويعززه في الجيل الناشىء فكرياً، مع تطبيقه عمليا من خلال التدريب العسكري للطلاب في برنامج الفتوة.

وهكذا فإن حماس بمزاوجتها بين السلطة والمقاومة أعطت غطاءً لمقاومتها، واستطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات للمقاومة؛ رغم أن الجمع بينهما جعل حركة حماس تواجه العديد من التحديات الضخمة[2].

ثانياً: أثر تمسك حماس بالمقاومة على أدائها بالسلطة:

إن معادلة الجمع بين المقاومة والحكم وضعت حركة حماس أمام تحديات كبرى أهمها:

1. التصدي لعدوان الاحتلال الاسرائيلي في حروبه على الشعب الفلسطيني في الأعوام 2008 و2012م، و2014م، وهدم قوات الاحتلال الاسرائيلي لكافة المواقع الحكومية بدءاً من مجلس الوزراء مروراً بمراكز الشرطة والسجون، وتدمير محطة الكهرباء والجسور وتحطيم البنية التحتية التي تخدم المجتمع.
2. القيام بتوفير مقومات الحياة سواء أكان الأمن أم الاقتصاد أم الحدود والمعابر إلى غير ذلك، بسبب تشديد دولة الاحتلال للحصار على قطاع غزة.

---

(1) انظر: الزهار محمود: مقابلة بتاريخ،2013/12/21م.

(2) تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص107.

3. دعم حركة حماس المادي للحكومة القائمة بأكثر من مليار دولار لسد العجز في خزانتها[1].
4. توفير الأمن المجتمعي للجبهة الداخلية من خلال محاربة العملاء وتجار المخدرات.

وبالرغم من الضرر المادي الذي وقع على حكومة حماس بسبب تمسكها بخيار المقاومة، إلا أنه بالمقابل فقد زاد التفاف الجماهير حول مشروع الحركة والمقاومة تأييداً ودعماً[2].

ثالثاً: الحكومة في ظل الحروب والاعتداءات المتكررة:

في ظل العدوان المتكرر على غزة؛ شكلت الحكومة لجاناً للطوارئ تعمل في كل الوزارات والمؤسسات، وبهذا الصدد كان للحكومة تجربة في ذلك من خلال: إدارة حياة الناس في معركة الفرقان لمدة 23 يوماً، وقدرتها على تجاوز ما تدمر من مؤسساتها ومكاتبها ووزاراتها ومنشآتها، والبنية التحتية وسقوط شهداء؛ واستطاعت صرف الرواتب لجميع موظفيها دون أن يحدث خلل، واستقبال الوفود والتعامل معهم.

لقد استطاعت حركة حماس المزاوجة بين المقاومة والحكم في ظروف استثنائية وصعبة، حينما تعرضت لحصار محكم منذ اليوم الأول لها في الحكم، ناهيك عن العقبات التي وضعت أمامها والتي وصلت ذروتها في عمليات الخطف والقتل لكوادر الحركة لتعطيل عمل الحكومة، لكن الحركة تمكنت من حسم الأمور وترسيخ الشرعية للإدارة الشعبية المنتخبة التي أعطتها ثقتها، وحماية ظهر المقاومة والعمل على تطويرها ومدّها بكل السبل المتاحة من أجل الصمود أمام الاحتلال، وظهر هذا جلياً خلال الحروب على غزة (2008–2009م، 2012م، و2014)، وصمدت الحركة في وجه الحصار، والعدوان والمؤامرات»[3].

(1) تصريح النائب جمال نصار، في 22 آذار 2016م، موقع كتلة التغيير والإصلاح.

(2) المرجع السابق، ص105.

(3) انظر: أبو مرزوق، موسى: مقابلة بتاريخ، 13/ 12/2013م.

المبحث الخامس: تطور مسار المقاومة المسلحة لحركة حماس:

1. بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى «1987–1994م»، بـ«مقاومة شعبية»، تعتمد على المظاهرات، والإضرابات، وكتابة الشعارات الحماسية على الجدران، ورشق الجيش الإسرائيلي بـ«المقلاع والحجارة» والزجاجات الحارقة.
2. ثم تطورت المقاومة إلى ما يعرف بالسلاح الأبيض والمتمثل بـ(السكاكين والبلطات)، وكانت تستهدف اليهود وعملاءهم، وكان مفجرها الأسير المحرر ابن حماس عامر أبو سرحان.
3. وفي بداية العمل المسلّح، لم تمتلك حركة حماس، سوى بنادق قديمة، من مخلفات الحروب السابقة، كبندقية «كارل غوستاف»، بالاضافة إلى بضع مسدسات، كما كان عدد المسلحين المنتمين لكتائب القسام في كل قطاع غزة لا يزيد عن 20 شخصاً، وفى محاولة لتعويض نقص السلاح لجأ بعض المطاردين لتصنيع بعض الأسلحة في مخارط وورش الحديد، فيما عرف باسم عوزي حماس.
4. ثم تطور العمل العسكري في نقلة نوعية نحو تصنيع المتفجرات والعبوات والأحزمة الناسفة، والعمليات الاستشهادية. وكان رائد هذه المرحلة الشهيد المهندس يحيى عياش رحمه الله تعالى، وكانت أول عملية استشهادية في 1994/4/6م.
5. وفي نهاية عام 2000م، عملت حركة حماس على توسعة جناحها العسكري، وتحويله إلى جهاز عسكري كبير ومنظم، خاصة في قطاع غزة. فتم تقسيم هذا الجناح إلى أربعة ألوية: «لواء شمال القطاع، ولواء غزة، ولواء الوسطى، ولواء الجنوب»، وتم تشكيل المجلس الموحد لهذه الألوية.
6. وبعد عام واحدٍ من اندلاع انتفاضة الأقصى، أواخر عام 2001م، استطاعت الحركة تصنيع وتطويرٍ العبوات المضادة للدروع مثل عبوة شواظ 1، ثمّ طورتها وصولاً الى شواظ 4، ثم تصنيع قنابل يدوية ذات كفاءة عالية عرفت باسم رمانة حماس.
7. في يوم الجمعة 26 تشرين أول 2001م، تلقت مستوطنة سديروت جنوبي الأراضي المحتلة، أول صاروخ فلسطيني محلي الصنع أطلقته كتائب القسام، وعلى نحو متسارع؛ قامت حماس بتطوير هذا الصاروخ إلى «قسام 2»، واستخدمته لأول مرة في شباط 2002م.

8. وفي بداية 2004م تم تصنيع صاروخ «البنا 1»، ثم «البنا 2»، وكان هذا الصاروخ الهجومي الأول الذي استخدمته الحركة وكان متواضع الامكانيات، حيث كانت الخبرة التصنيعية غير كافية والامكانات غير متوفرة.
9. وفي 3 أغسطس 2004م، أعلنت كتائب القسام عن تطويرها مضاداً للدروع يمكن من خلاله استهداف آليات العدو ومنشآته وتحصيناته، ويعمل بشكل فعال للهجوم والدفاع ضد أهداف العدو وخاصة في الاجتياحات، وأطلق عليه اسم «الياسين» تيمنا بالشيخ الشهيد أحمد ياسين رحمه الله تعالى.
10. أما عام 2005م، فقد كان عام الأنفاق الهجومية على مواقع الاحتلال، وكانت من العوامل الحاسمة لاندحار الاحتلال الصهيوني عن قطاع غزة.
11. وفي عام 2005م، تمت عملية أسر أحد الجنود الصهاينة جلعاد شاليط من دبابته خلال اقتحام الموقع العسكري الذى يتحصن فيه بواسطة نفق هجومي، وقد أفرجت سلطات الاحتلال عن 1050 أسيراً، مقابل تسليمه.
12. وفي عام 2006م، استطاعت حماس تصنيع صاروخ البتار المضاد للمركبات والآليات العسكرية، وينطلق على هيئة صاروخ (أرض–أرض)، وأيضا تمكنت من تصنيع هاون عيار 60 و 80 ملم، وغيرها من الصواريخ قصيرة المدى (4 أو 8 أو 12 كم).
13. وفي عام 2012م طوّرت كتائب القسام صواريخها المحلية لتصبح أطول مدى، مثل صاروخ M75، والذي يصل مداه إلى 75 كلم داخل الأراضي المحتلة.
14. وفي 2014م تم تطوير مدى الصواريخ وزيادة حمولة رأسها المتفجر بتصنيع حزمة من الصواريخ المتقدمة، منها R160 ،J80، علاوة على امتلاكها صواريخ خاصة باستهداف الطائرات تم تهريبها عبر الأنفاق مثل صواريخ أرض–جو (سام 7، و107)، وأخرى أرض–أرض لاستهداف الدبابات والآليات العسكرية مثل: صاروخ كورنيت الموجه.
15. وقد قامت الكتائب بإنشاء قوات الضفادع البشرية ومن مهامها الاقتحامات والإنزال والغوص، والمهمات الخاصة في عمق مواقع العدو، كما حصل في اقتحام قاعدة «زيكيم» العسكرية.
16. مرحلة تصنيع الطائرات الحربية بدون طيار، «أبابيل1»، وقد أنتجت منها الكتائب ثلاثة نماذج هي: طائرة A1A وهي ذات مهام استطلاعية، وطائرة A1B وهي ذات مهام هجومية،

وطائرة A1C، وهي ذات مهام هجومية – انتحارية، كما أرسلت الكتائب ستة طائرات منها إلى الأراضي المحتلة، فتمَّ اسقاط واحدة منها فقط، وعادت البقية إلى قواعدها سالمة بعد استطلاع الكيان الصهيوني، وتصوير أهداف مختلفة داخل عمق الكيان الصهيوني منها المطار ومواقع عسكرية اخري.

17. كشفت حماس أثناء الحرب على غزة 2014م في اليوم الـ28 من معركة العصف المأكول، عن بندقية قنص حملت اسم «غول» تيمناً بالشهيد القسامي عدنان الغول أحد أبرز مهندسي كتائب القسام، وذكرت أنها استخدمتها خلال عمليات القنص منذ بدء الحرب. وهي قناصة من عيار 14.5 ملم، يصل مداها إلى 2 كيلومتر. وإنشاء وحدات عسكرية متخصصة، مثل وحدة الهندسة، ووحدة الدفاع الجوي، ووحدة المدفعية، ووحدة الاستشهاديين، ووحدة الإسناد، ووحدة التصنيع.

18. وحدة الظل، فهي إحدى وحدات المهام الخاصة لكتائب القسام، والتي أسند إليها تأمين أسرى العدو، تمهيدا لإنجاز مهمة كسر القيود عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال[1].

(1) انظر: دلول، أحمد فايق: المقاومة الفلسطينية إذ تسابق الزمن، http://www.aqsaonline.org/new.

المبحث السادس: مفهوم المقاومة الشاملة:

لقد تميزت حركة حماس في مقاومتها العسكرية، من حيث أدواتها، ومن حيث فعاليتها وتأثيرها في ردع العدو الصهيوني، وإحداث توازنٍ في الرعب معه. إلا أن مفهوم المقاومة لدى حماس لم يقتصر على الجانب العسكري فحسب، وإنما اتسع ليشمل وسائل وأساليب أخرى، أهمها:

1. **رفض الاستيطان.**
2. **مقاومة التطبيع.**
3. **المقاطعة الاقتصادية لدولة الكيان والدول المساندة لها.**

ولأهمية هذه المحاور في فكر المقاومة لدى الحركة، سنتناولها بالتفصيل:

1. رفض الاستيطان ومواجهته:

أدركت حركة حماس أن المشروع الصهيوني الإحلالي، يعتمد على زرع المغتصبات (المستوطنات) وتهجير الفلسطينيين من أرضهم، لذلك جعلت الحركة من أهم مرتكزاتها الفكرية كشف النقاب عن خطورة الاستيطان، ووضع برنامج شامل لمقاومة هذا الاعتداء على شعبنا المقاوم، وقد تمثلت أدوات ومراحل هذا البرنامج فيما يلي:

أ. دعوة الجماهير عبر بياناتها للتصدي للمستوطنين:

عالجت حركة حماس في بياناتها مسألة الاستيطان، ففي بيانها الصادر بتاريخ 3 أيار 1991م، دعت الحركة إلى: «تصعيد المواجهات احتجاجا على سياسة مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات»، أما بيانها الصادر بتاريخ 29 أيار/ مايو 1991م، والذي حمل عنوان «لا لسياسة الطرد والإبعاد... لا لسياسة الهجرة والاستيعاب»، فقد كشف مخطط تهجير 14 ألف يهودي أثيوبي إلى الكيان الصهيوني، وذلك بتواطؤ وتنسيق ودعم أمريكي، في الوقت الذي نصبت فيه أمريكا نفسها زعيمة للعالم، لاستيعابهم في المناطق المحتلة على حساب أرض وشعب فلسطين[1].

---

(1) تطور الفكر السياسي لحركة حماس، ص50.

ونظراً لخطورة الاستيطان، توجهت حركة حماس في بياناتها لتوعية أبناء الشعب من مخاطر الاستيطان، وأهدافه التوسعية»، كما اعتبرت حركة حماس أن السلطات «الإسرائيلية» لم تتخذ اتفاقي أوسلو والقاهرة سوى مظلة لرعاية جرائمها، ومجازرها، وستاراً لتمرير السياسات التوسعية والاستيطانية؛ لذلك دعت الحركة أبناء الشعب إلى الوقوف بقوة والتصدي للمحاولات الصهيونية، وتشيد بصمودهم أمام المحاولات الصهيونية التوسعية في قرية الخضر.

وفي كانون الثاني/يناير 1995م، نددت الحركة بالحملة الاستيطانية «الإسرائيلية» في الضفة الغربية، والتي تهدف إلى إغراق فلسطين في بحر من المستوطنات، لتبتلع كل ما تبقى من الأرض غير مكترثة باتفاقياتها مع السلطة الفلسطينية، حيث تسعى لمصادرة آلاف الدونمات من أراضي قرية الخضر وضمها إلى مستوطنة «أفرات».

رفضت حركة حماس في بيان لتحالف الفصائل الفلسطينية سياسة العدو الصهيوني التصعيدية والمتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويدها وإطلاق يد المستوطنين لضم المزيد من هذه الأراضي، وإقامة تجمعاتهم الاستيطانية الهادفة إلى تهويد فلسطين، وحشد الشعب الفلسطيني في معازل منفصلة.

وتعقيباً على القرار «الإسرائيلي» بتوسيع بلدية القدس، رفضت حركة حماس في بيانها الصادر في 25 حزيران 1998م، القرار وإدانته بشدة، فقد أوضح البيان أن: مدينة القدس تتعرض لهجمة استيطانية جديدة تنفذها حكومة نتنياهو العنصرية، وغلاة المستوطنين المتعصبين، بحيث لا يمر يوم إلا وتقتحم فيه المنازل والأحياء من المستوطنين، وتقوم الجرافات بهدم المزيد من البيوت العربية، ووضع حجر الأساس لمستوطنات جديدة، أو يعلن عن مخططات لمصادرة أراضٍ، وتوسيع مستوطنات في المدينة المقدسة، فقد توجت هذه الهجمة بالقرار الذي اتخذته الحكومة الصهيونية في 21 حزيران/ يونيو 1998م، بتوسيع حدود بلدية القدس باتجاه الغرب والشمال، والذي يأتي في إطار المشروع الصهيوني لإقامة القدس الكبرى»[1].

(1) انظر: تطور الفكر السياسي لحركة حماس، (مرجع سابق)، ص52.

وقد اعتبر الشهيد القائد إسماعيل أبو شنب رحمه الله تعالى آنذاك: أن الاستيطان ركن أساسي في السياسة «الإسرائيلية» للسيطرة على الأرض الفلسطينية، وشاهد على مدى العجز الدولي والعربي لمواجهة هذه الإجراءات. ومن المؤسف أن اتفاق أوسلو لم يعالج هذه القضية، حيث كان من المفترض وقف الاستيطان منذ التوقيع على اتفاقية التفاوض، ولكن حدث عكس ذلك؛ حيث أخذت إسرائيل تعمل على زيادة استيطانها؛ مما يدلل على عدم رغبتها في تحقيق سلام مع جيرانها[1].

ب.أساليب المقاومة الشعبية:

ففي البيان الصادر عن الحركة بتاريخ 4 تشرين أول 2000م، ورداً على استمرار المواجهات الشاملة مع جنود العدو والمستوطنين، طالبت الحركة بمواصلة انتفاضة الأقصى وتصعيد التصدي لجنود العدو ومستوطنيه، من خلال تطوير وسائل وأدوات الانتفاضة، واستخدام كل وسائل المقاومة الشعبية من الحجارة والمولوتوف، والعمل على إيقاع أكبر قدر من الخسائر في صفوف العدو.

وتعقيباً على اعتداءات المستوطنين المتكررة ضد الأهالي، ورداً على الهجمة المسعورة التي قام بها المستوطنون المدججون بالسلاح، ومهاجمة أهالي مدينة الناصرة في فلسطين المحتلة، والقدس وغزة، أعلنت حركة حماس حالة التأهب القصوى، وطالبت أبناء الشعب الفلسطيني في كل مدينة وقرية لتكوين لجان شعبية والتصدي للمستوطنين».

وجهت الحركة في البيان ذاته دعوة إلى قادة الأمة للقيام بواجبهم ومسؤولياتهم لحماية ونجدة أبناء شعبنا الذين تتهددهم عصابات جيش العدو، والمستوطنون من كل حدب وصوب، ونطالبهم بدعم صمود شعبنا وتبني خيار المقاومة وتوفير السلاح والعتاد لشعبنا ليواصل الدفاع عن نفسه ومقدساته.

وقد أصدرت خلال شهر أكتوبر خمس بيانات تدعو فيها إلى تفعيل المقاومة الشعبية، والتصدي لعربدة المستوطنين، وتزايد عمليات الاستيطان، والتهويد والخروج بمسيرات حاشدة ضد المستوطنين، ولعل ذلك يدلل على مدى الهجمة الشرسة والمسعورة لقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، ومحاولات تركيع أبناء الشعب.

---

(1) المرجع السابق.

ت.المواجهة المسلحة:

أشادت حركة حماس على لسان أحد قادتها؛ محمود الزهار بالخطوة التي أقدمت عليها حركة «فتح» وذلك بتشكيل خلايا مسلحة للدفاع عن المواطنين من هجمات المستوطنين، واعتبر أن تشكيل هذه «الخلايا» خطوة ضرورية للدفاع عن الشعب الفلسطيني، وتفعيل الدفاع المدني المسلح ضد الاحتلال ومستوطنيه.

وبعد تزايد هجمات المستوطنين المتكررة على المدة الفلسطينية، وضعتهم الحركة على لائحة الاستهداف، وطالبت أبناء الشعب ومجاهديه بملاحقة واستهداف جنود العدو ومستوطنيه في كل مكان، ولتتصاعد أيضاً العمليات الجريئة بالسلاح وبكل وسائل المقاومة».

ث.اقتحام «المغتصبات»:

وكردة فعل على استهتار المستوطنين والجنود الصهاينة بأبناء الشعب، ورداً على الانتهاكات المتواصلة بحقهم، أعلنت حركة حماس في بيانها الصادر بتاريخ 27 نيسان/ إبريل 2001م: مسؤوليتها عن اقتحام مستوطنة «نيتسر حزاني» وتفجير عبوة ناسفة عن بعد في خزان تجمع مستوطنات غوش قطيف ضد دورية راجلة وذلك يوم الجمعة 27 نيسان 2001م، حيث اعترفت إذاعة العدو الصهيوني بالعملية وادّعت إصابة ضابط ومستوطن صهيوني، وأضاف البيان ذاته أن هذه العملية تأتي في إطار الرد على الاحتلال وسياسته.

أخذ موقف حركة حماس بالتطور تدريجياً فيما يخص مسألة الاستيطان، وعملية الاقتحام هذه تعد حلقة جديدة في تسلسل تطور الفكر العسكري والسياسي لدى الحركة، فبالانتقال من المناشدات والدعوات للمواجهات الفردية، وتشكيل اللجان الشعبية إلى انتهاج العمل العسكري المباشر من خلال المواجهة بالسلاح وعمليات اقتحام المستوطنات.

وفي 11 شباط 2002م، أعلنت «كتائب القسام» مسؤوليتها عن الهجوم المسلح الذي استهدف سيارة مستوطنين قرب مستوطنة «تفوح» المقامة على أراضي نابلس، مما أدى إلى قتل مستوطِنة كانت تقلها السيارة[1].

---

(1) المرجع السابق.

وقد هدفت الحركة من خلال تلك العمليات زعزعة أمن واستقرار المستوطنين من خلال المقاومة الشعبية والأعمال العسكرية.

وفي شباط/ فبراير 1994م، أقدم مستوطن إرهابي يدعى «باروخ غولدشتاين» على تنفيذ جريمة بحق المصلين في المسجد الإبراهيمي في الخليل؛ مما أدى إلى استشهاد نحو 30 فلسطينياً، وجرح نحو 100 آخرين، دفع حجم الجريمة وتفاعلاتها حركة «حماس» أن تعلن حرباً شاملة ضد الاحتلال الصهيوني، وتوسيع دائرة عملياتها لتشمل كل صهيوني في فلسطين.

ونتيجة لضربات المقاومة تجاه المستوطنات، تعالت الأصوات الإسرائيلية المطالبة بإخلاء المستوطنات من قطاع غزة، بعد تزايد العمليات العسكرية التي قامت بها كل من «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، ضد مستوطنتي «نتساريم وكفار داروم» الواقعتين في غزة» في 9 نيسان 1994م».

وقد تبنت حركة حماس عملية استشهادية وقعت في 10 آب 2001م، في مدينة القدس، أدت إلى وقوع 15 قتيلاً و90 جريحاً، حيث وقعت العملية في مطعم مزدحم «بالإسرائيليين»، وفي بيانها الصادر بتاريخ 2 تشرين أول/أكتوبر2001م، أعلنت الحركة مسؤوليتها عن اقتحام مستوطنة «إيلي سيناي» الجاثمة على صدر أرضنا الفلسطينية شمال قطاع غزة، وتأتي هذه العملية لتؤكد أن دماء شعبنا الفلسطيني ليست مباحة لأحد، هذا وأعلنت الحركة عن اقتحام الموقع العسكري الجاثم في شمال غزة، والذي يسمى (مستوطنة دوغيت) حيث تم الهجوم على المواقع بالقذائف، والأسلحة الرشاشة، والقنابل اليدوية.

أعلنت كتائب القسام بتاريخ 23-6-2001م مسؤولياتها عن عملية استشهادية في مستوطنة «دوغيت» الجاثمة على أراضي شمال قطاع غزة، حيث استهدف ناقلة عسكرية أسفرت عن قتل جنديين إسرائيليين وإصابة عدد آخر بجروح[1].

(1) المرجع السابق.

ج. إطلاق الصواريخ:

وفيما يخص إطلاق صواريخ القسام على «المغتصبات»، فقد اعتبرت «إسرائيل» إطلاق حركة حماس لصواريخ القسام2، تطوراً خطيراً جداً، وقد جاء ذلك عقب اجتماع عاجل للحكومة المصغرة الذي دعا لعقده رئيس الوزراء «الإسرائيلي» شارون، عقب إطلاق صواريخ القسام2 بتاريخ 11 شباط/فبراير 2002م.

ففي خلال أسبوع تم تسجيل حوالي 60 حادثة إطلاق قذائف من القطاع تجاه المستوطنات «الإسرائيلية» إذ سقطت نحو 62 قذيفة هاون على مستوطنات غوش قطيف، بالإضافة إلى عدد كبير من الصواريخ المضادة للمدرعات، و14 قذيفة صاروخية من طراز «قسام».

أما عام 2004م، فقد شهد تطوراً كبيراً في تزايد العمليات العسكرية تجاه المستوطنات «الإسرائيلية»، فقد زاد عدد تلك العمليات العسكرية تجاه المستوطنات والمغتصبات «الإسرائيلية» عن (392) عملية متنوعة، وربما تجاوزت أعداد القذائف والصواريخ المستخدمة ضد المستوطنات الآلاف، ويدل ذلك على تطور فكر حركة حماس تجاه المستوطنات والمستوطنين[1].

2. مقاومة التطبيع[2]:

أ. مفهوم التطبيع:

التطبيع هو بناء علاقات رسمية وغير رسمية، سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية واستخباراتية مع الكيان الصهيوني. وهو أيضاً تسليم للكيان الصهيوني بحقه في الأرض العربية بفلسطين.

وإن جوهر عملية التطبيع هو إحداث تغيير على الجانب العربي والإسلامي، على أن يبدأ هذا التغيير بالتسليم بوجود «إسرائيل» كدولة يهودية في المنطقة، ويمتد إلى تقييد

(1) انظر: تطور الفكر السياسي لحركة حماس، مرجع سابق.

(2) انظر: عبد الله، يحيى: التطبيع مفهومه وآثاره/ د. يحيى عبد الله/ السبت 15 أكتوبر 2016م. http://arabicmegalibrary.com.

قدرات العالم العربي العسكرية وتغيير معتقداته السياسية، وإعادة صياغة شبكة علاقاته، إضافة إلى تحقيق مطالب أمنية وإقليمية، وصولاً إلى تغيير المواقف تجاه هذا الكيان بصورة جذرية. وفي هذا السياق، يقول الكاتب الصهيوني ألوف هارايفن: إن هناك عقبات صعبة أمام التطبيع، وأهمها الموقف الثقافي والعقائدي للعرب وللإسلام تجاه «إسرائيل» واليهود، والحل يستدعي الاعتماد والارتكاز على ضرورة وجود برامج مركبة في المجال التعليمي الثقافي، بهدف تفتيت الملامح السلبية للجانب الآخر، وأن تقام برامج ذات موقف متزن ايجابي، وأحد الأسس الحيوية لبرنامج كهذا هو الفحص الشامل والتغيير الكامل للبرامج التعليمية ولكل ما في المدارس.

هذه باختصار بعض ملامح المشروع الصهيوني للتطبيع مع العالمين العربي والإسلامي. والفكرة الأساسية التي تتلاقي عندها خطوط المشروع تجاه المنطقة[1].

ونتيجة لما سبق فقد كان للتطبيع آثاره الخطيرة التالية، نوردها فيما يلي:

ب.آثار التطبيع:

- إقامة اتّفاقيّات أمنية وتبادل المجرمين ومحاكمتهم مما يجعل دول المنطقة وأنظمتها شرطيّاً يقوم بكبح مَنْ سموْهم بالإرهابيين من أبناء المسلمين.
- وأما موضوع القدس، فهذا مسلّم به على أنّ ذلك حقّ لليهود.
- الرفض المطلق من قبل اليهود لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم.
- تحجيم الدعوة في المستقبل القريب، ووقف الأنشطة الدعوية والمؤسسات الخيرية بإصرار أمريكا على ضرورة تجفيف منابع الإرهاب.
- تمكين الأخطبوط اليهودي من بلاد المسلمين بحجّة التبادل الثقافي والاقتصادي والسياحة وإدخال كلّ ما هو مضرّ في بلاد الإسلام بحجّة الحصانة الدبلوماسيّة.
- غدر اليهود ونقضهم للعهود والالتواء والمكر، والدليل العملي ما حصل بعد خمس جولات من المُباحثات في أوسلو ثم التّوصّل إلى اتفاق «إعلان المبادئ» المتعلق بمنح الفلسطينيين حُكماً ذاتيّاً.

---

(1) انظر: الحكيم، عفاف: التطبيع: مخاطره، نتائجه ومقاومته، السبت 16 أبريل/نيسان 2005م، http://www.aljamaa.net/ar

وكان «بيريز» متحمّساً للإسراع في إبرام ذلك الاتفاق، فقد كان يراه فرصة تاريخيّة مع ما يقتضيه من الاعتراف بالعدو الذي لم يعد عدواً لـ«منظمة التحرير» ؛ لأنّ البديل كما قال: «إنّ البديل الوحيد لمنظمة التحرير -إذا تجاوزناها- هو «حماس»، وحماس لن تعترف أبداً بإمكانية السلام معنا» . ثمّ تابع قائلاً: «إنّه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي ولكن إعادة انتشار، والسلطة للفلسطينيين سوف تكون تحت سيطرة الدولة الإسرائيلية، وحتّى الأرض فليس هناك اتّفاق بشأنها ولكن بشأن البشر الذين يسكنون عليها، أمّا الأموال التي ستأتي لتلك السلطة فلن تصل إلى أيديها مباشرة، بل ستمر عبر قنوات دولية تضمن سلامة مصارفها»[(1)].

ت.موقف حركة حماس من التطبيع:

دعت حركة «حماس» جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تحمل مسؤولياتهما في وقف هرولة بعض الأنظمة العربية والإسلامية للتطبيع مع الكيان الصهيوني، مستغربة في الوقت ذاته موقف السلطة الفلسطينية الضعيف تجاه هذا الأمر.

بل استنكرت الحركة بشدة هذا التطبيع مع الدولة العبرية، من خلال الانخداع بتسويق رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون لانسحابه من غزة. فالتطبيع مع العدو يسيء إلى جهاد ومقاومة شعبنا والقضية الفلسطينية، ويطعنها في ظهرها، وعلى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تدرك مدى المخاطر على الشعب الفلسطيني من وراء هذا التطبيع، فالمطلوب منهما اتخاذ إجراءات وقرارات حازمة في هذا الاتجاه.

إن التجربة أثبتت أن كل العلاقات الدبلوماسية والتطبيع مع العدو، والارتماء في أحضانه، لم يعد بالنفع على أي دولة عربية وإسلامية، بل إنه يضر بالقضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني، فكيف يكون هناك توجه عربي وإسلامي نحو التطبيع مع العدو، وفي الوقت الذي مازلت فيه الأرض الفلسطينية محتلة، ومازال المعتقلون في السجون، ومازال العدوان يمارس بكافة أشكاله ضد الفلسطينيين»[(2)].

---

(1) انظر: الحكيم، عفاف: التطبيع: مخاطره، نتائجه ومقاومته، مرجع سابق.

(2) حماس : التطبيع يطعن القضية الفلسطينية في ظهرها، الإسلام اليوم/ وكالات، الاثنين 17 أكتوبر 2005م.

3. المقاطعة الاقتصادية لدولة الكيان والدول المساندة لها:

منذ أن وطئ اليهود أرض فلسطين وبدأ الصراع العربي الإسرائيلي، كانت المقاطعة إحدى وسائل المقاومة العربية كما يتضح من السرد الموجز التالي:

- في عام 1920م انعقد مؤتمر الجمعيات الإسلامية والمسيحية في نابلس، وتبنى فكرة مقاطعة الفلسطينيين لليهود الوافدين إلى فلسطين مقاطعة تامة.
- اتخذت المقاطعة بعدا عربيا لأول مرة في اجتماع مندوبين من سوريا والأردن ولبنان وفلسطين في 1929/11/27م، واتفقوا على مقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية.
- وخلال ثورة فلسطين الكبرى في الأعوام 1936–1939م تشكلت لجان مقاطعة في كل من سوريا ولبنان والأردن لمنع إرسال البضائع إلى فلسطين.
- وفي عام 1945م انتقل العمل في المقاطعة من المستوى الشعبي إلى المستوى الرسمي عندما تبنت الجامعة العربية موضوع المقاطعة حيث صدر قرار مجلس الجامعة في جلسته الثانية في 1945/12/2م بمقاطعة المنتجات والمصنوعات اليهودية، وتشكيل لجنة دائمة للإشراف على تطبيق هذا القرار تحولت فيما بعد عام 1951م إلى مكتب دائم رئيسى للمقاطعة العربية لإسرائيل مقره في دمشق ولجان ومكاتب فرعية له في جميع الدول العربية لمتابعة تنفيذ سياسة المقاطعة.
- وفي عام 1954م صاغت الجامعة العربية الإطار القانوني والتنظيمي لمقاطعة «إسرائيل» بقرار من مجلس الجامعة في دورته الثانية والعشرين بتاريخ 1954/12/11م.

وقامت حركة حماس بعد الانتفاضة الأولى بالدعوة إلى مقاطعة دولة الكيان الغاصب، وشملت هذه المقاطعة العمل في المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة، ومقاطعة المنتجات (الإسرائيلية) وإخراج الودائع من البنوك (الإسرائيلية)، والامتناع عن العمل في الإدارة المدنية، وبالمقابل دعت الحركة إلى تطوير الاقتصاد المحلي.

ونظراً لما حققته المقاطعة العربية لإسرائيل ومَن يعاونها، فقد قامت الولايات المتحدة بـ «تفكيك المقاطعة» لإضعاف هذا السلاح الهام في أيدي العرب، بما يلي:

- برعاية اتفاقية السلام في كامب ديفيد الأولى.
- ثم قصمت حرب الخليج ظهر المقاطعة.

- وقد رعت الولايات المتحدة مؤتمر مدريد للسلام، والذي كتب ورقة كسر المقاطعة الرسمية.
- أما اتفاقية أوسلو فقد أنهت المقاطعة الرسمية.
- ثم قامت الولايات المتحدة بالعمل على تدويل إنتاج السلعة الواحدة عن طريق صنع مكوناتها في أكثر من دولة، وبالتالي يصعب تحديد مدى صلة إسرائيل والمؤسسات والدول الداعمة لها. والعمل على تجميد نشاط مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية.

وقد نتج عما سبق من السلبيات الخطيرة، ما وقفنا عليه من تأكيد التقرير السنوي لمكتب التجارة الأمريكي الذي صدر في 31 مارس 2000م نجاحَ الولايات المتحدة الأمريكية في تفكيك المقاطعة العربية. وقد تجلى ذلك في:

- أنهى الأردن رسميا التزامه بجميع أوجه المقاطعة وأصبح ذلك ساري المفعول منذ أغسطس 1998م بناء على تنفيذ معاهدته للسلام مع «إسرائيل».
- أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي في سبتمبر 1994م عدم التزامها بالمقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة على أثر حرب الخليج.
- في عام 1996م أنهت كل من قطر وعمان تطبيق المقاطعة كلية، واتخذت خطوات إيجابية معاكسة للمقاطعة بافتتاح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل في بلديهما.
- في نفس العام توقفت كل من موريتانيا والمغرب وتونس عن تنفيذ المقاطعة.
- في عام 1995م تخلت اليمن رسميا عن تطبيق المقاطعة من الدرجتين الأولى والثانية.

وبذلك استطاعت أمريكا تحقيق النجاح في تفكيك المقاطعة الرسمية والعمل على دمج الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد العالمي، وإشاعة جو يطمئن الشركات العالمية على أن إسرائيل تعيش في أمان. وبالتالي ارتفع مستوى أداء الاقتصاد الإسرائيلي وزادت من عدوانها[1].

وقد عبرت الحركة عن موقفها تجاه إنهاء المقاطعة في بيان ينص على ما يلي:

إن الانجاز الحقيقي لاتفاقات أوسلو والقاهرة هو ما فتح الباب واسعاً أمام العدو الصهيوني لاختراق المنطقة العربية والإسلامية وتطبيع علاقاته معها، وتمهيد الطريق أمام بقية الأطراف العربية لتوقيع اتفاقات ومعاهدات سلام مع الكيان الصهيوني.

---

(1) عمر، محمد عبد الحليم: المقاطعة لإسرائيل وأمريكا واجب ديني، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، 2004م.

فها هي دول مجلس التعاون الخليجي، متذرعة بتوقيع اتفاقات السلام مع العدو الصهيوني، تقرر إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة المفروضة على الشركات التي تتعامل مع الكيان الصهيوني، وتعلن أنها ستؤيد أي إجراء داخل جامعة الدول العربية لإلغاء حظر التجارة المباشرة مع الكيان الصهيوني. وها هي تونس والمغرب، وبنفس الذريعة، تقرران فتح مكاتب ارتباط ورعاية مصالح اقتصادية مشتركة مع الكيان الصهيوني، بمباركة منظمة التحرير الفلسطينية التي سارعت إلى الترحيب بهذه الخطوة، وها هي الأردن من خلال لقاء كلينتون والحسن وبيريز تفتح مصاريع الأبواب على المشاريع الاقتصادية تمهيداً لعقد اتفاقية سلام نهائي.

إن حركة حماس تستنكر حملات التطبيع التي تقوم بها الأنظمة العربية الرسمية مع العدو الصهيوني، وتحذر من خطورة هذه الخطوات على حاضر الأمة العربية ومستقبلها، وتدعو إلى مقاطعة مؤتمرات التطبيع في القاهرة و الدار البيضاء. وتدين الحركة في الوقت نفسه قيام بعض الدول بنقل سفاراتها إلى مدينة القدس، وتدعو إلى الضغط على الدول التي تفكر في الإقدام على مثل هذه الخطوة لثنيها عن ذلك[1].

بعد العدوان الإسرائيلي الأول على قطاع غزة عام 2009/2008م، انتقلت المقاطعة إلى الدول الغربية، فقامت «كلية هامسفير» في ماسشوستش في الولايات المتحدة (أول مؤسسة أكاديمية) بمقاطعة الاحتلال. وامتدت عمليات المقاطعة على مستوى الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وبريطانيا. والتحقت نقابات العمال والشركات شبه الرسمية في أوروبا والولايات المتحدة وأميركا اللاتينية بالحملة. وقد كان آخرها مقاطعة شركة التأمينات النرويجية لشركتين، ألمانية ومكسيكية، بسبب تعاملهما مع شركات احتلالية. ووصل الأمر إلى الموانئ، حيث منعت باخرة إسرائيلية من الوصول إلى مرفأ في كاليفورنيا لعدّة أسابيع، بينما نجح الناشطون والعمال في خطواتهم، وأصبح البنك الهولندي Dutch ASN المصرف الأول الذي يقاطع شركات تتعامل مع الاحتلال.

وفي السياق ذاته، وفي أثناء الحرب على غزة في العام 2014م، تفاعلت الدعوة إلى مقاطعة دولة الكيان، في الغرب، كما داخل فلسطين والمجتمعات العربية، وقد نجحت حركة

---

(1) انظر: بيان رقم: 116، أكتوبر 1994م.

المقاطعة، نوعاً ما، في تحقيق أهدافٍ جزئية، كرفع مستوى الخوف لدى قيادة دولة الكيان، بسبب إزدياد الأصوات الشهيرة فى العالم الغربيّ التي نادت بالمقاطعة. وهذه الأصوات كانت تشتد قوتها بعد كلّ عدوانٍ إسرائيليّ على قطاع غزّة، وخصوصاً عدوان صيف 2014[1].

وقد أكد الاستاذ أسامة حمدان على أنَّ الحركة عندما تخوض معركة مع العدو الصهيوني وهو عدو احتلالي استيطاني لا يعترف للشعب الفلسطيني بحق، فكل جهد مهما بدا بسيطاً هو جهد مؤثر، ونحن نلمس تأثيره، ولذلك فإن مقاطعة بضائع الكيان الصهيوني ومقاطعة الكيان الصهيوني تترك آثارها على هذا الكيان. وعندما قام اتحاد الجامعات البريطانية بمقاطعة الجامعات داخل الكيان الصهيوني، استفز الصهاينة. لهذا، فإن ما يحسبه البعض بسيطاً هو مؤثر، وقيمته أنه يضغط على الاحتلال ويؤسس لخطوة أخرى. أما الذي لا يعجبه ذلك فهو يؤيد الاحتلال لكنه لا يظهر هذا، فيقلل من قيمة الجهود التي تبذل، وفي الحقيقة، فإن أي فعل ضد الكيان له تأثيره الإيجابي لصالح المقاومة ولصالح الشعب الفلسطيني مهما بدا ذلك بسيطاً[2].

لقد استطاعت حركة حماس تقديم نموذج رائد في مشروع المقاومة، من حيث ارتباطه بهدف استراتيجي مشروع تجمع عليه الأمة، ألا وهو تحرير كامل فلسطين، ومن حيث أدواته الفاعلة، حيث تمكنت الحركة من تطوير هذا المسار عسكرياً بامتلاك السلاح الرادع، والتخطيط العسكري المتفوق، وقد بدا ذلك جلياً في الانتفاضات الثلاثة، وما كبدته للعدو الصهيوني من خسائر، وأيضاً في المعارك الثلاثة (الفرقان، وحجارة السجيل، والعصف المأكول) التي خاضتها الحركة، وخاصة في المعارك البرية. وقد تبنت الحركة المفهوم الشامل للمقاومة، من حيث الأدوات والبرامج بما يتيح للأمة كلها المشاركة في المقاومة، كلٌّ في مجال قدرته وتخصصه، سواء الاقتصادي منها، أم الاجتماعي أم الثقافي، والقانوني والإعلامي. وبذلك حشدت الحركة من خلال مسار المقاومة الشاملة الأمة جميعها ليقوم كل فرد من أفراد الأمة بدور فاعل في تحقيق الهدف الاستراتيجي للحركة، ألا وهو تحرير كامل تراب فلسطين.

---

(1) انظر: العجلة، هادي: سكّة المقاطعة على مرّ السنوات: أفول نظرية الدولة العرقية الحامية، تموز 2015م، جريدة السفير.

(2) مقابلة مع الأستاذ أسامة حمدان، عربي 21.

الفصل الثاني: المسار التربوي والدعوي

التمهيد

المبحث الأول: المضمون التربوي والدعوي

المبحث الثاني: المنهج التربوي

المبحث الثالث: الأساليب والبرامج التربوية

التمهيد:

رأت حركة حماس أن تحرير فلسطين يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالبناء المتكامل لجيل الجهاد والتحرير إيمانياً وتربوياً وسلوكياً وعلمياً وعملياً. وبشكل يُبنى على روح الجدية والانضباط، وروح التضحية وحبّ الشهادة، والتكافل والعمل التطوعي[1].

لذلك اختارت الحركة المناهج والمضامين المتنوعة، التي تبني القيم السابقة، وتصنع الإنسان بل المجتمع المقاوم، وقد تعددت هذه المناهج فكان منها الفكري، ومنها الاجتماعي، ومنها الجهادي والمهاري.

وقد اعتمدت الوسائل الملائمة لتحقيق أهداف الحركة من جهة، ومنسجمة مع أحوال وتحديات المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى. وكان على رأس هذه الوسائل المتميزة والفاعلة المجمعات الإسلامية، والتي تحتوي على مرافق متعددة تتعامل مع جوانب الحياة المختلفة.

لقد أثمر المسار التربوي لدى حركة حماس مخرجات تربوية تصدق عليها مواصفات جيل التمكين القرآني، إنهم شباب ورجال المقاومة الذين أثبتوا للبشرية أن رجل العقيدة الفاعلة لا يمكن أن يهزم، وأن الانتصار والتحرير ثمرة أكيدة لمجموعة من القوانين، وعلى رأسها قانون الإعداد الشامل.

فما هي المعالم التي اتّسم بها المسار التربوي وفق فكر حركة حماس؟ هذا ما سنقاربه في هذا الفصل.

---

(1) انظر: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

المبحث الأول: المضمون التربوي والدعوي

أولت الحركة للتربية اهتماماً بالغاً، انطلاقاً من الفرد ووصولا إلى المجتمع الذي اعتبرته الأساس في مشروع التحرير، وقد أكدت الحركة في ميثاقها على «ضرورة تربية الأجيال الإسلامية تربية تعتمد على أداء الفرائض، ودراسة كتاب الله، والسنة النبوية، والاطلاع على التاريخ، والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وتوجيهات المختصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكوّن لدى المسلم تصوراً سليماً في الفكر والاعتقاد، مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو، وإمكاناته المادية والبشرية، والتعرف على مواطن ضعفه وقوته، ومعرفة القوى التي تناصره وتقف إلى جانبه، مع ضرورة التعرف على الأحداث الجارية، ومواكبة المستجدات، ودراسة التحليلات والتعليقات عليها، مع ضرورة التخطيط للحاضر والمستقبل، ودراسة كل ظاهرة من الظواهر، بحيث يعيش المسلم المجاهد عصره على علم بغايته وهدفه، وطريقة ما يدور حوله»[1].

وتطلعت الحركة إلى استلهام الفكرة الإسلامية، والاستفادة من التجارب التاريخية للواقع الإسلامي؛ لصياغة رؤيتها التربوية من أجل الوصول إلى التفاف جماهيري حاضن لها. فلا يمكن تحقيق أي تقدم دون قاعدة جماهيرية حاضنة له، فكان لا بد من النضج التربوي للمجتمع الفلسطيني، لذلك دأبت الحركة منذ إعادة بناء التنظيم في أوائل الستينيات في تركيزها على بناء القاعدة الصلبة القادرة على تحمل صعاب الطريق، فمشروع التحرير يستلزم في صدارة مقتضياته توفير بيئة مجتمعية تربوية تمثل قيم المشروع الجهادي، وتمده بأسباب البقاء، فلم يكن غريباً على حركة حماس أن تضع على سلم أولويات عملها الإسلامي، ضرورة الاهتمام بالفرد والمجتمع أيّما اهتمام ضمن الأهداف الكبرى لمشروع المقاومة في ضرورة بناء الفرد المسلم المقاوم، والأسرة المقاومة، والمجتمع المقاوم.

وقد حرصت الحركة في إطار بنائها التربوي للمجتمع الفلسطيني على تعميق مجموعة من القيم العقائدية، وتشجيع المسلكيات الإسلامية عبر كثير من الوسائل والتي تمثلت في:

---

(1) الميثاق، المادة: (16).

أ. اعتماد الإسلام منهجاً منه تستمد أفكارها، ومفاهيمها، وتصوراتها عن الكون، والحياة، والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها[1].

ب. الدعوة إلى ضرورة ترجمة الصبر، والمصابرة، والرباط على أرض الواقع ممارسة فعلية.

ت. ممارسة كل الشعائر العبادية المتنوعة وترسيخها في المجتمع الفلسطيني المسلم، واغتنام كل المواسم العبادية كرمضان والحج للتواصل مع المجتمع، ووضع البرامج الجماعية لهذه المناسبات لتعزيز الهوية الإسلامية في المجتمع الفلسطيني، والسلوك الإيماني الفاعل.

ث. تعميق الثقة بالله واستشعار النصر والتمكين والتحرير.

ج. الدعوة إلى ضرورة الثبات في الأرض، وعدم الهجرة بحثاً عن مصالح آمنة، أو خلاصاً من القبضة الحديدية، لتفويت الفرصة على سياسة العدو التهجيرية.

ح. الدعوة إلى ضرورة الوحدة الوطنية، ورص الصفوف، وتوحيد الكلمة، وتأليف القلوب، والتحذير من افتعال الخلافات، والمشاكل، وشق الصف.

مجمل ما سبق هيّأ لانتشار المناخ الإسلامي في المجتمع الفلسطيني، وهو ما هدفت إليه حركة المقاومة الإسلامية، والذي كان حاضناً للمقاومة فيما بعد[2].

---

(1) الميثاق، المادة: (1).

(2) انظر: البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة (1987-1994م)، 2010م، الجامعة الإسلامية، غزة، ص150 بتصرف.

المبحث الثاني: المنهج التربوي:

اعتمدت حركة حماس منهجاً تغييرياً متوافقاً مع الواقع الفلسطيني، يرتكز على محاور خمسة هي:

أولاً: البناء الفكري:

أ. منهجية التكوين الفكري:

يعتبر البناء الفكري من أهم عناصر صناعة الشخصية الإيمانية المقاومة، لذلك تبنت الحركة المنهاج الفكري المعتمد من قبل حركة الإخوان المسلمين مع تطويره، وخاصة فيما يتعلق بتطوير وتنمية الجانب الثقافي في القضية الفلسطينية، والثقافة الجهادية.

لذلك يخضع الأفراد في الحركة بمختلف أعمارهم لبرنامج فكري أسبوعي، يحتوي على محاور متنوعة من العلوم الشرعية والدعوية والثقافة السياسية، والاجتماعية والإدارية وغيرها، والذي من شأنه تنمية الوعي والفعالية لدى كوادر الحركة، وأيضاً إعداد طبقة قيادية ذات فكر وسطي متوازن.

ب. خصائص الفكر التربوي الوسطي لدى حماس:

تنتمي حركة حماس فكرياً لمدرسة الإخوان المسلمين الوسطية، والمقصود بالوسطية: التوسط بين الأطراف المتقابلة أو المتضادة: كالربانية والإنسانية، والروحية والمادية، والأخروية والدنيوية، والوحي والعقل، الفردية والجماعية، الثبات والتغير. وأيضاً فإن من معاني الوسطية وميزاتها أنها تعني العدل والاستقامة.

وللوسطية في الإسلام مظاهر متعددة في مجالات متنوعة، فهي في الاعتقاد والعبادات والشعائر والأخلاق، والتشريع بمختلف مجالاته وعلى رأسها الوسطية في ممارستها السياسية، وأيضاً الوسطية في العلاقات مع الآخر بمختلف الدوائر والاتجاهات.

وقد انعكس فهم الحركة للوسطية وتبنيها لهذا الخط الفكري في ممارستها، داخل المجتمع الفلسطيني وخارجه، فعالية في التواصل والاستقطاب والتأثير، ولحشد الجماهير العربية والإسلامية لدعم الشعب الفلسطيني في تحريره لفلسطين الأرض المقدسة.

فوسطية المنهج العقدي لدى الحركة تقوم على اختيار منهج السلف مع التقدير والتفهم لاجتهادات المدارس الكلامية المختلفة. ووسطية الفهم التشريعي قامت على استيعاب مختلف المدارس الفقهية، واختيار ما كان دليله صحيحا وفيه يسر على عموم المسلمين من غير إنكار على اجتهادات الآخرين.

وأما وسطيتها في إدارة الشأن السياسي، فهي تقوم على الحفاظ على الدم الفلسطيني، ووحدة الشعب بمختلف شرائحه، والشراكة الوطنية في إنجاز التحرير، والقبول بإرادة واختيار الشعب الفلسطيني لشكل الدولة بعد التحرير من غير تخلٍ عن ثوابت الشعب الفلسطيني المجمع عليها.

لقد كانت نظرة الحركة إلى عموم الشعب الفلسطيني نظرة الأُخوة، والمسؤولية، لذلك التحمت الحركة مع جماهير الشعب في المحطات، بل في مسارها كله، وكان من أبرزها الانتفاضات الفلسطينية، وأيضاً قيامها بواجبها الاجتماعي تجاه كل شرائح شعبنا العزيز[1].

ثانياً: التربية الروحية والأخلاقية:

تقوم التربية الروحية في فكر الحركة على التخفف من الارتباط بالمتع المادية، والحفاظ على قيام الليل وصيام النافلة، وتدبر كتاب الله تعالى، وصلاة النوافل والدعاء، وكل ذلك يهدف إلى إحياء الحالة الربانية في المجتمع بما يفضي إلى الرغبة والارتباط بالآخرة. وهذا جزء من برنامج الإعداد للتضحية والجهاد في سبيل الله تعالى، والارتباط بمشروع المقاومة، والصبر على مشاقه، وتحمل تبعاته.

أما التربية الأخلاقية لدى حركة حماس، فهي تقوم على الارتباط بالمسجد بمختلف مناشطه، والتي من شأنها ترسيخ القيم الإسلامية، والتربية على التخلق بالخصال الأخلاقية المتنوعة وعلى رأسها الإخلاص والتحابب، والإيثار، والصدق، والتعاون وحسن التواصل وغيرها.

---

(1) انظر: القرضاوي، يوسف: كلمات في الوسطية الإسلامية ومعالمها، المركز العالمي للوسطية، الكويت، ط1، 2007م.

ثالثاً: التربية الاجتماعية:

لقد اتجهت الحركة بعد إصلاح الفرد نحو تربية المجتمع، وإرساء قواعد التآخي والتعاون، واحترام الآخرين، والتكافل والتراحم، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (الحجرات: 13).

وكل ذلك من خلال المناشط المجتمعية المتنوعة، لتصبح هذه القيم سلوكاً واقعياً وليس شعارات فارغة يُتغنى بها.

إن التربية الاجتماعية في حركة حماس تقوم على التربية بالموقف والمنشط، فهي ليست كتابا يحفظ، ولا خطبة تلقى، لذلك كانت التربية في الحركة نوعية وذات جدوى، ثبتت فعاليتها في كل التحديات والمواقف الصعبة التي مرّ بها الشعب الفلسطيني، حيث أثمرت هذه التربية صموداً وتضحية وثباتاً.

رابعاً: التربية التنظيمية:

وهو الحاضنة الأولى، والمقدمة نحو التغيير الأشمل، ذلك الجسم الذي يمثل الصفوة القادرة على المواجهة وتحمل تبعات الطريق، والتي تمتلك الخبرة في الإدارة، والتخطيط، والقيادة. وكان أيضاً ذلك التنظيم الحركي هو الذي عمّق القيم الإسلامية متمثلة في الالتزام بالشعائر والعبادات، والتي تجعل المسلم مؤهلاً لحمل تلك الأمانة وذلك العهد، ولتكون أداة الإسلام في التغيير. إنه الجيل الذي بُني على قاعدة الإيمان الصلب على الساحة الفلسطينية، ليفاجئ أعداء الإسلام بكل أجهزة أمنها، وظلمها بالثبات والاستمرار في خط المقاومة مهما كانت الكلفة كبيرة، بل إن المرتبطين فيه يزدادون كل يوم، ويشتد عودهم، ويقوى إصرارهم نحو تحقيق الهدف الأرقى بعد تحرير فلسطين، إنهم يطلبون الشهادة وينتظرونها لحظة بلحظة.

خامساً: التربية الجهادية:

وهو منهج قائم على ضرورة الأخذ بمتطلبات المرحلة في الدعوة، وتغيير المنكر؛ فبدأ بترسيخ العقيدة، وتنمية حب الجهاد والترغيب في الاستشهاد، وجمع المخلصين الأقوياء الصادقين؛ ليشكلوا نواة العمل الجهادي[1].

وبعد هزيمة العدو الصهيوني وإنسحابه من قطاع غزة، أصبحت غزة العزة بيئة رائدة في التربية الجهادية، بكل مرافقها ومجالاتها، فالمجتمع الفلسطيني جعل ثقافة المقاومة ثقافة مجتمعية عامة، يكتسبها كل من يعيش في غزة. فضلاً عن الأكاديميات الجهادية، والمخيمات العسكرية المتخصصة في صناعة الكوادر القسامية. لقد أصبحت التربية الجهادية في غزة مساراً تخصصياً يحمل رؤية واضحة للمخرجات المقاومة، ولديه منهاج شامل واضح.

(1) انظر: زهد، عصام: المنهج التغييري في فكر الإمام أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م، ص18 بتصرف.

المبحث الثالث: الأساليب والبرامج التربوية:

لقد اعتمدت الحركة وسائل ومحاضن تربوية متنوعة لصناعة جيل المقاومة والتحرير، فالتربية في الحركة تقوم على التخصصات مصحوبة ومقترنة بالبرامج والتطبيقات العملية، ومن أهم هذه الوسائل والمحاضن ما يلي:

أولاً: المساجد:

أولت الحركة المسجد أهمية بالغة، وتجسد ذلك في اهتمام قيادات الحركة وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين بإنشاء المساجد وتفعيل دورها، وذلك بهدف تعميق الفكر الإسلامي، وصقل شخصية المسلم عبر التربية القرآنية، والندوات، والمحاضرات المتنوعة، وتفعيل المهرجانات والاحتفالات الهادفة لإحياء المناسبات الدينية، والوطنية. لقد ساهمت المساجد في تحريك الوازع الديني للمواطن، ودفعته إلى الانصياع لنداءاتها وفتاويها الدينية، وأضحت لها مكانة، ورمزية في قلوب الناس. وعمدت الحركة إلى الاهتمام ببناء المساجد، وتوسعة بعضها في ظل الزحف المتدفق عليها.

وقامت الحركة بجمع التبرعات لتوسعتها، وترميمها، أو بناء مساجد جديدة أخرى، ورأت فيها منطلقاً لبناء المجتمع المسلم، وتخريج الدعاة والعاملين من أجل تكوين القاعدة الصلبة، والاهتمام بمراكز تحفيظ القرآن فيها، وقد ازداد الرواد من الشباب على المساجد بأعداد كبيرة. إضافة إلى ذلك فقد أدى المسجد أدواراً أخرى مثل إقامة دروس التقوية للطلبة، وافتتاح المكتبات فيه لتعلم العلوم الشرعية، والإصلاح بين الناس، إلى جانب العديد من الفعاليات التي ساهمت في بناء الفرد، والأسرة المسلمة، وصولاً إلى المجتمع المسلم القادر على تحمل الصعاب من أجل قضيته ووطنه.

واستهدفت الحركة فئة الشباب من خلال دعوتها لإنشاء الفرق الرياضية المسجدية، إضافة إلى إقامة المسابقات الثقافية ومعارض الكتب، واستثمرت ذلك كله في عملية الانتقاء، والتأطير لهم في حلقات تربوية عامة، تخضع لمنهج محدد من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والسيرة وبعض الكتب الحركية.

وأولت الحركة أهمية خاصة لخطباء المساجد، الذين تناولوا مجريات الأوضاع السياسية للقضية الفلسطينية من منظور إسلامي، ومعالجة القضايا الاجتماعية، وكشف مخططات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لتدمير المجتمع الفلسطيني، فكانت المساجد مصدر توجيه وقيادة الشعب الفلسطيني في مختلف التحديات، والحروب التي شنها العدو الصهيوني على قطاع غزة[1].

ثانياً: الأسرة والمحضن التربوي الخاص:

وقد اعتبرت الأسرة رابطة وانتماء تنظيماً إضافة إلى وظيفتها التربوية، وقد خصصت مناهج تربوية لبناء الأسرة الإخوانية بناءً سليماً، وتخصصت في الحركة لجنة عرفت بلجنة صياغة المناهج بعد دراستها والإضافة عليها بما يتوافق مع البيئة والواقع الفلسطيني.

لقد كانت فكرة الأسرة -لدى الإمام البنا- كمحضن تربوي من أهم الوسائل لبناء المسلم المتدين الرسالي، ذي الحصانة، مما حفظ الحركة من أي اختراق.

فالأسرة محضن التربية الخاصة الراسخة، فالعدد المحدود في هذا المحضن يجعل الاهتمام الخاص بكل فرد ذا أثر عميق، بخلاف التربية الجماهيرية العامة، التي لا تُعنى بكل فرد على حدة، الأمر الذي يجعل الحصيلة التربوية في كثير من الأحيان هشة.

أما المناهج والوسائل المعتمدة في الأسرة فهي متنوعة، بين الفكرية، والروحية، والاجتماعية. وتتنوع المناشط، بين ما هو تزكوي، وما هو ترفيهي، وعمل تطوعي. لذلك ينشأ الأخ نشأة ريادية، تؤهله لممارسة دوره، والوقوف في وجه التحديات، وحمل قضايا الأمة وعلى رأسها قضية فلسطين.

---

(1) انظر: صالحة، رائد، حمدي، أبو ليلى: دور الإمام أحمد ياسين في بناء المساجد، الجامعة الإسلامية، غزة، ص1422. والنادي، علاء: حماس المنطلقات والأهداف، مركز الإعلام العربي، الجيزة، مصر، بدون سنة نشر، ص31.

ثالثاً: المؤسسات الإسلامية:

انطلاقاً من هدف الحركة الأول في صياغة الفرد المسلم وتربية الأجيال تربية إسلامية، وصولاً إلى المجتمع الإسلامي المقاوم، كان لا بد من الانطلاق نحو المجتمع؛ لبناء شبكة مؤسساتية لتحقيق هذه الأهداف، وعلى رأسها:

1. المجمع الإسلامي:

قامت الحركة وعلى رأسها الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى بتأسيس المجمع الإسلامي بغزة عام 1973م، الذي كان له بالغ الأثر في تصحيح المفاهيم الاسلامية والحركية لدى الناس، والذي انبثق عنه فرع المجمع الإسلامي في خان يونس، وكذلك في الشجاعية. وقد اشتمل على رياض الأطفال والأعمال الإغاثية وبناء المساجد، وتوزيع الدعاة عليها، وإقامة مراكز تحفيظ القرآن الكريم، إلى جانب المستوصفات الأهلية التي تقدم للناس خدمات مجانية.

تطلعت الحركة لاستيعاب القاعدة الجماهيرية التي بدأت تلتقي حول الخيار الإسلامي، فوجهوا اهتمامهم نحو بناء القاعدة الاجتماعية المؤسساتية في قطاع غزة والضفة الغربية القادرة على مواجهة المرحلة.

وقد شُكلت مجموعة من اللجان في الإرشاد والدعوة والخدمة الاجتماعية والتربية والزكاة والصحة والرياضة ولجان الإصلاح. ومثَّل الجانب الاجتماعي والرياضي رافداً كبيراً لكسب ثقة الجمهور الفلسطيني بالفكرة الإسلامية، ودوراً فاعلاً في تسوية الخلافات والنزاعات العائلية، على اختلاف انتماءاتهم؛ مما منحها ثقة وقوة جذب داخل طبقات وشرائح المجتمع.

وقد قام المجمع الإسلامي عام 1981م بدور بارز في المساهمة بإعادة بناء ما يزيد عن ألفي بيت تضررت جراء عاصفة ثلجية أصابت القطاع؛ فتضررت البيوت بشكل كبير في ظل تردي أحوال بيوت مخيمات اللاجئين[1].

---

(1) البابا، رجب: جهود حركة حماس في الانتفاضة (1987م – 1994م)، ص145.

2. **رياض الأطفال:** وفي عام 1978م أُنشئت رياض الأطفال وكانت تابعة للمجمع الإسلامي، الذي اعتمد التربية الإسلامية السمحة سبيلاً لتربية الأطفال حتى يشبوا على حب دينهم ووطنهم، ففيها يتعلم البراعم الصغار القرآن الكريم، ومبادئ السنة النبوية، والتي ساهمت في تعويد الأطفال على الآداب والأخلاق الإسلامية منذ نعومة أظفارهم، التي تبعث في نفوسهم حب الفضيلة، وتم افتتاح فروعٍ عديدة لتلك الرياض؛ لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي ترغب في الالتحاق بها[1].

3. **الجمعية الإسلامية:**

أسس الشيخ الجمعية الإسلامية في مخيم الشاطئ بغزة عام 1976م، ومن ثم قامت الحركة بإنشاء تسعة فروع في جميع أنحاء القطاع، وهي تقدم خدمات اجتماعية ورياضية وتعليمية وإغاثية للمجتمع الفلسطيني، وكان لها أثر بالغ على المجتمع في الانتفاضتين، وقد ساهمت أيضاً في الصحوة الإسلامية في فلسطين.

جاءت فكرة تأسيس الجمعية الإسلامية؛ بهدف تجميع الشباب، وإيجاد جسم خاص بهم، لذلك فقد عقد الاجتماع التأسيسي الأول لها في بيت الشيخ أحمد ياسين، وكُلف المهندس إسماعيل أبو شنب رحمه الله بإعداد النظام الأساسي بالتشاور مع إخوانه وتم الحصول على ترخيص لها عام 1976م، وبدأت الجمعية ممارسة نشاطها الدعوي في استقطاب الشباب من خلال النشاط الرياضي والثقافي، وغرس القيم والأخلاق الإسلامية، والتردد على المساجد، وحفظ القرآن من خلال مراكز التحفيظ، وإقامة دروس تقوية لطلاب المدارس، ومارست الجمعية أنشطتها من خلال مراكز رياض الأطفال، وكفالة الأيتام ومحو الأمية وإقامة المخيمات الصيفية، وانتشرت سبعة فروع لها في أنحاء قطاع غزة لكل منها إدارته الخاصة، وأوجدت البديل الإسلامي في الأفراح[2].

4. **مدرسة دار الأرقم النموذجية:**

اهتم الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى بتأسيس مدرسة دار الأرقم، وقد ذكر الأستاذ محمد الشمعة مدير هذه المدارس أن الشيخ رحمه الله تعالى كان مهتما بشكل

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

كبير ببناء هذه المدرسة، وقد كانت أمنية الشيخ إنشاء نظام تعليمي تربوي متكامل بدءا من الحضانة ووصولاً إلى الجامعة، إلا أنه بدأ بالمرحلة الجامعية لان الفرصة كانت مؤاتية لذلك، وعندما توفرت الإمكانات المادية وغيرها تم البدء بهذا المشروع التربوي، وبذلك تحقق أمنية الشيخ رحمه الله تعالى.

تم افتتاح المدرسة للعام الدراسي 2000–2001م، وكان الشيخ يتابع قضاياها ومشاكلها[1].

وقد طورت الحركة هذه المدرسة فأنشأت لها عدة فروع شاملة لجميع المراحل التربوية، حتى أصبحت قادرة على استيعاب الآلاف من الطلاب، بعد أن طورت مناهجها وبرامجها وفق البرامج التربوية المعاصرة، والوسائل التعليمية الحديثة.

5. الجامعة الإسلامية:

أُنشئت الجامعة الإسلامية في غزة عام 1398هـ- 1978م انبثاقاً عن معهد فلسطين الديني في غزة، واتخذت منه مقراً لها، وسميت بذلك الاسم على غرار الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، التي أقامت توأمة معها، وأخذت منهاجها منها، وأُفردت فيها 38 ساعة معتمدة من الخطة الأكاديمية للكليات كمتطلبات جامعية، تركز على المفاهيم والقيم الإسلامية، إضافة إلي حفظ خمسة أجزاء من القرآن الكريم، الأمر الذي ساهم فيما بعد في نشر الوعي الإسلامي بين فئات المجتمع الفلسطيني.

اعتمدت الجامعة الإسلامية منذ نشأتها الفلسفة الإسلامية، وقد لعب الإخوان دوراً بارزاً في إدارتها، وحماية فلسفتها، وفي أواخر عام 1980م أخذت الحركة الإسلامية دورها في الجامعة الإسلامية من خلال: جموع الطلبة، وهيئة العاملين وبدعم من هيئة المشرفين -أعلى الهيئات المسئولة عن الجامعة - التي حددت في بيان لها هوية الجامعة الإسلامية على النحو التالي:

(1) أحمد الياسين تجربة ملهمة في الدعوة الإسلامية. https://www.palinfo.com/news/2015/3/23.

أ. الجامعة الإسلامية في غزة جامعة فلسطينية النشأة والهوية والانتماء، إسلامية الفلسفة.
ب. جامعة تتبنى الإسلام مفهوماً شمولياً متكاملاً كرسالة وفلسفة ومنهاج حياة، بكل ما فيه من عمق حضاري وتوازن في المفاهيم والممارسات والأخلاق والسلوك.
ت. جامعة منفتحة على الحضارة العالمية والعطاء الإنساني بما يحتويه من تقدم علمي وثقافي نافع، لكنها متميزة عن باقي الجامعات الفلسطينية بانتهاج سياسة الفصل بين الطلاب والطالبات لمنع الاختلاط. تجري الدراسة في حرمين منفصلين، وترتدي طالباتها الزي الشرعي داخل الحرم الجامعي.

وقد لاقت تلك السياسة تجاوبا مع رغبة المجتمع الغزي الذي يحترم التقاليد الإسلامية. وقد بدأت إدارة الإسلاميين على الجامعة الإسلامية واضحة بعد أحداث أيلول (سبتمبر) عام 1982م، لتنطلق بعد ذلك من أجل تأدية الواجب المنوط بها في:

أ. خدمة المجتمع الإسلامي والعربي بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص.
ب. العمل على ترسيخ العقيدة الإسلامية، وتعميم الثقافة الإسلامية في الأجيال الجامعية.
ت. بناء العقل والضمير والسلوك والفكرة الشمولية للحياة.
ث. تشجيع البحث العلمي.

وكان طلاب الجامعة وخريجوها رواد الانتفاضة. وساهموا في تأسيس العمل الأمني والنقابي السياسي أمثال: ياسر النمروطي، ويحيى السنوار، وخالد الهندي، ويحيى موسى، وإسماعيل هنية، وإنشاء الألوية العسكرية الأولى للحركة، وعملت على استقطاب الكفاءات والكوادر العلمية، التي اعتلت المنابر وأعطت الدروس وحلقات العلم، وتخريج آلاف الطلبة الذين ساهموا في نشر العلم والوعي الإسلامي، وأهّلت الطالبات لإنشاء الأسر الصالحة، كما ساهمت في نشر الزي الإسلامي، إلى جانب مساهمتها الفاعلة في القضايا الوطنية وتصدي طلابها لممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

توسعت الحركة في إنشاء المؤسسات التعليمية، فأنشأت مؤسسات التعليم العالي كالجامعات والمعاهد التعليمية المتخصصة وغيرها من المؤسسات الثقافية. ودعت أيضاً إلى إنشاء وتطوير المراكز والمؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية. وورد هذا في برنامج

الحكومة العاشرة حيث ركز على التعليم، فحث على تعزيز دور التعليم، والتعليم العالي، وتطوير مؤسساتهما وتنويعها، ورفع الكفاءة والجودة، وتشجيع البحث العلمي ودعمه، وتوظيف نتائجه، ورعاية الخريجين، مع الاهتمام بالتعليم المهني والتطبيقي[1].

رابعاً: الكتل الطلابية:

مثلت الساحات الطلابية أشدّ ساحات التنافس بين القوى الفلسطينية لإثبات وجودها، وقد أدارت الكتلة الإسلامية مجالس الطلبة في الجامعة الإسلامية منذ تأسيسها، ومجالس طلبة جامعتي بيرزيت، والنجاح لسنوات عدة. حرصت الكتل الطلابية التابعة للحركة الإسلامية على بناء الشخصية الإسلامية المتكاملة روحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسدياً بالتدريب والرياضة، فعلى سبيل المثال أوضحت الكتلة الإسلامية لطلاب الجامعة الإسلامية في برنامجها العام مجموعة من الأهداف التي تطلعت لتحقيقها وتمثلت في:

أ. الحفاظ على إسلامية الجامعة لتعيش الإسلام اسماً وواقعاً يحقق عمقها الحضاري ولتأخذ دورها الريادي في عملية الخلاص والتحرير.

ب. تحقيق الالتحام والتكامل بين قطاعات المجتمع لخدمة الرؤية الإسلامية.

وفي إطار برنامجها التخصصي فقد وضعت لجنة الوعظ والإرشاد في الجامعة الإسلامية مجموعة من الأهداف لتحقيقها تمثلت في:

1. العمل على تحقيق الشخصية الفلسطينية الإسلامية من خلال:
   - أ. إصدار النشرات الإسلامية.
   - ب. عقد الندوات واللقاءات والمحاضرات والمسابقات.
   - ت. توفير المواد السمعية والبصرية الدعوية والفكرية.
2. الارتقاء بالمستوى الروحي والخلقي والسلوكي للطلاب.
3. تشجيع الطالبات على الالتزام بالزي الإسلامي وإقامة معارض لبيع الزي الشرعي[2].

(1) انظر: الكرمي، حافظ: رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي (الفصل السابع من كتاب حماس دراسات في الفكر والتجربة) ص268 بتصرف.

(2) انظر: البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة (1987-1994م)، ص150 بتصرف. والحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية، ص263.

وفي هذا السياق نقف بشكل تفصيلي مع تجربة الكتل الطلابية في جامعات الضفة الغربية، حيث اتخذت الحركة قراراً بالمشاركة في كل المواجهات مع الاحتلال، وأيضاً اتخذت قيادة الإخوان المسلمين قراراً ينص على دعوة كافة عناصرها في كافة أماكن وجودهم في فلسطين المحتلة إلى المشاركة في المظاهرات والصدامات مع العدو المحتل، بل والدعوة للمظاهرات والصدامات معه، وهو ما يبدو الذي أعطى الضوء الأخضر للمشاركة الإسلامية الطلابية في المظاهرات.

ففي ديسمبر 1986م قدمت الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت أول شهداء الكتل الإسلامية، وهما صائب ذهب، وجواد أبو سلمية، ما يجعل القول ممكناً إن هذه الكتل ومن داخل عموم الحركة الطلابية ساهمت في إشعال الانتفاضة الأولى التي جاءت بعد عام من هذه الحادثة، ومن ناحية أخرى شكلت هذه الحادثة أول اعتراف جدي بالكتلة الإسلامية على لسان مروان البرغوثي الذي كان رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت في ذلك الحين.

وتجدر الإشارة إلى أن الإخوان المسلمين كانوا في النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين يمنعون كوادرهم ومنهم الكوادر الطلابية من المشاركة في المواجهات مع الاحتلال إلا بإذن وتكليف من المسئول المباشر، لكن عام 1986م شهد تحولاً كبيراً في هذا المجال، حيث فعّل الإخوان قرارهم القاضي ببدء المواجهة مع الاحتلال على نطاق واسع، وبشكل ذكي يساهم في رفع معنويات الناس، ولا يؤدي إلى إحباطهم بأي حال من الأحوال.

لقد عكست هذه المواجهات وجود إرادة قوية ورغبة جامحة لخوض المواجهات مع الاحتلال، وأظهرت قدرة على التخطيط الذي يعتمد على رصد سلوك قوات الاحتلال والاستفادة من نقاط الضعف والقصور لديه، واعتمدت أسلوب الحجر والجماهير في مقابل الدبابة والبندقية، وكشفت عن وجود قدرة لدى حركة الإخوان على تحريك الشارع وتوجيهه ربما فاجأتهم كما فاجأت كل المراقبين للشأن الفلسطيني[1].

خامساً: العمل التربوي في السجون:

في ظل تصاعد الانتفاضة الفلسطينية وموازاة ذلك بالقمع الإسرائيلي وتوجيه حملات اعتقالات واسعة في صفوف الفلسطينيين، استثمرت حركة حماس فترات الاعتقال

(1) المرجع السابق.

أفضل استثمار، فقد كان السجن لعناصر الحركة ومناصريها محطة مهمة من محطات التربية، وتجربة حية في حياة الدعوة، بل اعتبرت منحة، وقفزة للأمام، فقد استغلت الحركة الإسلامية فترة السجن في إحداث عملية انقلاب فكري وثورة تثقيفية، واستغلال تلك الفترة من حياة المعتقل في إعداده للخارج، فأعدت البرامج المكثفة، وأقيمت الدورات والمحاضرات خاصة لأبناء الحركة.

ويرجع الفضل للدكتور إبراهيم المقادمة رحمه الله في إحداث نقلة نوعية في معتقل النقب – أكبر المعتقلات استيعاباً للمعتقلين – وتمثلت في:

أ. دراسة واقع السجن.

ب. إعداد برنامج تربوي وصل في بعض المستويات إلى ستة.

ت. عقد عدد من الجلسات وصل في اليوم الواحد خمسة لقاءات.

وقد أحدث ذلك ثورة تثقيفية، وفي ظل ذلك النشاط أشار المعتقل ناصر برهوم على الدكتور المقادمة عمل شهادات للمعتقلين، بعد إجراء الاختبارات في المساقات التي يدرسونها، وإطلاق اسم جامعة يوسف على معتقل النقب؛ مما لاقى قبولاً في أوساط المعتقلين، وحرص الجميع على اجتياز الامتحانات، وقد منحت الشهادات المروسة بجامعة يوسف لمعتقلي الحركة، وافتخروا بها، وأرسلوها إلى أهليهم، وعلقت في بيوتهم؛ مما أعطى قيمة نفسية، وكانت وسيلة لتشجيع الحركة الثقافية، كما حرص المعتقلون على كتابة وتلخيص المحاضرات ؛ مما خرّج عنصراً شبابياً جيداً، ساهم في نشر الوعي الإسلامي، وقيادة الانتفاضة الفلسطينية.

ومن السجن أيضاً خرجت فكرة دار القرآن الكريم والسنة، بعد عقد الدورات المتخصصة فيه. وأورد الدكتور إبراهيم المقادمة رحمه الله نموذجاً ليوميات أسير قائلاً: «عشت ثماني سنوات ونصف في السجن كأني في شهر الامتحانات في الجامعة، حياة استنفار في مرحلتها الأولى كانت في سجن عسقلان تثقيفاً للذات، بعد صلاة الفجر، أجلس وأقرأ خمسين صفحة من تفسير القرآن الكريم يومياً، ثم أمارس الرياضة مع الشباب، وأعقد بعد ذلك ثلاث جلسات كل واحدة منها 3 ساعات، قرأت في السجن تفسير القرطبي، وتفسير

ابن كثير، وصحيح مسلم، وتاريخ البداية والنهاية، وكل ما يتعلق بفكر الإخوان المسلمين، وما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما كتبت القصائد الشعرية، ولم أندم على يوم واحد قضيته في السجن»[1].

وقد مّثل الدكتور المقادمة نموذجاً رائداً إضافة إلى العديد من النماذج الأخرى التي ساهمت في إثراء الفكر التربوي وتعميق الهوية الإسلامية للمجتمع الفلسطيني[2].

سادساً: مؤسسات تعليم القرآن الكريم (مشروع تاج الوقار):

كان الاعتناء بكتاب الله تعالى تلاوةً وحفظاً وتدبراً جزءاً لا يتجزأ من المسار التربوي للمجتمع الفلسطيني، فمن رأس الحكومة إلى الأطفال البراعم، ضمن حركة مجتمعية عامة حتى أصبح عدد الخريجين عشرات الآلاف، وقد تخصص وتفرغ لهذا المسار عدة جمعيات ومؤسسات منها:

1. **جمعية دار القرآن الكريم والسنة النبوية في غزة:** تعد هذه الجمعية من أضخم الجمعيات الأهلية العاملة في غزة من حيث عملها وعدد طلابها وموظفيها، وتمتد أنشطتها داخل السجون الإسرائيلية. حصلت الجمعية على ترخيصها كجمعية مستقلة عام 1995م، فبدأت مشاريعها في تحفيظ القرآن الكريم والقراءات حتى وصل عدد حلقاتها إلى 1800 حلقة تمتد على طول قطاع غزة.

وتهدف الدار إلى ربط الناس بالقرآن الكريم والسنة النبوية باعتبارهما مصدري عزتهم وفلاحهم في الدنيا والآخرة، إضافة إلى ربط المسلمين بكتاب الله وتنوير بصائرهم به وتعظيمه في نفوسهم...[3].

---

(1) مقابلة مع د. إبراهيم المقادمة بتاريخ 2002/10/21م، نقلا عن كتاب رجب الباب «جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة (1987-1994م)»، ص160 بتصرف.

(2) المرجع السابق.

(3) http://www.muslm.org/vb/archive/index.

2. التعريف بمشروع دار تاج الوقار:

عملت الدار على إنشاء المخيم القرآني «مشروع تاج الوقار»، والذي يهدف إلى حفظ القرآن الكريم كاملا خلال شهري الإجازة الصيفية، فقد خرّج المخيم بين العام 2009 و 2013م ما يزيد عن أربعة آلاف ومائة حافظ وحافظة.

وتهدف هذه المخيمات إلى استغلال فترة العطلة الصيفة للعديد من أبناء الشعب الفلسطيني من كلا الجنسين في حفظ القرآن الكريم وتعلّم أحكامه، والعمل على تهذيب طباعهم وأخلاقهم بروح القرآن وبهدي الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى برامج رديفة مثل دروس العلم واللمسات التربوية و تنمية المهارات الإدارية ولا تخلو المخيمات بطبيعة الحال من الرحلات الترفيهية.

والجدير بالذكر أن مخيمات تاج الوقار (7) عام 2015 التحق بها ما يقارب 30 ألف طالب وطالبة موزعين على برامج الحفظ والتثبيت للقرآن الكريم، وبرنامج تعليم القاعدة الذهبية للأطفال من سن 4-7 سنوات ليكونوا قادرين على تلاوة القرآن بأحكام التلاوة والتجويد، وبرنامج تحفيظ السنة النبوية المطهرة، بالاضافة الى برنامج التحفيظ للصم والمكفوفين[1].

سابعاً: التعليم الشعبي:

في إطار الإغلاقات المتكررة التي مارسها الاحتلال تجاه الجامعات، والمعاهد العليا مع بداية الانتفاضة لشرخ الموقف الفلسطيني، دأب الاحتلال على الابتزاز المتكرر بإعلان اشتراط فتح المدارس والجامعات، بسيادة أجواء الهدوء، فتنبهت حركة حماس للأهداف الإسرائيلية، فدعت إلى ضرورة أن يكون للمساجد دور في العلم لكافة المراحل، وخاصة الابتدائية. ومن هنا كانت بداية فكرة التعليم الشعبي.

لقد اعتبرت حركة حماس أن التعليم الشعبي رغم أنه بديل قسري عن المدرسة والجامعة، إلا أنه أعطى الحياة التربوية نوعاً من الاستقلالية، وخلصها من تدخل الاحتلال

(1) http://alresalah.ps/ar/gallery

في مجرياتها، بل سمح بتعديلات في المناهج دون التأثير على طابعها العلمي، فأُدخلت مواد تدريس جديدة خاصة في المرحلة الإعدادية والثانوية مثل دروس الإسعافات الأولية، والصناعات اليدوية، وذلك استجابة لترميم الاقتصاد الوطني، كما وجهت حركة حماس دعوة إلى الآباء والأمهات والمربين إلى العمل على استغلال أوقات الطلبة بالقدر الممكن، ودراسة مناهجهم حسب الظروف الميسرة.

واستفادت الجامعة الإسلامية من التعليم الشعبي في المساجد، والنوادي، وبيوت المدرسين، وتمكنت من تخريج 900 طالب وطالبة، وقد حققت الحركة من دروس التقوية في المساجد أهدافاً عديدة أهمها:

أ. ربط الشباب والنشء بالمسجد.
ب. تعزيز ثقة الأهالي بالمسجد ودوره الريادي في المجتمع، وحرصه على مصلحة الأبناء.
ت. غرس معاني التضحية والعطاء لدى المعلمين الذي يدرسون تطوعاً لابتغاء الأجر.
ث. إبراز نموذج الشاب المسلم المتفوق على أقرانه.

ويمكن القول أن الجهود التي بذلت؛ ساهمت في بروز التزام ديني واضح في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يمكن أن يصب في مصلحة المواجهة، وتغذيتها في ظل تعميق قيم البذل، والتضحية والاستشهاد، التي أعطت وقوداً داعماً للانتفاضة والمقاومة[1].

ثامناً: برنامج حماس في تطوير مناهج التربية المدنية:

كانت مهارات الحياة، والتربية الوطنية، وبرنامج الفتوة، مناهج جديدة تدرس لأول مرة في المدارس بقطاع غزة، وتعمل وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة بشكل متواصل على تحسين وتطوير المناهج التعليمية بما يتلاءم مع التغييرات العلمية والمعرفية والتكنولوجية. كما تعمل الوزارة على استحداث مناهج جديدة تتواءم مع خططها ومشاريعها الهادفة إلى تطوير شامل في العملية التربوية والتعليمية. وقد حققت الوزارة تقدماً في مجال المناهج وإثرائها خاصة في مجال الحوسبة والتكنولوجيا.

---

(1) انظر: البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة (1987-1994م)، 2010م، ص150.

1. أهداف المناهج:

إن منهاج حقوق الإنسان ومهارات الحياة مادة اختيارية، تهدف لتزويد الطلبة بمعارف حول حقوقهم وواجباتهم، وتمكنهم من مهارات الحياة التي ترقى بهم ليعيشوا أصحاء إيجابيين في المجتمع، قادرين على المشاركة البناءة والمؤثرة فيه. وتدريس مهارات الحياة كمادة مستقلة كغيرها من المباحث، لأن تعلّم المهارات له آلياته وأساليبه وطرقه وأنشطته الخاصة.

أما التربية الوطنية، فإنها تهدف إلى تنمية الاتجاهات الوطنية في نفوس الطلبة نحو وطنهم ليزدادوا اعتزازاً بالانتماء إليه مما يدفعهم إلى الإسهام في تنميته والمحافظة على منجزاته، والإسهام في تحريره ونهضته، إلى جانب إبراز المكانة الدينية والتاريخية والحضارية لفلسطين، وتقدير الأمجاد والبطولات على أرض فلسطين.

وفيما يتعلق بمنهاج الفتوة، فإنه منهاج جديد مصاحب لمشروع الفتوة الذي استُمر في تطبيقه بداية العام 2014م بعد نجاحه في العام 2013م. وتم إجراء تعديلات وتحسينات على المشروع، ومن ضمن هذه التحسينات تخصيص حصة خاصة للفتوة غير حصة الرياضة. ويهدف إلى تعبئة وتوجيه الطلاب، وتدريبهم على المشية العسكرية والأسلحة الخفيفة والمهارات القتالية والثقافة العسكرية والدفاع المدني والإسعاف الأولي وغير ذلك. كذلك إلى إعداد الشباب المؤمن القادر على خوض غمار الحياة، المتصف بالأخلاق والصدق والأمانة والشجاعة والتضحية وحب الجهاد، وتحقيق أهداف التربية المقاومة ومبادئها ولو بحدها الأدنى، وتنمية الوعي المقاوم لدى الطلبة بما يكفل تنشئة أجيال من الشباب القادرين على المقاومة عند التحاقهم بها. كما يكتسب الطلبة خلال فترة التدريب حب النظام والالتزام وإعداد الطالب إيمانياً ومعنوياً وبدنياً، بحيث يكون صالحاً ومدافعاً عن حقوقه الوطنية وإشباع الاحتياجات النفسية لدى الطلبة، وتنمية المعارف المقاومة وتوسيع المدارك وزيادة ثقافة المقاومة لدى الطلبة وتأهيلهم لتحمل المسؤولية واتخاذ القرار[1].

---

(1) https://www.paldf.net/forum.

تاسعاً: مخيمات الفتوة وطلائع التحرير:

إن إعداد الشباب المؤمن القادر على خوض غمار الحياة هو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه مخيمات الفتوة في قطاع غزة، فهي مخيمات تنمي الوعي المقاوم، وأيضاً إعداد الطالب إيمانياً ومعنوياً وبدنياً بحيث يكون قادراً على مقاومة أي عدوان إسرائيلي على القطاع. فمخيمات الفتوة انضم إليها خيرةُ فتيان الوطنِ ليمضوا على دربِ المجاهدين الأطهارِ.

وقد تم إطلاق «مخيمات الفتوة» في العام 2012 /2013م منذ بداية العام الدراسي وفي جميع مدارس الثانوية «بنين». وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة في قوات الأمن الوطن، وتدرس فيه مواد مثل مادة التربية العسكرية.

وأما طلائع التحرير فهي برنامج صيفي فى كل محافظات غزة وهو عام لكل الأعمار، بدأ 2015م وخرج 25 ألف متدرب.

وهو يهدف إلى الإعداد والتدريب لتحرير فلسطين. فيه يتعلم الجيل الشاب المهارات القتالية لإعدادهم بدنياً وجسمياً ونفسياً لتحرير فلسطين، وصد أي عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، والعمل على إعداد الشباب المؤمن القادر على خوض غمار الحياة، فهي مخيمات تنمي الوعي المقاوم[1].

وفي الخاتمة، فإنَّ المراقب لمنهجية التربية التي تنتهجها حركة «حماس» في تربيتها لأبنائها وكوادرها وأنصارها، وطريقة صقل شخصيتهم التنظيمية والفكرية، يرى أن الحركة تهدف إلى تربية جيل قرآني فريد، يكون لبنة التأسيس والتأصيل والبناء لمشروع النصر القادم.

فالحركة وبعد مسار طويل من التربية والدعوة والبناء والتنظيم والجهاد تمتلك حصيلة تربوية مفعمة بالعلم والخبرة وظّفتها في تربيتها لأبنائها، فأعطاها ذلك دفعة قوية مكّنها من أن تبني تنظيماً قوياً متماسكاً، قائماً على المحبة والأخوة والأصالة بعيداً عن العفوية واللاشعورية.

---

(1) خالد، تسنيم: «مخيمات الفتوة»، في حوارات خاصة، 30 مارس 2014م، موقع بصائر.

أما على صعيد المجتمع فقامت حماس بصياغة مجتمع مسلم عفيف طاهر وواع لعمليات الخداع والصهر، ومحصناً من الوقوع في شراك العدو ووحل والعمالة والسقوط الأخلاقي، ومنيعاً من محاولات تبليد الشعور والإحساس بالمسؤولية تجاه قضايا وطنه وشعبه وقضيته.

فتصحيح التوجه إلى الله وإخلاص النية، والعمل وكمال التجرد وحسن الطاعة والفهم وحب التضحية والبذل والجهاد والبراء من الأجر الدنيوي، هي عوامل رئيسة رسختها حماس في نهجها الدعوي من خلال محاضن التربية الخاصة بها.

إن إرث الإيمان والفكر الرشيد النير والعلم الشرعي، والتميز في تربية الدعاة والمناصرين على موائد القرآن والسنة والحديث، والتشريع والعلم الحديث، وتنوع العمل المؤسساتي، كل ذلك أكسب حماس رصيداً من الشباب لا يحفظ القران ويقوم الليل ويصوم النهار فحسب، وإنما يمتلك طاقة بشرية متنوعة من الخبرات على كافة الأصعدة علمياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً، مما أهلها إلى تصدّر المرحلة وأن تكون في الصدارة والطليعة، أسهم في ذلك الانفتاح السياسي المرن القائم على ضوابط الشريعة والدين.

إن تربية حماس انطلقت من المسجد، لأنها أرادت أن تصلح الحياة الفلسطينية وتسترشد خطاها على المنهاج الصحيح، فبنت أساسها من جانب المحراب، فدرّست أبناءها فقه الواقع، وفقه العمل على سجاد الصلاة.

ولا بد هنا أن نشير إلى أن تربية حماس لم تكن يوما إكراهاً أو حشواً للذاكرة أو غسيلاً للأدمغة، بل قامت على التبصير والتنوير والرأي والفكر والمناقشة والحجة والإقناع والبرهان مقترنا بالتجارب العملية والتطبيقية، فلم تتقدم جزافاً أو ارتجالاً، وإنما تقدمت بناء على خطة ونظرة ودراسة متفحصة، صاغها الأخيار من العلماء المؤسسين، مستندة إلى الذخيرة التراثية التي حواها الدين والعلم وتجارب القدامى والمعاصرين.

إن تربية حماس تقوم على احترام الآخر، وان كان مخالفاً، فاحترمت الحقوق الإنسانية، فلم تكبت ولم تستبد، فلامست تربيتها القلوب والأحاسيس، فملكت على الجماهير

مشاعرهم، فآمنوا بفكرتها، وانقادوا لأمرها راغبين غير مكرهين، فحماس حركة عملية تقبل العدد الواسع من الناس، فتنتقي، لكنها تحافظ على البقية، فلم يمنعها الاصطفاء والتخير من تقديم تربيتها لجمهورها العريض، فدخلت كل غمار الحياة الفلسطينية، المدرسة والجامعة والجمعيات والمؤسسات والنقابات. وعاشت مع شعبها في المخيم والحارة والقرية والمدينة، ولم تدع طريقة في إيصال فكرها للناس إلا واستفادت منه، فاهتمت بالنشرة والكتيب والشريط والمجلة والصحيفة والإذاعة والفضائية والانترنت، ولم تغفل عن الندوة والمحاضرة والمؤتمر والمهرجان، فهي تدرك أن الإعلام سلاح ضروري في إيصال الفكرة للناس.

إن تربية حماس تحافظ على الشمولية والتوازن، والتعمق في التخصصات، تجمع بين العمل الخيري الاجتماعي، وبين السياسة والدين والمقاومة، حتى الرياضة والفن، فكان الشمول والتوازن والوسطية: سمة وهدفاً وأسلوباً[1].

(1) انظر: حماس أصالة التربية. المركز الفلسطيني للإعلام، 23/ 6/ 2009 www.palinfo.com/articles.

الفصل الثالث: المسار السياسي

التمهيد

المبحث الأول: محددات العمل السياسي لدى حماس

المبحث الثاني: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الثالث: موقف حماس من المشاركة في الانتخابات

المبحث الرابع: حماس والعمل الوطني الفلسطيني

المبحث الخامس: رؤية حماس لتجربة الحكم

المبحث السادس: علاقة حركة حماس بالتنظيمات الفلسطينية

المبحث السابع: حماس والمصالحة الفلسطينية

المبحث الثامن: علاقة حماس بالحركات الإسلامية الفلسطينية

المبحث التاسع: علاقة حماس بالدول العربية والإسلامية

المبحث العاشر: علاقات حماس الدولية

المبحث الحادي عشر: حماس وثورات الربيع العربي

المبحث الثاني عشر: علاقة حماس بالمسيحيين والأقليات

المبحث الثالث عشر: الفكر السياسي الوسطي لدى حماس

التمهيد:

إن انخراط حركة حماس في العمل المقاوم لم يحُل دون تبنيها للعمل السياسي الذي اعتبرته الحركة مكملاً لعملها الجهادي، وليس بديلاً عنه، وعدّته أحد وسائل الجهاد ضد عدوها الصهيوني. ولهذا فقد جاء الخطاب السياسي لحركة حماس منسجماً مع عملها الجهادي، وقد امتاز بأنه خطاب اعتمد أصالة الدين من ناحية، وحداثة السياسة من ناحية أخرى. ووظفت أيضاً الحركة منطلقاتها العقدية في خدمة خطابها السياسي الذي اعتمد الصلابة والقوة في تبنيه للثوابت، ولم يغفل المرونة في الوسائل. وقد زاوج خطابها السياسي بين الإستراتيجي (الثابت) والتكتيكي (المرحلي)، إذ أكدت الحركة على أنها مع دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من أرض فلسطين، مع تأكيدها أن ذلك لن يؤثر على الحق التاريخي في بقية الأرض الفلسطينية مهما طال الزمان وبلغت قوة العدو وإمكاناته.

كما امتاز خطاب الحركة بالوضوح والواقعية والشمولية في تحديد الأهداف والوسائل.وقد اعتمدت الحركة مبدأ التدرج في رؤيتها وطرحها وخطابها السياسي في كل محطات النضال الوطني الفلسطيني؛ فلم يكن خطابها انقلابياً أو ترقيعياً أو جزئياً، وإنما كان متدرجاً مرحلياً في كامل خطواته، وصولاً لإحداث التغيير الذي تنشده، بدءاً ببناء الفرد، وانتهاء بالتحرير والاستقلال وبناء الدولة المسلمة على كامل تراب فلسطين.

وقد سعت الحركة أيضاً من خلال مفهومها للعمل السياسي، إلى محاولة كسب التأييد الجماهيري لرؤيتها للقضية الفلسطينية، فدخلت في الانتخابات في القطاعات المختلفة، حيث كانت هذه المواقع النقابية من أهم وسائل حماس في العمل السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد فرضت الأحداث السياسية المتسارعة أشكالاً مختلفة للعمل السياسي، من حيث تطور هذا المفهوم وحسب الحاجة. فقد أدى مؤتمر مدريد سنة 1991م إلى إفراز صيغة جديدة للعمل السياسي في الحركة، فقامت بالعمل على بناء تحالف سياسي من عدة فصائل فلسطينية، ينظر إليه على أنه تطور لافت في عمل حماس السياسي، حيث خرجت من خلاله من إطار مخاطبة أنصارها في الساحة الفلسطينية، إلى مخاطبة الخارج وبناء علاقات

سياسية محلية وإقليمية ودولية، كما أنها خرجت من عقلية الإعلان عن مواقفها ورؤيتها السياسية عبر البيانات والمنشورات، إلى إيجاد مكتب سياسي ظاهر للعلن، ورموز سياسية ناطقة باسم الحركة تتفاعل بشكل يومي مع الأحداث الفلسطينية المتتابعة.

وهكذا أصبح خطاب الحركة خطاباً عالمياً؛ يتجاوز المحلية إلى الدائرة العربية والإسلامية والدولية، فلم ترفض الحركة مبدأ الاتصال بأي طرف عربي أو إسلامي أو إقليمي أو دولي، بغض النظر عن خلفياته السياسية والفكرية، حيث كان هدفها خدمة القضية الفلسطينية. وصاحب خطابها تجاه الأطراف الخارجية، خطاباً داخلياً يمجد ويعظم الوحدة الوطنية ويعلي من شأنها، فكان خطابها يجمع ولا يفرق، يبني ولا يهدم.

وأدركت الحركة مبكراً، أن العمل المقاوم لابد له من عمل سياسي ورؤى استراتيجية لدعمه واستثماره حتى يؤتي أكله، وأنها بحاجة إلى مؤسسات فكرية واجتماعية، وثقافية، وتعليمية، ومدنية، لتسانده لضمان الاستمرار والصمود، وأنه لا بد من السعي لإظهار الحجم والثقل السياسي للحركة، وتمثيله في الشارع.

لذلك وجدنا حركة حماس في فترات لاحقة – وهي تسير ضمن هذه الرؤية – تسارع في خطواتها وعملها السياسي، لتصل إلى المنافسة على الانتخابات العامة البلدية والبرلمانية، فكان القرار بدخول الانتخابات في المواقع كافة، حيث رأت أن ذلك من أهم الوسائل التي تحقق رؤيتها السياسية. وذلك للمحافظة على وجودها، ولطرح رؤيتها للإصلاح السياسي، ولتحويل الرؤية النظرية إلى واقع سياسي ملموس.

لقد خطت الحركة مساراً سياسياً كاملاً ومتميزاً، لذلك سنقوم ببيان مفاصل هذا المسار من خلال دراسة مواقف وممارسات الحركة في مختلف المراحل والظروف التي مرت بها حتى العام 2016م. وسنقارب كل ما سبق في المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات العمل السياسي لدى حماس

لقد قام الأداء السياسي للحركة وفق مجموعة من المحددات، ويمكن فهم واستخلاص هذه المحددات من خلال مواد ميثاقها، واستناداً إلى بياناتها الخاصة التي تعرض فيها رؤيتها وتصورها وأفكارها حول القضية الفلسطينية بشكل خاص، وقضايا الأمة العربية والإسلامية بشكل عام، وكذلك مواقف وآراء وتصريحات قيادييها، وفيما يلي نعرض لأهم هذه المحددات:

أولاً: إن العمل السياسي لا بد أن يقوم على قيم الحق والعدل مع مراعاة الأولويات، وقد أكدت الحركة في برنامجها الانتخابي لسنة 2006م على هذا المعنى بالقول: «إن غياب الثوابت أو المرجعيات، أو عدم وضوحها يدخل شعبنا في تجاذبات وتناقضات، تستهلك جهده وطاقته، وتضيع عليه الفرص والوقت، فتختل بوصلته ويطمع فيه عدوه... أما نحن فتحركنا تنظمه مجموعة ثوابت محددة، ونراها محل اتفاق ليس على صعيد معظم شعبنا فحسب، وإنما على صعيد أمتنا العربية والإسلامية»[1].

ثانياً: من ثوابت الحركة الكلية المستندة إلى دوائر الفكر الإسلامي «الحق والباطل»، ودوائر الشرع «الحلال والحرام». وهذا ما عبر عنه البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح التابعة للحركة بالقول: «الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعيتنا ونهج حياتنا، بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية»[2].

ثالثاً: إن المقاومة للاحتلال الوسيلة الأساسية في نهج الحركة وهي المسار الاستراتيجي، وإن الخروج إلى هدنة مؤقتة من أجل الدخول في انتخابات سياسية لا يعني التخلي عن هذا النهج، ولذلك نصت الحركة في ميثاقها: «وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الاعتداءات الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936م، وتمضي

---

(1) برنامج الانتخابات للمجلس التشريعي لكتلة التغيير والإصلاح 2006م.

(2) المرجع السابق.

لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب 1948م، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968م وما بعدها...»[1]. وبالتالي فقد وضعت لنفسها في أثناء اتخاذها لقراراتها الاعتماد على تمثل المبادئ السابقة، مع مرونة تدور في موازنات ومصالح الحركة وتقديراتها السياسية للمعادلة الداخلية والخارجية.

رابعاً: العمل السياسي لدى الحركة ومشروعها الإصلاحي يقوم على تحشيد الجماهير، وتنمية حالة الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، وأيضاً على العمل من داخل المؤسسات الفلسطينية لأنه أجدى وأنفع من العمل خارجها. لذلك أكدت الحركة عشية قبولها دخول الانتخابات التشريعية عام 2006م، أن هدفها من ذلك هو «محاربة الفساد الذي استشرى في الشريحة المتولية لزمام الحكم، وأصبح من الظواهر الكبرى التي تحتاج إلى علاج سريع وفعال، لأن كافة أهلنا في الضفة والقطاع يتضررون بسبب الممارسات الفاسدة، وإن محاربة الفساد هو واجب الحركة...». وتطبيقاً لمبدأ الإصلاح من الداخل انخرطت الحركة في المشروع السياسي الفلسطيني من منافذه الرسمية والمعترف بها عالمياً، وخاضت أربع جولات من الانتخابات المحلية والبلدية في قطاع غزة والضفة الغربية سنة 2005م»[2].

خامساً: هدفت الحركة من دخولها المعترك السياسي إلى إصلاح الوضع السياسي الفلسطيني، وترجمة إنجازات المقاومة كثمار إيجابية في حماية برنامجها وتطبيقها على أرض الواقع، لا سيما وأن الحركة عانت من السلطة باعتقال كوادرها، ومحاولة نزع سلاحها، ووصفها بالإرهاب، وبخاصة بعد أحداث 2001/9/11م. كما أرادت الارتقاء بالمجتمع الفلسطيني وتحقيق تطلعاته والحفاظ على ثوابته وحقوقه، ووضع حد للعديد من القضايا والظواهر السلبية التي انتشرت في مؤسسات الشعب الفلسطيني.

سادساً: إن البرنامج الطموح الذي كان ينتظره الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يمكن أن يتم بالنسبة لرؤية حماس في الإصلاح إلا بالدخول إلى مؤسسته السياسية الرئيسة «المجلس التشريعي»، لسنّ التشريعات التي تؤسس لمشروع

---

(1) الميثاق، المادة: (7).

(2) الوثائق الفلسطينية للعام 2006م، وثيقة رقم (4)، ص34.

إصلاح سياسي واعد. لذلك أكدت الكتلة في برنامجها، أنه لا بد من سن القوانين المعتمدة على الشريعة الإسلامية، فطالبت بجعل «الشريعة الإسلامية» «المصدر الرئيس للتشريع في فلسطين، وهو ما يتوافق مع ميثاق حماس المعبر بشكل واضح عن توجهاتها الحركية والفكرية ومرجعيتها الإسلامية. وهذا التغيير والإصلاح يحتاج إلى «الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتفعيل دور المحكمة الدستورية».

سابعاً: إن حماس ترى أن تداول السلطة سلمياً هو الضمانة الحقيقية للمحافظة على الاستقرار، ومقارعة الاحتلال، وعدم الدخول في صراع داخلي مدمر. ولذلك تم التأكيد على مبدأ «تعزيز مبدأ الشورى وترسيخه في مختلف المجالات والمواقع، وتحقيق المشاركة الفعالة، وإقرار مبدأ تداول السلطة عملياً». وهذا يتطلب بشكل مباشر إصدار التشريعات والقوانين، التي تمكن من الوصول إلى ذلك، فلا بد من «العمل على إصدار قانون انتخابي جديد، يحقق العدالة ويضمن إفراز مجلس يمثل شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثيلاً حقيقياً وأميناً، ولضمان ذلك كله كان لا بد من «الإصلاح الشامل للجهاز القضائي، بحيث تتوفر له النزاهة والاستقلال والفاعلية والتطور»[1].

ثامناً: دعت الحركة إلى «تحقيق مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون، وتساويهم في الحقوق والواجبات». وهذا الحق يتطلب «حماية الحريات العامة وتوفير الأمن لكل مواطن، وضمان حق المواطن في التعبير»، والذي يؤدي بدوره إلى أن يكون تنفيذ «مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية»، هو الأساس الذي ينبغي التركيز عليه وضمان وجوده. فكان لا بد من وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص النشر، ومراكز البحوث، والمطبوعات، ومؤسسات قياس الرأي وترسيخ ثقافة الحوار، وبناء سياسة إعلامية قائمة على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة[2].

---

(1) المرجع السابق.

(2) انظر: برنامج الانتخابات للمجلس التشريعي لكتلة التغيير والإصلاح 2006م. والكرمي، حافظ: رؤية حماس للإصلاح السياسي والاجتماعي، 268 بتصرف.

لقد كان لهذه المحددات أثرها في مواقف الحركة التالية، وهذا ما سنوضحه من خلال دراستنا لمواقف الحركة في مختلف القضايا السياسية التالي ذكرها فيما يلي من مباحث.

المبحث الثاني: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني:

لا بد من الإشارة إلى أنه يمكنُ اعتمادُ منظمة التحرير الفلسطينية حتى عام 1994م بوصفها النظام السياسي الفلسطيني القائم والمهيمن آنذاك، بما تملكه من قيادة ومؤسسات وأطر تنظيمية وسياسية مثل اللجنة التنفيذية ورئيسها، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني الفلسطيني، والميثاق الوطني، والصندوق القومي وغيرها من المؤسسات التابعة للمنظمة. وهذا النظام في حد ذاته كان نظام حركة تحرر وطني تناضل من خارج أراضيها، وتمثل حاضنة أو رافعة للمشروع الوطني الفلسطيني. وعليه فإن حركة حماس، ومنذ نشأتها عام 1987م تمارس العمل السياسي جنباً إلى جنب مع العمل الجهادي ضد الاحتلال، ولم تكن جزءاً من ذلك النظام بحكم معارضتها الفكرية والعملية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفضها الدخول تحت إطارها.

ومع التحولات الحادثة على الساحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993م وما تلاها، وإنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م، فإنه يمكن اعتماد السلطة الفلسطينية بوصفها النظام السياسي الفلسطيني القائم والمهيمن هنا خاصة مع تشكيل الحكومة الأولى لإدارة الحكم الذاتي ووجود رئيس للسلطة، وانتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني على الأرض الفلسطينية عام 1996م، ولاحقاً استحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية، وما نتج عن ذلك من تشكيلات إدارية ووظائف حكومية وأجهزة أمنية وقرارات وأنظمة داخلية كالنظام أو القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، أو مجموعات القوانين والتشريعات التي أقرها المجلس التشريعي الفلسطيني، وغيرها من الأمور ذات العلاقة والتي توحي بوجود نظام فلسطيني معين موجود على بقعة معينة من الوطن (أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة)، ويحتكم إليه جزء من الشعب الفلسطيني (أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة)[1].

---

(1) انظر: المبحوح، وائل: المعارضة في الفكر السياسي لحركة حماس (مرجع سابق)، ص106-107.

وفيما يلي سنقارب موقف الحركة من منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية:

أولاً: موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها رأس النظام السياسي الفلسطيني:

أوضحت حماس في ميثاقها الصادر في أغسطس 1988م طبيعة العلاقة مع العديد من الجهات والمؤسسات الرسمية العربية والفلسطينية، وفيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية فقد بينت المادة السابعة والعشرون من الميثاق طبيعة هذه العلاقة إذ جاء فيها أن: «منظمة التحرير من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب، أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطننا واحد، مصابنا واحد، ومصيرنا واحد، وعدونا مشترك، وتتبنى المنظمة الفكرة العلمانية، والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات، ومن هنا، ومع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يمكن أن تتطور إليه، وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرط في دينه فقد خسر، ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء، فإلى أن يتم ذلك، ونسأل الله أن يكون قريباً، فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه، والأخ من أخيه، والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد من أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد»[1].

وتقوم رؤية حركة حماس للنظام الفلسطيني بأنه ينبغي أن تكون له وحدته المؤسسية، ومرجعيته الوطنية الموحدة. فمنظمة التحرير الفلسطينية تُعدُّ إنجازاً وطنياً. غير أنها عانت من احتكار السلطة من جهات معينة، ومن تدهور عملها التشريعي والتنفيذي والمؤسسي، ومن استبعاد شرائح واسعة من فصائل وقوى الشعب الفلسطيني، ومن اتخاذ قرارات وعقد اتفاقيات تتعارض مع ميثاقها ومع ثوابت الشعب الفلسطيني، ومن تغوّل السلطة الفلسطينية عليها. وهذا يقتضي المبادرة الفورية لمعالجة جوانب الخلل، وتفعيل دورها وإعادة بناء مؤسساتها.

---

(1) الميثاق، المادة (٢٧).

وينبغي أن يكون بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية على أسس سليمة، وفق برنامج وطني يتمسك بالثوابت، ويلبي تطلعات الشعب الفلسطيني. كما أن بناء المؤسسات الممثلة للشعب الفلسطيني يجب أن يكون على أساس الانتخابات الحرة النزيهة، وتكافؤ الفرص، وأن يحتكم الجميع إلى صناديق الاقتراع، وأن يحترموا إرادة الشعب، وأن يقبلوا بالتداول السلمي للسلطة؛ وأن تتم الانتخابات في كافة أماكن وجود الشعب الفلسطيني سواء في داخل الوطن المحتل أو خارجه، ما لم تحُل ظروف قاهرة دون ذلك. مع التأكيد أن المعارضة البناءة هي حقّ مشروع للجميع، في إطار التنوع والإدارة الإيجابية للاختلاف.

وإن مراعاة حالة الشعب الفلسطيني الاستثنائية غير الطبيعية تحت الاحتلال أو في الشتات، تقتضي اللجوء إلى وسائل مبدعة في التمثيل المؤسسي الشعبي والسياسي، ولا ينبغي الاستسلام في بناء مؤسساتنا التمثيلية للضغوط الخارجية أو للفساد الإداري والتنظيمي والسياسي. كما يجب السعي لاعتماد مبدأ الشراكة والعمل الوطني الائتلافي[1].

وبالرغم من ذلك فلا يخفى أن إعلان نشأة حماس في 1988/12/14م، أظهر عدة مؤشرات تؤكد أنها تمثل لوناً فكريا وسياسياً مغايراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد نجحت الحركة في التحول خلال فترة قصيرة من تنظيم صغير محدود ومحاصر من قبل حركة وطنية علمانية إلى تنظيم ذي قاعدة جماهيرية، بعد الانتفاضة الأولى 1987م، حيث استطاعت الحركة الإسلامية بخطابها المؤثر والمقنع الموجه نحو استعادة الهوية الإسلامية للمجتمع وبناء الدولة الإسلامية التحول إلى خطاب يحمل مشروعاً وطنياً مقاوماً للاحتلال، ويكون فاعلاً في الحقل السياسي الفلسطيني بشكل عام.

وإن المكانة المتقدمة التي حققتها الحركة في قيادة فعاليات الانتفاضة، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة منذ السنة الثانية للانتفاضة، بالإضافة إلى ازدياد امتداد الحركة الجماهيري، فرض على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتفاعل

---

(1) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467-469.

مع هذه الحركة الناشئة، لذلك تبنت قيادة المنظمة أسلوباً في التعامل مع الحركة يقوم على احتوائها، حيث عمدت إلى إثارة مسألة «تمثيل الحركة في المجلس الوطني الفلسطيني»، وهي المسألة الوحيدة التي كانت دائمة الحضور على جدول أعمال الطرفين منذ العام 1990م، وحتى عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991م[1].

إلا أن ازدياد نفوذ حركة حماس أدى إلى حدوث تعديل ملموس في ميزان القوى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة بعد أن حققت الحركة فوزاً كبيراً في انتخابات جمعية (نقابة) المهندسين في قطاع غزة التي أجريت في 26 كانون ثاني 1990م، عندها سعت قيادة منظمة التحرير في الأشهر الأولى من سنة 1990م إلى تصوير حماس وكأنها جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال تصريحات ثلاثة متوالية أطلقها ياسر عرفات، حيث وضح أن لحماس ممثلين في المجلس الوطني والمجلس المركزي.

ولكن الحركة نفت شغلها أي مقعد لا في المجلس الوطني الفلسطيني، ولا في أي جهاز من أجهزة المنظمة، إذ اشترطت لدخولها المجلس الوطني الفلسطيني أن يتم فرز أعضاء المجلس على أساس الانتخاب لا التعيين، وإذا ما تعذر إجراء الانتخابات فينبغي أن يعكس التشكيل الجديد للمجلس أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة الفلسطينية بأعداد تتناسب وأحجامها، وبأن يتخلى المجلس عن الاعتراف بـ«إسرائيل»، وقبول قراري 242، و338، وهو الأمر الذي رفضته قيادة المنظمة في ذلك الوقت[2].

يمكن القول هنا أن حركة حماس أرادت بعرضها هذا أن تحسم معركة التمثيل الذي بدأته المنظمة.

وبعد مؤتمر مدريد تبنت الحركة سياسات جديدة وواضحة في تعاملها مع المنظمة، تتلخص في النظر إليها على أنها إطار من أطر العمل الوطني الفلسطيني، وأن هذا الإطار لا يعد مقدساً، والخروج عنه ليس خروجاً عن الصف الوطني، كما أعلنت الحركة رؤيتها عن المنظمة، وأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني كله بل تمثل فئة معينة منه. من هنا كانت نقطة الانطلاق الحقيقية لطرح موضوع إعادة بناء وتفعيل منظمة

---

(1) انظر: دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (مرجع سابق)، 263-264.

(2) المرجع السابق.

التحرير الفلسطينية على أسس جديدة واستناداً إلى التطورات الحادثة على الأرض وموازين القوى الجديدة في الساحة الفلسطينية(1).

وفيما يتعلق بمسألة شرعية المنظمة ومشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، رأت حماس أن هذه الشرعية لم تعد موجودة، إذ إن المنظمة نفسها تنازلت عن جزء كبير منها ونازعتها فيها أطراف أخرى، فبعد أوسلو فقدت المنظمة شرعية التمثيل الفلسطيني الكامل، حيث فقدت شرعية تمثيل اللاجئين لأنهم بحسب أوسلو أصبحوا خارج السياق، وفقدت شرعية تمثيل فلسطينيي 1948م، بل إنها فقدت شرعية تمثيل الفلسطينيين الذين هم خارج نفوذ مناطق السلطة الفلسطينية(2).

فالحركة نظرت إلى المنظمة نظرة مزدوجة تتراوح بين التقارب والتنافر، فهناك الإيجابيات في عمل المنظمة والتي تقرب حركة حماس منها، وهناك من السلبيات في عملها التي تبعدها عن حماس وتبعد حماس عنها، ومن أهم عوامل التقارب بين الطرفين: اعتراف حماس بأن المنظمة كإطار يمثل الهوية الفلسطينية، والحركة لا ترفض المنظمة بحد ذاتها بل ترفض النهج الذي قيدت المنظمة نفسها به، فالمنظمة كإطار وطني يستوعب الفلسطينيين بمختلف اتجاهاتهم، ويقودهم نحو التحرير الشامل والكامل لفلسطين، هي موضع احترام الجميع بمن فيهم حركة حماس. أما العامل الثاني فهو إنجازات المنظمة، حيث إنها حافظت على بنية وكيان الشعب الفلسطيني مما فوت على العدو فرصة تحقيق حلمه في تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني(3).

وفيما يلي نورد الموقف التفصيلي للحركة من الاتفاقات التي أبرمتها المنظمة وشاركت فيها:

---

(1) أسامة حمدان، في مداخلة له ضمن حلقة نقاشية حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، لورقة عمل أعدها عبد الإله بلقزيز، منشورة في مجلة المستقبل العربي 8/1999م.

(2) المرجع السابق.

(3) انظر: أبو العمرين، خالد: حماس حركة المقاومة الإسلامية، جذورها نشأتها فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2000م، ص327-328.

ساهم الحضور الفاعل لحركة حماس في الانتفاضة الفلسطينية في اكتساب مشروعيتها السياسية، وتمثل حضورها بمجاهديها وشهدائها ومعتقليها، وجرحاها، ومبعديها، الأمر الذي أضاف لها حضوراً إعلامياً واضحاً، فحرصت الحركة على أن يكون فعلها السياسي والإعلامي مكملاً للفعل المقاوم، لذلك كان للحركة موقفها في كل المحطات المفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، ومنها:

1. موقف الحركة من المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني عام 1988م:

بعد أن انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر في الجزائر في تشرين الثاني عام 1988م، والذي أعلن فيه:

أ. قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

ب. الدعوة لعقد مؤتمر دولي خاص بقضية الشرق الأوسط، على قاعدة قراري مجلس الأمن (338)، (242).

ت. حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن[1].

ث. انسحاب «إسرائيل» من جميع الأراضي الفلسطينية العربية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها القدس العربية.

ج. أن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس الكونفدرالية.

وقد أحدث ذلك الطرح انشقاقاً على المستوى العربي والفلسطيني، ورأت الحركة في ذلك تفريطاً بأرض فلسطين التاريخية، التي طالما أكدت على ضرورة تحرير كامل ترابها، ورفضت أن تكون الدولة مجرد خطبة سياسية أو نشرة توزع، إنما هي ثمرة تضحيات وجهاد طويل[2].

وكانت الحركة قد أرسلت قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني رسالة إليه أوضحت فيها مرتكزاتها والمتمثلة في:

---

(1) انظر: السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص111.

(2) انظر: الحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية، ص80-81.

أ. فلسطين أرض إسلامية مباركة.
ب. فلسطين وحدة واحدة لا تتجزأ من البحر إلى النهر، وهي ملك لأجيال المسلمين إلى يوم القيامة.
ت. لا يجوز التفريط بفلسطين أو بجزء منها، أو التنازل عنها، أو عن جزء منها.
ث. الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.
ج. الأمة الإسلامية والعربية العمق الاستراتيجي والرصيد الحقيقي للمعركة مع العدو.
ح. الشعب الفلسطيني هو رأس الحربة في مسيرة التحرير.

وأوضحت كذلك موقفها بناء على مرتكزاتها، وتمثل ذلك في:

أ. رفضها لكل المشروعات السياسية المطروحة.
ب. إعلان تصميمها على الجهاد حتى تحرير فلسطين.
ت. تأكيد التزامها بالوحدة الوطنية.
ث. رفض المفاوضات مع العدو المحتل أو الاعتراف به.
ج. تأييدها والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره دون التنازل عن ذرة فيها أو الاعتراف بالعدو أو التعايش معه[1].

قدمت حماس برنامجاً مقترحاً دعت فيه إلى:
أ. التأكيد على أن أرض فلسطين كاملة غير منقوصة حق للشعب الفلسطيني وللأمة كلها، وأن الوجود الصهيوني عليها لا يبطل ذلك الحق تحت أي ظرف مهما طال الزمن.
ب. التخلي عن مسيرة الحلول السلمية والمؤتمرات والقرارات الدولية مهما كلف ذلك من ثمن.
ت. اعتماد الجهاد طريقاً وحيداً للتحرير واستئناف العمل الفدائي.
ث. ربط القضية الفلسطينية بعمقها الإسلامي، وحشد الطاقات لمعركة التحرير، عبر خطة واضحة المعالم، محددة المراحل.

---

(1) انظر: السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين (مرجع سابق)، ص111.

ج. الالتفات الصادق إلى الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج، وتبني آماله وآلامه، ودعم جهاده ضد العدو، مع الحفاظ على الوحدة الوطنية[1].

2. موقف الحركة من مؤتمر مدريد (أكتوبر 1991م):

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990 م، وانتهاء حرب الخليج الثانية على العراق عام 1991م، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد في العالم، تطلعت لفرض حل لمشكلة الشرق الأوسط، فأوفدت وزير خارجيتها (جيمس بيكر) في جولا ت مكوكية، للبدء في مفاوضات عربية -إسرائيلية مغتنمةً فرصة الهزيمة النفسية للشعوب العربية المساندة للعراق في حربها[2]. وعلى إثر ورقة التطمينات الأمريكية انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في دورته العشرين يوم الاثنين 23 أيلول عام 1991م، والتي سميت دورة (القدس، والشهداء) أعلن في بيانه الختامي قبوله عقد مؤتمر دولي للسلام استناداً إلى الشرعية الدولية، بما فيها قرارا مجلس الأمن (338،242)، والانسحاب الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وقد عقد المؤتمر في مدريد 30 تشرين أول(أكتوبر) عام 1991م، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بالشروط والاستحقاقات التي تضمنتها مذكرة الدعوة الأمريكية[3].

فأوضحت حركة حماس موقفها «بعدم التعلق بوهم الخلاص الأمريكي»[4] الذي لا يحرر أرضاً، ولا يسترد كرامة، ولا يعيد الحق إلى أهله، واعتبرت المؤتمر مؤتمرَ بيعِ الأرض والقدس، والتآمر على الحق الشرعي لكل مسلمي العالم بالمسجد الأقصى، وأكدت على موقفها التاريخي باعتبار فلسطين أرض وقف إسلامي، لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يفرط بشبر منها داعية منظمة التحرير الفلسطينية الانسجام مع موقف الشعب

---

(1) وقد تمنت على المجلس الوطني الانحياز إلى خيار الشعب في الصمود والجهاد والتضحية خاصة مع تمادي الاحتلال الإسرائيلي في سياساته القمعية، وإبعاد قيادات فلسطينية كان منهم المهندس عماد العلمي، ومصطفى القانوع، ومصطفى اللداوي، وفضل الزهار، وذلك بتاريخ 8 كانون الثاني عام 1990م، وطالبت الحركة منظمة التحرير الفلسطينية بإلغاء مقررات الجزائر، وما تبعها، والعودة إلى الجهاد، وإعلان إسلامية القضية. المرجع السابق ص115.

(2) انظر: المرجع السابق، ص122.

(3) السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص142. والحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية، ص83.

(4) بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس رقم (76) بتاريخ 1991/7/1م.

الفلسطيني الرافض لمؤامرة بيع الأرض تحت شعار مؤتمر السلام، واعتبرته مؤامرة خطيرة على شعبنا وأرضنا، وكل أمتنا العربية والإسلامية، وناشدت الحركة الإسلامية العالمية للتحرك الفاعل، وعلى مختلف الأصعدة لمواجهة مؤامرة التصفية، والتأكيد على الحق الإسلامي في فلسطين»[1]. وثمنت قرارات وتوصيات المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني الذي عقد في طهران في 19 تشرين أول عام 1991م، ودعت كافة القوى إلى العمل على متابعة تنفيذ تلك القرارات والتوصيات.

أما على المستوى الداخلي فقد نجحت الحركة في تشكيل تحالف قُوى معارضة؛ لمواجهة المشاريع التصفوية واستمرار الانتفاضة ضمّ عشرة فصائل فلسطينية أصدرت بياناً موقعاً بأسمائها رافضاً مؤتمر مدريد الهادف إلى تصفية القضية، واعتبار نتائجه غير ملزمة للشعب الفلسطيني، ونادت بمقاومته، ووجهت العديد من الرسائل إلى أطراف فلسطينية، وعربية، وإسلامية، ودولية، أكدت على استمرارية الانتفاضة وتصعيدها. كما أصدر أسرى حركة حماس في سجون الاحتلال الإسرائيلي بياناً أوضحوا فيه موقفهم الرافض للمؤتمر[2]، داعين إلى التمسك بالثوابت الإسلامية المتمثلة في:

أ. فلسطين من البحر إلى النهر حق ثابت للشعب الفلسطيني.

ب. الجهاد الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

ت. أرض فلسطين أرض وقف إسلامي.

ث. السلام الحقيقي لن يكون إلا بعودة الحق لأهله الشرعيين[3].

3. موقف الحركة من مشروع الحكم الذاتي، واتفاق أوسلو:

بدأ الحديث عن مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني في أعقاب صدور قرار الأمم المتحدة 242، وتحديداً بعد حرب عام 1967م، حيث تمت الإشارة إلى ذلك بوضوح في مشاريع التسوية السلمية للعلاقة بين العرب و«إسرائيل»، لكن الأمر الأبرز في هذا السياق كان الشق الفلسطيني في معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979م الذي كان أول من تعامل مع

(1) بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس رقم (77)، بتاريخ 1991/8/3.

(2) بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس رقم (80)، بتاريخ 1991/10/29م.

(3) انظر: جهود حركة حماس في الانتفاضة (مرجع سابق)، ص196 بتصرف.

قضية الحكم الذاتي، غير أن الرفض الفلسطيني لتلك المعاهدة آنذاك تسبب في تجميد الشق الفلسطيني في المعاهدة.

توالت بعد ذلك الجهود من أجل الوصول إلى تسوية، وتعددت المشاريع والآراء حتى وصلت إلى قبول منظمة التحرير رسمياً بتسوية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 في نوفمبر 1988م، في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، وبعد ذلك ظهرت النقاط العشر للرئيس المصري حسني مبارك، ومفادها القيام بخطوات عملية لتسوية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، ومشروع حكومة إسحق شامير للحكم الذاتي الفلسطيني في مايو 1989م، ومن ثم خطة بيكر «3» ذات الخمس نقاط عام 1991م، ومشروع بيريس في آذار 1991م، وفيما بعد مؤتمر مدريد برزت العديد من المقترحات والمشاريع بشأن مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني، ومن بينها مقترحات الوفد الإسرائيلي للمفاوضات في 1992/12/18م والتي قدمها للوفد الفلسطيني في واشنطن حول الحكم الذاتي المؤقت ونطاق السلطة الفلسطينية وبنيتها ونظامها القانوني، إضافة إلى اقتراح آخر لإعلان المبادئ المشترك والذي قدم بتاريخ 1993/5/6م، في مفاوضات واشنطن، وتطرق للمرحلة الانتقالية والحكم الذاتي، واستعرض نقاط إعلان المبادئ المتضمنة هدف المفاوضات وبنود المرجعية وترتيبات الحكم الذاتي(1). فما مضامين هذا الاتفاق؟ وما موقف حركة حماس منه؟

أ. اتفاق أوسلو عام 1993م:

تضمن اتفاق أوسلو عام 1993م كل ما يتعلق بترتيبات الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، وهو ما تم التأكيد عليه وتفصيله بشكل أدق لاحقاً في اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي الذي وقِّع بالقاهرة بتاريخ 1994/5/4م، تحت عنوان «اتفاق بشأن الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا» حيث تضمن الاتفاق 23 مادة إضافة إلى الديباجة التي تحدثت عن هدف المفاوضات، والتمسك بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في رسائل الاعتراف بين رابين وعرفات في 1993/9/9م، وعن كون هذه الترتيبات جزءاً من العملية التفاوضية التي ستفضي بعد الاتفاق

(1) انظر: دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس (مرجع سابق)، ص241 بتصرف.

على التسوية النهائية إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي 242، و338، وأن الترتيبات الواردة هي تنفيذ لإعلان المبادئ في 13 /1993/9م، إضافة إلى الخرائط الملحقة والتي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الذي عُد نافذاً بمجرد توقيعه، وجاء هذا الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في أعقاب توقيع إعلان المبادئ في واشنطن وشملت القاهرة وطابا وباريس وأوسلو أيضاً، كما أن اتفاقاً وقع هو الآخر في باريس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نتيجة لمفاوضات بدأت في 1993/9/13م[1].

ب.موقف الحركة منه:

يستند موقف حماس من مشاريع التسوية بشكل عام إلى نظرتها كحركة إسلامية إلى أرض فلسطين باعتبارها «أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها»[2]، واعتبار «التفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين»[3]، وعليه فإن حركة حماس تعارض أية مشاريع سياسية لحل القضية الفلسطينية تتضمن تنازلاً عن جزء من أرض فلسطين للعدو الغاصب، إضافة إلى أن الحركة ترى أن مشاريع التسوية المقترحة لا تلبي طموحات وآمال الشعب الفلسطيني ولا تعيد له حقوقه المشروعة، لذلك نظرت الحركة إلى اتفاق أوسلو على أنه «مؤامرة كبرى تستهدف شعبنا وقضيتنا وأمتنا وتستهدف حاضرنا ومستقبلنا، وهو خدمة جليلة للمشروع الصهيوني وأهدافه في التطبيع واختراق المنطقة العربية والتوسع»، كما ترى الحركة أن مشروع التسوية استناداً إلى صيغة مؤتمر مدريد «لا يلبي شيئاً من السيادة والاستقلال وتقرير المصير والعودة بعد التحرير، بل يقتصر على الحكم الذاتي للسكان فقط»[4].

لذلك كله أكدت الحركة على أن اتفاقات أوسلو وملحقاتها تخالف قواعد القانون الدولي الآمرة من حيث إنها رتبت التزامات تخالف حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولذلك فإن الحركة ترفض هذه الاتفاقات، وما ترتب عليها من التزامات تضر بمصالح شعبنا، وخاصة التنسيق (التعاون) الأمني.

---

(1) انظر: المبحوح، وائل: المعارضة في الفكر السياسي لحركة حماس (1994-2006م)، غزة، 2010م، ص144.

(2) الميثاق، المادة (11).

(3) الميثاق،المادة (12).

(4) مقابلة مع إبراهيم غوشة، أكتوبر 1992م، فلسطين المسلمة (10)، ص 10-11.

وترفض جميع الاتفاقات والمبادرات ومشروعات التسوية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو الانتقاص من حقوق شعبنا الفلسطيني، وإنَّ أيَّ موقفٍ أو مبادرةٍ أو برنامجٍ سياسيّ يجبُ أن لا يمس هذه الحقوق، ولا يجوزُ أن يخالفها أو يتناقضَ معها.

وتؤكد أن ظلم الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه وتهجيره منها لا يمكن أن يُسمى سلاماً. وإنَّ أي تسويات تقوم على هذا الأساس، لن تؤدي إلى السلام؛ وستظل المقاومة والجهاد لتحرير فلسطين حقاً مشروعاً وواجباً وشرفاً لكل أبناء شعبنا وأمتنا[1].

وفي هذا السياق أكد القيادي في حماس محمد نزال أن الظروف التي يعيشها المجتمع العربي عامة والمجتمع الفلسطيني خاصة، ومنذ حرب الخليج الثانية 1991م، قد كرست اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، الأمر الذي يجعل أي تسوية سلمية في غير صالح الطرف الفلسطيني، لأنها تأتي في ظل حالة من التفكك والتمزق الذي يعيشه العالم العربي، الأمر الذي دفع الدول الكبرى وإسرائيل لتوظيف هذه الحال، ومحاولة فرض تسوية سلمية هي بمثابة تسوية لصالح الطرف القوي «إسرائيل» على حساب الطرف الضعيف (الفلسطينيون والعرب)، موضحاً أن حركة حماس تقف موقفاً معارضاً للمفاوضات والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، «لأننا نعتقد أن ما حدث هو النتيجة الطبيعية لموازين القوى التي ليست لصالحنا وإنما لصالح عدونا»[2].

فيما يتعلق باتفاق إعلان المبادئ، فقد جاء موقف حماس أيضاً منسجماً مع سياساتها في رفض الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني وإضفاء الشرعية على الاحتلال والاعتراف بوجوده، كما أكدت الحركة رفضها لكل ما ترتب على اتفاق أوسلو من اتفاقيات جزئية، كاتفاق باريس الاقتصادي، واتفاق تنفيذ المرحلة الأولى من الحكم الذاتي (غزة-أريحا أولاً) الذي تم توقيعه في القاهرة في 1994/5/4م، واتفاقيات القاهرة وطابا التالية، إضافة إلى تأكيدها الدائم بأن توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام إبرام اتفاقات أخرى على المسارات التفاوضية الأخرى، كما أنه أغرى «إسرائيل» بالمضي قدماً في دفع الأطراف العربية للقبول بتسويات مماثلة لما حدث

(1) الوثيقة، (21)، (22)، (23).

(2) مقابلة مع محمد نزال، فلسطين المسلمة مرجع سابق، نيسان 1994م.

مع المسار المركزي في المفاوضات وهو المسار الفلسطيني، الأمر الذي نتج عنه توقيع اتفاقية مماثلة على المسار الأردني عرف باتفاقية وادي عربة عام 1994م[1].

ثانياً: موقف حماس من السلطة الفلسطينية:

هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية التي تلته، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية، لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، لعل أبرزها قيام سلطة على جزء من أرض فلسطين، وتغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحديداً مع الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، بعد اعترافهما بمنظمة التحرير، دون أن يترتب على هذا الاعتراف الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، أو الإقرار علناً بحقه في دولة مستقلة[2].

وقد رأت حركة حماس في السلطة الوطنية الفلسطينية، التي نشأت على أساس اتفاقات أوسلو 1993م، أنه يجب عليها أن تكون أداة من أدوات العمل الوطني، وليس أداة من أدوات الاحتلال، وهي حالة مؤقتة، وتُمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني. وبالرغم من أن حركة حماس رفضت اتفاقات أوسلو، وكل الاتفاقات المفرّطة بحقوق الشعب الفلسطيني، إلاّ أنها تعاملت مع واقع وجود هذه السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال السعي لإدارتها ضمن الشراكة الوطنية مع القوى الفلسطينية الأخرى، والعمل على تغيير دورها الوظيفي، بما يخدم الشعب الفلسطيني في إدارة حياته اليومية، ويخدم حقوقه، وبما ينسجم مع مشروعه التحرري وحقه في المقاومة وثوابته الوطنية[3].

وقد انتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر استخدام السلاح في المناطق المحددة لها وفق الاتفاقيات مع الاحتلال الاسرائيلي، ومهمة حفظ الأمن والنظام من جهة، وتتولى إدارة عملية تفاوض مع الاحتلال حول حدود إقليمها وصلاحياتها من جهة أخرى.

---

(1) دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس (مرجع سابق)، ص244 بتصرف.

(2) انظر: جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 2006م، ص79.

(3) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467-469. وانظر: الوثيقة، البند (31)، و(32).

ورغم رفض حماس لهذه الاتفاقات التي اعتبرتها تفريطاً بالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني، فقد اعتبرت الدم الفلسطيني مقدساً وخطاً أحمر، وجاء موقفها واضحاً بعدم مواجهة السلطة عسكرياً، رغم أن التوتر بين السلطة وحماس زاد إثر العمليات العسكرية التي نفذتها كتائب القسام ضد أهداف إسرائيلية في غزة.

وبالرغم من التوتر الذي ساد العلاقة بين السلطة وحماس، إلا أن هذا لم يمنع حركة حماس من السعي مع عدد من شخصيات السلطة والمسؤولين وقيادات فتح لإيجاد قنوات مشتركة، إيماناً من الحركة بضرورة استمرار العلاقة مع كل الاطراف الفلسطينية، وأيضاً لتجاوز أي أحداث قد تطرأ، للبحث عن نقاط الالتقاء وتعزيزها، وتجاوز نقاط الخلاف والابتعاد عنها. فتطورت العلاقة إيجابياً بشكل كبير وبلغت حد التنسيق المشترك بين الطرفين في مواجهة قوات الاحتلال إثر اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000م[1].

وقد تغير سلوك السلطة تجاه حماس مع اندلاع الانتفاضة، ووجدت أنه لا يمكن ممارسة نفس السياسات ضدها في وقت يتنكر فيه الصهاينة لاتفاقياتهم، وفي وقت هبّ الشعب بأكمله للدفاع عن كرامته ومقدساته. ولذلك خففت من قيودها على حماس، وأطلقت سراح الكثير من السجناء، وأطلقت العنان للمظاهرات والاحتجاجات لكنها لم تتبن العمليات الاستشهادية، واستمرت في سياساتها باستنكار قتل المدنيين الاسرائيليين، غير أنها بررتها بأنها رد فعل على الوحشية الصهيونية في قتل الفلسطينيين الأبرياء، وتدمير بيوتهم، ومصادرة أراضيهم، والاعتداء على مقدساتهم.

فحركة حماس ترى بأن سنوات الانتفاضة شهدت تغييراً جوهرياً في واقع التركيبة السياسية، ومع اندحار الاحتلال الصهيوني من غزة طرأت متغيرات جديدة؛ فجاءت الاستراتيجية السياسية لحماس ممثلة بأنها بحاجة لجمع الشمل وإبقائه في إطار واحد خلال عنوانين:

1. إجراء الانتخابات التشريعية في أسرع وقت ممكن، لأن هذا من شأنه أن يضع الأمور في نصابها، فلا يتكلم أحد عن السلطة أو سلطات، لأن الجميع سيكون في إطار واحد.

---

(1) انظر: النواتي، مهيب: حماس من الداخل، مرجع سابق، ص183-185.

2. إعادة بناء منظمة التحرير على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تكفل وتضمن وحدة الشعب الفلسطيني، وتضمن وحدة القضية ووحدة المشروع الوطني[1].

وبعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، وحصول قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحماس على نسبة 67,6% من المقاعد، شدد رئيس السلطة على أن الأساس المركزي الذي تعمل بموجبه السلطة هو مبادئ منظمة التحرير وتتضمن اتفاقية أوسلو، وقرارات الجامعة العربية، وخارطة الطريق، وفكرة الدولتين وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرار 194، فيما شدد الأستاذ خالد مشعل على احترام خيار الفلسطينيين لمرشحي حماس بناء على برنامجها من بين البرامج الأخرى.

وزادت حدة الاختلاف بين حماس وفتح التي تهيمن على السلطة، وأربكها فوز حماس عندما وجدت نفسها أمام واقع جديد يطالبها بالتخلي عن الكثير من صلاحياتها فآثرت رفضه وتحديه.

في نهاية آذار/مارس 2006م شكلت حماس أول حكومة لها، بعد فشل مفاوضات مكثفة انتهت برفض كافة القوى والفصائل المشاركة في حكومة ائتلاف وطني سعت لتشكيلها، ومنحت الأغلبية في المجلس التشريعي الثقة للحكومة الجديدة برئاسة إسماعيل هنية بواقع 71 صوتاً.

واستمر اتساع الفجوة بين حماس وفتح، وكان جلياً صعوبة تعايش البرنامجين السياسيين المتعارضين اللذين مثلهما طرفا الحكم، وتحول الصراع بينهما إلى صراع بين:

1. برنامج قائم على تبني المقاومة، ويرفض المفاوضات والاتفاقيات التي يصفها بالتنازلية.
2. وآخر يتبنى خيار المفاوضات كوسيلة لتحقيق هدف «دولة على حدود الـ67»، ويرفض المقاومة.

وتبع هذا الصراع انقسام بين غزة والضفة، في المؤسسات والإدارات، تبعه حكومتان هنا وهناك، حتى إبرام اتفاقية المصالحة في 22 نيسان/ إبريل 2014م، وتشكيل حكومة التوافق في 2 حزيران/يونيو 2014م[2].

---

(1) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص43.

(2) انظر: تجربة حركة حماس (مرجع سابق)، ص45.

المبحث الثالث: موقف حماس من المشاركة في الانتخابات الفلسطينية:

أ. موقف الحركة من الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م:

في العشرين من يناير عام 1996م عُقدت أول انتخابات تشريعية فلسطينية بعد نشأة وتأسيس السلطة الفلسطينية، وقد عبرت حماس، مسبقاً عن موقفها من هذه الانتخابات، وذلك عبر مذكرة جاء فيها: إننا في حركة المقاومة الإسلامية حماس وانطلاقاً من الواجب الذي يحتمه علينا التزامنا الديني والوطني، وأداء للأمانة التي حملناها برعاية مصالح شعبنا والدفاع عن حقوقه ومكتسباته، وتواصلاً مع موقفنا الذي سبق وأعلنا عنه بمقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي المحدود ودعوة شعبنا إلى مقاطعتها، فقد ارتأينا أن نحدد في هذه المذكرة نظرتنا إلى هذه الانتخابات والأسس والثوابت التي استندنا إليها في قرارنا السابق.

1. ارتكزت حماس كما يتضح من المذكرة إلى أن الانتخابات الفلسطينية تتم في مرحلة لا زال فيها الاحتلال يحتفظ بالسيادة على أرضنا وثرواتنا ومقدساتنا، بل ويهيمن بشكل مباشر على معظم المناطق الفلسطينية مثل الخليل والقدس والمستوطنات والمناطق(ب) و(ج) في الضفة الغربية المحتلة، مما يجعل هذه الانتخابات تكرس هذا الواقع الاحتلالي وتعطيه الشرعية التي أعطاه إياها اتفاق أوسلو أيضاً.
2. ترى الحركة أن الشعب الفلسطيني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، وبالتالي فإن الانتخابات التي ستقتصر على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الشتات ودون القدس ودون معتقلينا الصامدين في سجون الاحتلال، هي محاولة[1] لتجزئة الشعب الفلسطيني وتقسيمه، وتصب في خانة المحاولات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية بتوطين وتعويض اللاجئين، ومنح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً مرتبطاً بالكيان الصهيوني.

(1) مذكرة صادرة عن حركة حماس حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، بتاريخ 1996/1/16م، منشورة على موقع المركز الفلسطيني للمعلومات.

3. إن الانتخابات الديمقراطية التي تتم في أجواء صيانة حرية الكلمة، وعلى أساس التعددية وتداول السلطة، هي الطريقة المثلى لانتخابات الشعب لممثليه، وأن رفض حركة حماس للمشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي لا يعني بتاتاً رفض التعاطي مع الديمقراطية.
4. إن إجراء هذه الانتخابات لا يعني بحال أن السلطة الفلسطينية حريصة على الديمقراطية، فهي تنتهكها كل يوم باعتقالاتها المستمرة للصحافيين والتضييق عليهم لأتفه الأسباب، وباعتداءاتها على الصحف والصحافيين، وممارسة الضغوط على أبناء الشعب الفلسطيني عموماً والمعارضين خصوصاً لكي يلتزموا بما التزمت به هذه السلطة للكيان الصهيوني، تأكيداً على نهج السلطة المعادي لروح الديمقراطية وجوهر حرية التعبير داخل المجتمع الفلسطيني.

واستناداً إلى المرتكزات السابقة قررت حماس مقاطعة الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي ودعت الشعب الفلسطيني إلى مقاطعتها[1].

ب. موقف الحركة من الانتخابات البلدية 2005م:

لقد بينت الحركة موقفها ومبررها في المشاركة في الانتخابات في بيانها الذي أصدرته، بقولها: «إنّ حركة حماس ترى مشاركتها في الانتخابات تطوراً طبيعياً في سلوكها السياسي يتوافق مع دورها ومكانتها ومسؤوليتها تجاه شعبها وقضاياه المصيرية، وأنّ مشاركتها تأتي في سياق إيجاد منبر جديد لخدمة جماهير شعبنا، ومحاربة الفساد، والإسهام في إعادة تشكيل الحياة السياسية الفلسطينية بما يكفل الحفاظ على الثوابت الوطنية وحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف بها.

وإن الأجواء العامة في الضفة والقطاع تشير إلى رغبة واسعة لدى جماهير شعبنا في المشاركة في الانتخابات، وإلى الرغبة في التغيير وانتخاب شخصيات نزيهة كفؤة وقوية وأمينة، بعد أن سئم الناس مظاهر الضعف والفساد، وإن نزول الحركة ببرامجها الجادة

(1) صدرت المذكرة في بتاريخ 1996/1/16م، وكانت بعنوان «مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود»، بينت فيها الحركة نظرتها إلى هذه الانتخابات والأسس والثوابت التي استندت إليها في هذا الموقف.

والمميزة هو أيضاً من قبيل الوفاء لجماهيرها الواسعة التي ترى في الحركة الأمل في الإصلاح نحو المستقبل المشرق.

وتأتي مشاركة حماس في الانتخابات في سياق حماية برنامج المقاومة في وجه من يحاول العبث بحقوق الشعب الفلسطيني ومكتسباته. ولقد قفزت انتفاضة الأقصى عن أوسلو، وأجمعت الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني على ذلك.

إن مشاركة حماس في الانتخابات يعتبر جزءاً من دورها ومسؤوليتها، وهي لا تسعى إلى الاستئثار بالمقاعد، ولا تعمل على عزل الآخرين، بل تجتهد لتحقق الوحدة على قاعدة التعاون في خدمة الوطن ومجابهة العدو، وتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطينيّ»[1].

وقد شكلت الانتخابات البلدية عام 2005 حالة فاصلة من الانتخابات المحلية، وذلك بعد مشاركة حركة حماس لأول مرة بها منذ اتفاق أوسلو، حيث تمكنت الحركة حينها من الفوز بغالبية المجالس البلدية والهيئات المحلية، وخاصة ذات الثقل الجماهيري.

وقد كانت هذه الانتخابات مقدمة لفوز الحركة بالانتخابات النيابة عام 2006م، وتشكيل حكومتها والتي كانت محلا لثقة الشعب الفلسطيني، في صدقها وأمانتها وإخلاصها لقضيته.

وفي 21 حزيران 2016م صدر قرار من مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات المحلية في كافة أرجاء فلسطين في 8 تشرين الأول 2016م.

وقامت اللجنة بالتحضير للانتخابات في الضفة والقطاع، وأنهت فترة تسجيل الناخبين ومرحلة الترشح، حيث ترشحت 864 قائمة في الضفة والقطاع. وقد وافقت الحركة على إجراء الانتخابات والمشاركة فيها، بعد أن أخذت ضمانات من لجنة الانتخابات المركزية بأنها ستقوم بعمل كل ما يلزم لضمان توفير الحريات اللازمة للانتخابات في الضفة والقطاع على حد سواء.

---

(1) انظر: بيان، 2005-10-29 http://hamas.ps/ar/post/.

إن مشاركة الحركة التي تمثل الغالبية العظمى في قطاع غزة جاءت من خلال إيمانها بالمشاركة الوطنية، وكسب أكبر جهد من الانتخابات تمهيدا لمرحلة جديدة قد تؤسس لإجراء انتخابات المجلس الوطني والتشريعية والرئاسية.

وقد رأت الحركة آنذاك ضرورة وأهمية إجراء الانتخابات المحلية في الضفة والقطاع، وتجديد هيئاتها استنادا إلى الإرادة الشعبية الحرة عبر صناديق الاقتراع، بما يؤدي إلى تطوير وتحسين الخدمات المقدمة لشعبنا الفلسطيني. وأيضا بما يخدم تكافؤ الفرص في الانتخابات واحترام نتائجها[1].

إلا أن اللجنة تلقت في 8 أيلول 2016م، قرار محكمة العدل العليا برام الله والذي يقضي بوقف قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات المحلية مؤقتاً لحين البت في الدعوى المرفوعة أمامها. فأوصت اللجنة في رسالة بعثتها إلى الرئيس محمود عباس بتأجيل إجراء الانتخابات المحلية لمدة ستة أشهر[2]، بحيث يتم خلالها ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني،

---

(1) http://www.sasapost.com/municipa

(2) شكل قرار حركة حماس النهائي بالمشاركة في الانتخابات البلدية الفلسطينية المقررة في 8 تشرين الأول 2016، بعدما كانت أعلنت عدم نيّتها خوضها، مفاجأة كبيرة للسلطة الفلسطينية، ومفاجأة أكبر لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، فالمعادلة التي يمكن أن تنتج عن مشاركة «حماس» في هذا الاستحقاق الانتخابي، قد تتعارض مع ما تطمح إليه مخططات وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، وقيادة الجيش، وقد تعيق سياسة «العصا والكثير من الجزر»، التي يعكف ليبرمان عليها، كوسيلة وأداة يمكنها في مرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، أن تؤدي إلى حل ما، من خلال تسوية إقليمية جامعة، أو أن تقود، على الأقل، إلى توفير مظلة إقليمية عربية تضغط على القيادة الفلسطينية لاتخاذ قرارات حاسمة، تتيح تسوية مرحلية يمكن لإسرائيل أن تتعايش معها. فهذه هي عملياً الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من تقرير خاص أعدّه المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، في رصده لعملية خلط أوراق الاحتلال بفعل قرار حماس. إن التوقعات الإسرائيلية تغيرت كلياً بعد إعلان «حماس»، وتحولت إلى كابوس ترى فيه إسرائيل، أن حركة حماس ستنتصر في الانتخابات البلدية في محاور وبلدات كبيرة...فالمشهد السياسي والأمني سيتغير كلياً إذاً، بفعل قرار «حماس»، ربما، سيؤدي إلى تغيير البيئة السياسية التي مكنت إسرائيل منذ العام 2007م عملياً، من الفصل بين الضفة والقطاع، وحصر «حماس» في قطاع غزة، والتعامل مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. هذا الوضع بات مهدداً بالزوال، و«حماس» باتت تقترب من تغيير المشهد السياسي في الضفة الغربية والعودة إلى واجهة المشهد في البلدات الفلسطينية الملاصقة لإسرائيل، على خط التماس الحدودي (الخط الأخضر) في قلب إسرائيل وليس على أطرافها. انظر: https://paltoday.ps/ar/post.مشاركة-حماس-في-الانتخابات-البلدية-تخلط-أوراق-الاحتلال/..

وبعد قرار مجلس الوزراء القاضي بتأجيل الانتخابات المحلية في جميع المحافظات حفاظاً على وحدة الوطن[1].

ت. موقف حركة حماس من الانتخابات التشريعية عام 2006م:

يُعد قرار حركة حماس بخوض الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني عاملاً بعيد الأثر في الحياة السياسية (الداخلية في فلسطين، وعلى مستقبل التسوية السياسية للنزاع الفلسطيني)، وقد بنت الحركة موقفها هذا على تصريحات الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى تحت شعار «المشاركة بالدم والمشاركة في القرار ومن يستنكف فلن يضرنا». وقد حاز هذا الموقف تأييداً واسعاً، ورأت فيه الحركة بُعدَ نظر لكون المشاركة في الانتخابات فيها مصلحة كبرى، وتشكل ضماناً ضد محاولات إضعاف حركة حماس أو تصفيتها. وقد ساهم نجاح حركة حماس في انتخابات الهيئات المحلية والبلدية في سنة 2005م في دفعها إلى خوض الانتخابات التشريعية التي عقدت في 25 يناير 2006م.

وقد جاء في البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح التي تمثل حركة حماس ما يلي:

إن مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت، وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية، تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال.

وقد حققت حركة حماس في الانتخابات التشريعية فوزاً ساحقاً فاق توقعات المراقبين، وحتى الحركة نفسها، بل تجاوزت النتيجة ما توقعته استطلاعات الرأي نفسها.

وتُعدّ هذه الانتخابات الأولى التي تشارك فيها التيارات والفصائل الفلسطينية كافة، بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

---

(1) https://www.elections.ps/ar/CECWebsite/CurrenEvent/LE2016.aspx.

وشكل قرار حركة حماس بالمشاركة في هذه الانتخابات تحولاً مهماً في مقاربتها للوضع السياسي، فركزت الحركة على البرامج الاقتصادية والتعليمية والسكنية والصحية وغيرها من البرامج التي تريد تطبيقها، وزادت هذه المرونة السياسية في موقف حماس عندما شكلت حكومتها في 2006م. كما أن نزاهة الانتخابات التشريعية الأخيرة وما أفرزته من نتائج شكلت تحولاً تاريخياً نقل حركة حماس من موقعها التقليدي كمعارضة إلى مربع الحكم والسلطة.

وخلاصة القول إن عدم الدخول في الانتخابات يقود إلى تهميش حركة حماس سياسياً، ويحرمها من المشاركة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وسيفسح غيابها المجال للآخرين كي يرسموا صورة النظام السياسي الفلسطيني[1].

وفيما يلي أهم ما ورد في البرنامج الانتخابي لمرشحي قائمة التغيير والاصلاح[2] باختصار:

نعم لسياسة استراتيجية أمنية عربية وإسلامية، نعم لدولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة على كامل تراب الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين التاريخية، نعم لترميم ما خّلفه الاحتلال، نعم لحرية الأسرى، نعم لاستثمار عربي وإسلامي ودولي، نعم للوحدة العربية والإسلامية، نعم لتشجيع العمل التطوعي.

نعم لدعم الأسرى دون تمييز، نعم لدعم أسر الشهداء والأسرى والفقراء دون تمييز، نعم لتكافؤ الفرص، والحفاظ على حقوق الإنسان، نعم لجهاز قضائي مستقل نزيه وشريف، نعم لحق الانتخاب والترشيح ونبذ التعصب، نعم لتعزيز مبدأ الحوار وحرية التعبير في إطار المعروف والمألوف، وإفساح المجال أمام الرأي الآخر، نعم للتنمية الاقتصادية، ومعالجة ارتفاع الأسعار بشكل فعال، نعم لتحريم الاقتتال الداخلي، نعم لصون الدم الفلسطيني...

(1) انظر: تجربة حركة حماس (مرجع سابق)، ص65 بتصرف.

(2) https://www.paldf.net/forum/

لماذا نشارك في الانتخابات التشريعية؟

إن قائمة التغيير والإصلاح تعتبر وجودها في المجلس التشريعي الفلسطيني أحد الوسائل لتحقيق شعار التغيير والإصلاح، وأحد وسائل بناء قوة الشعب وترميم ما دمره الاحتلال، وتطوير واقعه نحو الأفضل، ولذلك فإنها تبذل جهدها وتنوع من فعلها السياسي، لتوفير المناخات المناسبة التي تساعد في تحقيق غايات الشعب في الحرية والاستقلال، والحفاظ على حق الشعب في إدارة شؤونه وتقرير مصيره، وإحقاق الحق، ونشر العدل والمساواة بين الناس، والحفاظ على الحريات العامة، ووضع حد للفساد الإداري والمالي والأخلاقي، ومن هنا فان برنامجنا هذا يمثل بإذن الله رؤية لتحقيق التغيير والإصلاح بتضافر الجهود المخلصة لتوفير سلامة العملية الانتخابية.

أما أهم القضايا التي تضمنها هذا البرنامج فهي:

- القضية الأولى: ثوابت القضية الوطنية الفلسطينية.
- القضية الثانية: الوحدة العربية والاسلامية.
- القضية الثالثة: العلاقات الخارجية والدولية.
- القضية الرابعة: سياسة الاصلاح الاداري ومكافحة أشكال الفساد.
- القضية الخامسة: في السياسة التشريعية والإصلاح السياسي.
- القضية السادسة: في الحريات العامة والقضاء وحقوق الانسان.
- القضية السابعة: السياسة التربوية والتعليمية.
- القضية الثامنة: السياسة الثقافية والإعلامية.
- القضية التاسعة: سياسة الوعظ والارشاد.
- القضية الثانية عشرة: المرأة الفلسطينية.

وقد دل هذا البرنامج على عمق التجربة التي تمتلكها الحركة، وأيضاً وأولوية البعد الوطني في فكر حماس ومشروعها، فضلاً التميز في شمول هذا البرنامج وتكامله. وقد أكدت الحركة مصداقية هذا البرنامج في ميدان الواقع حيث بذلت كل ما وسعها لتحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه سياسةً واجتماعاً ومقاومةً.

المبحث الرابع: حماس والعمل الوطني الفلسطيني:

ترى حركة حماس أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة المشروع الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية ينبغي على جميع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية العمل من أجل الوصول اليها.

لذلك سعت الحركة الى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل والفعاليات العاملة على الساحة، انطلاقاً من قاعدة تغليب القواسم المشتركة ومساحات الاتفاق على مواقع الاختلاف، وقد سعت لتعزيز العمل الوطني المشترك، على أن تكون صيغة هذا العمل الوطني على أساس الالتزام بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني، أو إعطائه حق الوجود على أي جزء من فلسطين.

وفي السياق نفسه تعتقد الحركة أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر، أو تباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فلا بد من تجاوزها والتعامل معها بما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني العليا في حل النزاعات أو حل الاشكالات، أو فرض الآراء والتصورات داخل الساحة الفلسطينية.

فحركة حماس تدافع عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني، أو عرقي، أو فئوي، وتؤمن بحق الشعب الفلسطيني، بكل فئاته وطوائفه في الدفاع عن أرضه وتحرير وطنه، وتؤمن بأن الشعب الفلسطيني شعب واحد بمسلميه ومسيحييه.

وتؤمن الحركة بأن اختلاف المواقف حول المستجدات، لا يحول دون اتصالها وتعاونها مع أي من الجهات التي لديها الاستعداد لدعم صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الغاشم.

بالرغم مما سبق من بيان لمواقف حركة حماس من المحطات والقضايا السياسية المتعددة في الساحة الفلسطينية، إلا أنها ما كانت يوماً بعيدة عن المسار الوطني الفلسطيني بمختلف الأطياف المشاركة فيه، فما كانت الحركة لترضى بكل ما يخالف ثوابت الشعب الفلسطيني ويفضي إلى التنازل عن حقوقه. ولكنها في الوقت نفسه كانت تستثمر كل حدث وكل موقف يصب في خدمة القضية الفلسطينية، مؤيدة ومشاركة وداعمة له.

وقد حرص الشيخ أحمد ياسين منذ وقت مبكر على توحيد الجهود، والتعاون مع مختلف الفصائل للوقوف في وجه الكيان الغاصب، وقد شهد له بذلك قادة الفصائل الفلسطينية[1]، واستمرت الحركة في هذا النهج بعد وفاة الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى، فكانت لها مشاركتها في العمل الوطني الفلسطيني العام وبشكل فاعل.

سنقف فيما يلي مع موقف حماس من العمل الوطني الفلسطيني في مختلف محطاته:

أ. حماس ودخول منظمة التحرير:

كان أمام الحركة بعد بروزها ثلاثة خيارات بالنسبة لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية: إما الاعتراف بتمثيلها الأوحد للشعب الفلسطيني وبالتالي الانضواء تحت خياراتها وسياساتها، وإما إسقاط هذا الاعتراف والسعي إلى إبراز نفسها كبديل لمنظمة التحرير، وهذا له محاذيره الخطيرة على صعيد شق عصا الشعب الفلسطيني. أما الخيار الثالث فهو الاعتراف بتمثيلها، وليس الأوحد، والسعي للاتفاق على إصلاح مؤسسات المنظمة ودخولها.

فكان خيار حماس هو السعي لتوحيد الصف الوطني وتصحيح مسار منظمة التحرير الفلسطينية، والسعي لدخولها بعد الاتفاق بين فصائلها الرئيسية على إعادة بنائها وتفعيلها. وظهر هذا الاتجاه مبكراً في البيانات والوثائق الرسمية الصادرة عن حركة حماس.

ذكر الأستاذ إبراهيم غوشة (الناطق باسم حركة حماس آنذاك) أن دعوة في أوائل عام 1990م وصلت الحركة من الشيخ عبد الحميد السايح -وهو رئيس المجلس الوطني

(1) ويستذكر أبو شهلا العلاقة المميزة والطيبة للشيخ المؤسس مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، قائلاً: «كانا ينسقان المواقف معاً، وكانا حريصين على المشروع الوطني ووحدة الكلمة، وعلى ألا تحيد البوصلة عن فلسطين». وفي ذات الحين، يؤكد القيادي في الجبهة الشعبية كايد الغول، أن ياسين كان حريصاً على إقامة علاقة طيبة مع كل أطراف العمل الوطني الفلسطيني، رغم اختلاف الأيديولوجيات. أما عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية قيس عبد الكريم «أبو ليلى»؛ فيذكر جيداً يوم حضر أحمد ياسين، اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير عام 1999م، في وقتٍ كان فيه الصراع مع الاحتلال يأخذ طريقه نحو المواجهة. وأكد أبو ليلى، أن تلك المشاركة كان لها دور هام في تعزيز التلاحم بين الفصائل، مضيفاً: «شكل أحمد ياسين نموذج المناضل الفلسطيني، الحريص على وحدة الشعب..».

الفلسطيني وقتها- يدعوها فيها لأول مرة إلى حضور اجتماع في فندق القدس بعمان لدراسة معايير اختيار المجلس الوطني[1].

فقدمت الحركة مذكرة إلى المجلس الوطني الفلسطيني ورئيسه عبد الحميد السائح تؤكد: أننا لسنا ضد الدخول في المجلس الوطني الفلسطيني أو الدخول في منظمة التحرير، ولكن يجب أن يكون هذا المجلس منتخبا من الشعب الفلسطيني حيث وجد. أن تكون من صلاحيات هذا المجلس النظر في جميع القرارات والاتفاقيات التي عقدت أو تبناها المجلس الوطني أو منظمة التحرير ويكون رأي الأغلبية هو المقرر.

وفي حال تعذر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة للّجنة التنفيذية والمجلس الوطني، فالحركة تطالب بأن تُمثل في المجلس بنسبة لا تقل عن 40% من (أعضاء) هذا المجلس وفقاً لشعبيتنا في الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج. لأن جميع الانتخابات التي تمت في النقابات والجامعات الفلسطينية في الداخل والجمعيات الطلابية كانت تؤشر إلى أن حماس تفوز بما لا يقل عن 40% في ذلك الوقت.

وبعد عرض مذكرة حماس من قبل عبد الحميد السائح على الرئيس ياسر عرفات، كانت النتيجة أن الرئيس ياسر عرفات عرض على حركة حماس 18 مقعداً فقط، أي 4 % من أعضاء المجلس، فكان عرضاً مجحفاً ولا يمثل حجم الحركة الحقيقي، لذلك رفضته[2].

ب. الحوار مع حركة فتح:

كانت هناك العديد من المحطات التي تشير إلى حدوث حوار بين حركتي فتح وحماس، ففي عام 1991م عُقد لقاء بين فتح وحماس في الخرطوم، وذلك بهدف انضمام حماس لـ(م ت ف). وإن أكبر المحطات التي يمكن الإشارة إليها، هو بداية الحوار في الخرطوم

(1) في مذكراته التي نشرها مركز الزيتونة العام الماضي في بيروت تحت عنوان (المئذنة الحمراء)، في الفصل الثامن من كتابه تحت عنوان «الفترة 1990 – 1991م» وبعنوان فرعي هو «حماس والعلاقة مع فتح والمنظمة».

(2) /الحوار-قبل-المصالحة-خارطة-طريق-المصالحة، http://www.altawhid.org/2011/03/30. ولا يزال موقف الحركة إلى اليوم يتمثل فى المشاركة بمنظمة التحرير، مع التأكيد على وجوب إعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية، وأيضاً أن تجري انتخابات المجلس الوطني فى الداخل والخارج لتشمل كل أطياف الشعب الفلسطيني.

في كانون الثاني عام 1993م، الذي كان تحت رعاية الدكتور حسن الترابي الأمين العام للمؤتمر الشعبي الإسلامي، وتنبع أهميته من العناصر المشاركة، حيث شارك الرئيس الراحل ياسر عرفات وسليم الزعنون عن حركة فتح، والدكتور موسى أبو مرزوق، وإبراهيم غوشه على رأس وفد حماس.

وفي الفترة من 18-1995/12/21م عقد حوار بين السلطة وحماس والذي يعتبر الأول من نوعه الذي تم بين الجانبين منذ توقيع اتفاق أوسلو منذ 1993/9/13م، وضم ممثلين من الداخل والخارج، وعرف إعلاميا بحوار القاهرة حيث بحث موضوع الوحدة الوطنية وسبل تعزيزها وحمايتها، من أجل حث حركة حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 1996م.

ت. حركة حماس والتنظيمات الفلسطينية المعارضة:

في المدة الواقعة بين قيام الحركة (ديسمبر 1987) وبروز مسألة تمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني (نيسان 1990م)، لم تكن هناك علاقة تذكر بين حركة حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وقد حدث تحول طفيف في العلاقة بين الحركة والجبهة الشعبية بالذات، في 1990/6/15م، حينما عقد أول لقاء رسمي بين الحركتين في عمّان، على خلفية موضوع دخول حماس للمجلس الوطني الفلسطيني، ثم بعد ذلك توالت اللقاءات والحوارات بين الحركتين.

تركزت اللقاءات بين الحركتين في المدة التي سبقت انعقاد مؤتمر مدريد (1991/10/31م)، حول مسألتين أساسيتين:

الأولى: دعوة الجبهة الشعبية لحركة حماس إلى دخول (م.ت.ف) والحصول على تمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني لتسهم في دعم برنامج التصحيح والإصلاح لـ(م.ت.ف) الذي تقوده الجبهة.

أما المسألة الثانية: فهي اتفاق الطرفين على ضرورة استمرار الانتفاضة وتصعيدها.

وقد طرأ تحول آخر على العلاقة بين حركة حماس والجبهة الشعبية والديمقراطية لكنه هذه المرة كان تحوّلا نوعيا، إذ دخلت العلاقة بين الحركة من جهة، والجبهتين من جهة أخرى مرحلة جديدة عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

فَعَقِب مؤتمر مدريد، اشتركت حماس في صيغة تنسيقية مع مجموعة من الفصائل الفلسطينية سميت «بالفصائل العشر»، واقتصرت فعاليات هذه الفصائل على البيانات المشتركة وبعض الإضرابات التي تم تنفيذها في الداخل والخارج، وبعد توقيع اتفاق أوسلو طرحت بعض الاقتراحات لتطوير هذا الإطار ليكون في موقع أفضل لمواجهة اتفاق أوسلو/القاهرة، وبعد جولات من الحوارات والنقاشات تم التوصل إلى صيغة «تحالف القوى الفلسطينية»، والذي يقوم على أساس رفض اتفاق أوسلو والعمل على إسقاطه وتشكيل قيادة لهذا التحالف لإعطائه بعداً جديداً.

ث. حركة حماس والفصائل الإسلامية:

أكدت الحركتان حماس والجهاد الإسلامي على التنسيق العسكري الكامل في الحروب الثلاثة (الفرقان وحجارة السجيل والعصف المأكول)، وكان الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح أكد خلال مقابلة متلفزة، على التواصل المستمر والتنسيق بين الجهاد وحماس، الذي لم ينقطع في أي وقت عن العمل ضد الاحتلال.

أما التنسيق مع «ألوية الناصر صلاح الدين»، الجناح العسكري لـ«لجان المقاومة الشعبية»، التي انطلقت في العام 2000م، وقامت بالعديد من العمليات العسكرية، أشهرها في شهر شباط من العام 2002م عندما تمكنت من تفجير دبابة «الميركافا»، فقد تجلى في دورها الفاعل في عملية «الوهم المتبدد» التي أُسر فيها الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في العام 2006م.

وقد تشكلت بعد ادارة حماس لغزة مثل: «حركة الأحرار» و«حركة المجاهدين» و«حركة المقاومة الشعبية» وهي على تنسيق تام مع حركة حماس.

ج. العمل الوطني أثناء انتفاضة الأقصى:

في بداية أحداث انتفاضة الأقصى بعد عام 2000م، ظهر الاتفاق بين حماس وفتح من خلال القيادة الوطنية الموحدة، وكذلك مع السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال المواجهة للاحتلال، والذي شكل قواسم مشتركة بين الحركتين من خلال الاشتراك في تنفيذ عمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومشاركة حركة حماس في لجنة المتابعة

الوطنية الإسلامية. وقد تم تناول هذا الوضع في وسائل الإعلام الإسرائيلية حيث تحدثت عن تعاون ميداني متزايد بين نشطاء فتح وحماس، حيث ذكرت مصادر في الهيئة الأمنية الإسرائيلية أن أجهزة الاستخبارات التابعة لها رصدت تعاوناً متزايداً بين نشطاء حماس وفتح في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وأيضاً تناقلت الأخبار في جريدة هآرتس تحت عنوان: اتفاق بين حماس وشبيبة فتح لتنفيذ عمليات ضد المستوطنين.

وقد تطورت العلاقة فعلياً بعد عام 2000م، حتى وصلت لحد التنسيق المشترك. وأوضح مثال على ذلك معركة جنين، حيث وجهت قيادة حماس مجاهديها في المخيم للعمل تحت توجيهات قائد فتح في المخيم لإدارة المعركة، والتي أطلق عليها ملحمة الوحدة والمقاومة[1].

ح. المشاركة في انتخابات 2006م:

بعد سنتين من الانتفاضة تم عقد عدة حوارات بين الحركتين (حماس وفتح)، منها الحوار الذي عُقد في الفترة ما بين 15-2005/3/17م، في القاهرة وبمشاركة الفصائل، وقد تم تبني برنامج فلسطيني موحد ينص على حق المقاومة للاحتلال والإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام، كما تم الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية وعلى القيام بإعادة تنظيم (م ت ف) وإصلاحها وفق أسس تمكن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام لها، وتم تشكيل لجان من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية لـ(م ت ف) والأمناء العامين لجميع الفصائل إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة[2].

خ. حماس ووثيقة الوفاق الوطني:

إن اتفاق القاهرة عام 2005م، وكذلك الحوار الذي جرى على وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) كان من أبرز محطات الحوار بين الحركتين وأكثرها[3] جدية

---

(1) الحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية،، ص31-32. دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، مرجع سابق، ص248.

(2) النواتي، مهيب أحمد: حماس من الداخل، مرجع سابق، ص183-185. وسلامة، عبد الغني: إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحماس، مجلة تسامح العدد 27، كانون الأول 2009م، ص45.

(3) مهيب أحمد النواتي، حماس من الداخل، مرجع سابق، ص183-185. وعبد الغني سلامة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحماس، مجلة تسامح العدد 27، كانون الأول 2009م، ص45.

ونجاحاً، حيث شاركت جميع الفصائل في هذا الحوار والذي أوجد نوعاً من الوحدة الوطنية والتحلي بالمسؤولية من قبل جميع الأطراف. وقد أدى إلى المشاركة السياسية الفاعلة وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

أما تفاصيل هذه الوثيقة، ففي 27 حزيران 2006م، وقّعت الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي على وثيقة الوفاق الوطني، وفيما يلي أبرز بنودها[1]:

1. إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه، وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967م وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طُردوا منها، وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز، مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، والى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا.
2. الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة آذار 2005م، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفى تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة، وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام 2006م، بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي، وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة

(1) اقتصرنا على ذكر البنود التالية من الوثيقة: 1، 2، 3، 4، 6، 8، 10، 13.

والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً، وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

3. حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967م إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4. وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة، والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته، تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية، دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم.

5. العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي، وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفقر والبطالة وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة، وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال، وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

6. تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس، يجب أن تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، و(م–ت–ف) والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ومجلساً تشريعياً وتشكيلات المقاومة كافة.
7. العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها.
8. دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة (م–ت–ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

هذه أبرز البنود الواردة في الوثيقة، والتي سنتوقف عندها. حيث أكدت هذه الوثيقة في ثمانية عشر بنداً مفصلاً على مجمل القضايا الرئيسية الفلسطينية، وحددت أهداف الشعب الفلسطيني بتحقيق الحرية والعودة والاستقلال، وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وأكدت على حق العودة ومضاعفة الجهد لدعم اللاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين كواجب وطني مقدس على الجميع، وأيضا تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وتُعد وثيقة الوفاق الوطني هذه الوثيقة الأولى، فى تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية التى نجحت في ترسيخ الحوار والشراكة بين مختلف الفصائل الفلسطينية، فأثمرت اجتماع هذه الفصائل على أهداف الشعب الفلسطيني ونضالاته، وآليات وسبل تحقيق هذه الأهداف، كما رسمت منهجاً لاصلاح أوضاع المؤسسة الفلسطينية بإجماع القوى الفلسطينية كافة وممثلي المؤسسة الرسمية، وفعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن هذه الوثيقة تشكل حالة ابداعية للأسرى الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية، وقد أظهرت مدى تلاحم الأسرى مع قضيتهم الوطنية ومدى تمثلهم الرائع لهذه القضية وهذه الشراكة. وقد أجابت وثيقتهم هذه على القضايا والمتطلبات الوطنية، مبتعدة كل

البعد عن التجاذبات والمصالح الحزبية والمطامع الشخصية، وقد عكف على صياغتها قادة لديهم التاريخ والتجربة النضالية، والقدرة على تفهم الواقع الفلسطيني وتركيبته الاجتماعية والسياسية، وإدراك خطورة الإنقسام وآثاره على الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، وخاصة حركتي فتح وحماس.

وبعد عشر سنوات من التوقيع على هذه الوثيقة، استطاعت الحركة أن تحقق الكثير مما ورد فيها، بما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني، وعلى رأس ذلك، النقاط التالية والتي تتعلق بجوهر العمل الفلسطيني الوطني:

أ. الحوار الفلسطيني الشامل: لقد تعرضنا سابقا لهذه القضية بما يغني عن الإعادة، إلا أن الأمر المهم فيها، أن ثمرات الحوار كانت المشاركة الفعَّالة للحركة في غالب الانتخابات البلدية والتشريعية، وأيضا التعامل بجدية كاملة مع كل محطات المصالحة الفلسطينية إلى النهاية، بالرغم من كل المعوقات التي كانت تُوضع في طريقها.

ب. العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل المقاوم، والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها. أي البند العاشر في الوثيقة، وقد تحقق هذا البند في قطاع غزة، وقد أثبت هذه الجبهة فعالية عالية في مواجهة العدوان الذي كان يشنه العدو الصهيوني على القطاع في الحروب الثلاثة (2008–2012–2014م).

ت. إقامة الدولة المستقلة كما ورد في البند الأول:

إن فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لفكر حركة حماس، تقوم على أن الدولة ثمرة لعملية جهادية ونضالية مستمرة، بدأت منذ احتلال فلسطين في العام 1948م، وستبقى متواصلة حتى تحقيق الهدف الأسمى، وهو التحرير الكامل والعودة، واسترداد الحقوق المغتصبة، وإقامة الدولة.

ولكن مع مرور الوقت، نشأت طروحات جديدة وخاصة مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كان أبرزها طرح فكرة الحل المرحلي، وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ «أوسلو»، الذي أدى إلى قيام أول كيان فلسطيني في الضفة وغزة.

كل هذه الطروحات والتي صارت جزءا من الأمر الواقع، دفعت بالحركة إلى محاولة إيجاد صيغة توفيقية، تستطيع من خلالها التعامل مع الأوضاع الفلسطينية والإقليمية والدولية الجديدة، والخروج بموقف مقبول من الحل المرحلي، الذي يستهدف إقامة الدولة الفلسطينية في حدود العام 1967م، دون تخليها عن برامجها وعقيدتها وثوابتها، والتي تنص على:

«لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني أو ما يُسمى «إسرائيل» على أرض فلسطين، أو على أي جزء منها. ولا اعتراف بشرعية الاحتلال أيّاً كان، فهذا موقف ينطلق من رؤية مبدئية وسياسية وأخلاقية. وكل ما طرأ على فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق، فهو باطل».

«ولا تنازل عن أي جزء من فلسطين، مهما كان صغيراً، ومهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، كما ترفض كل مشاريع التسوية السلمية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها. وإن أي موقف أو مبادرة أو برنامج سياسي مرحلي تكتيكي أو تفصيلي يجب أن ينسجم مع الثوابت الوطنية الفلسطينية، ولا يجوز أن يعاكسها أو أن يتناقض معها».

ولا يمكن لأي «سلام» في فلسطين أن يقوم على أساس ظلم أهلها، واغتصاب حقوقهم وإخراجهم من أرضهم. وإن فرض شروط العدو القاهر الغاصب على شعب مستضعف قد يوصل إلى «تسوية» مؤقتة، ولكنه لن يؤدي إلى السلام. وستظل المقاومة والجهاد لتحرير فلسطين واجباً وشرفاً ووساماً على صدر كل مقاوم، ولا عبرة بالطغيان الإعلامي الصهيوني والغربي الذي يتلاعب بألفاظ ومصطلحات «الإرهاب» و«السلام»، ليفرض مفاهيمه الخاطئة والمنحازة وسياسة ازدواجية المعايير[1].

كما أن الحركة تؤمن –وفق مبادئها وميثاقها– أن المعركة مع العدو الصهيوني هي معركة وجود وليست معركة حدود، وأنها معركة تتوارثها الأجيال، وترى أن الجهاد

(1) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. وتتلخص الأهداف الإستراتيجية لحماس في تحرير كل فلسطين من نهرها إلى بحرها من العدو الصهيوني، وإقامة الدولة الإسلامية على أرض فلسطين، متى أمكنها ذلك.

ومنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات صرح الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى حول الهدنة مع دولة الكيان قائلاً: «إن شروط حماس للهدنة في هذه المرحلة، هي زوال الاحتلال عن أرضنا المحتلة بعد عام 1967م، وأن تزول كل آثار الاحتلال «الإسرائيلي» من مستوطنات وسجون ومعتقلات، وأن تقوم لنا دولة فلسطينية على ترابنا المحرر، وعاصمتها القدس الشريف، وأن لا تتدخل «إسرائيل» في شؤوننا ولا أمننا ولا حركتنا، وأن يأخذ شعبنا حقه في تقرير مصيره كاملاً، فالهدنة مفادها وقف القتال، وليس القضاء على «إسرائيل»، ونحن نتعامل مع واقع حالي في مرحلة تاريخية من حياتنا. فالهدنة بمفهومنا لا تعني الاعتراف بما أخذت «إسرائيل» سابقاً، فالهدنة معناها وقفُ الصراع[1].

إن ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني، وكذلك الموقف العربي على قواسم مشتركة، يلتقي عليها الجميع، في ظل الظروف السياسية الحالية، وبصرف النظر عن تفاوت البرنامج الخاص بكل طرف؛ هو الذي جعل حماس توافق (لا تمانع من العمل) على إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967م. وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال التنازل عن باقي فلسطين، ولا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الإسرائيلي الصهيوني، كما لا يعني التنازل عن أي من الثوابت المتعلقة بفلسطين[2].

ث. تشكيل الحكومة على أساس وثيقة الوفاق الوطني:

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25م، عرضت حركة حماس على مختلف الفصائل المشاركة في الحكومة ولكن الجميع رفض، فعقدت عدة جلسات من الحوار بهدف التغلب على العقبات التي تبعت تشكيل الحكومة العاشرة (حكومة حماس)، ولكن كل الجهود لم تفلح، وفُرض الحصار عليها من العالم الغربي ودولة الكيان.

---

(1) مقابلة في برنامج الشريعة والحياة بتاريخ 1998/4/26م.

(2) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

ثم تم تشكيل حكومة تقوم على أساس وثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الأسرى وما تبعها في اتفاق مكة الذي حصل بعد تدهور الأوضاع وحدوث الفلتان الأمني الذي قامت به بعض عناصر حركة فتح، ونتج عنه انقسام بين الحركتين.

وقد بقيت مساحة الفلتان الأمني تتسع حتى توقيع اتفاق مكة في شباط 2007م، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، بتاريخ 2007/3/17م، فتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الاستاذ إسماعيل هنية والتي لم تعمر طويلاً.

المبحث الخامس: رؤية حماس لتجربة الحكم:

قامت رؤية حركة حماس في السلطة على المزاوجة بين برنامجين ومرحلتين، وهما التحرر الوطني والبناء والتغيير، وضربت النموذج العملي في إمكانية تحقيق هذه المزاوجة، فقد خاضت الحركة والحكومة تحديات جساماً كانت تستهدف وجود الحكومة بالأساس، وضَرْبَ هذا المشروع القادم واستئصاله. فخاضت معركة الحصار وعدة حروب قاسية، استطاعت الخروج منها أكثر ثباتاً وقدرة على تقديم المزيد من العطاء للشعب الفلسطيني. فالمقاومة في ظلّ حكم حماس كانت أكثر قوة وقدرة على إيلام العدو، وفرضت عليه معادلات جديدة، وضربت المرتكزات الأساسية لنظرياته الأمنية والعسكرية.

وهذا يعود لوجود حكومة رؤيتها تقوم على حماية برنامج المقاومة وتوفير الغطاء السياسي لها. ولعل أبرز تجليات التكامل بين الأداء السياسي للحكومة والفعل المقاوم كانت في معركة حجارة السجيل، التي أبدعت فيها المقاومة، وقامت الحكومة بالمقابل بدور سياسي في استقطاب الفعل الإقليمي الداعم، وحمت ظهر المقاومة، وهذا لم يكن ليأتي لو لم تكن هناك حكومة من النهج السياسي ذاته.

وإن مشروع التغيير والإصلاح لدى الحكومة؛ كان يهدف لمحاربة أشكال الفساد والتجاوزات ومراكز القوى، وبالرغم من الحصار المضروب على القطاع إلا أن تقدماً حدث في الاقتصاد الفلسطيني، حيث شرعت الحكومة بخطوات وإجراءات في إطار الحكم الرشيد والمأسسة.

ولتحقيق هدف إنهاء أشكال الفساد شكلت الحكومة القوة التنفيذية لتجاوز الفوضى الأمنية، والتصدي لها، وقامت بإحكام ضبط الوزارات وإيجاد البدائل المالية عن المال السياسي، وفتح قنوات اتصال مع دول عديدة لكسر الحصار السياسي.

إن برنامج الإصلاح والتغيير كما تراه «حماس» ليس مقتصراً على الأسماء والأشخاص والانتماء السياسي، وإنما يقوم على التغيير في المنهج والمسار للسلطة الوطنية، من حيث العقيدة الفكرية والممارسة السياسية والمنطلقات لمختلف القرارات.

سارت الحكومة وصمدت نحو عام كامل، استطاعت خلاله إثبات أن وجود حماس في الحكم لا يعطل المقاومة، فكان أسر شاليط؛ وأيضاً إثبات حقيقةٍ مفادُها أنه في ظلّ حكم حماس يمكن إيجاد دبلوماسية قائمة مع دول لا تكترث كثيراً بالحصار الأمريكي الإسرائيلي، وإثبات أن الأداء السياسي يمكن أن يحقق تغيرات، لتوفير البديل المالي، بحيث يتم دعم حكومة المقاومة. واستطاعت هذه الرؤية أن توجد لها قاعدة حقيقية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

أن هذه الحكومة يمكن أن تكون رسالة إلى العالم بوحدة شعبنا وقدرته على تجاوز أصعب المراحل، وأن روح التحدي متوفرة لدى الجميع، خصوصاً أن ذلك يأتي في أعقاب انتفاضة خاضتها كل الفصائل سوية ضدّ الاحتلال، وبعد سقوط خيار أوسلو عملياً على وقع دبابات العدو.

بدأت المعادلة تتغير، وبدأ الحصار يتهاوى، خصوصاً مع متغير جديد تمثل في حماقة ارتكبها الاحتلال بمهاجمة أسطول الحرية للتضامن مع غزة، مما أدى إلى استشهاد تسعة من المتضامنين الأتراك. وتحول الحصار إلى قضية إنسانية دولية كبرى، وأزمة سياسية مع دولة لطالما صنفت كصديق لـ«إسرائيل». كل هذه التغيرات أدت إلى إعادة فتح معبر رفح بشكل متقطع، وبدأت جولات الحوار الوطني في القاهرة التي أعادت علاقتها مع غزة بعد قطيعة نحو عامين، وشرعت الحكومة بتطوير أدائها في كل المجالات لتبني مفهوم الحكم الرشيد، وتثبت مفاهيم الشفافية والعدالة والإصلاح في العمل الإداري، وتبدأ عملية إعادة بناء الجهاز الإداري بشكل كامل، وكذلك عملية إعادة بناء القطاع، وخصوصاً ما هدمه الاحتلال.

وتوالت انتصارات شعبنا وحكومته ومقاومته، إذ جاءت صفقة وفاء الأحرار لتطلق سراح 1,050 أسيراً من خيرة أبناء شعبنا من سجون الاحتلال.

وجاءت عشرات بل مئات الوفود التضامنية من مختلف دول العالم، عرباً ومسلمين وأوروبيين وأمريكان، كلهم يحملون من المشاريع والدعم المادي والمعنوي، وأصبحت غزة رمزاً للعزة والإباء والحرية الإنسانية. فتحولت الصعاب التي واجهتها غزة وحكومتها إلى نعمة، بأن رفع الله شأن هذه البقعة الصغيرة من العالم، بفعل جهاد وتضحية وصمود أبنائها على الظلم والتآمر.

لقد قام مشروع الحكومة على أداء متميز جعل قطاع غزة يشهد حالة استقرار في الأسواق والمحال والمخابز والشوارع، وتعمل كافة الأجهزة الحكومية بخطط بديلة، في ظل العدوان الإسرائيلي على غزة، في الحروب الثلاثة. لقد تقاطع العمل السياسي مع الإداري مع العمل المقاوم؛ ووصل إلى غزة رئيس الوزراء المصري، ووزراء خارجية الدول العربية، وأمين عام جامعة الدول العربية، ووزير الخارجية التركي، بعد سلسلة من الاتصالات السياسية للحكومة، وجهود مكثفة أسفرت عن اتفاق للمرة الأولى لوقف العدوان على غزة. وتحقّق نصر سياسي لصالح المقاومة لأول مرة في تاريخ الصراع على العدو الصهيوني، بفعل هذا التكامل والتناغم في الأداء الوطني.

لقد عززت المعارك والتصدي لدولة الكيان الغاصب القناعات بإمكانية المزاوجة بل والتكامل بين الحكومة والعمل المقاوم، وأن هذا الوضع هو الأنسب عبر تشكيل غطاء سياسي للمقاومة، وأنه يمكن تحقيق الإنجازات الحقيقية.

فكانت الحكومة راسخة الأقدام، فشلت كل محاولات إسقاطها، واستطاعت تحقيق الأمن للمواطنين، وأن تقوم بسلسلة مشاريع استراتيجية في غزة. ففي ظلها شهد قطاع غزة انطلاقة طيبة منقطعة النظير، وأُنشئت المشاريع الزراعية التي حققت الاكتفاء الذاتي بكل الخضروات والكثير من الفواكه، وأعادت عملية الإنتاج لمصانع مهملة ومغلقة(1).

(1) انظر: هنية،اسماعيل: قراءة في الرؤية وتجربة الحكم، ص485.

المبحث السادس: علاقة حركة حماس بالتنظيمات الفلسطينية:

لقد بينا في المبحث السابق مدى حرص الحركة على لحمة الشعب الفلسطيني بمختلف اتجاهاته ومستوياته وانتماءاته، فلذلك كان لا بد من التواصل والتعاون الدائم مع الحركات والفصائل الفلسطينية ابتداء، لذلك سنبين فيما يلي:

أولاً: علاقة حركة حماس بحركة فتح:

أكدت حماس في ميثاقها الصادر في آب عام 1988م بخصوص علاقتها مع الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية أنها: تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي، وتؤكد لكل من هو مندمج بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في تصورها للحياة، وتحركها مع الآخرين، تمقت الانتهازية، ولا تتمنى إلا الخير للناس، وتطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون لها إلا كذلك...[(1)].

أن هذا الموقف النظري العام الذي حمله ميثاق الحركة، تفرع على مستوى الممارسة إلى اتجاهين: أحدهما يتعامل مع الفصائل الواقعة في مربع الموقف السياسي المعارض لعملية التسوية، والآخر يتعامل مع الفصائل المؤيدة لتلك العملية، وخصوصاً حركة فتح، وقد تلون كل من هذين الاتجاهين بحقائق الأمر الواقع والممارسة العملية، لكن الترجمة الأساسية العملية لهذا الموقف تظل بالاعتراف الكلي بنضال هذه الفصائل ضد الاحتلال، وتجاوز الإشكالات الفكرية والنظرية في التعامل، والتنسيق معها على «قاعدة مقاومة الاحتلال»[(2)].

ففي فترة الانتفاضة الأولى تأرجحت العلاقة بين حركتي فتح وحماس كثيراً، فقد كانت في البداية مشوبة بالحذر من الطرفين ولم يتعرض أحد منهما للآخر بفعل أو قول، نظراً لانشغال الطرفين في إدارة الصراع مع الاحتلال والتحضير لفعاليات الانتفاضة.

---

(1) الميثاق، المادة (٢٥).

(2) انظر: الحروب، خالد: (حماس): الفكر والممارسة (مرجع سابق)، ص125.

أما الجانب الإيجابي للعلاقة بين الطرفين خلال إدارة فعاليات الانتفاضة الأولى (على مستوى الداخل)، وقبل أن تبدأ فتح في السير باتجاه المفاوضات مع إسرائيل تمهيداً لعقد اتفاقيات السلام، فقد تم فتح حوار مع القيادة الوطنية الموحدة، ومع قيادة فتح ومع كافة الفصائل، وخلال هذه الفترة نجح التنسيق والعمل المشترك، مما أدى إلى حل الكثير من المشاكل ونجاح الحوار في الوصول إلى قناعة كبيرة بضرورة تجاوز الخلافات، حتى وصل الأمر ذروته بأن تقوم القيادة الوطنية الموحدة بكتابة فعاليات حماس في بيانات القيادة الموحدة، وتقوم حماس بكتابة فعاليات القيادة الوطنية الموحدة في بيانها الخاص، ودعوة الجماهير إلى الالتزام بذلك، ووصل التنسيق إلى القمة[1].

وأيضاً فإنه عقب مختلف الصدامات بين الحركتين في الأرض المحتلة كان نوع من الحوار ينشأ لوقفها، وغالباً ما كانت لقاءات الحوار تنظم في الأرض المحتلة وفي الخارج في الوقت نفسه، وكانت اللقاءات لا سيما التي كانت تعقد خارج الأرض المحتلة، توفر فرصاً للتحاور في موضوعات غير قضايا الصدامات والحوادث الميدانية، أبرزها موضوع انضمام حماس إلى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وموضوع الموقف من العملية السلمية، إلا أن جميع الحوارات فشلت في الوصول إلى أية صيغة توافقية على صعيد المواقف السياسية أو تنسيق الجهود التنظيمية[2].

منذ أول لقاء تم بين قيادتي الحركتين والذي عقد في صنعاء باليمن في 12 أغسطس/ 1990م، ظهر التباين الكبير في وجهات النظر بين الطرفين، وبدا أنه كلما تقدم الزمن زادت الهوة بين الحركتين أكثر فأكثر، ولئن كانت الخلافات بين الحركتين قبل مؤتمر مدريد تشكلت على خلفية الانتفاضة ومسألة تمثيل حماس في المجلس الوطني الفلسطيني، فإن الخلافات بينهما دخلت مرحلة الافتراق السياسي منذ المؤتمر، حيث بدا أن العلاقة بينهما بقيت في إطار التعايش ولم تصل إلى مرحلة التفاهم، وهو ما جعل أغلب اللقاءات بين قيادتي الحركتين تتسم بأنها لقاءات تعقد على خلفية مشكلة أو نزاع يحدث بينهما، خاصة وأن اللقاءات النادرة التي أجريت بهدف التفاهم السياسي، ومنها لقاء الخرطوم مطلع العام 1993م، وكذلك لقاء عمان في 1993/7/15م، لم تحقق نجاحاً يذكر.

---

(1) انظر: المبحوح، وائل: المعارضة في الفكر السياسي لحركة حماس (مرجع سابق)، ص128.

(2) انظر: خالد الحروب، (حماس)، مرجع سابق، ص132.

بعد مؤتمر مدريد تحديداً أخذ منحى العلاقة بين الحركتين يميل إلى التصعيد خاصة في ظل رفض حماس المتكررِ الانضمامَ إلى المنظمة، إضافة إلى انتقادها العلني لمشاركة فتح والمنظمة في مؤتمر مدريد والاتجاه نحو التسوية. ولم تفلح مبادرة نواب الحركة الإسلامية الأردنية في اللقاء الذي عقد بين الحركتين في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من 25–1992/1/27م في رأب الصدع بين الطرفين ونزع بذور الخلاف بينهما، أو إزالة الاحتقان في العلاقة بين قواعد الحركتين، إذ سرعان ما تجددت المشكلات وبلغت حد الاقتتال بين أنصار الحركتين في تموز/يوليو 1992م في قطاع غزة، تحديداً على خلفية المواقف المعلنة للطرفين من العملية التفاوضية ومؤتمر مدريد[1].

إلا أن هناك محطات ونقاطا تمّ الاتفاق عليها بين الحركتين، وقد تجلى ذلك في بداية أحداث انتفاضة الأقصى بعد عام 2000م، في مواجهة الاحتلال، حيث قامت الحركتان في تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأيضا شاركت حركة حماس في لجنة المتابعة الوطنية الإسلامية.

ولكن بعد سنتين من الانتفاضة تم عقد عدة حوارات بين الحركتين، منها الذي عقد في الفترة من 10–2002/11/13م، وتم تبني برنامج فلسطيني موحد ينص على حق المقاومة للاحتلال والإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام، كما تم الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية وعلى القيام بإعادة تنظيم (م ت ف) وإصلاحها وفق أسس تمكن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام لها.

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25م، فقد تم تشكيل حكومة تقوم على أساس وثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الأسرى وما تبعها في اتفاق مكة الذي حصل بعد تدهور الأوضاع وحصول عمليات اقتتال بين الطرفين الصدام المسلح والانقسام بين الحركتين. وقد تصاعدت الاشتباكات حتى توقيع اتفاق مكة في شباط 2007م، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، برئاسة إسماعيل هنية، والتي لم تعمر طويلاً حيث تجددت الاشتباكات في 2007/6/7م، وبلغت ذروتها عندما قامت حركة

(1) انظر: المبحوح، وائل: المعارضة في الفكر السياسي لحركة حماس (مرجع سابق)، ص29.

حماس بالحسم عسكري لقطاع غزة في 2007/6/14م، وبقي الوضع حتى حدوث الحرب على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال في تاريخ 12/27 /2008م، وبقيت الدعوات مستمرة لمواصلة الحوار بين الحركتين لإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة وغزة...

وفي عام 2014م التقى وفدا حركة حماس وحركة فتح لاتمام المصالحة الفلسطينية، وقد توصلا لما سمي باتفاق الشاطئ وبدء تنفيذ المصالحة، وسط ترحيب شعبي وفصائلي كبيرين[1].

ثانياً: حركة حماس والتنظيمات الفلسطينية المعارضة (تحالف القوى الفلسطينية):

في المدة الواقعة بين قيام الحركة (ديسمبر 1987م) وبروز مسألة تمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني (نيسان 1990م)، لم تكن هناك علاقة تذكر بين حركة حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وقد حدث تحول طفيف في العلاقة بين الحركة والجبهة الشعبية بالذات، في 1990/6/15م، حينما عقد أول لقاء رسمي بين الحركتين في عمّان، على خلفية موضوع دخول حماس للمجلس الوطني الفلسطيني، ثم بعد ذلك توالت اللقاءات والحوارات بين الحركتين.

تمركزت اللقاءات بين الحركتين في المدة التي سبقت انعقاد مؤتمر مدريد (1991/10/31م)، حول مسألتين أساسيتين:

الأولى: دعوة الجبهة الشعبية لحركة حماس إلى دخول (م.ت.ف) والحصول على تمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني لتسهم في دعم برنامج التصحيح والإصلاح لـ(م.ت.ف) الذي تقوده الجبهة.

الثانية، فهي اتفاق الطرفين على ضرورة استمرار الانتفاضة وتصعيدها.

(1) عودة، عواد جمال: إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2011م.

وقد طرأ تحول آخر على العلاقة بين حركة حماس والجبهة الشعبية والديمقراطية لكنه هذه المرة كان تحولا نوعيا، إذ دخلت العلاقة بين الحركة من جهة، والجبهتين من جهة أخرى مرحلة جديدة عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

وفي المدة المذكورة، ورغم المواقف شبه المتقاربة بين الحركة والجبهتين من مسألتي التسوية السلمية والانتفاضة الفلسطينية، إلا أن العلاقة بين الطرفين لم تتجاوز إصدار البيان المشترك.

وعقب مؤتمر مدريد، اشتركت حماس في صيغة تنسيقية مع مجموعة من الفصائل الفلسطينية سميت «بالفصائل العشر»، واقتصرت فعاليات هذه الفصائل على البيانات المشتركة وبعض الإضرابات التي تم تنفيذها في الداخل والخارج. وبعد توقيع اتفاق أوسلو طُرحت بعض الاقتراحات لتطوير هذا الإطار ليكون في موقع أفضل لمواجهة اتفاق أوسلو/ القاهرة، وبعد جولات من الحوارات والنقاشات تم التوصل إلى صيغة «تحالف القوى الفلسطينية»، والذي يقوم على أساس رفض اتفاق أوسلو والعمل على إسقاطه وتشكيل قيادة لهذا التحالف لإعطائه بعداً جديداً.

وبعد مرور عدة أشهر على تشكيل التحالف تبدّى لدى حركة حماس الملاحظات التالية:

1. تردد بعض الأطراف في التحالف (الشعبية – الديمقراطية – النضال الشعبي– جبهة التحرير الفلسطينية) في قبول قيادة حركة حماس للمعارضة من خلال رفض هذه التنظيمات لمبدأ الأوزان والإصرار على التمثيل المتكافئ.
2. إن دخول بعض التنظيمات إلى التحالف كان بنفس تكتيكي مرحلي غير محسوم استراتيجياً، ربما بهدف الاستقواء بحماس، أو ربما بسبب الإفادة من برنامجها العسكري والسياسي داخل الأرض المحتلة، والحصول على مكاسب سياسية لدى قيادة عرفات.
3. إن هذا التحالف بشكله القائم ليس قادراً على تعطيل عملية التسوية تعطيلاً معيقاً أو إيقافها تماماً[1].

(1) انظر: الحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة (مرجع سابق)، ص140–141.

إن رؤية الحركة في اعتمادها لمشروع التحالف أو الجبهة استندت إلى جملة مرتكزات: أنها صيغة قابلة للتطور التاريخي والطبيعي، وأن اكتساب الشرعية يكون بالممارسة السياسية والمحلية الداعية لبرنامج التحالف وليس بمجرد الاعلان، وذلك حين يتمكن التحالف من التحول إلى قيادة جماعية للشعب الفلسطيني يمثل طموحه بالفعل.

وقد أصرت حماس على ضرورة أن تظل صيغة الفصائل العشرة قائمة وفاعلة، بعيداً عن «التورط» بالحديث عن بدائل ربما غير واقعية قد تقود إلى حالة من الاستقطاب الجماهيري الساخن، وتدفع الأمور باتجاه التأزم والابتعاد عن الهدف الرئيس وهو مقاومة الاحتلال والمشروع الصهيوني[1].

ومن خلال المتابعة للبرامج التي قام بها التحالف يتبين لنا أن حركة حماس استطاعت أن تقدم صورة جديدة للمعارضة المتحالفة على برنامج محدد دون تداخل هذا البرنامج مع الأيديولوجيا أو البنى التنظيمية، ومثل تحالف القوى الفلسطينية صوتاً معارضاً هدد في بعض المراحل برامج خط التسوية في المنظمة، وبرغم عدم النجاح في تشكيل شكل تنظيمي أقوى، أو ضم أفراد أو قوى جديدة للتحالف، وبرغم عدم اكتساب شرعية التمثيل اللازمة لنزع الشرعية عن القيادة الرسمية لمنظمة التحري، غير أن اجتماعات التحالف وتوجهاته ومواقفه الأولى أخذت طابع التوجيه للقطاع المعارض داخل الشعب الفلسطيني[2].

(1) انظر: المبحوح، وائل: المعارضة في الفكر السياسي لحركة حماس (مرجع سابق)، ص139.

(2) انظر: دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس (مرجع سابق)، 279 بتصرف.

المبحث السابع: حماس والمصالحة الفلسطينية :

أولاً: مسار المصالحة حتى 2017م:

في مطلع 2006م تم تنظيم ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، وهي أول انتخابات تشارك فيها حماس، وقد فازت فيها بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، إلا أن الفصائل الفلسطينية رفضت المشاركة في حكومة حماس، فشكلت الحركة حكومتها برئاسة إسماعيل هنية الذي تسلّم يوم 19 مارس/آذار 2006م، لكنها قوبلت بحصار إسرائيلي مشدد عرقل عملها، وبمحاولات داخلية للإطاحة بها.

في مايو/أيار 2006م، أطلقت قيادات الأسرى الفلسطينيين وثيقة للمصالحة سميت لاحقاً بوثيقة الأسرى التي لاقت ترحيباً من جميع الأطراف، وعلى أثرها عُقد مؤتمر الحوار الوطني يوم 25 مايو/أيار 2006م، ومع ذلك ظل الانقسام قائماً فلم تتوقف الاشتباكات المسلحة، وفشلت وساطات عديدة بينها الوساطة القطرية في أكتوبر/تشرين الأول 2006م في تهدئة الأوضاع.

استمرت أجواء التوتر مع دخول عام 2007م، إذ بادر الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى دعوة حركتي فتح وحماس إلى التحاور في رحاب الأراضي المقدسة، ووقّعت الحركتان على ما بات يعرف بـ«اتفاق مكة» في فبراير/شباط 2007م، وشكلت الفصائل حكومة وحدة وطنية.

بعد اتفاق مكة بأسابيع قليلة تجددت الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس، وهو ما انتهى بإعادة حركة حماس الأمن إلى قطاع غزة، وأيضاً ضبط حالة الفلتان الأمني مطلقاً، فيما عرف باسم «الحسم العسكري»، ليتحول الانقسام الجغرافي إلى انقسام سياسي كامل يوم 14 يونيو/ حزيران 2007م.

وبعد صمت لأكثر من عامين وتحديدا في أوائل 2009م، وبعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة، تجددت الوساطة بين الفصائل لتكون هذه المرة مصرية حيث أعدت القاهرة خلاصة أفكارها فيما باتت تعرف بـ«الورقة المصرية» وطرحتها في سبتمبر/أيلول 2009م.

ومن ثمّ عاد الحراك مجدداً إلى ملف المصالحة بعد لقاء جمع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ورئيس المخابرات المصرية عمر سليمان أواسط 2010م، عُقد على أثره لقاء بين فتح وحماس في العاصمة السورية دمشق في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني 2010م.

وفي يوم الأربعاء 2011/5/4م وقعت الفصائل الفلسطينية في القاهرة على الورقة المصرية (وثيقة الوفاق الوطني للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني).

وفي 23 أبريل 2014م أعلن في غزّة أن اجتماعات بين حركة فتح وحركة حماس عُقدت لمدة يومين أفضت إلى إتفاق على المصالحة بين الطرفين والالتزام باتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، والعمل على إنشاء حكومة توافق وطني تعلن خلال 5 أسابيع، وإجراء انتخابات بعد 6 أشهر على الأقل من تشكيل الحكومة: رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني الفلسطيني. ثم أدت حكومة الوفاق الوطني اليمين القانونية في الثاني من حزيران/يونيو 2014م، حيث ضمت في عضويتها وزراء من الضفة الغربية وقطاع غزة على أمل وضع حد للانقسام المستمر منذ العام 2007م[1].

وبالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني، إلا أن الانقسام ظل قائما، ولم يتغير من الواقع شيء، فقامت دولة قطر بمبادرة جديدة لاستئناف المصالحة الفلسطينية، عبر لقاءات ثلاثة:

أ. اللقاء الأول 7 شباط 2016م:

استطاعت العاصمة القطريّة الدوحة من خلال وزارة خارجيتها أن تجمع في 7 و8 شباط/فبراير 2016م، لقاءات بين حركتي فتح وحماس، للبحث في آليّات تطبيق المصالحة، ومعالجة العقبات التي حالت دون تحقيقها في الفترة الماضية، حيث تدارس الطرفان آليّات وضع اتّفاقيّات المصالحة موضع التنفيذ وخطواته، ضمن جدول زمنيّ يجري الاتّفاق عليه.

---

(1) انظر: انظر: حمدان، أسامة: موقف حماس من المصالحة وطرق تفعيلها، مركز الزيتونة، للدراسات والاستشارات. http:// www.alzaytouna.net/24/11/2015. والانقسام الفلسطيني. https://ar.wikipedia.org/wiki.

وأصدرت حماس من جهّتها، تصريحاً مقتضباً في 8 شباط 2016م، جاء فيه أنّ الطرفين توصّلا إلى تصوّر عمليّ محدّد، سيتمّ تداوله، والتوافق عليه في المؤسّسات القياديّة للحركتين، ومع الفصائل والشخصيّات الوطنيّة، ليأخذ مساره إلى التطبيق العمليّ على الأرض.

وفي ذروة الحديث عن المصالحة، خرجت تصريحات متبادلة بين فتح وحماس، غلب عليها طابع الخلافات التي أبعدت أفق المصالحة، واتّضح فيما بعد أن الحوارات لم تقدّم حلولاً مقنعة للقضايا الأساسيّة مثل مستقبل الموظّفين في غزّة الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ عام 2006م، أو معبر رفح الذي يواجه إغلاقاً متواصلاً، فضلاً عن كون مصر لم تعط الضوء الأخضر لفتح لإتمام المصالحة مع حماس.

ب.اللقاء الثاني: 26-27 آذار 2016م:

انطلقت جولة جديدة من حوارات المصالحة الفلسطينية في العاصمة القطرية الدوحة، يومي 26-27 مارس بين حماس التي ترأس وفدها موسى أبو مرزوق عضو مكتبها السياسي، وبين فتح التي قادها وفدها عزام الأحمد عضو لجنتها المركزية، وقد كانت أجواء لقاء وفدي فتح وحماس إيجابية، وتم الاتفاق على قضية موظفي غزة، بدمجهم بشكل كامل في السلك الوظيفي للسلطة الفلسطينية، وكان المطلب الرئيس لحماس أيضاً بأن يتزامن إصدار مرسوم رئاسي من الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتشكيل حكومة جديدة، مع مرسوم آخر يدعو لعقد دورة جديدة للمجلس التشريعي بعد 6 أسابيع من توقيع اتفاق المصالحة.

وقد كشف أمين سر المجلس الثوري لفتح، أنه جرى التوافق خلال جولات الحوار بين وفدي فتح وحماس في الدوحة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإن القضايا التي لم تحسم بعد ستُرحل لحكومة الوحدة الوطنية للتنفيذ كموضوعات الأمن في غزة، والموظفين، ومعبر رفح، كما أن تفاصيل الحقائب الوزارية في حكومة الوحدة لم تطرح، ويفترض أن يعقد لقاء يجمع الرئيس محمود عباس برئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في قادمات الأيام.

ت.اللقاء الثالث: 27 أكتوبر/تشرين أول 2016م:

وفي 27 أكتوبر/تشرين أول 2016م التقى الرئيس محمود عباس، كلاً من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، ونائبه إسماعيل هنية، في الدوحة، فاتفق الطرفان على أن تحقيق المصالحة يعتبر المدخل الرئيس لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، ومواجهة ودحر مخططات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير خيار الدولتين.

وقد عرضت الحركة خلال اللقاء مع الرئيس محمود عباس رؤية متكاملة لتحقيق المصالحة، عبر آليات عمل وخطوات محددة لتطبيق الاتفاقيات السابقة، وخاصة ما يتعلق بإجراء الانتخابات الشاملة بكل مستوياتها.

وأصدرت محكمة العدل العليا في مدينة رام الله، في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2016م، قراراً نهائياً بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية فقط دون غزة لعدم قانونية المحاكم في القطاع، قبل أن تعلن الحكومة في اليوم التالي عن تأجيل هذه الانتخابات لأربعة أشهر يتم خلالها العمل على توفير البيئة القانونية لإجرائها في يوم واحد في كافة الأراضي الفلسطينية.

وفي يوم الاربعاء من كانون الثاني 2017م، بدأت لجنة تحضيرية اجتماعاتها في مقر السفارة الفلسطينية في بيروت للبحث في كيفية إعادة تشكيل وصياغة المجلس؛ بما يشمل التمثيل الحقيقي للفصائل ويشمل الإصلاح الإداري والمالي والتوافق على مكان عقده. وهذه اللجنة مكونة الأمناء العامين للفصائل (أو من ينوب عنهم) وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاء عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

أما المجلس الوطني الفلسطيني فهو يُعدّ بمثابة برلمان المنظمة، ويضم ممثلين عن الفصائل والقوى والاتحادات والتجمعات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، كما يضم جميع أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم 132 عضواً.

وقد أعلن الدكتور موسى أبو مرزوق أنه تم الاتفاق في اجتماع اللجنة التحضيرية لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، على تشكيل مجلس وطني جديد حسب ما تم الاتفاق

عليه سابقا في تفاهمات المصالحة، بما يعكس كل مكونات الشعب الفلسطيني، على أن يتم انتخابه بشكل حر ومباشر من الشعب الفلسطيني حيثما أمكن، والتوافق حيثما يتعذر إجراء الانتخابات.

وقد تم التفاهم أيضاً على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الانتخابات المقررة، وتعمل على تنفيذ اتفاقات المصالحة لإنهاء الانقسام والإعداد للانتخابات العامة كافة[1].

ثانياً: موقف الحركة من المصالحة:

إن الاتفاقات السابقة تدل بشكل قاطع على أن المصالحة مكون أساسي في استراتيجية الحركة وفكرها، فقد قدمت الحركة العديد من التنازلات لإنجاحها في مراحل متعددة، بالرغم من التباينات الداخلية في مسألة إدارتها وتوقيتها، مغلبة في ذلك استراتيجيتها الخاصة المعتمدة على مبدأ الشراكة والهم الوطني الواحد.

وأيضاً وبالرغم من استمرار السلطة بالتنسيق الأمني، والممارسات التعسفية ضد الحركة في الضفة الغربية، فقد تجاوزت آلامها وعضت على الجرح وتفاعلت وسعت بكل عزيمة نحو المصالحة وإنهاء الانقسام لصالح القضية المركزية، والشعب الفلسطيني.

وبالمقابل فقد كان للحركة رؤيتها في التحديات التي تواجه المصالحة، وما هي المحددات التي ينبغي أن تحكمها حتى تؤتي أكلها؟

أ. التحديات التي تواجه المصالحة:

1. ارتباطها بضغوطات خارجية أميركية وإسرائيلية.
2. غياب البرنامج السياسي: إذ من الصعب أن تتحرك حكومة الوفاق الوطني بلا برنامج سياسي يشكل المرجعية الأساسية لها.
3. الملف الأمني: ففي ظلّ العقيدة الأمنية لأجهزة الأمن، ومرجعيتها القانونية الحالية، من الصعب أن تخدم أجندة وطنية متفق عليها.

(1) وكالة صفا، الأربعاء، 11/ يناير /2017م.

4. الانتخابات: تنظيم الانتخابات وتأمين إجرائها في ظلّ شفافية عالية ليس أمراً سهل المنال.
5. مهمة إعادة إعمار غزة: هي مهمة ليست سهلة في ظلّ الموقفين الحاليين لكل من الجانب الإسرائيلي والمصري.
6. توحيد مؤسسات السلطة في الضفة الغربية وغزة.
7. تحكّم «إسرائيل» في ثلاثة ملفات من ملفات المصالحة، وهي: الأمن وتحركات الحكومة وإنفاذ الانتخابات، وهي بهذا ستكون ضابط الإيقاع لعملية المصالحة، ويشكل ذلك أكبر التحديات للعملية برمتها.

د. محددات المصالحة العليا بالمنظور الوطني الفلسطيني:

1. تحقيق الشراكة في إدارة القرار الوطني الفلسطيني.
2. تأسيس النظام السياسي الفلسطيني على مبادئ المؤسسية والتعددية والتداول.
3. بناء استراتيجية وطنية موحدة منبثقة من برنامج سياسي موحد، على قاعدة القواسم المشتركة، لإدارة الصراع مع الكيان المحتل.
4. ضرورة إشراك كافة القوى الفلسطينية في عملية المصالحة وفي صناعة القرار الفلسطيني.
5. اعتبار المصالحة مدخلاً لمراجعة المسار الفلسطيني بعد أوسلو باتجاه توحيد الجهد الوطني لتوجيهه نحو الاحتلال، من خلال عقد مؤتمر وطني مثلاً لتوليد رؤية وطنية جامعة للمرحلة المقبلة.
6. عدم الارتهان للضغوط الخارجية، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصلحة الحزبية الضيقة.
7. يتطلب الأمر جهود جادة من الأطراف العربية والإسلامية لإنجاح المصالحة وإنهاء حالة الانقسام الفلسطينية[1].

(1) انظر: تقدير-استراتيجي-71-المصالحة-الفلسطينية، /http://www.alzaytouna.net/2014/10/19.

المبحث الثامن: علاقة حماس بالحركات الإسلامية الفلسطينية:

لقد أفردت الحركة في ميثاقها بنداً خاصاً تحت عنوان «الحركات الاسلامية»، بينت فيه موقفها من الحركات الاسلامية بصورة عامة ما نصه: تنظر حركة المقاومة الاسلامية الى الحركات الاسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات إن توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله، بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، ولكل مجتهد نصيب[1].

وسنتناول في يلي باختصار موقف حماس من الحركات الإسلامية التالية:

أولاً: موقف حماس من حركة الجهاد الاسلامي:

لقد تشكلت حركة الجهاد داخل رحم جماعة الإخوان المسلمين، وبلورت خطاباً نقدياً للجماعات والحركات الإسلامية وذلك لموقفها من العمل العسكري ضد الاحتلال.

وقد تبنت حركة الجهاد اتجاهاً فكرياً وسياسياً وحركياً ثورياً، لا يؤمن بمنهج الإخوان المستند لفكرة الإصلاح التدريجي للمجتمع العربي في جميع نواحي الحياة اليومية من أجل تهيئته للمقاومة والجهاد، بل إن البديل هو العمل الثوري من قبل طليعة إسلامية تكون قادرة على فرض نظام إسلامي يقوم بعد شن حرب شاملة على «اسرائيل»[2].

أما النقد الحاد الذي وجهه مؤسسو حركة الجهاد لجماعة الإخوان المسلمين لم يقتصر على موقفهم من القضية الفلسطينية، بل امتد ليشمل فكرهم تجاه الواقع في العالم العربي عموماً، وفي مصر وغزة على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق يقول الدكتور فتحي الشقاقي رحمه الله تعالى في معرض نقده لمواقف الحركات الاسلامية من القضية الفلسطينية: إذا كان غياب الحركة الإسلامية مفهوماً ومبرراً في فترة الخمسينيات والستينيات، فإنه لا يمكن فهم أو تبرير هذا الغياب

---

(1) الميثاق، المادة (23). وانظر: صالح، محسن: حماس دراسات في الفكر والتجربة، مرجع سابق، 188.

(2) انظر: أبو عمرو، زياد: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، 1989. ص151.

المذهل للحركة الاسلامية الآن عن احتلال موقعها الحقيقي في قيادة المرحلة وتوجيه أحداثها والسيطرة على متغيراتها. وقد طرح الشقاقي مقولة القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للحركة الاسلامية، ورأى أن المشروع الصهيوني والدولة العبرية هو جوهر الصراع الغربي – الإسلامي، وأن التصدي لـ«اسرائيل» هو أول واجبات حركة النهضة الإسلامية[1].

وعندما انطلقت حركة حماس في أواخر سنة 1987م، وأخذت بسرعة دوراً كبيراً في انتفاضة الشعب الفلسطيني، انتفت معظم الانتقادات التي كانت توجهها حركة الجهاد للإخوان المسلمين، واقتربت الجهاد إلى لحماس، لتلتقي معها في التأصيل الفكري والجهادي والسياسي، وفي الطرح الاستراتيجي؛ وتختلف معها في بعض الجوانب والمواقف الجزئية والتكتيكية.

وحافظت الحركتان على تميزهما في أثناء الانتفاضة المباركة 1987–1993م، وكان لكل منهما برامجه وفعالياته وإضراباته التي يختلف بها عن الآخر؛ ولكن لم تسعَ أيٌّ من الحركتين لتعطيل الأخرى.

شاركت الحركتان في تأسيس تحالف الفصائل العشر على هامش مؤتمر دعم الانتفاضة في طهران في 22–1991/10/25م.

واتفقت حماس والجهاد على مواجهة اتفاق أوسلو، وعلى مواصلة العمل العسكري المقاوم، ونشطتا ضمن تحالف الفصائل العشر. وتعرضت الحركتان إلى ملاحقات الجهات الأمنية في السلطة الفلسطينية؛ وهو ضغط لم يخفَّ إلا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى سنة 2000م. وقد قامت حماس والجهاد في تنفيذ عمليات استشهادية، كما في عملية بيت ليد في 1995/1/22م، وعملية المركز التجاري في تل أبيب في 1996/3/5م؛ حيث وفرت حماس الدعم اللوجستي، بينما قامت عناصر من الجهاد الإسلامي بالتنفيذ.

كانت انتفاضة الأقصى 2000–2005م نقطة تحول في أداء حماس والجهاد، حيث أبدعتا في العمل الجهادي المقاوم، بعد انكسار وتراجع القيود والملاحقات الأمنية التي فرضتها

(1) المرجع السابق.

عليهما السلطة الفلسطينية، وظهر بين حماس والجهاد تنسيق ميداني مشترك، كما في الهجوم على معبر إيرز في قطاع غزة في 2003/6/8م.

قاطعت حماس والجهاد انتخابات الرئاسة الفلسطينية في 2005/1/9م والتي فاز فيها مرشح حركة فتح محمود عباس. وكانت حماس والجهاد ضمن الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق القاهرة في 2005/3/17م، الذي يهيئ الأجواء لدخولهما منظمة التحرير الفلسطينية، ولإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وقد شاركت الحركتان في الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع؛ وتحالفتا في عدد من البلديات.

قررت حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي التابع للسلطة الفلسطينية، بناء على اجتهادات مرتبطة بحماية برنامج المقاومة، والإصلاح، ومحاربة الفساد، وخدمة الجماهير، ومنع التنازلات السياسية. أما الجهاد الاسلامي فقررت مقاطعة الانتخابات[1].

أعطى فوز حماس في الانتخابات في أوائل عام 2006م قوة دفع كبيرة لها، وقوبل في الأوساط المؤيدة للمقاومة بما فيها الجهاد الاسلامي بارتياح كبير. وقد عرضت حماس على الجهاد المشاركة في الحكومة التي كلف اسماعيل هنية بتشكيلها، غير أن حركة الجهاد اعتذرت عن ذلك.

وأشار القيادي في الجهاد نافذ عزام إلى إمكانية التعاون مع الحكومة التي تقودها حماس في عدة ملفات أبرزها الإصلاح الداخلي لتخفيف معاناة الناس، وتعزيز خيار المقاومة، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني، كما يمكن مساعدتها في مواجهة الضغوط التي تتعرض لها.

ويبدو أن العلاقة بين حماس والجهاد تواصلت بشكل إيجابي، وأعطت العلاقة المتميزة بين زعيمي الحركتين خالد مشعل ورمضان عبدالله دفعاً قوياً للتفاهم، ولتجاوز بؤر الاحتكاك. وبعد أن شكلت حماس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية في آذار/مارس 2007م، وصل التنسيق بين حماس والجهاد إلى أشده.

---

(1) انظر: حمودة، سميح: موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية، (حماس دراسات في الفكر والتجربة)، 204.

عارضت حركة الجهاد الاسلامي الحسم العسكري لضبط الفلتان الأمني، الذي قامت به حماس في قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007م، وحاولت الجهاد أن تلعب دور الوسيط.

وفي 2008/9/8م عقدت الحركتان اجتماعاً مطولاً، صدر عنه في اليوم التالي بيان أكد على العلاقة الاستراتيجية بين الحركتين، وعلى الثوابت التي تؤمن بها الحركتان، وأكد على الحوار الوطني الجاد سبيلاً وحيداً لمعالجة الانقسام السياسي الفلسطيني[1].

ونسقت الحركتان موقفهما من لقاء الحوار الشامل للمصالحة الوطنية الذي كان من المفترض عقده في القاهرة في 9-2008/10/11م.

وعندما قامت «اسرائيل» بعدوانها على قطاع غزة في الفترة 2008/12/27م-2009/1/18م وقفت الجهاد إلى جانب حماس في المقاومة، حيث قاما (مع باقي الفصائل الفلسطينية) بدور بطولي في مواجهة الهجوم الإسرائيلي. وقد أكد الأمين العام لحركة الجهاد رمضان شلح أن حديث الوحدة بين الحركتين هو حديث قديم جديد، وأن الرغبة في الوحدة موجودة لدى الطرفين من حيث المبدأ. أما شكل الوحدة وتوقيتها، فإنه ما زال موضع بحث ونقاش بين الحركتين وداخل كل حركة[2].

أحدثت الثورات والتغيرات في العالم العربي اهتزازات واسعة انعكست صعوداً وهبوطاً وانتصارات وتراجعات على التيار الإسلامي الفلسطيني. وبالرغم من تراجع علاقات حماس بإيران وسورية وحزب الله؛ بقي ما يجمع حركتي حماس والجهاد أكبر بكثير مما يفرقهما، وبقيت مساحة التنافس بينهما في إطار المقاومة ومشروع التحرير، والتسابق في مجالات التضحية والعمل الوطني. وبالتالي يظل تطوير التعاون والسير باتجاه الوحدة بينهما هو الأقرب لمنطق حركة الأحداث المستقبلية[3].

---

(1) الأيام، 2007/8/6م.

(2) انظر: حمودة، سميح: موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية، 208.

(3) انظر: المرجع السابق ص210.

ثانياً: موقف حماس من حزب التحرير:

يرجع تأسيس حزب التحرير لسنة 1953م، وقد أسسه في القدس القاضي تقي الدين النبهاني بالاشتراك مع داود حمدان، ونمر المصري، ومنير شقير، وعادل النابلسي، وعبد القديم زلوم، وغانم عبده.

وأخذ الحزب اسمه من ضرورة إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الذي وصلت إليه، وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ورأى أن هذا التحرير يكون «برفعها فكرياً عن طريق تغيير الأفكار والمفاهيم التي أدت إلى انحطاطها، تغييراً أساسياً شاملاً، وإيجاد أفكار الإسلام ومفاهيمه الصحيحة لديها، حتى تكيف سلوكها في الحياة وفق أفكار الإسلام وأحكامه»[1].

ورأى الحزب أيضاً أن قيام حزب سياسي إسلامي فرض شرعي؛ بغية النهوض بالأمة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت اليه، وبغية العمل على إعادة دولة الخلافة الإسلامية إلى الوجود. وهذا الحزب هو تكتل المسلمين على أساس الإسلام وحده فكرةً وطريقةً، ويحرّم عليهم أن يتكتلوا على أساس رأسمالي أو شيوعي أو اشتراكي، أو قومي أو وطني أو طائفي أو ماسوني، لذلك فإنه يحرم عليهم إقامة أحزاب شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية أو قومية أو وطنية أو طائفية أو ماسونية، ويحرم عليهم الانتساب اليها.

إن حزب التحرير قد طرح نفسه حين تأسس سنة 1953م، بديلاً عن حركة الإخوان المسلمين من أجل إعادة الخلافة الاسلامية، وتحرير البلاد الاسلامية من الهيمنة الاستعمارية الغربية، ونتيجة لذلك فقد تبلور خلال السنين خلاف نظري وسياسي وعملي بين الحزب وبين جماعة الإخوان المسلمين.

إن هذه الخلفية من الاختلاف الفكري والسياسي، قد دفعت حزب التحرير في فلسطين نحو الابتعاد عن حركة حماس وأنشطتها، وتوجيه الانتقادات المستمرة لها، ولم يعترف الحزب بالحكومة التي تقودها حماس بغزة، وكرر في بياناته وخطابه السياسي

(1) المرجع السابق ص189.

مطالبته الحركة بالالتزام بالنهج الذي يعتقد هو أنه الطريق الوحيد الصحيح لتحرير فلسطين. وقد أدت هذه المواقف إلى حدوث بعض حوادث الصدام بين أنصار حزب التحرير وبين حكومة حماس في غزة[1].

وبالرغم من النقد الشديد الذي يوجهه حزب التحرير للإخوان المسلمين ولحركة حماس، فإن الحركة لا تولي اهتماماً كبيراً للحزب بسبب نفوذه وتأثيره المحدودين، ولكون نشاطاته تنحصر في المجال الفكري، مما يجعله من الناحية الفاعلية قليل التأثير على الواقع السياسي.

ويعود موقف حماس من حزب التحرير لاعتقادها أن توحيد الصف الإسلامي أولى من بعثرته وتجزئته، وإن المعركة مع العدو الصهيوني تقتضي وحدة الجهد، وحشداً للطاقات، ليتمكن الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه والانتصار على عدوه[2].

ثالثاً: موقف حماس من الجماعات السلفية:

ترى حركة حماس أن الحركات السلفية تفتقد إلى البرنامج السياسي الواضح، والرؤية الفكرية الملائمة لمعالجة الواقع الفلسطيني، وبالتالي فهي ليست ذات نفوذ في الامتداد الجماهيري، وبالتالي فلم يكن هناك أي صدام مع هذه الحركات، بالرغم من أنها تتكون من مجموعات متعددة، تتباين في أفكارها وأطروحاتها عن جماعة الإخوان، وتختلف بالتالي في قربها أو بعدها عنها.

إلا أن حركة حماس ترى فى استحلال بعض الجماعات المتطرفة للدماء المعصومة والأعراض المصانة، وتكفير المسلمين نهجا يخالف مقاصد الشريعة الاسلامية والفكر الاسلامي الوسطي، ولذا سعت الحركة لمحاربة هذه الافكار وحماية الشعب الفلسطيني من آفاتها.

(1) المرجع السابق ص190.

(2) انظر: أمين، صادق: الدعوة الإسلامية فريضة شرعية، وضرورة بشرية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1978م.

المبحث التاسع: علاقة حماس بالدول العربية والإسلامية:

أولاً: رؤية حماس للعلاقات العربية والإسلامية:

حرصت حركة حماس على إقامة علاقة إيجابية وبناءة مع مختلف الأطراف العربية والإسلامية والدولية، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، بما يخدم القضية الفلسطينية، وأكدت على ذلك في ميثاقها[1] الذي نص على أن «تحرير فلسطين مرتبط بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، ففلسطين أرض إسلامية، وتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان». وبذلك أصّلت الحركة العمق العقائدي للقضية الفلسطينية، ووضعت المسلمين أمام مسئولياتهم للعمل من أجل انتزاع الحق المغتصب، ونصرة الشعب الفلسطيني في مسيرته نحو التحرير.

فحركة حماس تؤمن بوحدة الأمة بكل مكوناتها الدينية والعرقية والمذهبية، والأمة العربية هي جزء من الأمة الإسلامية، وهي أمة واحدة في تاريخها وحاضرها ومستقبلها ومصيرها ومصالحها، وهي تتعامل معها على هذا الأساس. ومع الإقرار بواقع التعدد والتنوع في الأمة، فمن الضرورة أن ينأى الجميع في أمتنا بنفسه عن إثارة النعرات والخلافات وتجنب الاصطفاف على أساسها.

وتَمدُّ حماس يدها للتعاون مع جميع الدول الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وهي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما ترفض الدخول في المحاور والنزاعات والاصطفافات بين الدول. وسياستها أن تنفتح على مختلف دول العالم، وخاصة العربية والإسلامية. وتسعى حماس إلى بناء علاقات متوازنة، يكون معيارها الجمع بين مصلحة قضية فلسطين وشعبها، وبين مصلحة الأمة ونهضتها وأمنها.

إن حركة حماس باعتبارها حركة شعبية وتحررية، تنسجم مع قناعاتها في حق شعوب المنطقة العربية والإسلامية في الحرية والعزة والكرامة، وعلى حقها في بناء أنظمتها

(1) المادة (14).

السياسية وفق إرادتها الحرة، دون أن يعني ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والإسلامية[1].

وانسجاماً مع ذلك سعت حماس إلى تحديد المرتكزات والمحددات السياسية التي تحكم علاقاتها مع ذلك البعد، وتتمثل في:

1. الاتصال بجميع الدول العربية والإسلامية، بصرف النظر عن أنظمتها السياسية وانتماءاتها الأيدلوجية، لبناء علاقات سياسية مثمرة، تمكنها من العمل بحريةٍ سياسياً وإعلامياً، وتوفر لها الدعم غير المشروط، وتُسهم في تثبيت وتقوية مواقف تلك الدولة ضد التسوية.
2. عدم تدخل حركة حماس في الشئون الداخلية للدول العربية والإسلامية، مع رفضها في الوقت ذاته تدخل تلك الدول في سياساتها، ومواقفها، وشئونها الخاصة.
3. اعتبار فلسطين ساحة الصراع مع العدو الصهيوني، وحرصها على عدم نقله خارجها، مع عدم استنكارها لأي عمل جهادي ضد العدو الصهيوني، ينطلق من أي جزء خارج فلسطين.
4. رفض سياسة المحاور المتصارعة في العالم العربي، وقد حافظت الحركة على قدر من الحياد، بحيث لا تحسب على هذا المحور أو ذاك، ولا تتبع لهذا النظام أو ذاك.
5. دعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لوحدة الصف العربي، وباركت جميع الجهود الوحدوية، وأشكال التعاون والتنسيق بما يخدم المصالح العامة للأمة العربية والإسلامية والقضية الفلسطينية[2].

ثانياً: العلاقة مع الدول العربية:

لقد أكدت الحركة حرصها الدائم في مختلف الظروف على علاقات صحية وإيجابية مع الدول العربية والإسلامية والدولية، وكان لها تواصلها الدائم مع تلك الدول، مُقدرة أهمية تلك العلاقات، من حيث حشد الدعم والتأييد للقضية المركزية للأمة.

---

(1) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 - 469.

(2) انظر: جهود حركة المقاومة في الانتفاضة (مرجع سابق)، ص237.

وبالمقابل فإن الحركة أكدت على أصالة ثورة الشعب الفلسطيني واستقلاليتها، وتبني القرار الوطني الفلسطيني المستقل كمبدأ يقوم على عدم التبعية أو الارتهان لأي دولة أو طرف في العالم؛ مع التأكيد على عدم القبول بحصر القضية الفلسطينية في الشعب الفلسطيني، وإلغاء أو إضعاف الدور الإيجابي العربي والإسلامي، ففلسطين كانت وما زالت وستبقى قضية عربية إسلامية[1].

وتتمثل أبرز علاقات حماس مع هذه الدول فيما يلي:

1. العلاقة مع مصر:

حرصت حركة حماس دوما على علاقة إيجابية مع الحكومات المصرية المتعاقبة فيما يُسهم في خدمة القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني، بصرف النظر عن أي تغيّرات في الحكم، كما وأن الحركة تُكن أعظم الاحترام والتقدير للشعب المصري العزيز، ومساهمته في خدمة القضية في مختلف مراحلها.

وعندما فازت الحركة في انتخابات 2005م، تعامل معها الجانب المصري بحالة من الحذر، لكونها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين؛ إلا أنه لم يغلق الباب في وجه حكومة حماس؛ بل تعامل معها، رغم ما شاب العلاقة بينهما من توترات ناتجة عن طبيعة التحالفات في المنطقة. ومع بداية الربيع العربي 2011م، ونجاح الإخوان المسلمين بالوصول إلى الحكم وانتخاب الرئيس محمد مرسي في حزيران/يونيو 2012م، شهدت العلاقة بين حماس ومصر علاقة متميزة جداً، فانتظم فتح معبر رفح البري، وسمحت مصر لقيادات حماس والحكومة بغزة بمغادرتها عبر أراضيها، وزار رئيس الوزراء المصري قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م، واستقبل الرئيس المصري محمد مرسي قيادة حماس أكثر من مرة.

ولكن هذه العلاقة لم تدم طويلاً، فبعد عزل الإخوان عن الحكم عقب انقلاب 30 يونيو 2013م، وإبعادهم عن سدة الحكم، شهدت العلاقة مع القاهرة الكثير من التوترات،

---

(1) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

لاسيما مع تفجر الأوضاع الأمنية في سيناء، «واتهام مرسي بالتخابر مع حماس». وشهد معبر رفح البري إغلاقات دائمة، وتضييقا للخناق على غزة والذي تبعه هدم للأنفاق التي تعتبر شريان الحياة للفلسطينيين فيها[1].

2. العلاقة مع الأردن:

ترى حركة حماس أن العلاقة مع الأردن علاقة ضرورية وهامة، نظراً للعلاقة التاريخية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وأيضاً لأهمية الدور الذي قامت به الأردن تجاه القضية الفلسطينية، لذلك حرصت الحركة على أحسن العلاقات مع الحكم في الأردن، واتفقت مع الحكومة عام 1993م على استقرار المكتب السياسي للحركة في الأردن. وعندما قام الكيان الصهيوني بمحاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، باعتداء صارخ على السيادة الأردنية، أصرت الحكومة الأردنية على ضرورة تأمين علاج رئيس المكتب السياسي واشترطت الافراج عن الشيخ أحمد ياسين، واستمرت العلاقة بين الطرفين حتى صدور قرار الحكومة الأردنية بأبعاد قادة الحركة عام 1999م عن الأراضي الأردنية.

لقد اعتبرت الأردن نجاح حركة حماس في الانتخابات أمراً داخلياً، لكنها أظهرت عدم الارتياح لهذا الفوز، لأنه ربط بين فوز حماس ووضع جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، إذ خشي أن يؤدي ذلك إلى زيادة مطامعهم، ولهذا حذر رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت الإخوان المسلمين في الأردن من استغلال فوز حماس، وقال: لا بد من التمييز بين ما هو تنظيم فلسطيني مثل حماس، وما هو أردني. ولم تكن هناك علاقات دبلوماسية طبيعية بين الحكومة العاشرة أو حكومة الوحدة الوطنية مع الأردن، بسبب الخلافات الفلسطينية، وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، والفلتان الأمني الذي أعقب فوز حماس؛ ولم تتمكن الحكومة التي شكلتها حماس من التواصل الطبيعي مع الأردن[2]. إلا أن الحركة استمرت فيما بعد في الحرص على التواصل مع الحكومات الاردنية المتعاقبة، وظهرت انتعاشة في العلاقات فى خضم الربيع العربي، وجرت زيارة رسمية للمكتب السياسي للأردن وكان التواصل على أعلى المستويات. وترى الحركة ضرورة استمرارية العلاقة مع الأردن لما له من أهمية استراتيجية، وتأثير فى القضية الفلسطينية.

(1) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص86-87.

(2) انظر: المرجع السابق،87-88.

3. العلاقة مع لبنان:

بدأت علاقة الحركة بلبنان منذ وقت مبكر وقد عينت أول ممثل لها عام 1994م، وقد كانت العلاقة ولا تزال علاقة متميزة، وقد بنت الحركة تاريخاً من العلاقة الايجابية مع كل أطياف الساحة اللبنانية رسمية وحزبية وشعبية.

وتقوم القيادة بشكل دائم بالتواصل مع الحكومة اللبنانية وأركان الحكم فى لبنان من أجل خدمة القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني في لبنان، وتنمية أواصر الوحدة بين الشعبين الشقيقين.

لذلك استطاعت الحركة في الساحة اللبنانية أن تقوم بدور فاعل تجاه القضية المركزية، على صعيد الساحة المحلية والاقليمية والدولية، وأيضا تمكنت من إنشاء شبكة مؤسسات مختلفة لرعاية واحتضان الشعب الفلسطيني وقضيته.

4. العلاقة مع سوريا:

بدأت علاقة حركة حماس بسوريا عام 1992م، واستمرت حتى 2012م، وقد عززت الحركة هذه العلاقة، وخاصة أن مقر المكتب السياسي للحركة استمر فيها لأكثر من 12 عاماً، وقد توطدت العلاقة بين الحركة والنظام حيث قدم الأخير لها الكثير من التسهيلات، فضلاً عن الدعم الكبير الذي قدمه الشعب السوري للحركة.

ثم جددت سوريا موقفها الداعم لحماس بعد فوزها في الانتخابات. إلا أنه وبعد قيام الثورات العربية ووصولها إلى سوريا بإندلاع الثورة فيها عام 2011م، حاولت حماس التدخل للإصلاح بين جميع الأطراف بدعوة الرئيس بشار الأسد إلى عملية إصلاح سياسي لتهدئة الشارع، ولكن بعدما تأكدت الحركة بأن كل خيارات النظام السوري هي الحل الأمني، قررت الحركة مغادرة سوريا.

وبالرغم من الامتيازات التي كانت تقدمها الحكومة السورية للحركة، إلا أنها وقفت مع مبادئها وعقيدتها بقدسية دم المسلم، وحرمة انتهاكه، واختارت الانحياز لجانب الشعب السوري، كما هو الحال في انحيازها لخيار الشعوب العربية جميعا، فقد أدانت الحركة إراقة

دماء الشعب السوري ظلماً واستخفافاً، وأقرت بحقوقه في الإصلاح السياسي الذي طالبت به، مع تذكير الشعب السوري المكلوم بالتنبه لكل محاولات الاختراق التي تحاول ركوب متن الثورة لتحرفها عن مسارها. وقد أعلنت الحركة عن موقفها ببيان واضح وصريح ما نصه:

«إننا نعتبر ما يجري شأناً داخلياً يخص الإخوة في سوريا، إلا أننا في حركة حماس، وانطلاقاً من مبادئنا التي تحترم إرادة الشعوب العربية والإسلامية وتطلعاتها، فإننا نأمل بتجاوز الظرف الراهن بما يحقق تطلعات وأماني الشعب السوري، وبما يحفظ استقرار سوريا وتماسكها الداخلي، ويعزز دورها في صف المواجهة والممانعة.

إن سوريا قيادة وشعباً وقفت مع مقاومة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، واحتضنت قوى المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس، وساندتها في أحلك الظروف وأصعبها، وأخذت الرهانات والتحديات والمخاطر الكبيرة، وصمدت أمام كل الضغوط من أجل التمسك بدعم نهج الممانعة والمقاومة في المنطقة، وإسناد فلسطين وشعبها ومقاومته بشكل خاص، والوقوف في خندق الأمة ومصالحها. وانطلاقاً من ذلك كله، فإننا نؤكد وقوفنا إلى جانب سوريا الشقيقة قيادة وشعباً».

وبالرغم من تأييد الحركة لخيار الشعب السوري بالتحرر، إلا أنها التزمت خيار الحياد في سلوكها فلم تكن جزءاً من هذه الثورات إلتزاماً بسياساتها بعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، والحفاظ على مركزية قضيتها لتحرير فلسطين[1].

5. العلاقة مع قطر:

حافظت الحركة على علاقات متينة وإيجابية مع دولة قطر، وخاصة بعد استقبالها أعضاء المكتب السياسي بعد أن تم إبعادهم من الأردن في ذلك الموقف المشهود والمتميز، واستمرت هذه العلاقة بالتطور نحو الأفضل، واستمر دعم قطر للمشروع الوطني الفلسطيني، في مشاريع كبرى كثيرة وعلى رأسها استضافة مؤتمر لأجل غزة، حينما شن العدو الصهيوني عدوانه على غزة، وأيضا تبنيها بعد ذلك لمشروع إعمار غزة بعد الاعتداءات الصهيونية المتكررة.

(1) انظر: المرجع السابق، ص88.

وقد رحبت قطر بفوز حماس، وقال أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: إن دولة قطر ترى أن حركة حماس جاءت بطريقة انتخابية، وربما تكون أنزه انتخابات حصلت في العالم العربي، وعلينا أن ندعمها في هذه المرحلة. ودعت قطر لدعم حماس، مؤكدة استمرار دعمها للمشاريع الصناعية والطبية في الأراضي الفلسطينية، وسعت لتقريب وجهات نظرها مع الدول العربية[1].

وتطورت العلاقة بين قطر وحماس، حين عقدت «قمة الدوحة» خلال الحرب على غزة 2008–2009م، ودعت إليها الاستاذ خالد مشعل، وجلس للمرة الأولى بجانب رؤساء عرب وإقليميين، أبرزهم «الشيخ حمد، ورجب طيب أردوغان»، وأعلنت قطر عن تقديم 250 مليون دولار لإصلاح الأضرار الناجمة عن العدوان على غزة. وجاءت زيارة أمير قطر لغزة في 22 تشرين أول/اكتوبر 2012م، بعد حالة من الجمود السياسي والحصار المفروض عليها منذ عام 2007م، وحمل معه استثمارات ومساعدات بقيمة 400 مليون دولار تنفق على مشاريع إسكانية وبنية تحتية متعددة، بعد سنين من الحصار الدولي والإقليمي كما دعمت توفير حل لمشكلة الكهرباء فى قطاع غزة عن طريق توفير المال والوقود للمحطة المركزية، كما قامت بدعم رواتب الموظفين فى القطاع لأكثر من مرة.

وهكذا اتسم الموقف القطري بعلاقة مميزة مع حماس وحكومتها، ولم يقتصر على الإطار المالي فقط، بل إن دولة قطر تستضيف رئيس المكتب السياسي للحركة الاستاذ خالد مشعل وقيادة الحركة بعد الثورة السورية، و هي تعتبر الدولة العربية الوحيدة التي تميزت بعلاقة متينة، ومازالت تجاه حماس، بل هي من الدول القليلة التي استمرت بدعم الحركة في كل الأزمات التي مرت بها حتى الآن[2]. وقد قامت دولة قطر في هذا العام (2016م) باستضافة ثلاثة لقاءات بين حركتي حماس وفتح، لتفعيل اتفاق المصالحة الذي تم عام 2014م، سعياً منها في ترميم الوضع الفلسطيني، للخروج من وضعه المأزوم.

---

(1) انظر: الدجني، حسام: فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية 2006م، جامعة الازهر، غزة، ص90.

(2) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص89.

6. العلاقة مع السعودية:

بدأت علاقة الحركة بالمملكة العربية السعودية منذ بداية التسعينات، وقد سعت الحركة لتكون هذه العلاقة متميزة.

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات، فتحت السعودية أبوابها أمام حماس، حيث زارها رئيس المكتب السياسي الأستاذ خالد مشعل، والتقى بكل من وزير الخارجية السعودي الأسبق الأمير سعود الفيصل، ومدير المخابرات آنذاك، وقال عزت الرشق عضو وفد الحركة: إن السعوديين أكدوا على استمرارية دعمهم المالي والسياسي للسلطة والشعب الفلسطيني، عندما أخفقت جهود الوساطة السعودية بفشل اتفاق مكة، وحصول الانقسام بين الضفة وغزة.

واستمرت الحركة بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع المملكة لما لها من مكانة فى العالمين العربي الاسلامي، ولأهمية دعمها للقضية الفلسطينية.

7. العلاقة مع السودان:

بدأت علاقة الحركة مع السودان منذ العام 1990م، حيث افتتحت بشكل رسمي مكتبها السياسي، وعينت ممثلا رسميا لها.

وتعتبر جمهورية السودان من أكثر الدول التي وقفت إلى جانب الحركة وقدمت لها التسهيلات والمساعدات بما يصبّ في خدمة القضية الفلسطينية، ودعم المقاومة وحق الشعب الفلسطيني في التحرير وتقرير المصير وعودة اللاجئين لديارهم وأراضيهم.

وبقي الموقف السوداني ثابتاً من حيث النّصرة والتثبيت لأبناء الشعب الفلسطيني، لا سيما قطاع غزة أثناء العدوان الإسرائيلي، ودعمه في كافة المنابر والمحافل على مختلف مستوياته. وقد أبلى الأطباء السودانيون بلاءً رائعاً في الوقوف مع الشعب الفلسطيني أثناء العدوان على غزة، وقدموا خدمات كبيرة وضخمة.

فالسودان ساحة حيوية معتبرة للفلسطينيين، حيث الجامعات السودانية مفتوحة أمام الطلبة والتسهيلات المقدمة كبيرة، بخاصة لأهالي القطاع المحاصر، بالرغم من كل

الضغوط الامريكية والإسرائيلية الكثيفة على الخرطوم لإنهاء تواجد الحركة لديها، ومغادرة الأراضي السودانية، والتوجه إلى ساحات عربية وإسلامية أخرى.

وقد كان هناك أيضاً تعاون مع الحكومة الفلسطينية في غزة من حيث تدريب كوادر الشرطة وغيرها[1].

8. العلاقة مع اليمن:

افتتحت الحركة مكتبها السياسي رسمياً في اليمن عام 1995م، وقد أعطت السلطة في اليمن للحركة هامشاً واسعاً للتحرك، فضلاً عن الدعم المتنوع للشعب الفلسطيني ومقاومته، حكومة وشعباً.

فالمنح التعليمية، والدعم المالي والتسهيلات الاجتماعية، التي قدمتها اليمن للحركة كانت واسعة، وكبيرة.

فقد كانت اليمن شعباً وسلطة يقفان إلى جانب القضية الفلسطينية في كل المناسبات، وخاصة أثناء العدوان على غزة، حيث كان الشعب يخرج بمظاهرات مليونية نصرة للشعب الفلسطيني والمقاومة، وأيضاً بعد كل عدوان كان للشعب اليمني وقفته ودعمه المتميز.

وقد كان لليمن أكثر من مبادرة لجمع حركتي فتح وحماس تمهيدا لتحقيق المصالحة بينهما، وقد نتج عن تلك اللقاءات توقيع اتفاق المصالحة في صنعاء عام 2008م، ولكن لم يكتب له النجاح فيما بعد.

وأيضاً شاركت اليمن بحملات كسر الحصار عن غزة أكثر من مرة، واستمرت العلاقة الإيجابية مع اليمن إلى ما قبل تدهور الأوضاع فيها.

(1) الخرطوم وحركة المقاومة الفلسطينية ينفيان رسمياً فتور العلاقة /http://alghad.com/article.

ثالثاً: العلاقة مع الدول الاسلامية:

1. العلاقة مع تركيا:

رحبت تركيا بنتائج الانتخابات التي تمخضت عن فوز حماس، وأعربت عن استعدادها للوساطة بينها وبين الاحتلال الاسرائيلي، مطالبة إياه بإحترام الفوز الذي حققته، لأنه خيار الشعب الفلسطيني، وطالبت المجتمع الدولي منح فرصة لحماس في الحكم وإدارة شؤون الشعب الفلسطيني. وفي ظل الحصار على غزة كان لتركيا دور مبادر في كسره؛ فقد استقبلت أنقرة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في 16 شباط/ فبراير 2006م، والتقى مع وزير الخارجية التركي، وتلتها زيارات أخرى.

كما تطور موقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية في الحرب على غزة عام 2008م، ومن ثمّ قامت بإرسال أسطول الحرية إلى شواطئ غزة في آيار 2010م. وقد أدى الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية إلى انقطاع العلاقات التركية – الاسرائيلية، لمدة زمنية.

وقد شكل العدوان على غزة في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م، المناسبة الأهم لكي تُظهر تأييدها ودعمها للقضية الفلسطينية، فقد كان المشهد الشعبي يتحرك من خلال احتجاجات متعددة في المدن التركية، وقد شاركت تركيا في الاتصالات التي كانت تجري من أجل وقف إطلاق النار.

وشارك السيد أحمد داود أوغلو وزير الخارجية آنذاك بالزيارة التي قررتها الجامعة العربية لعدد من وزراء الخارجية العرب إلى غزة[1]. وفي 2016/6/27م أعادت تركيا علاقاتها مع دولة الكيان بعد خلاف استمر 6 أعوام بسبب الهجوم الاسرائيلي المسلح على «سفينة مرمرة» والذي استشهد فيه 10 من الناشطين الأتراك. وبموجب الاتفاق اشترطت تركيا أن يتم رفع الحصار عن غزة وإدخال المساعدات الإنسانية وهي تقوم بمساع مهمة لحل مشكلة الكهرباء في غزة، إضافة إلى عدد من المشاريع الاجتماعية فيها. وبالرغم من أن الحصار لم يرفع، إلا أن المعونات التركية لغزة استمرت وما زالت تركيا تقوم بجهود كبيرة لرفع الحصار عنها[2].

---

(1) انظر: الدجني، حسام: فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية 2006م، (مرجع سابق)، ص91.

(2) المرجع السابق.

2. العلاقة مع إيران:

حافظت حركة حماس على علاقة إيجابية مع الحكومات الإيرانية المتعاقبة، وأنشأت مكتب التمثيل السياسي لها في إيران منذ العام 1992م، وشهدت علاقات حماس بإيران تطوراً مستمراً، وشمل ذلك الأصعدة السياسية والإعلامية والعسكرية والمالية.

ولكن موقف الحركة من ثورات الربيع العربي، لاسيما بعد الثورة السورية، وحيث كان الموقف الإيراني مؤيداً للنظام السوري، قد ألقى بظلاله على العلاقة السياسية بين الحركة وإيران[1]، إلا أن العلاقات بقيت مستمرة، وبقي المجال مفتوحاً أمام دعم المقاومة.

3. العلاقة مع ماليزيا:

حافظت حماس على علاقة جيدة مع عدد من الدول الإسلامية من بينها ماليزيا، والتي شهدت أراضيها زيارات متكررة لقادة من حماس بدعوات رسمية من الحكومة، كما أن سياسيين وعلى رأسهم نجيب عبد الرزاق رئيس الوزراء وبرلمانيين ماليزيين زاروا غزة لأكثر من مرة، وقدموا دعماً كبيراً في الجانب الاجتماعي من خلال احتضان برنامج الأسرة المنتجة، وأيضاً قاموا بإعادة إعمار كثير من المساجد التي دمرها الاحتلال في عدوانه على غزة[2].

(1) تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، ص85-86.

(2) http://alresalah.ps/ar/.

المبحث العاشر: علاقات حماس الدولية:

رؤية حماس للعلاقة بالمجتمع الدولي:

توجست حركة حماس مع بداية انطلاقتها من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الغرب الأوروبي، ورأت فيه امتداداً للاستعمار، ولكن مع تطور عملها السياسي واتساعه، تطلعت إلى العمل على كسب أصدقاء لها، والاستفادة مما فيه خير لخدمة قضيتها والعمل على إزالة الاحتلال، وتحرير فلسطين.

ومع اتساع شعبية الحركة وبرزوها كفصيل فلسطيني مؤثر في السياسة الفلسطينية وبمجرى الأحداث، خاصة بعد العمليات النوعية المؤثرة خلال الثلث الأخير من عام 1992م، والإبعاد الجماعي في كانون أول (ديسمبر) من العام ذاته، الذي شغلت أنظار العالم لأشهر، دفعت بعض الدول للتعرف والاستماع لوجهة نظر الحركة، خاصة وأن الإبعاد الجماعي ضم شخصيات مؤثرة في المجتمع الفلسطيني من نقابيين، وأكاديميين، ومثقفين، وخطباء، إضافة للجهد الذي بذلته الحركة في الخارج بخطاب القادة والزعماء والملوك العرب والمسلمين، والمؤسسات الدولية والحقوقية، مركزة في ذلك الخطاب على بيان ماهيتها، ومنطلقاتها، وسياسات الاحتلال الصهيوني تجاهها، ومؤكدة على احترامها للمواثيق والأعراف الدولية، واحترام حقوق الإنسان والأقليات. وأبدت الحركة اهتماماً بالغاً في التعريف بمرتكزاتها السياسية تجاه المجتمع الدولي والتي تلخصت في:

1. لا تُكن حماس عداءً لأي دولة في العالم، ولا لأيٍّ من شعوبها، ما عدا الكيان الصهيوني؛ وهي تدافع عن شعبها وأرضها ضد العدوان. وتدين حماس أي اعتداءات إرهابية تستهدف المدنيين فيها، وفي أي مكان في العالم.
2. ترحب حماس بالتعايش المشترك، والتعاون البنّاء، والتعامل على قدم المساواة، وعلى قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة، مع جميع دول العالم؛ وبما يحفظ استقلال بلداننا العربية والإسلامية وكرامتها، وبما يكفل احترام تعدد الأديان والثقافات والتفاعل الحضاري الإيجابي.

3. تعارض حماس وتدين دعم حكومات القوى الكبرى وكثير من الحكومات في العالم الغربي للكيان الصهيوني، وتوفير الغطاء السياسي والدولي لاستمرار احتلالها لفلسطين، واستمرار عدوانها على الشعب الفلسطيني.
4. ترفض حماس أي محاولات للهيمنة الغربية أو للقوى الكبرى، وأي شكل من أشكال الاستعمار والاحتلال والعدوان على أي بلد من بلادنا، كما ترفض سعي أي من هذه القوى لفرض أنظمة موالية، ومحاولة توجيه السياسات واستغلال ثروات المنطقة، أو التدخل في أي شأن من شؤوننا الوطنية والقومية والإسلامية[1].
5. عدم تقديم أية التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها الإسلامية والوطنية لقاء تلك العلاقات.
6. علاقة الحركة مع أي طرف دولي تتأثر سلباً أو إيجاباً مع مواقف ذلك الطرف من القضية الفلسطينية.
7. التأكيد على أن فلسطين ساحة المعركة مع العدو الصهيوني، مع حرصها على عدم نقل هذا الصراع إلى أية ساحة خارجية، وليس للحركة معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنى ضرب أو مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة. فالمقاومة الفلسطينية المسلحة تحصر عملياتها حيثما يوجد الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً على أرض فلسطين، كما تحرص على تجنب استهداف المدنيين[2].
8. تعلن الحركة تضامنها مع قضايا التحرر العالمي، وتؤيد التطلعات المشروعة للشعوب للتخلص من الاحتلال والاستعمار.
9. محاولة الاستفادة من القوانين الدولية، وقرارات الأمم المتحدة التي تجيز مقاومة الاحتلال، واستخدام المصطلحات السياسية السائدة عالمياً لإيصال خطابها السياسي.
10. تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها حركة إنسانية ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، وتؤكد أن صراعها مع اليهود ليس لأنهم أصحاب ديانة يهودية، وإنما بسبب احتلالهم للأرض الفلسطينية، وتشريد الشعب الفلسطيني[3].

---

(1) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

(2) المرجع السابق.

(3) انظر: جهود حركة المقاومة في الانتفاضة (مرجع سابق)، ص248.

أولاً: العلاقة مع الاتحاد الأوروبي:

على إثر فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، تبنى الاتحاد الأوروبي شروط الرباعية، وسعت دول أوروبية لحمل الحركة على الموافقة عليها؛ لتكون شريكاً سياسياً، وإلا فعلى حماس أن تواجه حصاراً سياسياً واقتصادياً، وقد عبر عن ذلك سفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل «رامبو سيبريان أوزال» في تبريره لإيقاف الإتحاد تحويل الأموال للسلطة إثر فوز حماس بالانتخابات، مؤكدة أن الإتحاد لن يتعامل مع حكومة لا تنبذ العنف ولا تعترف بإسرائيل.

وقال وزير الخارجية الفرنسي بأنه لا يمكن تقديم المساعدات لحركة لا تقبل بالتخلي عن السلاح، ومدرجة على لائحة الحركات الإرهابية الموضوعة من جانب الاتحاد الأوروبي، مطالباً إياها أن تعترف بإسرائيل وتتخلى عن أشكال «العنف».

وقامت معظم دول الإتحاد الأوروبي بمنع وزراء حماس ونوابها من السفر إلى بلدانها، وفي أحيان أخرى ألقت القبض على بعضهم – برغم وجود دعوات لهم من جهات ومؤسسات أوروبية – وقامت بترحيلهم بشكل غير دبلوماسي.

إلا أن الموقف الأوروبي لم يكن موحداً، بل جاهرت أصوات أوروبية بضرورة فتح حوارات معمقة مع حماس، ودعا 39 نائباً بريطانياً لفتح قنوات للحوار مع حماس، باعتبار أنه لا حل لأزمة الشرق الأوسط دون الحوار معها[1].

ثانياً: العلاقة مع روسيا:

اختلف موقف روسيا حيال حماس عن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، لأن دبلوماسيتها لم تعتبر حماس منظمة إرهابية، وهذا لا يعني قبولها، أو الموافقة على كل ما تفعله. وقبل الانتخابات التشريعية حصلت زيارة غير معلنة قام بها وفد من الحركة إلى موسكو، ثم تبعتها زيارة لوفد منها بعد الانتخابات في آذار/مارس 2006م، ومنذ ذلك الوقت والعلاقة تتطور.

(1) انظر: تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم (مرجع سابق)، ص82-83.

كما والتقى وفد من حماس برئاسة مشعل بوزير الخارجية الروسي، في 23/ مايو 2009م؛ حيث أكد لافروف على أهمية التواصل مع حماس، وأن روسيا تجد نفسها محقة في قرار إقامة علاقة معها؛ حيث إنها – أي حركة حماس – تمثل وجهة نظر غالبية الشعب الفلسطيني، ووعد بممارسة الضغوط على الحكومة الاسرائيلية لوقف مخططات «الاستيطان»، ورفع الحصار عن قطاع غزة. بشكل عام أثبتت السنوات الأخيرة أن علاقة حماس بروسيا لا بد منها، حيث تشكل روسيا بالنسبة لحماس أحد أطراف الرباعية الدولية، وتسعى من خلالها لاختراق شروط هذه الرباعية، وكسر العزلة السياسية عنها. وبشكل عام تحاول روسيا إقامة علاقة متوازنة مع حماس، لتلعب دوراً مهما في عملية السلام، من خلال إدماج حماس فيها، لقناعتها بأن مستقبل الصراع والتسوية لن يكون بمعزل عن حماس وخاصة مع تزايد قوة حماس.

وأما بعد التدخل الروسي في سوريا، فقد أكد عضو المكتب السياسي في حركة المقاومة الإسلامية حماس سامي خاطر، أن التدخل الروسي في سوريا عمل غير مقبول، ودعا إلى أن يكون أي دور لروسيا في سوريا محل إجماع وقبول شعبي.

إن الاتصالات بين حماس وروسيا لم تنقطع لأن الحركة لا تألو جهداً في الاتصال بأي جهة لعرض وجهة نظرها ونصرة قضيتها العادلة، وخصوصا الاعتداء على المسجد الأقصى حتى يعرف العالم أن هذا العدو الغاشم يستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية[1].

ثالثاً: حماس والصين:

في إطار حرص الحركة على بناء علاقات إيجابية مع المنطقة، فقد بدأت بين الحركة والصين لقاءات سياسية مشجعة تهدف لتطوير العلاقة مع الصين، خاصة أن الذاكرة العربية نظرت للصين على أنها وما تزال تشكل داعماً للقضية الفلسطينية في محطاتها المختلفة. وفي ظلّ الاعتقاد السائد أن الصين ستكون لاعباً أساسياً على المستوى الدولي خلال العقد القادم، وفي سياق ما تفرضه الولايات المتحدة من تحديات على المستوى

(1) انظر: http://www.qudspress.com/index.php.

الدولي، فإن ذلك دفع بأكثر من طرف لإعادة النظر في شكل علاقاته مع المنطقة وطبيعتها، وإن من المتوقع أن يتصاعد دور الصين كقطب سياسي دولي، الأمر الذي يفتح الآفاق لعلاقات إيجابية مع الصين؛ قد ظهرت بوادرها، لذلك سعت الحركة إلى تطويرها.

رابعاً: حماس وجنوب إفريقيا:

يمكن وصف العلاقة مع جنوب إفريقيا بالجيدة، وهي علاقة بدأت مبكراً. وقد نظرت جنوب إفريقيا إلى النضال الفلسطيني بعد إنهاء نظام الفصل العنصري نظرة دعم وتأييد. وبعد خروج الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى من السجن سنة 1998م جرى توجيه دعوة رسمية له لزيارة جنوب إفريقيا، إلا أن الزيارة لم تتم بسبب الضغوط من منظمة التحرير آنذاك، وبالرغم من ذلك فإن علاقة الحركة وجنوب إفريقيا، وعلى مدى الأعوام التي تلت ذلك، تطورت بشكل ثابت، وجرى عقد العديد من اللقاءات على مستوى قيادي، حيث زارها وفد برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة والتقى برئيس جنوب افريقيا وعدد من المسؤولين الحكوميين. كما تمت العديد من الزيارات لجنوب إفريقيا لوفود من الحركة، علاوة على لقاءات مع شخصيات أساسية في جنوب إفريقيا كان إطارها العام تطوير العلاقة وتعزيزها بين الطرفين.

وتُبدي جنوب إفريقيا حرصاً واضحاً على تقديم خبرتها في مواجهة الكيان العنصري للجانب الفلسطيني، لا سيّما وأن جنوب إفريقيا تمثل نموذجاً في إدارة الصراع مع كيان عنصري، يمكن أن يستفاد منه في جوانب أساسية في مواجهة الكيان الصهيوني.

إبان العدوان على غزة عام 2009/2008م، عبَّرت جنوب إفريقيا عن دعمها للشعب الفلسطيني ومقاومته، وعبَّر رئيس جنوب إفريقيا وبرلمان جنوب إفريقيا عن إدانة العدوان، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في حقه في مقاومة الاحتلال. وفي سنة 2012م، زار عدد من الوفود الرسمية قطاع غزة، وفي العديد من الزيارات التي قام بها موفدون رسميون إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م التقوا خلالها قيادات من الحركة، وهناك سعي من الطرفين لتطوير العلاقات الثنائية وتعزيزها.

وفي الخلاصة، لقد اعتبرت الحركة أن علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية والصديقة مهمة جداً لدعم وتأييد حقوق الشعب الفلسطيني. وقد قامت وفود الحركة بزيارات متعددة لمجموعة من الدول أبرزها: الكويت والبحرين وتونس وعمان والجزائر والامارات والمغرب وموريتانيا وغيرها، في مناسبات مختلفة، وهي مستمرة بالتواصل مع كل تلك الدول وغيرها، لتحقيق المزيد من الدعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بمختلف أنواعه.

المبحث الحادي عشر: حماس وثورات الربيع العربي:

انطلقت الثورات العربية في عدد من الدول العربية، فكان لها تأثير كبير على القضية الفلسطينية، وقد كان للحركة موقفها من هذه الثورات، ويمكننا تلخيص السياسة العامة لحركة حماس من الثورات العربية وفق ما عبرت عنه في بياناتها ومواقفها الرسمية كما يلي:

1. التأكيد على سياسة عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية.
2. وقوف الحركة مع تطلعات الشعوب وأهدافها المشروعة فى الحرية والعدالة وتقرير المصير[1].

وقد أجاد الأستاذ خالد مشعل حينما عرض لمنهجية حماس في التعامل مع ثورات الربيع العربي، مبيناً:

بالرغم من أن حركة حماس قد تأثرت من أحداث الربيع العربي، إلا أنها أثّرت أيضاً وكانت ملهمة للشعوب في مواجهة القمع.

إن مرحلة الثورات شهدت نجاحات سريعة، وأعطت إشارة إلى أن هذا الحراك داعم للمقاومة، وهو ما دفع حماس للاستبشار بذلك، والاستفادة منه سياسياً، وفي دعم خيار المقاومة أيضاً، وإيجاد الظهير لها.

ففي عدوان 2012م تجلت حالة الظهير الداعم للمقاومة، حينما وقفت مصر وتركيا وقطر داعمة لشروط المقاومة لوقف الحرب، وكان الضغط على الاحتلال الإسرائيلي وليس على المقاومة.

وعلى صعيد تعامل حماس مع أنظمة بعض الدول العربية التي شهدت ثورات، فقد صاغت الحركة خلال تلك المرحلة موقفها بمحددات ثابتة أبرزها أنها حركة مقاومة تعمل في فلسطين لمقاومة الاحتلال، وتسعى للمحافظة على القضية عنواناً جامعاً للأمة، مع عدم التدخل في الصراعات، مع وضوح موقفها المبدئي والأخلاقي لصالح الشعوب وحقوقها وتطلعاتها، ومع وحدة الأمة ومصالحها.

---

(1) انظر: أبو هلال، فراس: حماس والثورات العربية الموقف والتداعيات. http://www.aljazeera.net/.

فقد أرست الحركة معادلة جمعت بين مصلحتها وضروراتها كحركة مقاومة من جهة، ومبادئها وقيمها الأخلاقية من جهة أخرى، فإذا تعارضت المصالح والمبادئ انحازت الحركة لمبادئها.[1].

(1) كيف تعاملت حماس مع «الربيع العربي» و«الثورات المضادة»؟ 24/أيلول/ سبتمبر 2016. http://safa.ps/post/

المبحث الثاني عشر: علاقة حماس بالمسيحيين والأقليات:

رأت حركة حماس أنه لا توجد تاريخياً مشكلة طائفية في فلسطين، لا قبل احتلال فلسطين ولا بعد الاحتلال الصهيوني لها. ولا توجد مشكلة أقليات دينية أو إثنية في تاريخ فلسطين، حيث قامت العلاقة بين الأسرة المسيحية وهو الاسم الأفضل عند المسيحيين، وبين الأغلبية الفلسطينية المسلمة على قاعدتي التسامح والمواطنة؛ فجميع سكان فلسطين لهم حقوق متساوية، وعليهم واجبات محددة بشكل متساوٍ أيضاً.

وقد بيّن الأستاذ خالد مشعل ذلك بقوله: نحن نتعامل مع الأخوة المسيحيين كمكون أساسي من مكونات الشعب والوطن، وكجزء فاعل في معركة النضال ضدّ الاحتلال، بعيداً عن حسابات أن هذا مسلم وهذا مسيحي. نحن شركاء في الوطن، والجميع له حقوق وعليه واجبات[1].

لا يشكل المسيحيون في فلسطين حزباً سياسياً، ولا فصيلاً من فصائل المقاومة يخصهم وحدهم، وأسباب ذلك معروفة، فهم موجودون في جلّ الفصائل الفلسطينية، وبالذات الجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية، فضلاً عن حركة فتح، وبعض قيادتهم شغلت مناصب مهمة في السلطة الفلسطينية، وفي الدائرة الضيقة لياسر عرفات، ومنظمة التحرير.

ولأن حركة حماس حركة إسلامية وطنية تحررية انتبهت جيداً إلى المسيحيين وغيرهم وحددت موقفها في الميثاق الذي صدر عنها وقالت: «إن حركة حماس حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى. لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها».

وفي إشارة إلى حالة التعايش والتسامح التاريخيين في فلسطين، يقول الميثاق «في ظلّ الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يمكن أن يتوفر الأمن والأمان إلا في ظلّ الإسلام. والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك»[2].

---

(1) انظر: رزقة، يوسف: الرؤية السياسية لحركة حماس، ص105.

(2) الميثاق المادة (31).

وأيضاً لا تعادي حماس اليهود بسبب دينهم ومعتقداتهم، وإنما تعادي من قام منهم بالاعتداء واحتلال فلسطين وطرد الفلسطينيين منها بقوة السلاح؛ فموقف حماس غير مرتبط بـ«الاعتقاد» وإنما بمجابهة «الاعتداء». إن حماس لا تتخذ أيّ مواقف معادية لأحد استناداً إلى فكره وعقيدته، وإنما تتخذ مثل هذه المواقف عندما يتحول هذا الفكر والعقيدة إلى ممارسة عدوانية أو تخريبية، وتؤكد على أن الصراع مع الصهيونية المحتلة هو صراع حضاري.

ويمكن تلخيص محددات علاقة حركة حماس بالمسيحيين بما يلي:

1. نصارى فلسطين جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية وهويتها الحضارية.
2. للنصارى من الحقوق المدنية ما لبقية أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية.
3. تذكيرهم بأهمية ارتباطهم بمقدساتهم وأرضهم من منطلقات دينية ووطنية.
4. التأكيد على أهمية اشتراكهم في الحياة السياسية والكفاحية للشعب الفلسطيني في فترة الاحتلال وبعد التحرير، والعمل على استقطابهم في العمل والمؤسسات الوطنية.

وقد فاز في انتخابات 2006م على قائمة حركة حماس حسام الطويل، وهو شخصية مسيحية مرموقة، وشارك الوزير جودة جورج مرقص، وهو مسيحي من بيت لحم، في حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية 2006م. وبشكل عام فإن تمسك حركة حماس بالدفاع عن حقوق المسيحيين في فلسطين يقوم على قاعدتين: دينية وديموقراطية.

وإن نظرة تقييمية لحضور أبناء الأقليات في الوظائف العليا، وفي المجلس التشريعي تكشف عن أن حضور أبناء الأقليات في المواقع الرسمية والشعبية هو حضور قوي وفعال، أكبر من مجرد نسبة العدد لمجمل السكان؛ فالحضور في المجلس التشريعي مضمون بنظام «الكوتا» للمسيحيين والسومريين، فضلاً عن فتح كلّ الأماكن لهم ليتنافسوا عليها كمجمل الشعب. ولذلك لهم فرصتان.

ويرى جمال منصور رحمه الله تعالى أن نظام «الكوتا» يكرس الطائفية، وينافي الديموقراطية، ولكنه يتقبله لأن الأسرة المسيحية تتقبله وتشعر معه بالإنصاف.

وإذا عدنا إلى برنامج كتلة التغيير والإصلاح الانتخابي التي تمثّل حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني، نجد أن البند رقم 10 من السياسة الداخلية يدعو إلى «ضمان واحترام حقوق الأقليات في كافة المجالات على قاعدة المواطنة الكاملة». ويدعو البرنامج إلى «الحفاظ على الوقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي وحمايته من الاعتداء والتلاعب...». ودعا البرنامج إلى: «العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية». وهذه المبادئ تشمل أبناء الأقليات بالضرورة.

إن تمسك حركة حماس بحقوق الأقليات هو جزء من تمسكها بحقوق الإنسان عامة كما قررتها الشريعة، وكما قررتها المواثيق الدولية، ومما يزيد من تمسكها بها أن الفلسطيني هو الأكثر تضرراً في العالم من الاحتلال ومن انتهاكه لحقوق الإنسان في فلسطين، دون أن يحظى الفلسطيني بحماية دولية تحفظ حقوقه بدرجة متساوية مع حقوق الآخرين في العالم[1].

(1) أنظر: رزقة، يوسف: الرؤية السياسية لحركة حماس، ص41-44.

المبحث الثالث عشر: الفكر السياسي الوسطي لدى حماس:

لقد سعت حركة حماس إلى سلوك خط وسطي معتدل منذ نشأتها، وفي تدرجها السياسي حتى وصولها إلى ما وصلت إليه من القوة والمكانة، فلم تفقد البوصلة بين الفكر والسلوك، فقد بدا واضحاً التناغم بينهما في جميع مراحلها سواء كان ذلك من خلال تعاملها مع الشركاء على الساحة النضالية الفلسطينية، أو من خلال تعاملها ورؤيتها لأصحاب الرسالات السماوية الأخرى، أو في عدم تعجلها إقامة الدولة الإسلامية، وتبنيها للخيار الديمقراطي في التغيير السلمي حيث شاركت في الإنتخابات الطلابية والنقابية منذ بداياتها، وأخيراً خاضت الإنتخابات المحلية (البلديات) والتشريعية في الأعوام 2004 و2005 و2006م وصولاً إلى سدة الحكم وتشكيلها لحكومتين متعاقبتين، وقد تجلى فكرها الوسطي أيضاً فيما يلي:

1. تحالف الفصائل العشر:

عقب مؤتمر مدريد، اشتركت حركة حماس في صيغة تنسيقية مع مجموعة من الفصائل الفلسطينية سميت «بالفصائل العشر».

وبعد توقيع اتفاق أوسلو طرحت بعض الاقتراحات لتطوير هذا الإطار ليكون في موقع أفضل لمواجهة اتفاق أوسلو/ القاهرة، وبعد جولات من الحوارات والنقاشات تم التوصل إلى صيغة «تحالف القوى الفلسطينية»، والذي يقوم على أساس رفض اتفاق أوسلو والعمل على إسقاطه وتشكيل قيادة لهذا التحالف لإعطائه بعداً جديداً.

وبهذا يتضح لنا أن مرونة الفكر السياسي لدى الحركة، والتي أسهمت في التفاعل مع كل الحركات والأحزاب الفلسطينية، سعيا منها في توحيد الصف الفلسطيني وتحشيد الطاقات نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي، تحرير كامل تراب فلسطين. وأيضا يدل ذلك دلالة واضحة على وسطية الفكر السياسي لدى الحركة ومدى قدرته على قبول وتفهم الآخر، فالحركة لم تقاطع من خرج عن نهجها، وينتمي في مرجعيته للفكر العلماني، وإنما جعلت معيار التعاون والانتماء، المعيار الوطني.

2. وثيقة الوفاق الوطني:

في مايو/أيار 2006م، أطلقت قيادات الأسرى الفلسطينيين وثيقة للمصالحة سميت لاحقاً بوثيقة الأسرى التي لاقت ترحيباً من جميع الأطراف، وعلى أثرها عُقد مؤتمر الحوار الوطني يوم 25 مايو/أيار 2006م.

وإن قراءة عامة لوثيقة الوفاق الوطني، لكفيلة بإعطائنا صورة واضحة عن وسطية الفكر السياسي الذي انطلقت منه الحركة، والذي يحدد بوضوح حرص الحركة على جمع شمل الشعب الفلسطيني والحفاظ على كل قطرة دم فلسطينية، وأيضاً عدم التفريط بأيٍّ من حقوقه. فوحدة الشعب الفلسطيني والالتفاف حول قضيته المركزية، تحرير كامل تراب فلسطين، هو جوهر ما تسعى إليه حماس.

فالحركة سعت إلى توحيد الموقف الفلسطيني، وكذلك الموقف العربي على قواسم مشتركة، يلتقي عليها الجميع، في ظل مختلف الظروف السياسية الحالية، وبصرف النظر عن تفاوت البرنامج الخاص بكل طرف؛ وقد جعل ذلك حركة حماس توافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967م. وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال التنازل عن باقي فلسطين، ولا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الإسرائيلي الصهيوني، كما لا يعني التنازل عن أي من الثوابت المتعلقة بفلسطين[1].

3. الانتخابات التشريعية:

رشحت الحركة في حملتها الإنتخابية التشريعية عدداً من المرشحين المستقلين ذوي الأيديولوجيات المخالفة لفكرها؛ فقد دعمت المرشحين: حسن خريشة، ومعاوية المصري، وجمال خضري، وزياد أبو عمرو، ودعمت مرشحاً مسيحياً في تلك الإنتخابات أيضاً هو المرشح حسام الطويل في قطاع غزة. ثم ضمت خلال تشكيلها للحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية وزراء مسيحيين ومستقلين، تمثيلاً لنموذج الوحدة والمشاركة الوطنية وتطبيقاً عملياً للفكر الذي تؤمن به وأوردته في ميثاقها، حيث لا يزال الاستاذ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي يخاطب أصحاب الرسالات الأخرى: «بالأخوة المسيحيين» باعتبارهم شركاء في الوطنية.

---

(1) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

وقد خاضت الحركة الإنتخابات التشريعية الأخيرة إيماناً منها بأهمية الشراكة وتعدد ألوان الطيف السياسي، وبأهمية وجودها في مواقع صنع القرار ورسم السياسات العامة، وإيماناً بقدرتها على المزاوجة بين العمل الإجتماعي والسياسي من جهة وبين المقاومة من جهة أخرى، بهدف التقليل من سلبية مسار أوسلو والتخفيف من معاناة المواطنين؛ وذلك بتغيير دور السلطة لتصب في صالح الشعب وليس في صالح الاحتلال. ويمكن قراءة ذلك في برنامجها الإنتخابي (برنامج قائمة الإصلاح والتغيير) الذي صيغ بما يعكس توجهها الوسطي والمعتدل في التعاطي مع الأوضاع، وأيضاً في خطاب إسماعيل هنية رئيس حكومتها أمام المجلس التشريعي، حيث ابتعد في الخطاب عن مواطن الخلاف، وتم التأكيد على القواسم المشتركة بين الشركاء الفلسطينيين ما داموا ملتزمين بالخطوط العريضة المتفق عليها فلسطينياً.

كما أن البرنامج الإنتخابي لحماس وبرنامج الحكومتين العاشرة والحادية عشرة قد خلت كلها من أي إشارة إلى نيتها إقامة دولة إسلامية أو عزمها على تطبيق الشريعة، على عكس ما كان يتوقعه المراقبون، فقد أكدت على تعهدها حماية الحريات العامة للجميع بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الإنتماء السياسي، وتعهدت بتطوير المحاكم الشرعية وقانون الأحوال الشخصية مستمدة ذلك من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية مع اختيار ما يتناسب وتطور المجتمع. والتنويه الذي دعت إليه في البرنامجين؛ لإحداث توازن بين خطابها وأدائها، هو جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي وليس الوحيد للتشريع الفلسطيني.

4. تشكيل الحكومة على أساس وثيقة الوفاق الوطني:

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25م، عرضت حركة حماس على مختلف الفصائل المشاركة في الحكومة ولكن الجميع رفض، فعقدت عدة جلسات من الحوار، ثم تمّ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والتي تقوم على أساس وثيقة الوفاق الوطني، بتاريخ 2007/3/17م، برئاسة الاستاذ إسماعيل هنية. وما كان للحركة أن تختار هذا التوجه، لولا فكرها الوسطي الذي كان أساساً مرجعياً في فكرها وأدائها السياسي.

5. الحوار والعمل الوطني المشترك:

لقد التزمت الحركة بالمعيار الوطني الفلسطيني، لذلك شاركت في الحوارات كلها وكانت ايجابية لأبعد الحدود، فبالرغم من رفضها لاتفاق أوسلو الذي وافقت عليه السلطة، ورغم خطورته على القضية الفلسطينية، إلا انها لم تقاطع السلطة، وإنما بقيت على تواصل وحوار دائم معها. فضلاً عن المشاركة معها في فعاليات الانتفاضة، والتنسيق الميداني. إن فكر الحركة السياسي فكر جامع للشمل الفلسطيني حول قضيتهم، من دون أدنى تنازل عن أيّ من ثوابتها. الأمر الذي جعل الحركة محل تقدير من قبل جماهير الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه. وبهذا يتضح أن الفكر الوسطي الذي تميزت بها الحركة، أفضى إلى النهوض بالواقع الفلسطيني، ونقله إلى حالة من القوة، مما جعل شعبها يبايعها على الحكم والإمساك بزمام السلطة، بل ينتمي إلى مشروعها في التحرير.

6. المصالحة الفلسطينية :

حرصت الحركة على المصالحة الوطنية قبل الإنقسام وبعده، وقبل الحكومة وبعدها، وبعد جلسات كثيرة من الحوار، وفي يوم الأربعاء 2011/5/4م وقعت الفصائل الفلسطينية في القاهرة على الورقة المصرية (وثيقة الوفاق الوطني للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني).

وفي 23 أبريل 2014م أعلن في غزّة أن اجتماعات بين حركة فتح وحركة حماس خلال يومين أفضت إلى اتفاق على المصالحة بين الطرفين والالتزام بإتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، والعمل على إنشاء حكومة توافق وطني تعلن خلال 5 أسابيع، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني الفلسطيني، بعد 6 أشهر على الأقل من تشكيل الحكومة.

ثم أدت حكومة الوفاق الوطني اليمين القانونية في الثاني من حزيران/يونيو 2014م، حيث ضمت في عضويتها وزراء من الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

---

(1) الانقسام الفلسطيني. https://ar.wikipedia.org/wiki.

7. مشاركة المرأة في الانتخابات:

بيّن الإسلام أن النساء شقائق الرجال، أي أن للمرأة الحق الكامل في ممارسة الدور الذي يناسب شخصيتها ومؤهلاتها، لذلك كان للمرأة في فكر وبرنامج حماس مشاركتها السياسية، وقد كان لها تجربتها المتميزة في العمل السياسي التشريعي.

فقد أصبح للحركة ست من النساء في المجلس التشريعي، فقد رأت الحركة أنه «آن الأوان للمرأة الفلسطينية أن تأخذ دورها الحقيقي، وآن للمجتمع أن يقدر حجم تضحياتها وجهادها، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، التي تخرج المبدعين والأبطال والشهداء وأجيال المستقبل، وستسعى حماس إلى أن يكون للمرأة دورها في المجلس التشريعي، وأن تكون إلى جانب الرجل في إدارة الصراع مع العدو، وأن تسنّ التشريعات التي تحمي المرأة وحقوقها»[1].

إن المرأة التي خاضت المقاومة الشاملة في البيت وخارجه من خلال تربية جيل النصر والشهادة، وكانت جزءاً لا يتجزأ من حركة التربية والدعوة، ليحق لها أن تشارك في العمل السياسي، فهي التي تميزت في مختلف الميادين، وهي أيضاً قادرة على أن تكون متميزة في العمل السياسي.

هذا ما رأته الحركة وتبنته، وعملت على ترسيخه في الشعب الفلسطيني، استناداً إلى فكرها الوسطي الرشيد.

8. محاربة الفكر المتطرف:

إن المقصود بالفكر المتطرف، الفكر الذي يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية والتي تهدف للحفاظ على النفس الإنسانية ومعتقدها وحريتها وكرامتها ومواردها، وهو فكر يهدد الأمن النفسي والثقافي والاجتماعي، لذلك حاربت الحركة هذا الفكر ومنعت ظهوره، مرة بإشاعة الفكر الوسطي، ومرة أخرى بمحاسبة أي ظاهرة متطرفة تعتدي على أمن الناس وكرامتهم وحريتهم.

---

(1) انظر: حبيب، أمل: عبر 22 عاماً الحركة النسائية تطور متواصل، ttp://alresalah.ps/ar/index.php. وصافي، خالد: موقف حركة حماس من دور المرأة العسكري والسياسي.

لقد حاربت الحركة أيضاً تكفير الآخر وإخراجه من الملة، وتفسيق الناس والمجتمع، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الترابط بين أبناء الشعب الفلسطيني، وارتباطه بقضيته المركزية الكبرى.

وأيضاً مارست الحركة في برنامجها السياسي سلوكاً رائداً في قبول الآخر، مهما كان معتقده وبرنامجه السياسي شرط أن لا يتناقض مع ثوابت القضية الفلسطينية، التي اتفق عليها الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه.

9. قدسية النفس الإنسانية غير المعتدية:

إن المرجعية الإسلامية التي تستند إليها حركة حماس تقدس النفس الإنسانية، وتصون حرمتها، لذلك حيدت الحركة المدنيين الصهاينة في معركتها ضد دولة الكيان، بالرغم من إجرامه في حق الشعب الفلسطيني المظلوم، وعلى سمع العالم وبصره، إلا أن ذلك لم يخرج الحركة عن مبادئها، وهي قدسية النفس الإنسانية.

لقد أدانت الحركة في كل المناسبات، القتل العشوائي للمدنيين المسالمين في غير ظروف الاحتلال الغاشمة، التي تقوم على الاعتداء على الشعوب المظلومة.

ويحضر معنا في هذا السياق اسم الصحافي البريطاني آلان جونستون والذي اختُطف في قطاع غزة، ودام احتجازه أربعة أشهر على أيدي جماعة تُدعى «جيش الإسلام» ظلت تقايض على إطلاق سراحه بدفع فدية وإطلاق سراح سجناء لتنظيم «القاعدة» في الأردن والعراق وبريطانيا. إلا أن الحركة أصرت على إطلاق سراحه دون قيد أو شرط، وقد رحب العالم بحرية الصحافي جونستون.

فالحركة لا تفرق بين نفس وأخرى ما دامت غير معتدية، وهذا من أهم خصائص الفكر الوسطي الذي تتبناه حركة حماس.

10. عدم معاداة إلا المحتل الصهيوني أو أي جهة داعمة له:

لا تُكن الحركة عداءً لأي دولة في العالم، ولا لأي من شعوبها، ما عدا الكيان الصهيوني؛ وهي تدافع عن شعبها وأرضها ضد العدوان. وتدين الحركة أي اعتداءات إرهابية

تستهدف المدنيين فيها وفي أي مكان في العالم. وهي ترحب أيضاً بالتعايش المشترك، والتعاون البنّاء، والتعامل على قدم المساواة، وعلى قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة، مع جميع دول العالم؛ وبما يحفظ استقلال بلداننا العربية والإسلامية وكرامتها، وبما يكفل احترام تعدد الأديان والثقافات والتفاعل الحضاري الإيجابي.

إن الحركة تعارض وتدين دعم حكومات القوى الكبرى وكثير من الحكومات في العالم الغربي للكيان الصهيوني، وتوفير الغطاء السياسي والدولي لاستمرار احتلالها لفلسطين، واستمرار عدوانها على الشعب الفلسطيني. بل ترفض أي محاولات للهيمنة الغربية أو للقوى الكبرى، وأي شكل من أشكال الاستعمار والاحتلال والعدوان على أي بلد من بلادنا، كما ترفض سعي أي من هذه القوى لفرض أنظمة موالية، ومحاولة توجيه السياسات واستغلال ثروات المنطقة، أو التدخل في أي شأن من شؤوننا الوطنية والقومية والإسلامية[1].

وفي هذا توازن دقيق، نابع من دقة الفهم للعلاقات مع الآخر، والتي تعتبر من أهم ميزات الفكر الوسطي، من حيث كونه يميز بين الحق والباطل بمنهجية منصفة، فالحركة تفرق بين عدائها للمغتصب المحتل لأرض فلسطين وبين اليهودي الكتابي خارج فلسطين المحتلة، وأيضاً تفرق بين المجتمعات الغربية، من حيث التأييد أو عدمه لاغتصاب فلسطين، فالعداء حصراً لمن يؤيد ويدعم طرد شعبنا الفلسطيني من وطنه ودار كرامته وعقيدته.

وفي ختام هذا الفصل يظهر لنا ومن خلال دراستنا للمسار السياسي للحركة رؤيتها المستنيرة، للقضية الفلسطينية، ومنهجها في التعامل مع معادلاتها الصعبة، ومتغيراتها وتحدياتها، حتى تصل وتحقق أهدافها الرائدة من وحدة الشعب الفلسطيني في مسارها نحو التحرير.

وقد استطاعت الحركة تحقيق أهدافها المرحلية، من تحشيد الأمة بدوائرها الثلاث حول القضية المركزية تحرير فلسطين، فارتبط الفلسطيني مجدداً بحلم العودة إلى وطنه.

---

(1) مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة، ص467 – 469.

وبالمقابل فإننا نرى الشعوب العربية والإسلامية لا تدخر أي جهد ولا تترك وسيلة من وسائل الدعم إلا وتقدمها لأهل فلسطين.

وقد استطاعت الحركة أيضاً أن تفرض نفسها على أية عملية تسوية، بل أصبحت الأساس في مسار التسوية، لأن الأداء السياسي للحركة أصبح مشروعاً كاملاً ذا رؤية واضحة لمسار التحرير والعودة، فما عاد بإمكان الدول الكبرى طيه في دائرة النسيان، وذلك كله نتيجة المسار السياسي الرائد والمتميز الذي رسمته الحركة بدماء وجهد وتضحيات الشعب الفلسطيني، وقياداته.

الفصل الرابع: المسار الاجتماعي والشعبي

التمهيد:

آمنت حركة حماس بشمولية مفهوم المقاومة من حيث تنوع أساليبه، ومن حيث تعدد الشرائح المجتمعية المشاركة فيه. فما ميز مشروع المقاومة لدى حماس أنه مشروع انتمى إليه الشعب الفلسطيني، وشكل له حاضنة في مختلف مراحله.

كيف صنعت حركة حماس من المجتمع الفلسطيني مجتمع مقاومة؟

لقد جعلت حركة حماس العمل الاجتماعي عملاً مؤسسياً متكاملاً، يُعنى بالجانب الثقافي كما يُعنى بالجانب الإغاثي سواء بسواء. فالمؤسسات المجتمعية في الساحة الفلسطينية طورت مفهوم العمل الاجتماعي من المساحة الاغاثية الضيقة إلى رحابة العمل التنموي النهضوي الشامل. فالإنسان الفلسطيني أعيدت صناعته وفق رؤية تقوم على العزة والطموح، ورقي الأهداف، من خلال المسار الاجتماعي الذي تكامل في حركته مع المسار الدعوي التربوي. فالأسرة الفلسطينية كانت تتلقى العقيدة والتوجيه الإسلامي السلوكي في المسجد، ومن ثم تُحتضن في المرافق والمناشط المجتمعية المتنوعة، الرياضية والفنية وغيرها، إضافة إلى العناية بالحاجات المادية التي تبني العفاف لدى هذا الشعب العزيز.

وهذا ما سنتناوله تفصيلياً في هذا الفصل.

المبحث الأول: اهتمام حركة حماس بالجوانب الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني:

في إطار العمل على تحقيق أهداف حركة حماس، وعلى رأسها استعادة الهوية الإسلامية للمجتمع الفلسطيني، اهتمت الحركة بالجوانب الاجتماعية لهذا المجتمع، وأَولت الإطار الاجتماعي اهتماماً كبيراً، فمنحته مساحة رحبة في بنائها الفكري وعملها الحركي. اعتبرت الحركة أن المجتمع هو الأساس في مشروع التحرير، وأن الأهداف والوسائل التغييرية تكتسب فعاليتها، وديمومتها من مدى انبعاثها من القاعدة الاجتماعية. وقد جسدت حماس هذه المعاني ترجمة واقعية، تمثلت في إفراد مادتين[1] من مواد الميثاق في أسس التكافل الاجتماعي، والالتصاق بالمجتمع، إضافة إلى ما احتوته بيانات الحركة، وممارسات قادتها، وقواعدها التنظيمية في الاتصال والتواصل والارتباط مع مختلف قواعد المجتمع؛ مما هيّأ قاعدة اجتماعية حاضنة للحركة ومشروعها المقاوم، تُرجم بالقبول والتأييد والمناصرة والازدياد في شعبيتها.

حاولت الحركة أن تقدم العمل الاجتماعي في إطار نظرة استراتيجية تعتبره ليس مجرد إغاثة للمحتاجين، أو طلباً للأجر والثواب، بل إن على أفراد حماس أن يشاركوا الناس في أفراحهم وأتراحهم، وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم، ومن ثم الوصول إلى الهدف النهائي لمثل هذه الرؤية، وهو أنه يوم تسود هذه الروح: تتعمق الألفة، ويكون التعاون والتراحم، وتتوثق الوحدة، ويقوى الصف في مواجهة الأعداء.

وأكدت حماس ذلك مرات عدة؛ ففي بيانها الذي أعلنت فيه نيتها المشاركة في خوض الانتخابات التشريعية قالت: «إن من حق أهلنا أن يحيوا حياة كريمة، وألا تبدد حقوقهم، وأن تتكافأ أمامهم الفرص... وهي تتبنى برنامجاً شاملاً للنهضة بالشعب الفلسطيني. وقد كانت رعاية مصالح الناس وخدمتهم والتخفيف من معاناتهم أحد أهم برامجها[2].

(1) المادتان:(20) و(21).

(2) الكرمي، حافظ: رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي، ص268، بتصرف.

ركزت حماس في رؤيتها للإصلاح الاجتماعي على ضرورة مكافحة الفقر كمدخل للتنمية والإصلاح الشامل.

وقد تكرر التركيز على موضوع الفقر في برنامج حكومة حماس العاشرة حيث جاء فيه أنه لا بد من حماية حقوق الفقراء والضعفاء، ورعاية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم المؤسسات التي تقوم على رعايتهم. وقد شدد البرنامج على ضرورة العمل على تحسين ظروف معيشة المواطنين، وتشجيع التكافل الاجتماعي، وتوسيع شبكة الأمان والحماية الاجتماعية والصحية والتعليمية، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن بأشكالها المختلفة. وقد حرصت الحركة على مساعدة المحتاجين وأصحاب الاحتياجات الخاصة، وذوي الشهداء والجرحى والمعتقلين والفقراء وأصحاب الاحتياجات الاجتماعية، والتخفيف عن كاهلهم في مواجهة الاحتلال الصهيوني الذي يستهدف تركيعهم وكسر شوكتهم وإرادتهم[1].

ورأت حركة حماس أن العمل الاجتماعي والتطوعي وخدمة الفقراء والمحتاجين ركيزة أساسية في بناء المجتمع الفلسطيني، بخصوصيته وما يتعرض له من احتلال وعدوان مستمر؛ إذ أدت الظروف القاسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال إلى تعزيز مفهوم العمل التطوعي ومساعدة المحتاجين، والتقريب بين فئات الشعب، على اختلاف توجهاتهم الدينية والمذهبية والفكرية والسياسية والاجتماعية. وتعزز بذلك مفهوم الانتماء والولاء للمجتمع الفلسطيني بشكل عام، إضافة لسد حاجة الفقراء والمحتاجين وذوي الشهداء والأسرى بشكل خاص.

وبناء عليه توجهت حماس إلى بناء المؤسسات الاجتماعية التي تريد من خلالها تحقيق رؤيتها للإصلاح الاجتماعي، والتأثير على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، فأنشأت الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية ولجان الزكاة والمكتبات، وأصبح على سبيل المثال، المجمع الإسلامي الذي أنشأه الشيخ أحمد ياسين في غزة، من أهم المراكز الإسلامية ذات النشاط الاجتماعي الواسع، كما أصبحت المؤسسات الاجتماعية التي ترعاها الحركة

(1) انظر: برنامج الانتخابات للمجلس التشريعي لكتلة التغيير والإصلاح 2006م.

تشرف على عشرات آلاف العوائل المحتاجة، مما أوجد لحماس حضوراً كثيفاً وفاعلاً بين فئات المجتمع لم تستطع أي منظمة أخرى منافستها فيه.

كان لهذه المؤسسات أثرٌ كبير على المرحلة التي تلت الانتفاضة الأولى، إذ أسهمت هذه الشبكة الواسعة لحماس، والتي تعد امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، في تثبيت دعائم الحركة وكسب أنصار كثر لها؛ حيث امتازت هذه المؤسسات «بقلة التكاليف من جهة، وحسن أخلاق القائمين عليها من جهة أخرى مقارنة بغيرها، وهذا أثّر كثيراً على انتشار الحركة ومنهجها الإصلاحي في المجتمع»[1].

(1) انظر: النادي، علاء: (حماس) المنطلقات والأهداف، ص24. والكرمي، حافظ: رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي، ص270.

المبحث الثاني: مظاهر اهتمام حركة حماس بالجوانب الاجتماعية في المجتمع:

تعددت مظاهر اهتمام الحركة بالجوانب الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، والتي منها:

أولاً: كفالة أسر الشهداء والأسرى ومتابعة قضاياهم:

أولت حركة حماس موضوع الأسرى والمحررين أهمية خاصة، لما لهذه القضية من أهمية لدى الشعب الفلسطيني، فبالاضافة لسعيها إلى تبني قضية الأسرى ومحاولة الإفراج عنهم من السجون الصهيونية، فقد قامت بالعديد من النشاطات في هذا المجال، فعقدت لقاءات مع متضامنين أجانب لعمل حملات ضغط على الرأي العام لتبني قضيتهم، وتواصلت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمناقشة ملف الأسرى وزيارات أهاليهم لهم، والتواصل مع مؤسسة أطباء العالم لزيارة المرضى منهم في سجون الاحتلال، والتواصل مع مؤسسات وشخصيات أجنبية، وتزويدها بملفات خاصة حول قضية الأسرى والمستجدات الخاصة بهذا الملف. كما قامت حماس بالعناية بأسر الأسرى، وأمنت للأسرى المحررين كافة احتياجاتهم(1).

أما في داخل السجون، فقد تابعت حماس اهتمامها بأوضاع الأسرى من خلال تقديم منح مالية لهم ليقوم هؤلاء بشراء ما يحتاجونه من أغذية وملابس وأدوية من داخل مقاصف السجون، كما تم تعيين محامين للدفاع عنهم، والتضامن معهم عبر الاعتصامات، والإضرابات الشاملة، والتصعيد ضد الاحتلال؛ احتجاجاً على ظروفهم الاعتقالية، والتواصل مع أهاليهم وزيارتهم في المناسبات الدينية والوطنية؛ لمواساتهم وتقديم الهدايا لهم(2).

---

(1) انظر: الكرمي: رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي، ص271.

(2) انظر: النادي، علاء: (حماس) المنطلقات والأهداف، ص24.

ثانياً: تقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين:

حرصت الحركة على تقديم المساعدات العينية والغذائية للمعوزين، وأصحاب الحاجات والفقراء والمساكين، إضافة إلى تقديم القروض ومساعدة المرضى.

وساهمت المؤسسات الإسلامية التابعة لحركة المقاومة الإسلامية في سد ذلك الجانب بمساعدة الفقراء والمحتاجين، وصرف معونات مالية شهرية لهم بعد دراسة حالتهم الاجتماعية.

كانت الحركة في بداية الانتفاضة تقوم بجمع الزكاة، إضافة إلى تبرعات من الخارج وتقوم بتوزيعها، وفيما بعد تولت الجمعيات الخيرية مثل: جمعية الصلاح بدير البلح، والجمعية الإسلامية ولجنة الزكاة في خان يونس ورفح وغيرها، توزيعَ المساعدات النقدية والعينية لمستحقيها، بعد دراسة أحوالهم ومدى حاجتهم لها؛ الأمر الذي ساهم في توسيع قاعدتها الجماهيرية، وتعزيز الدور الاجتماعي للحركة بعد حرب الخليج الأولى في كانون الثاني (يناير) عام 1991م. وفي إطار تأسيس أسرة جديدة تكون لبنة في بناء المجتمع الفلسطيني، وحمايته من الانحلال الأخلاقي والتفسخ الاجتماعي. لقد وظفت حركة حماس إمكاناتها لخدمة الشباب المعسرين الراغبين في الزواج، كما تم توفير فرص عمل للمعاقين على بند التشغيل المؤقت لغير المنتفعين من الشؤون الاجتماعية، وذلك لمدد زمنية مختلفة.

وكان أيضاً من أهم معالم الإصلاح الاجتماعي الذي قامت به حماس الاهتمام بفئة العمال والصيادين، والتي تشكل أكبر شريحة اجتماعية وأكثرها تأثراً بإجراءات الاحتلال والحصار القاسية، وتعيل أكثر من ثلثي السكان، فوزعت مبالغ مالية على عدد كبير منهم، الذين لم تستطع توفير فرص عمل لهم[1].

(1) انظر: الكرمي، حافظ: رؤية حماس في الإصلاح الاجتماعي، ص272.

ثالثاً: إنشاء الجمعيات الخيرية:

أهم هذه الجمعيات في الضفة، هي:

1. الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل:

تأسست الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل عام 1962م على يد كوكبة من أبناء مدينة خليل الرحمن المخلصين، لتكون الجمعية الخيرية الأولى في فلسطين، والتي تحافظ على اليتامى، وتوفر الحياة الكريمة لهم، من خلال تقديم الرعاية الشاملة في شتى مجالات الحياة، وأهمها الرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية، والمأوى في البيوت لحفظهم من الضياع؛ ومنذ ذلك الحين وعبر هيئاتٍ إدارية متعاقبة، وعاملين وموظفين ومحسنين ومحبين للخير، مضت الجمعية في مسيرتها لتحقيق رسالتها الإنسانية التي تحملها، حتى أضحت ذات فروعٍ شامخةٍ تضم تحت رعايتها أكثر من (3100) يتيم ويتيمة[1].

وكان من مؤسسي هذه الجمعية. عدد من وجهاء الخليل أمثال الحاج راشد سلهب، والمحامي عبد الخالق يغمور، والحاج صدقي الجعبري وغيرهم[2].

2. جمعية الشبان المسلمين في الخليل:

هي مؤسسة فلسطينية خيرية، اجتماعية، ثقافية، رياضية، كشفية، غير ربحية، تأسست عام 1985م في مدينة الخليل. والجمعية عضو في اتحاد الجمعيات الخيرية، ومعظم الاتحادات الرياضية الفلسطينية وتطبق منهاج التربية والتعليم في مدارسها إلى جانب أنها توفر كل الإمكانات المتاحة لخدمة العملية التعليمية، ابتداء من المباني المدرسية النموذجية وانتهاء بالمختبرات العلمية والفنية الحديثة والساحات والملاعب الرياضية والمواصلات والأنشطة اللاصفية.

وتعمل الجمعية في مجالات متعددة أبرزها العمل الاجتماعي والرياضي والتربوي والكشفي والثقافي والعلمي، وكما تحوي الجمعية العديد من المرافق، منها أربعة رياض

---

(1) الموقع الرسمي للجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل http://www.ics-hebron.org/portal/index.php

(2) مسودي، عدنان، إلى المواجهة، ص 78-79.

أطفال ومدرستان إحداها للذكور وأخرى للإناث، ودار الفرقان لتحفيظ القرآن الكريم، ولجان متعددة أبرزها نشاطاً اللجنة الاجتماعية والنسائية والثقافية والفنية.

3. لجنة زكاة نابلس:

تأسست لجنة زكاة نابلس في عام 1977م وذلك بمبادرة طيبة من فضيلة الشيخ محمد راضي الحنبلي وزملاء له، واضعين نصب أعينهم هدفين رئيسيين أولهما: مساعدة الفقراء والمحتاجين وكل من يستحق شرعاً المساعدة من أموال الزكاة. وثانيهما: إحياء ركن الزكاة في فلسطين. وقد تحقق النجاح في هذين الهدفين بمشيئة الله سبحانه وتعالى، ثم انتقلت نشاطات اللجنة إلى تحقيق أهدافها الأخرى التي تمثلت بتأسيس المؤسسات الخيرية الأخرى، فعملت على إنشاء المرافق الصحية من مستوصفات ومستشفيات كما أسست مشروعها التأهيلي لمنتجات الألبان، كما نجحت ببناء مدرستين متميزتين وتدشينهما في نوعيتهما وأدائهما وهما مدرسة أكاديمية القرآن الكريم، ومدرسة جيل المستقبل (للأيتام)، إضافة إلى مراكز تحفيظ القرآن الكريم للذكور والإناث، وكل هذا ساعد في دعم الفقراء والمحتاجين والأيتام، وعمل على توفير فرص عمل لعدد لا يستهان به ممن أصبحوا موظفين رسميين في جميع مرافق اللجنة.

4. جمعية التضامن الخيرية في نابلس:

تأسست جمعية التضامن الخيرية عام 1956م بمدينة نابلس كجمعية خيرية على يد مجموعة من الإخوان المسلمين من أبناء نابلس.

ولقد تطور مجال عمل المؤسسة بحيث أصبح يستهدف كافة فئات المجتمع في محافظة نابلس، وذلك من خلال خدماتها المميزة عبر مؤسساتها المختلفة، ومن خلال كادرها المتخصص، حيث يبلغ عدد الموظفين في الجمعية (165) موظفا وموظفة، إضافة إلى أكثر من (100) متطوع ومتطوعة.

تعمل جمعية التضامن الخيرية في مجال العمل الخيري، وتنفتح على معطيات العصر ونشر العلم الشرعي الذي يثبت عقيدة الأمة ويربي أبناءها على تعاليم الكتاب والسنة بواسطة فتح المدارس الإسلامية للبنين والبنات، ونشر الوعي بين أبناء المجتمع كافة

بتخريج الكفاءات العلمية والثقافية وإقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات لهذا الغرض الميمون، ومساعدة الفقراء والأيتام وأبناء الشهداء ورعايتهم دينياً وعلمياً وصحياً ونفسياً، ونشر الفضيلة والمحافظة على الأخلاق العامة التي تحفظ لمجتمعنا قيمه وانتمائه لعقيدته ودينه.

وأما في قطاع غزة، فقد كانت مؤسسات العمل الاجتماعي جزءاً من المجمع الإسلامي، بمختلف فروعه، في مدن قطاع غزة. وقد فصلنا الكلام عن المجمع في المسار التربوي.

رابعاً: إصلاح المجتمع من خلال تنمية واقع المرأة والشباب:

أما في جانب المرأة والشباب، فقد قامت الحركة بإنشاء عدد من المشاريع التي كانت تنادي بها لإصلاح المجتمع من خلال المرأة والشباب. وقامت بتنظيم دورات دراسية متكاملة لأعداد كبيرة من النساء في المجتمع الفلسطيني حول دعم العادات الإيجابية ومواجهة العادات السلبية تجاه المرأة. وتأتي ضمن حملة تعبئة وتأثير لتحسن الثقافة المجتمعية نحو المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وأعدت المسابقات الفنية بعنوان «أميرة الأدب» للكتابة في قضايا المرأة في الأدب هي «الشعر، والسيناريو، والقصة الصحفية، والقصة القصيرة»[1].

أما في مجال إصلاح الشباب وتأهيلهم، فقد أوجدت حماس مجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية الخاصة بالشباب، فأصدرت قانوناً خاصاً للشباب، وعقدت ندوات مع الجمعيات الأهلية الشبابية والجامعات، ضمن حملة لتوعية الشباب بحقوقهم وتعريفهم بالقانون، وأسهمت بذلك مؤسسات إعلامية ولقاءات تلفزيونية وسلسلة حلقات تعريفية في الصحف، مع إطلاق خدمة الرسائل القصيرة وتوزيع مطوية، وتخصيص صفحة إلكترونية لهذا الغرض.

كان للمشاريع الرياضية الخاصة بالشباب عناية خاصة بالرغم من الضيق المادي. إلا أن حكومة حماس لم تهمل هذا الجانب، فأقامت عدداً من المشاريع الرياضية. كما أعلنت

(1) المرجع السابق. وانظر: النادي، علاء: (حماس) المنطلقات والأهداف، ص24.

الحركة عن جائزة فلسطين التشجيعية للإبداع الشبابي في 16 مجالاً من المجالات المتنوعة، وأطلقت الحركة مشاريع إنجاز عرس الشباب الفلسطيني، حيث تم تقديم القرض لعدد كبير من الشباب المقبل على الزواج، وتوفير عشرات الهدايا من عدة مؤسسات في القطاع الخاص، وذلك ضمن أنشطة دعم الشباب الفلسطيني لبناء أسرة هي أساس صلاح المجتمع وتطوره.

عمدت حركة حماس من أجل تطبيق منهجها الإصلاحي إلى استقطاب الشباب إلى جانبها، من خلال تفريغ طاقاتهم، وتعزيز الخلق الإسلامي الرفيع بتطبيق المبادئ والمفاهيم الرياضية النابعة من المنهج التربوي الإسلامي، وأنشأت الحركة الفرق الرياضية المتنوعة في المساجد، وأقامت الدوريات فيما بينها، لتحقيق المعاني الاصلاحية التي ترى حماس ضرورة غرسها في شباب فلسطين استعداداً لتحرير أرضهم المغتصبة من رقبة الاحتلال[1].

خامساً: تشكيل لجان الإصلاح والقضاء:

عملت حركة حماس على تعميم ثقافة السلم الاجتماعي، والفصل في النزاعات بين الناس، وإنصاف المظلومين، وإحقاق الحق، وذلك منذ بداية الانتفاضة، وبرزت بصورة واضحة بعد اعتقال القيادة الأولى لحركة حماس عام 1988م؛ حيث اتجه الشيخ أحمد ياسين إلى الإصلاح والاتصال بالناس وتفرغه للعمل الدعوي والتربوي، رغبة منه في عدم ربط نفسه بالقيادة الجديدة، خوفاً من أن تكشف، خاصة في ظل حاجة الناس لطرقٍ بديلة للقضاء والإصلاح لحل مشاكلهم، وإنصافهم، بعد تقويض الانتفاضة أركان المحاكم القضائية، ودوائر الشرطة الخاضعة لسيطرة الاحتلال، فحرصت حركة حماس على الإصلاح بين الناس، ووأد الفتنة، وتطويق الخلاف، وأثبتت نجاحات عديدة في ذلك. وقد عملت حركة حماس باسم المجمع الإسلامي، وغيرها من اللجان[2].

---

(1) انظر: المرجع السابق، 282.

(2) انظر: الطهرواي، جميل: سمات التفاعل الاجتماعي والأدوار المتصلة بالجماعة لدى الإمام الشهيد أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، ص1395.

استمرت هذه اللجان في عملها بعد تولي حركة حماس إدارة قطاع غزة سنة 2007م، للمساعدة في حل المنازعات والخصومات بين أفراد المجتمع، وهو يدخل في باب المحافظة على صلابة المجتمع، وتمتين وحدته ليبقى صامداً أمام المخططات الصهيونية الهادفة إلى تفتيته، وتغذية الخلافات بين أفراده بشكل يضعفه ويقوض أركانه. فأنشأت حماس هذه اللجان التي يلجأ الناس إليها لمحاولة حلّ القضايا – على اختلاف أنواعها –، فكانت هذه اللجان تعمل على حل «الكثير من القضايا والمشاكل المعقدة بمساعدة الشرطة ووزارة الداخلية، مستخدمة في تحقيق الحلول الإجراءات الشرعية والقانونية...».

إن هذا التركيز الواضح على الإصلاح الاجتماعي وإنشاء المؤسسات التي تساعد عليه ليس غريباً على حماس ونهجها، فقد اتجهت جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين في بداياتها نحو نظرية التغيير من خلال الإصلاح الاجتماعي، وأعطتها الأولوية في نشاطاتها وتحركها في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال[1].

سادساً: تفعيل المجال الرياضي:

عمدت حركة حماس إلى استقطاب عناصر من الشباب إلى جانبها من خلال توظيف طاقاتهم، فأنشأت الحركة الفرق الرياضية المتنوعة في المساجد، وأقامت الدوريات فيما بينها.

ومع تأسيس الجمعية الإسلامية والمجمع الإسلامي، تم استقطاب العديد من الكفاءات الرياضية التي حققت النتائج الايجابية مع فرق ذات تاريخ في مجال كرة الطائرة، حيث كانت فرق الجمعية الإسلامية على مستوى عالٍ من الأداء والتميز، ونالت درجات متقدمة في تلك الرياضة. كما تميز المجمع الإسلامي في مجال كرة تنس الطاولة، ونافس على المرتبة الأولى في القطاع واستقطبت تلك الرياضة المشجعين والأنصار.

كما أقامت الحركة دورات في السباحة، وسباق الضاحية، والنشاطات الكشفية، والمعسكرات الصيفية بهدف إعداد النشء إعداداً جسمياً وعقلياً. ونظمت الجمعية الإسلامية

(1) انظر: صالحة، رائد، حمدي، أبو ليلى: دور الإمام أحمد ياسين في بناء المساجد، الجامعة الإسلامية، غزة، ص1443.

مهرجانات رياضية لفرق كرة القدم؛ التابعة للمساجد احتفاء بمناسبات إسلامية وتخليداً لأسماء الشهداء؛ لإحياء تلك المناسبات في نفوس الشباب، وتعزيز الخلق الإسلامي، بتطبيق المبادئ والمفاهيم الرياضية النابعة من المنهج التربوي الإسلامي[1].

سابعاً: بناء المراكز الصحية:

في إطار بناء المؤسسات، عمدت حركة حماس إلى خدمة المجتمع الفلسطيني مبكراً من خلال تقديم خدمات صحية كما هو الحال مع عيادة كل من الدكتور الرنتيسي والمقادمة رحمهما الله تعالى؛ وقد أنشأت أيضاً المراكز الصحية، وأشرفت جمعية الصلاح الإسلامية على مجموعة من المستوصفات الطبية المتقدمة في أدائها، وبدأت تنتشر في جميع مناطق القطاع تقدم خدماتها بأسعار رمزية إلى جانب إقامة أيام طبية مجانية في المساجد، حيث تقدم كشفاً طبياً للمرضى مع منح العلاج مجاناً.

وفي ظل حاجة المواطنين إلى وحدات الدم تقدمت الحركة بطلب الموافقة على تأسيس بنك للدم، إلا أنه قوبل بالرفض فبحثت البدائل، واستقر رأي الحركة على أن يكون بنك الدم الإسلامي متحركاً، من خلال قيام الحركة بتجهيز قوائم لفصائل دم الشباب المسلم في المساجد والجامعة الإسلامية. وفي الانتفاضة الفلسطينية، حيث صدحت مكبرات المساجد بنداءاتها للتبرع بالدم، وأصبحت فلسفة التبرع بالدم جزءاً من ثقافة المواطن الفلسطيني، وتأصيلاً لمفاهيم التضحية والبذل والعطاء. فلاقى المشروع قبولاً ورضى من أسر المرضى والجرحى، الأمر الذي جسد حضوراً فاعلاً للحركة، ووطد علاقتها بالمجتمع الفلسطيني[2].

وقد تضمن برنامج حماس الانتخابي ذكر الخدمات الاجتماعية(التعليم والصحة والضمان الاجتماعي) والخدمات العامة الأخرى معتبراً هذه الخدمات حقاً للجميع دون تمييز أو محسوبية أو فئوية...»، وكذلك تمّ التركيز على ذلك في برنامج الحكومة العاشرة حيث التزمت بـ «تطوير المرافق الصحية، وتطوير خدماتها العامة والتخصصية...»،

---

(1) انظر: المرجع السابق. وعفانة، عزو: الشيخ الإمام الشهيد أحمد ياسين رجل أحيا أمة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص40.

(2) انظر: عفانة، عزو : الشيخ الإمام أحمد ياسين رجل أحيا أمة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص838.

فقدمت الخدمات الصحية، وقامت بالعمل على تطوير كوادر الصحة من خلال إجراء العديد من الدورات التدريبية وورش العمل للموظفين، وعقد العديد من أنشطة التثقيف الصحي. وأنشأت وزارة الصحة التابعة لها أكثر من 32 مشروعاً صحياً، كان من أهمها إنشاء مستشفى الياسين، والمستشفى الإندونيسي، ومشروع إنشاء مستشفى الأطفال بدير البلح، وتنفيذ العديد من المشاريع والأبنية في مختلف المرافق الصحية[1].

ثامناً: الفن الإسلامي:

جاءت فكرة الاهتمام بالفن الإسلامي لغرس القيم والمفاهيم الإسلامية، وتدعيم الأخلاق الفاضلة، فأفردت حركة حماس مادة من مواد ميثاقها تناولت ذلك الجانب وجاء فيه: «للفن ضوابط ومقاييس بما يمكن أن يعرف، هل هو فن إسلامي أم جاهلي؟ وقضايا التحرير الإسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح، ولا يغلب جانباً في الإنسان على جانب آخر، ولكن يسمو بجميع الجوانب في توازن وانسجام، فالكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية، وغير ذلك إذا توفرت فيه خصائص الفن الإسلامي، فهو من لوازم التعبئة الفكرية، والغذاء المتجدد لمواصلة المسيرة، والترويح عن النفس، فالطريق طويل والعناء كثير، والنفوس تمل، والفن الإسلامي يجدد النشاط، ويبعث الحركة، ويثير في النفس المعاني الرفيعة»[2]. وبذلك أكدت الحركة أن الفن الإسلامي الجاد يضاف إلى وسائل التغيير المجتمعي، ويغرس الفكرة الإسلامية في جوهرها الرسالي لتنظيم جميع مناحي الحياة. وقد عمدت حماس إلى تفعيل الأدوات الفنية وتوظيفها في صالح مشروع المقاومة، بجانب نشرها لمبادئ الحركة، فكانت النواة بتأسيس فرقة الأفراح الإسلامية التابعة للمجمع الإسلامي. وقد اقتبست تلك الفكرة من فرقة أُم النور الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948م، ووظفت تلك الأفراح لتدعيم القيم الإسلامية في تيسير الزواج، والتزام القيم الإسلامية في جوانب الحياة جميعاً.

---

(1) انظر: الكرمي حافظ: رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي، ص282.

(2) الميثاق، المادة (19).

وفي الانتفاضة الفلسطينية وظفت الحفلات الإسلامية لتدعيم عناصر الصمود والمقاومة، كما وأنشأت الفرق الإسلامية المتعددة منها فرقة المجمع الإسلامي، في غزة، وفرقة الجمعية الإسلامية في النصيرات، وفرقة «العائدون» في خان يونس، وفرقة الغرباء الإسلامية في نابلس وغيرها، وتعددت فقرات الحفل الإسلامي بين النشيد الإسلامي، والكلمة الهادفة، والمسرحية المشوقة التي عالجت قضايا اجتماعية وسياسية.

وبدأت تلك الاحتفالات مجانية، تيسيراً على الشباب، وتشجيعاً على إقامتها، وقد تولى إدارتها خطباء مفوهون وفي الإطار ذاته، شجعت الحركة على كتابة المسرحية الهادفة، والنشيد الإسلامي وأقامت المسابقات الثقافية لتكون مادة لدعم الفن الإسلامي بما يتواءم مع حاجة المجتمع، وتعديل سلوكه، وغرس الأخلاق والقيم وفقاً لتعاليم الإسلام. والمتابع لفعاليات الحركة في ذلك المجال يستخلص رسالة مفادها أن تلك التجربة، وضعتها في مصاف حركات التغيير والإصلاح، التي استخدمت الفنون ووظفتها لخدمة أهدافها ونشر فكرتها، وقد تضمنت المواد السمعية والبصرية ومهرجانات تأبين الشهداء خطاباً تعبوياً ثبت مجموعة من القيم الإسلامية ليبنى مجتمعاً مسلماً مقاوماً[1].

ورغم الدور المتقدم للفن في ميثاق حماس، بشقيه التلفزيوني والسينمائي، إلا أن الحركة منحت منذ تأسيسها 1987م الجانب العسكري أولوية متقدمة على الفن، ولكنها وفي العام 2009م، أعادت تفعيل مسارها الفني لمساعدتها في تفعيل ثقافة المقاومة المسلحة.

ومنذ تلك الفترة الزمنية، أنتجت بعض مؤسسات حماس الفنية، خاصة شبكة الأقصى الإعلامية والمكاتب الإعلامية لحماس، سلسلة من الأفلام السينمائية، ومن أبرزها: «عماد عقل» عام 2012م، «زمن الرجال» عام 2013م، «عين الصقر» عام 2014م، «بيارة الموت» عام 2014م، «مفترق طرق»، عام 2015م. وجميع هذه الأعمال السينمائية تروي حوادث عن اشتباكات تحصل بين المقاومين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في مناطق متعددة من قطاع غزة والضفة الغربية، وتستعرض المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المقاومون خلال التخطيط وتنفيذ العمليات المسلحة، عبر معالجات درامية من زوايا مختلفة.

---

(1) انظر: النادي علاء: حماس المنطلقات والأهداف، ص34.

وأول هذه المسلسلات التي شاهدها الفلسطينيون في رمضان كان «الأغراب»، واسم العمل «الأغراب» جاء للإشارة للإسرائيليين الذين احتلوا فلسطين، والمسلسل يصف بدقة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. أما المسلسل الثاني فكان بعنوان «الروح»، يجسد وحدة الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، يتحدث عن روح المقاومة والاستشهاد، ويجسد المقاومة المسلحة للاحتلال بكافة الوسائل، من كافة أطياف الشعب الفلسطيني. ورسالة المسلسل أن الفلسطينيين المحاصرين يعانون الويلات بسبب الاحتلال، وما يدفعهم لحمل السلاح ليس حبهم للموت والقتل، بل سعيهم للحياة بكرامة، وقد حملوا السلاح للدفاع عن أرضهم وتحريرها بكل السبل المتاحة.

أما المسلسل الأكثر حضوراً بين الفلسطينيين في رمضان، كان «الفدائي»، وهو يسلط الضوء على مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، لأنها صاحبة باع طويل في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ويستعرض بعض العمليات الفدائية التي حيّرت المخابرات الإسرائيلية، وأعجزتهم عن الوصول لمعلوماتٍ تخص المسلحين.

إن حركة حماس أدركت وبشكل قاطع أن شاشة التلفاز باتت عنصراً أساسياً في توجيه الرأي العام الفلسطيني نحو القضايا السياسية والتوجهات الأيديولوجية، مما جعلها تضخ مزيداً من الأموال والنفقات في الإنتاج التلفزيوني، في ظل رغبتها بتجنيد أكبر نسبة ممكنة من الفلسطينيين لصفوفها، وإقناعهم بصوابية منهجها العسكري، رغم إدراكها للتحديات التي تعترض طريقها في هذا المجال الجديد عليها نسبياً[1].

تاسعاً: العمل التطوعي:

حرصت حركة حماس على الالتحام بالمجتمع الفلسطيني والوقوف إلى جانبه، حيث أرست الحركة قواعد العمل التطوعي من خلال العديد من المشروعات، مثل القيام بحملات النظافة في قطاع غزة، إضافة إلي القيام بحملات تنظيف شواطئ البحر؛ لإبراز مظهر جمالي، وحضور شعبي للحركة. وعبرت حركة حماس عن تلك القيم النبيلة عبر

(1) انظر: أبو عامر، عدنان: الدراما التلفزيونية جبهة حماس الجديدة، /07 /2015// www.al-monitor.com/pulse//.

بياناتها، فقد دعت إلى نظافة البيئة وصحة الأغذية وزراعة الأرض، والدعوة للمساعدة في قطف موسم الزيتون والأشجار المثمرة. وقد نفذت العديد من الأيام التطوعية في مجالات عديدة منها نظافة المقابر، وزراعة الأشجار في الشوارع، وكان على رأس الحملات قادة العمل الإسلامي، بالإضافة إلى الأيام الطبية التطوعية المجانية. وساهمت الجمعيات الإسلامية في العديد من الفعاليات التطوعية وتقديم الخدمات. فقامت جمعية الصلاح الإسلامية بالعديد من الفعاليات منها: شراء سيارة إسعاف، وبناء مستوصف خيري للأطفال، وبناء مكتبة عامة. وقد ساهمت تلك الأعمال في الحضور الجماهيري للحركة، الأمر الذي ساهم في قبولها، ونجاحها في تقديم النموذج في خدمة المجتمع[1].

عاشراً: الرحلات:

مثلت الرحلات وسيلة تربوية جماعية تعني بالجانب الجسدي، والاجتماعي للفرد، يروح فيها عن النفس، ويخرج من ضغوط الوقت والحياة والروتين اليومي، ومنها يمكن اكتشاف الطاقات والمواهب، كما تصقل الشخصية بالآداب والقيم الإسلامية؛ لتحقيق مبادئ الانضباط، والالتزام بالمواعيد، والدقة، والجدية، والتعاون، والعمل الجماعي، وتحمل المسئولية. وانطلاقاً من ذلك عمدت حركة حماس إلى الاستفادة من تلك الوسيلة في تعميق تلك المفاهيم، إضافة إلى ربط أبنائها بفلسطين التاريخية، فتنوعت الرحلات التي قامت بها الحركة ضمن أنشطة المساجد، ومنها: رحلات إلى قرى فلسطين ومدنها المحتلة عام 1948م، وأخرى إلى مدينة القدس، والمسجد الأقصى، إضافة إلى رحلات داخلية لأهداف متنوعة منها الرحلات إلى شاطئ البحر، وأخرى إلى الصيد البري، والرحلات الخلوية[2].

وقد كان يرافق هذه الرحلات دليل سياحي يعرف بالبلدات والمدن الفلسطينية، وخاصة في فصل الصيف حينما يكثر السواح والزائرون.

---

(1) انظر: صالحة، رائد، حمدي، أبو ليلى: دور الإمام أحمد ياسين في بناء المساجد، ص1461.

(2) انظر: المرجع السابق. وصالحة، رائد، حمدي، أبو ليلى: دور الإمام أحمد ياسين في بناء المساجد، ص1462–1463.

حادي عشر: ما الدور الذي أسهمت فيه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في صياغة التجربة الفلسطينية المجتمعية المتماسكة؟

عندما نستعرض هذه المؤسسات المشهورة وهي: الأسرة، المدرسة، والجامعة، ودور العبادة، ومؤسسات التكافل الاجتماعي بمختلف وجوهها وأشكالها، نجد ما يلي:

1. ففي الأسرة يتلقّى الفرد مكونات الشخصية الأولى عن طريق التجاوب العاطفي، ومع انتشار الفكر الإسلامي الحركي، والفكر المقاوم، فإن هذه الأسر تشكّل الوحدة التنظيمية الأولى لفكر المجتمع المقاوم.
2. وفي المدرسة يتعامل مع أنظمة اجتماعية مختلفة عن نظام الأسرة، فيتعامل مع تجارب إنسانية مختلفة تتطلّب منه تحديد خياراته في الاقتراب من بعضها أو الابتعاد؛ ففي حيّه يختار أقرانه أو ينحاز لهم وينخرط في خصائصهم الجامعة لهم، ويعدّل قيمه ومعاييره التي تلقّاها من مؤسسة الأسرة، فيما يتعرّض أيضاً لاستهداف مركّز من قِبَل الحركات الإسلامية النشيطة والفاعلة التي تقوم بعملية اختيار دقيق لعناصرها في مراحل مبكرة، ثم تقوم بفرزهم إلى مجموعات لها نظام منهجي متكامل، ولها منظومة عمل هرمية يحركها جهاز الأحداث والفعاليات الجماهيرية والجهاز التربوي الداخلي. ونظراً لكون هذه الحركات شديدة الفعالية والنشاط ولديها الإمكانات المادية الكبيرة، فإن قدرتها على الاستقطاب عالية، وقدرتها على استمرار البناء ورعايته وصيانته ثم استثماره عالية أيضاً؛ وفي النشاط العام فإن المخيمات القرآنية والدعوية والترفيهية والرياضية التي ينتظم فيها الآلاف كل صيف تشكّل البيئة الأكثر قوة في إحداث التأثير الاتصاليّ المباشر بعيداً عن العائلة والمدرسة.
3. وتسهم المساجد في صياغة الفرد وتوجهات المجتمعات من خلال عملية اتصال مباشر شديد التأثير في الخطب والدروس وطبيعة الأحاديث التي تراعي حرمة المكان وخصوصيته ؛ كما يهيّئ ظروف تلاقي الأفراد وتشكيل المجموعات ذات الخصائص المتشابهة تحت مظلته، ويكون مصدراً معرفياً لنقل التعاليم السماوية وترجمتها إلى المستوى السلوكي. وأكثر المستفيدين من المساجد في حالة الدراسة هي الحركات الإسلامية ولاسيما حركة حماس التي تنشط مجموعاتها التكوينية والدعوية والتربوية في المساجد وتبني فكرها في نفوس جمهور المساجد من الشباب والفتيان، كما

تنشر خطباءها ووعّاظها على امتداد المساجد، ولذلك فإن من المسجد يعدّ من المحاضن الأشد تأثيراً في مجموعات النخبة الشبابية.

ويجدر التنويه إلى أن العامل السياسي أو الديني لم يكونا سبباً في تمزق المجتمع، بل كانا سبباً في صناعة الوعي والتوجه نحو تحقيق المصلحة الجامعة. وكان أيضاً لوضوح العدو والسلوك الاجتماعي العام تجاهه بحيث يجري التعامل مع أي منتج اجتماعي سالب على أنه من تخطيط العدو أثرٌ في وحدة المجتمع واصطفافه خلف مشروع المقاومة، فبنى بذلك حصانة داخلية ضده.

وكانت المقاومة هي القيمة العليا في هذا الناظم المجتمعي التي انتظم جميع الأفراد في سلكها بكافة أشكال الانتظام المادية والمعنوية والروحية.

لقد تحقق لدى المجتمع الفلسطيني ما يمكن تسميته بالتفوق النفسي الذي تجاوز انحطاط اليأس والتشاؤم، وسطحية التفاؤل السلبي وسذاجته، وتماثل للشفاء في وسط صحي تفاعلت فيه الروح المجروحة مع معاناة الجسد المكدود، فاستولد نفساً زكية تسمو بإيجابية العمل ونفعية الحركة.

وأخيراً، فإن هذا المجتمع قد عزل نفسه عن المجتمعات العربية ونظمها الحاكمة بعد أن أدرك أن انتظار حركة الشعوب وقرارات الحكام لا يمكن أن يكون سياسة ناجحة، وأن الفعل الحقيقي يأتي من مبادرات وطنية استثنائية تقنع الجماهير والسلطات الحاكمة بأهمية المراهنة على خيار المقاومة، بعد أن تبناها المجتمع الفلسطيني، وأنه الخيار الاستراتيجي الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية المعقدة رغم كلفه وخسائره[1].

---

(1) انظر: الأشقر، أسامة: مسارات تشكيل تماسك المجتمع، 2014م، Oct 28 www.alzaytouna.net.

المبحث الثالث: المرأة ودورها النهضوي في فكر حماس

أولت حركة حماس أهمية بالغة للمرأة، ودورها في معركة التحرير، والذي لا يقل عن دور الرجل. فهي مصنع الرجال، ومربية الأجيال؛ لذلك كانت العناية كبيرة بالمناهج التربوية التي تعتني بالبنت المسلمة؛ لتكون أُماً مسلمة صالحة واعية لدورها، وقد قامت المرأة الفلسطينية المسلمة في إطار معركة الصراع مع العدو الصهيوني بدور مهم في تعبئة الجماهير، وترسيخ المبادئ والأخلاق الإسلامية، والإعداد لمعركة التحرير. وفي ظل الانتفاضة الفلسطينية ونظراً لصعوبة التنقل تمت الاستعانة بالمرأة في توصيل الرسائل، ونقل المنشورات، والمعدات العسكرية من مكان لآخر، ووصفها الشيخ أحمد ياسين بأنها جيش الاحتياط لحركة حماس، عندما تستدعي المرحلة الاستفادة منه، ويمكن اعتباره خط الدفاع الثاني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ؛ فهي تربي الابن المجاهد، وتؤوي المطارد.

ورأت الحركة أن الدور الأساس للمرأة العمل التربوي، وقد أفردت تنظيماً خاصاً بالعمل النسائي له مؤسساته الشورية، وقياداته، ونشاطاته الخاصة، وقد أدت المرأة دوراً مهمّاً وبارزاً في النهوض بالحركة وزيادة انتشارها، بل وكانت المرأة تحتل مراكز متقدمة في صناعة القرار للحركة.

بل إن دور المرأة الفلسطينية أساس في بناء الحاضر والمستقبل، كما كان دائماً في صناعة التاريخ الفلسطيني، وهو دور محوري في مشروع المقاومة والتحرير وبناء النظام السياسي[1].

وبدأ العمل النسائي في حركة حماس متزامناً مع عمل الرجال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث انطلق من بيوت الله ومن الجامعات، لتخوض المرأة بعد ذلك كافة المجالات الاجتماعية والتربوية حتى وصلت للمجالات الإعلامية والجهادية وأخيراً السياسية والعسكرية.

---

(1) انظر: الوثيقة، البند (34).

أ. الحركة النسائية/ النشأة والتطور:

استخدمت حماس مؤسساتها الخيرية والتعليمية في استقطاب النساء إلى صفوفها، لا سيما في المناطق الشعبية، في الوقت الذي تراجع فيه دور مؤسسات الفصائل الفلسطينية الأخرى واقتصارها على النخب، وتعد واحدة من أبرز المؤسسات النسائية لحماس «جمعية الشابات المسلمات» التي تم إنشاؤها في سنة 1981م، كجمعية خيرية تهدف إلى «الحفاظ على شخصية المرأة الفلسطينية وهويتها في وجه الانحراف الفكري»، كذلك أنشأت جمعيات الصلاح الإسلامية في محافظات غزة، والتي تقدم خدمات تعليمية من رياض الأطفال إلى المرحلة الإعدادية، وخاصة للأطفال الأيتام، وعملت المرأة إدارية ومدرّسة.

وشاركت المرأة في المؤسسات التعليمية العليا، التي تدار عمليّاً من قبل حركة حماس مثل: الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، إذ شاركت كأستاذة جامعية، ومحاضرة، وطالبة، وإدارية في التخصصات المختلفة.

ومع تقدم الوقت أصبح للحركة النسائية الإسلامية مؤسساتها الخاصة ولجانها المتعددة التي تساهم بشكل فاعل وبارز في انتشار الحركة بين شرائح المجتمع الفلسطيني وبخاصة في صفوف النساء. مثل الأقسام النسوية للمجمع الإسلامي وكذلك في الجمعية الإسلامية.

وتم تأطير العمل النسوي في «الحركة النسائية الإسلامية في فلسطين»، حين أعلن عن قيامها في المؤتمر النسائي الخامس للمرأة المسلمة المنعقد في عام 2002م، حيث اعتبرت إطاراً جامعاً تتحد داخله سبع مؤسسات نسائية هي: (اتحاد النساء المسلمات، دائرة العمل النسائي في المجمع الإسلامي، الكتلة الإسلامية «الطالبات»، مجلس طالبات الجامعة الإسلامية، جمعية الأمهات الفلسطينيات، جمعية العناية العائلية، الوحدة النسائية في المؤسسة العربية للدراسات والبحوث، جمعية أمهات الشهداء).

ب. الياسين والمرأة:

إنَّ أحد أبرز قادة حماس الذين دعموا وجود العنصر النسائي في حركة حماس هو الشيخ الشهيد أحمد ياسين، كان الشيخ رحمه الله تعالى دائماً يعمل على حشد هذا

العنصر وتطويره حتى تشكَّلت الكتلة الإسلامية، ومن ثم أصبح للحركة النسوية الإسلامية مؤسساتها وإعلامها وندواتها جنباً إلى جنب مع رجال حماس في تطوير الحركة.

كان الشيخ أحمد ياسين يدعو إلى تعليم المرأة أحكام الشريعة الإسلامية والفقه المتعلق بالنساء، وتلاوة القرآن الكريم من خلال عقد الندوات النسائية في الكثير من مساجد محافظات غزة. لقد كان الياسين مقتنعاً بأن المرأة هي المجتمع فهي التي تبني البيت، وتبني المهندس، والطبيب، والأستاذ، والمحاضر. ولذلك تحتم أن تكون لها كامل الحقوق، وأن تتمتع بالحرية والشجاعة؛ طبعاً بما لا يتناقض مع مسؤولياتها في بناء الجيل والمحافظة على البيت والأسرة.

وبناء على دعوات الياسين أتيحت الفرصة للمرأة عند إنشاء حركة حماس سنة 1987م للعمل في المجال الدعوي والاجتماعي. حيث شاركت في مؤسسات الحركة الخيرية الاجتماعية، ثم التحقت بتدريبات عسكرية جاءت لأغراض التدريب الدفاعي، وهو ما دعمه الشيخ أحمد ياسين أيضاً. وقد طالب الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى المرأة أن تتعلم ذاتيّاً، وتجيد استخدام السلاح من خلال: بيتها، زوجها، ابنها، قريبها، وذلك حتى إذا اجتاح اليهود بيتها، دافعت عنه وعن أهلها، لا أن تقف وقفة الجبان، وكان يدعو المرأة دائماً أن تتعلم وتتدرب ذاتيّاً، وتدافع عن أهلها وبيتها بكل شيء حتى بأبسط الآلات كالسكين، فلا يمكن لأحد أن يلومها في دفاعها عن حقها.

ت. المرأة والعمل العسكري:

أكدت حركة حماس تأييدها لمشاركة المرأة في الجهاد والمقاومة وتنفيذها للعمليات الاستشهادية، بل أحقية المرأة الفلسطينية في الجهاد ومقاومة الاحتلال. وقد أعلنت الحركة موقفها بعد أن قامت الأخت ريم الرياشي بعملية استشهادية، بتاريخ 14 يناير 2004م في معبر بيت حانون «إيرز» في عملية مشتركة بين كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس وبين كتائب شهداء الأقصى أحد الأجنحة العسكرية لحركة فتح.

قال الشيخ أحمد ياسين عقب العملية الاستشهادية: «... وعلى الرغم من أن مشاركة النساء يعد استثنائيّاً، إلا أن حرب الجهاد المقدسة تلزم جميع المسلمين، رجالاً ونساء، ويثبت هذا أن المقاومة ستتواصل، حتى يرحل العدو عن أرضننا ووطننا».

وتضم كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس خلايا نسائية، وتم الإعلان عن هذه الخلايا والتدريبات عشية الانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة، حيث أصبحت دواعي الخطر الأمني على النساء أقل.

ث. دور المرأة في الانتفاضات (1988-2015م):

1. دورها في الانتفاضة الأولى (1987-1993م):

قامت المرأة الفلسطينية بدور مهم وأساسي في دعم الانتفاضة وصمودها، فبفضل مشاركة الفلسطينيات في الاتحادات الطلابية وإنشائهن لأطر نسائية وقتها، تم إعداد جميع الظروف المناسبة لنشر التعليم الشعبي بين أبناء عموم الشعب الفلسطيني وبالأخص في القرى وفي المخيمات، وذلك بهدف مواجهة سياسة التجهيل التي اعتمدها العدو كوسيلة لإضعاف مقاومة الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن ما قامت به النساء في سبيل إنجاح التعليم الشعبي ساهم بشكلٍ كبير في إيجاد بنيةٍ تحتيةٍ قوية للانتفاضة الفلسطينية الأولى.

لم تدق المرأة الفلسطينية أبواب الحرّية والاستقلال عبر العمل الاجتماعي فقط إبان الانتفاضة الأولى، بل قامت أيضاً بدور الإسناد الاجتماعي خفية كي تزوّد المخيمات المحاصرة اقتصادياً من قبل العدو، بالخبز والحليب، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في صمود الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة العصيبة من حياته. وبعدما فشلت قوات الاحتلال في حصارها وفي تجويع الشعب، قامت بقطع الكهرباء والغاز عن هذه القرى والمخيمات، إلّا أن النسوة في داخل هذه المناطق قمن ببناء أفرانٍ طبيعية «الطابون»، ليتمكن من خبز الخبز وإطعام أبناء شعبهن.

وقامت النساء خلال الانتفاضة الأولى بدور المخلّصات للشبّان الفلسطينيين من أيدي جنود الاحتلال، كما أن العديد منهن قمن بتهريب العديد من المعتلقين وإيوائهم في منازلهن كأبناءٍ أو أشقاءٍ لهن.

وكان توفير الأعلام الفلسطينية بين جموع الشعب الفلسطيني، وتهريب الأكل والشرب للمحاربين في الجبال والدخول في المواجهات اليومية مع العدو سواءً في المظاهرات أم في عمليات رشق الحجارة ورمي المولتوف، أمراً إعتيادياً وروتينيّاً بالنسبة للمرأة الفلسطينية. فلم تمنع الغازات السّامة وعمليات الاعتقال والرصاص الحي حتى النساء الحوامل من الدفاع عن فلسطين وتلقين الأعداء درساً في الشجاعة وحب الوطن.

2. دور المرأة في الانتفاضة الثانية (2000-2005م):

آمنت المرأة الفلسطينية بأن كل ما تفعله هو مقاومة وشوكة في حلق بني صهيون، لذلك عملت على كل الجبهات في سبيل تأمين كل ما تحتاجه الانتفاضة الثانية لتنجح وتصمد أمام كل محاولات الاحتلال بقمعها وإخمادها.

كان العنوان الرئيسي للدور الذي قامت به المرأة في انتفاضة الأقصى توسيع دائرة التعليم الشعبي في المخيمات وغيرها، وإنشاء عيادات مدنية لعلاج المصابين من جراء همجية العدو، والذهاب إلى الجامعات والمدارس من طُرقٍ بديلة، وحراثة الأرض وتأمين لقمة العيش للعائلة، والقيام بعمليات فدائية في القدس والضفة وأراضي الـ48.

ويذكر أن الانتفاضة الثانية شهدت قيام حماس بالقبول لأول مرّة بانخراط فتاة وهي ريم الرياشي في العمل الفدائي، ومنحها الضوء الأخضر للقيام بعملية استشهادية في معبر إيرز في غزّة عام 2004م، والتي أدّت إلى مقتل أربعة جنود إسرائيليين[1].

3. المرأة في الانتفاضة الثالثة:

وفاءً لفلسطين وقضيتها العادلة، وحمايةً للمقدسات والدفاع عنها، استكملت حرائر فلسطين مسيرتهن النضالية وفي الدفاع عن الوطن، فكنّ قناديلَ بساحات المسجد الأقصى ورابطن على بواباته منعاً لتهويده وتقسيمه من قِبل الاحتلال، وعقدن الدورات التعليمية للتعريف بالمسجد الأقصى وأجر الرباط فيه، ونظمن حلقات تحفيظ القرآن الكريم ومدارسة السيرة النبوية وبطولات وتضحيات المجاهدين على أرض فلسطين.

---

(1) انظر: شذى الشيخ: المرأة الفلسطينية والانتفاضات، http://akhbarek.com/society/2015/10/20.

كثف الاحتلال من اقتحاماته للمسجد الأقصى وتضييقه على المسلمين، وأصبح يطبق سياسته التهويدية في العلن، فمنع مصاطب العلم في ساحات المسجد الأقصى، ومنع المرابطات من الدخول إليه والمرابطة فيه واعتدى عليهن، ومنع من هم دون سن الأربعين من دخوله، وزادت الجولات اليومية للمستوطنين وحاخاماتهم باقتحام المسجد الأقصى، وأحرق المستوطنون الطفل المقدسي محمد خضير ومن بعده عائلة دوابشة، كل ذلك أدى لانطلاق شرارة انتفاضة القدس في بداية أكتوبر 2015م.

شاركت الفتاة الفلسطينية في انتفاضة القدس مشاركة فعالة ولافتة للجميع، حيث كانت مع الشباب في المقدمة عند نقاط التماس مع قوات الاحتلال في المظاهرات اليومية، وأمدت الشباب بالحجارة والقنابل الحارقة.

تميزت هذه الانتفاضة بالعمليات الفردية ما بين طعن ودهس وإطلاق نار، نفذ العديد منها فتيات بمقتبل العمر، بعضهن لم ينهين المرحلة المدرسية. طالبات الجامعات الفلسطينية شاركن في مختلف المظاهرات اليومية، ونظمن المسيرات الاحتجاجية ضد الاحتلال المنتهية بنقاط التماس معه، فسقطت منهن الشهيدة والأسيرة والجريحة، ولم يثنهن ذلك عن مواصلة المسير ومقاومة المحتل.

عمليات الدهس والطعن التي نفذتها «حرائر فلسطين» في هذه الانتفاضة، هي دليل واضح على أن دور المرأة والفتاة الفلسطينية لا تحده حدود في سبيل تحرير الأوطان، وأن الواجب الديني والوطني هو الذي دفعهن للتصدي لممارسات الاحتلال اليومية، وأن طريق المقاومة لا يقتصر فقط على الرجال دون النساء، فالكل على ثغرة في حمى الوطن(1).

ج. دور المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني:

لحركة حماس تجربة مميزة في فرز النواب من النساء في العمل السياسي التشريعي، فقد أصبح للحركة ست من النساء في المجلس التشريعي هن: جميلة الشنطي، ومريم فرحات رحمها الله، وسميرة الحلايقة، ومنى منصور، وهدى نعيم، ومريم صالح؛ حيث شغلت الأخيرة منصب وزيرة شئون المرأة في الحكومة العاشرة.

(1) انظر: حرائر فلسطين ونداء الوطن في انتفاضة القدس، https://www.noonpost.net

كما حرصت حماس على مشاركة النساء في الانتخابات، فقبيل الانتخابات التشريعية أصدرت الحركة بياناً موجهاً للجماهير قالت فيه: «آن الأوان للمرأة الفلسطينية أن تأخذ دورها الحقيقي، وآن للمجتمع أن يقدر حجم تضحياتها وجهادها، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، التي تخرج المبدعين والأبطال والشهداء وأجيال المستقبل، وستسعى حماس إلى أن يكون للمرأة دورها في المجلس التشريعي، وأن تكون إلى جانب الرجل في إدارة الصراع مع العدو، وأن تسنّ التشريعات التي تحمي المرأة وحقوقها. وستقاوم حماس محاولات تهميش دور المرأة أو تسطيحه»[1].

المبحث الرابع: رعاية الشعب الفلسطيني في الخارج

أدركت حماس مبكرا أن مشروع المقاومة والتحرير لا يقتصر على ساحة فلسطينية دون أخرى، بل هو بحاجة لتظافر جهود الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، فتوسع عملها وانتشر في مختلف ساحات الوجود الفلسطيني في لبنان وسوريا والأردن، ويعتبر نشاط الحركة الاجتماعي في الساحة اللبنانية من أوسع ساحات العمل الفلسطيني، نظراً لواقع اللاجئين الفلسطينيين فيها. فمع بدء الحركة في ساحة لبنان، أولت الحركة عناية كبيرة لمختلف شرائح المجتمع الذي يتوزع على كامل الجغرافيا اللبنانية في مخيمات وتجمعات. فسعت جاهدة لإستنساخ تجربة غزة، حينما حاولت احتضانه عبر مؤسساتها الممتدة شرقاً وغرباً.

وقد مرت تجربة الحركة مع المجتمع الفلسطيني في لبنان في عدة مراحل، بدأت بمرحلة نشر الدعوة وقد كانت أساساً عبر المساجد، ثم توفير الحاضنة وبث الثقافة الاسلامية والتي ارتكزت على المؤسسات والأنشطة الدعوية، مروراً بالمأسسة التي تلبي احتياجات الشعب الفلسطيني بمختلف شرائحه وخاصة الشباب وقد أبلت بذلك بلاءً حسناً بالعموم، حيث استطاعت من خلال أذرعتها الشبابية تقديم خدمات متميزة، وبرامج هادفة، ومناهج مثمرة، الأمر الذي جعل من هذه المؤسسات ورغم حداثة نشأتها أن تثبت نفسها كحاضنة حقيقية لآلاف الشباب والفتية، تحمل همومهم وقضاياهم، وتسعى للنهوض بواقعهم، وتلبية جزء من احتياجاتهم[2].

---

(1) انظر: حبيب، أمل: عبر 22 عاماً الحركة النسائية تطور متواصل، ttp://alresalah.ps/ar/index.php.

(2) صافي، خالد: موقف حركة حماس من دور المرأة العسكري والسياسي.

تسعى حماس من خلال مؤسساتها الشبابية لإعداد جيل يتخذ من الإسلام عقيدة ومن فلسطين هوية ومن المقاومة نهجاً وسبيلاً، وتعتمد على عدة وسائل لإعداد ذلك الجيل، كالتعبئة التربوية من خلال حلقات العلم الدورية التي تنظمها إن كان في المساجد أو المراكز، إضافة للعديد من البرامج التربوية والتثقيفية المتنوعة. وتعد المخيمات الصيفية ركيزة في الإعداد العقلي والجسدي للشباب. في حين تعمد المؤسسات الشبابية لعقد مؤتمرات سنوية وورش عمل بشكل مستمر والتي دائماً ما تخرج بخلاصات هامة توصف واقع الشباب وتضع مشاريعاً للنهوض بهم، ولم تغفل الحركة العمل الشبابي والنسائي، فبالتوازي مع العمل الشبابي الذكوري كان هناك عملٌ متميزٌ اختصت به الشابات ضمن مؤسسات خاصة بهن، تعنى بقضاياهن الخاصة، وتتقاطع مع العمل الشبابي الذكوري في القضايا العامة.

فالحركة ترى أنّ مختلفَ مكوّنات المجتمع من شخصيات ورموز ووجهاء ومؤسسات المجتمع المدني، والتجمّعات الشبابية والطلابية والنقابية والنسائية، العاملة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، هي روافد مهمّة لعملية البناء المجتمعي ولمشروع المقاومة والتحرير[1].

لقد استطاعت الحركة أن تحقق حضوراً مجتمعياً من خلال مؤسسات العمل الاجتماعي والثقافي والحقوقي، لتوعية الشعب الفلسطيني نحو استعادة هويته وارتباطه بأرضه، وأيضاً استطاعت الحركة إنشاء مجموعة كبيرة من المؤسسات الاجتماعية والطبية في المخيمات بشكل خاص، فضلا عن النقابات المتنوعة، لتشكل حالة من الجذب، والاستقطاب للشعب الفلسطيني، وقد سدت ثغرة كبيرة في جانب احتياجات أهلها وشعبها.

تدرك حماس جيداً حجم التحديات الكبيرة التي تواجه الشباب الفلسطيني في لبنان بدءاً بالواقع الإجتماعي والاقتصادي الصعب، مروراً بالواقع القانوني الذي يحرمهم من حقوقهم المدنية، الأمر الذي جعل من هذه التحديات بيئة طاردة لهم، دفعتهم للقيام بموجات الهجرة والتي شهدت نسبة تكاد تكون هي الأكبر التي يشهدها المجتمع الفلسطيني في لبنان، مما جعل من الهجرة خطراً على قضية اللاجئين، والتي تمثل جوهر القضية الفلسطينية.

(1) انظر: الوثيقة، البند (33).

هذه التحديات زادت من مسؤولية حماس تجاه اللاجئين عموماً وقطاع الشباب خصوصاً، مما استنفرها للقيام بكل ما هو متاح لتغيير هذا الواقع للأفضل، وما حراكها السياسي اللافت الذي قامت به تجاه الأطراف الفلسطينية واللبنانية كافة وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي إلا إحدى وسائلها المهمة في هذا السياق، فعلى الصعيد الفلسطيني تسعى حماس لإيجاد مرجعية فلسطينية في لبنان، تشمل قطاعات اللاجئين كافة. أما على الصعيد اللبناني، فإنها تسعى لإقرار الحقوق المدنية للاجئين مما يساهم في تحسين الواقع لتشكيل بيئة ملائمة للشاب الفلسطيني يستطيع من خلالها خدمة القضية والانخراط في مشروع التحرير.

يعلم جميع المطلعين على الشأن الفلسطيني العام في لبنان، أن مشاكله وتحدياته أكبر بكثير من إمكانيات فصيل بعينه، الأمر الذي يحتم على الكل الفلسطيني الالتقاء على الهم الجامع بدل الخاص، وتظافر الجهود بدل تكرارها، وتوحيد المؤسسات بدل تشتتها، بما يؤسس لنهضة حقيقية ومشروع وطني جامع.

وقد قامت الحركة أيضاً بجهود اجتماعية كبيرة في المخيمات الفلسطينية في سوريا، تجاه الشعب الفلسطيني، حيث كان لها نشاط وفعالية اجتماعية ترعى الشعب الفلسطيني وتحضنه، وأيضا كان لمؤسسات الحركة الاجتماعية دورها الفاعل والذي أثمر عن إعادة ارتباط مختلف الشرائح الفلسطينية بمشروع المقاومة لدى حركة حماس.

والأمر نفسه ينطق على العمل الاجتماعي لحركة حماس في الأردن، بل لقي الشعب الفلسطيني اهتماماً على أكثر من صعيد وعلى رأسها الجانب الاجتماعي، وقد كان للحركة دور فاعل في ذلك، مما جعل للحركة دوراً مؤثراً وأساسياً في احتضان الشعب الفلسطيني خارج فلسطين، تمهيدا لإعادة ربط الفلسطينيين بمشروع المقاومة وتحرير كامل تراب فلسطين[1].

(1) انظر: مرة، رأفت: حركة حماس، الرؤية الاستراتيجية الشاملة، 2016/12/15م، فلسطين أون لاين.

إن تجربة حماس في ميدان العمل الاجتماعي، كانت رائدة ناجحة بشكل كبير، وقد أكسبها ذلك العمل قاعدة جماهيرية وشرعية وتأييداً واسعاً.

وقد أكدت الحركة قبل مشاركتها في الحكم وبعده أن المواطن الفلسطيني على رأس أولوياتها، وقد أقامت بنية تحتية لتخدم عائلات الشهداء والأسرى، كأمثلة على مدى اهتمامها بخدمة شعبها الفلسطيني العزيز. ويعدّ تطوير حماس للشبكة الاجتماعية أهم عنصر استخدمته الحركة في الانتخابات التي خاضتها، علاوة على أن عملها المجتمعي خفف العبء عن شعبها، الأمر الذي ساعدهم في تحمل آثار الاحتلال، وأوجد جواً من التكافل الاجتماعي. بمعنى آخر كان عملها هذا ركيزة أساسية في بناء مجتمع متماسك ومقاوم، بما أدى إلى استحالة إزاحة الحركة من ساحة التأثير والتأييد لمشروعها السياسي المقاوم، رغم ما تعرضت له من محاولات للحصار والتحجيم وإسقاط تجربتها، بل إن قاعدتها الشعبية المجتمعية التي تستند عليها ظل تأييدها في ازدياد، وهذا ما أظهرته الانتخابات عام 2006م، وما يظهره ارتباط الشعب الفلسطيني بالمقاومة خاصة عند الحروب على غزة، بالرغم من تداعياتها الضخمة والصعبة.

الفصل الخامس: المسار الإعلامي

التمهيد:

المبحث الأول: نشأة الإعلام لدى حركة حماس

المبحث الثاني: التعريف بالدائرة الإعلامية في حركة حماس

المبحث الثالث: مؤسسات حماس الإعلامية

المبحث الرابع: الإعلام العسكري –المكتب الإعلامي للقسام

المبحث الخامس: الإعلام المطبوع

المبحث السادس: الوسائل الإعلامية لحركة حماس على الشبكة العنكبوتية

التمهيد:

قدمت حركة حماس فهما شمولياً لمشروع المقاومة في صراعها مع العدو الصهيوني، فقد جعلت من العمل السياسي والإعلامي والاجتماعي والتربوي منظومة للمقاومة والتحرير.

إن اهتمام الحركة بالإعلام كان ملازماً لها منذ انطلاقتها، حيث أولى ميثاق حماس هذه المسألة الأهمية الكبرى، مركزاً بصورة كبيرة على نشر الوعي الإسلامي الذي تعتبره الحركة مهمة مركزية لها[1]، وقد ورد في ميثاقها أنه يتوجب على الحركة إحداث تغييرات أساسية في أساليب التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف غرس التربية الإسلامية في نفوس الأجيال الشابة، على هدي الأيديولوجية الإسلامية التي تتبناها الحركة. فلا بد من التأثير في توجهات الجمهور، بل وإعادة صياغة المجتمع الفلسطيني طبقا لرؤيتها السياسية والإسلامية.

ولئن كان للعمل السياسي دوره الفاعل في تعزيز مشروع المقاومة المسلحة، فإن العمل الإعلامي لا يقل عنه أهمية، فقد أدركت ذلك حركة حماس مبكراً، فبدأت بالعمل الإعلامي خارج فلسطين، حيث قامت بدعم مجلة فلسطين المسلمة التي أنشئت عام 1982م في بريطانيا، وهي مجلة فلسطينية إسلامية تتمسك بثوابت القضية الفلسطينية وإسلاميتها، وتدافع عن حقوق الفلسطينيين، وتمارس دوراً إعلامياً متميزاً في مقاومة الكيان الصهيوني ومشاريع التسوية والتطبيع، وتدعم خيار المقاومة التي يقودها الشعب الفلسطيني[2].

ثم عينت الحركة ناطقاً سياسياً باسم الحركة، وهو الاستاذ ابراهيم غوشة عام 1990م. ثم تبع ذلك وفي بداية التسعينيات قيام الحركة بتأسيس منظومة إعلامية تواكب كل مجريات الأحداث المحلية والإقليمية والدولية، وكان على رأسها قيادات وازنة في الحركة مثل الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والدكتور أحمد

(1) الميثاق، المادة (15).

(2) http://islamicpl.org/index.php?option=com_content&view=article.

الساعاتي، والأستاذ إسماعيل هنية. وقد مثلت عملية إبعاد 417 مجاهداً من قيادات حماس والجهاد الاسلامي إلى مرج الزهور انطلاقة إعلامية جديدة، وتم تكليف الدكتور عبد العزيز الرنتيسي ليكون أول ناطق باسم المبعدين، وهناك تشكلت لجنة إعلامية للمبعدين.

وقد ارتقى العمل الإعلامي في حركة حماس من خلال إصدار بيانات رسمية ارتقت لتمثل الأداء الدولي للحركة في العلاقات الدولية حين أعلنت موقفها من حرب الخليج واحتلال العراق للكويت، والذي يعتبر وثيقة أولى هامة في العلاقات الدولية لحركة حماس[1].

ثم تطورت منظومة الحركة الإعلامية لتشمل مختلف الوسائل الإعلامية، المسموعة والمرئية، والمواقع الإلكترونية، ومختلف وسائل التواصل.

الأمر الذي أدى إلى تطور خطاب الحركة من حيث مساحة انتشاره، ومن حيث الشرائح التي كان يخاطبها. فبعد أن كان إعلام الحركة منحصراً في بدايته بمواجهة الاحتلال، وتحريض الجماهير، وتعبئة الرأي العام الفلسطيني، وتعزيز قوة المواجهة والتحريض عليها مع الاحتلال، تطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولية وأكثر اتساعاً، حيث راحت الحركة تحدد موقفها من بعض القضايا، مثل: صراعها مع الاحتلال، وعلاقتها مع منظمة التحرير، والعلاقة مع القوى السياسية في المنطقة، ورؤية حماس وموقفها من الغرب. ثم تطور عمل الحركة الإعلامي بإبراز شخصيات ليكونوا ناطقين إعلاميين متميزين باسم حماس، تمهيداً لتأسيس مؤسسات إعلامية قوية.

ولتقديم صورة واضحة عن أهمية المسار الإعلامي في فكر الحركة، لابد من استعراض التطور الذي مر به هذا المسار من حيث تعدد وسائله، واتساع مساحة تأثيره، وتنوع تخصصاته[2].

---

(1) انظر: صلاح، إبراهيم: واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة، جامعة الأقصى، غزة، 2014م، ص33.

(2) لقد اعتمدنا في هذا الفصل على الدراسة المهمة جداً «واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة» للأستاذ إبراهيم صلاح، وهي دراسة شاملة ومتميزة، بارك الله تعالى في جهده.

المبحث الأول: نشأة الإعلام لدى حركة حماس وميزاته:

أولاً: نبذة عن إعلام حماس:

إن إعلام حركة حماس بدأ بشكل متدرج، وميزت كل مرحلة قفزة صاحبت هذا التطور في حياة المقاومة، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية:

1. مرحلة البداية: وتلخصت في إصدار البيانات، وكانت في الثمانينيات وبداية الانتفاضة الأولى.
2. مرحلة تصوير المسيرات والأعمال الجهادية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.
3. مرحلة العمل الصحفي في البداية، وتنقسم إلى قسمين:
   أ. المشاركة في بعض الصحف مثل: النهار، والصحف الخاصة البسيطة.
   ب. افتتاح الصحف: وأول صحيفة تم افتتاحها هي صحيفة الوطن عام 1995م، وكان مقرها غزة.
4. مرحلة انشاء إذاعة الأقصى: وكان ذلك في عام 2003م؛ ثم تطور بشكل سريع لتنشأ مرئية، ثم فضائية، ثم إذاعة أخرى (الأقصى مباشر)، ثم أصبحت شبكة الأقصى الإعلامية.
5. في بداية الانتفاضة الثانية تم إنشاء المكتب الإعلامي لكتائب القسام، وتطور هذا المكتب بشكل سريع، وهو أول مكتب إعلامي عسكري مقاوم في فلسطين. ثم لحق ذلك إقامة دائرة الناطقين باسم حماس[1].

ثانياً: مميزات إعلام حماس:

إن ما يميز إعلام حماس هو أنه:

1. إعلام إسلامي هادف، يرفض التنازل عن ذرة تراب من فلسطين.
2. إعلام جهادي مقاوم، يحشد طاقات الشعب الفلسطيني وطاقات الأمة.
3. إعلام شامل من حيث المنهج، دعوي، سياسي، تعليمي، جهادي.
4. إعلام شامل من حيث النوع مرئي، مسموع، مطبوع، إلكتروني، إعلام جديد.

---

(1) انظر: حماد، فتحي، مقابلة بتاريخ 2013/11/26م.

5. **إعلام مرتبط بعقيدة الأمة، وبقضية فلسطين القضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية.**
6. **قدرة إعلام حماس على السبق من حيث المعلومات والمؤتمرات الصحفية.**
7. **دخل إعلام حماس حديثاً إلى دائرة الإعلام الدرامي (أفلام، مسلسلات)[1].**

(1) المرجع السابق.

المبحث الثاني: التعريف بالدائرة الإعلامية في حركة حماس

تعتبر الدائرة الإعلامية في حركة المقاومة الإسلامية حماس من أهم الدوائر، وقد تم تشكيلها عام 2003م، إلا أن جذورها تمتد إلى عام 1989م فيما يعرف بالجهاز الإعلامي لحركة حماس آنذاك. وجاءت تسمية الدائرة الإعلامية، لتكون مرجعاً للمؤسسات الإعلامية لحركة حماس في إطار التنظيم الداخلي للحركة، حيث يرأسها أحد أعضاء القيادة السياسية في الحركة الذي يتابع الملف الإعلامي.

أولاً: مهام الدائرة:

1. تتابع وتشرف على الخطاب الإعلامي للحركة، وتضع محتوياته، وتدير المؤسسات الإعلامية.
2. إنشاء مؤسسات إعلامية جديدة وتحديد سياستها.
3. متابعة الشأن الإعلامي العام فلسطينياً وعربياً ودولياً، وخاصة القضية الفلسطينية وحركة حماس.
4. نسج علاقات إعلامية قوية بين الحركة الإعلامية الفلسطينية والحركة الإعلامية العربية والدولية من أجل تكوين صورة ذهنية قوية عن الحركة. وأيضا ترويج وتسويق مواقف الحركة وتاريخها(1).

ثانياً: أهمية الدائرة الإعلامية لدى الحركة:

وقد أولت القيادة السياسية في حركة حماس ملف الإعلام أهمية بالغة، وهي تكمن في النقاط الآتية:

1. تولي إدارتها رئيس القيادة السياسية منذ نشأتها واستمر لفترة طويلة، حيث كان الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، ثم الأستاذ إسماعيل هنية.
2. وفرت الحركة عدداً كبيراً من الوظائف للعاملين في المؤسسات الإعلامية للحركة.

(1) انظر: صلاح، إبراهيم: واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة، (مرجع سابق)، ص36.

3. يتغير رؤساء الدائرة الإعلامية وفق التغيرات التي تجري داخل القيادة السياسية في الحركة، بسبب الانتخابات الداخلية وتوزيع الملفات بين القيادات المنتخبة[1].

ثالثاً: المراحل التي مرت بها الدائرة الإعلامية:

1. مرحلة التأسيس وكانت تحمل اسم الجهاز الإعلامي عام 1989م.
2. مرحلة الانتشار ومأسسة العمل.
3. مرحلة إنشاء المؤسسات الإعلامية.
4. مرحلة التطور التكنولوجي والاعتماد على الإعلام الجديد بشكل أكثر انتشاراً.
5. مرحلة التطوير والتدريب والتأهيل[2].

---

(1) المرجع السابق.

(2) انظر: أبو حشيش، حسن: مقابلة بتاريخ 2013/11/18م.

المبحث الثالث: مؤسسات حماس الإعلامية:

تمتلك حركة المقاومة الإسلامية حماس العديد من الوسائل الإعلامية بأنواعها المختلفة (المرئي، المسموع، المطبوع، الالكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي)، ومعظم هذه الوسائل لديها مواقع الكترونية ومواقع تواصل اجتماعي (Facebook ، Twitter ، Youtube) وهي على النحو الآتي:

1. الإعلام المرئي: (فضائية الأقصى، مرئية الأقصى، وكالة شهاب).
2. الإعلام المسموع: (إذاعة صوت الأقصى، إذاعة الأقصى مباشر).
3. الإعلام الالكتروني: (الإعلام العسكري، وكالة صفا، وكالة فلسطين الآن، وكالة شهاب).
4. الإعلام المطبوع: (صحيفة فلسطين، صحيفة الرسالة، صحيفة الشباب، مجلة السعادة، صحيفة نساء من أجل فلسطين).
5. الإعلام الجديد: (صفحات على Facebook، مواقع Twitter، قنوات Youtube، لما سبق وذكرناه من وسائل إعلامية).

أولاً: الإعلام المرئي:

أ. فضائية ومرئية الأقصى:

تم إنشاء قناة الأقصى الفضائية في العشرين من نوفمبر من عام 2006م لتضع نفسها بين كبريات الفضائيات العالمية على الأقمار الصناعية، متبنيةً المقاومة والدفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربية ضد الصهيونية، تشق طريقها برسالة سامية واضحة تسعى لتكون في صدارة الفضائيات في نصرة مشروع تحرير فلسطين، وأن تقدم الصورة الإعلامية النقية الشاملة للإسلام[1].

من الجدير ذكره أن قناة الأقصى الفضائية اعتمدت في تشكيلها بشكل أساسي على مرئية الأقصى التي تشكلت في عام 2003م، لتصبح لاحقاً فضائية الأقصى.

(1) انظر: الموقع الالكتروني لفضائية الأقصى، 2013م.

ب.الأهداف العامة للفضائية:

1. كسب ثقة وتعاطف الجمهور الفلسطيني، وحشد تأييد ودعم الشعوب العربية والإسلامية.
2. تعزيز القيم الإيمانية والأخلاقية في المجتمع ومحاربة الفساد وصوره.
3. دعم صمود الشعب الفلسطيني وحقوقه في الوطن والشتات إعلامياً.
4. دعم خيار المقاومة ومشروع التحرر إعلامياً.
5. تبادل الخبرات الإعلامية محلياً ودولياً.

ج. القيم التي تقوم عليها الفضائية:

تسعى الفضائية إلى تحقيق أهدافها ورؤيتها من خلال مجموعة من المبادي والقيم الآتية:

1. إعلام مقاوم إسلامي هادف.
2. المصداقية والموضوعية.
3. الوسطية والاعتدال.
4. الانتشار والتوسع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
5. التوحد والتجمع خلف مقاومة الاحتلال الاسرائيلي[1].

ثانياً: الإعلام المسموع:

إذاعة صوت الأقصى:

إذاعة صوت الأقصى إذاعة إسلامية الهوية، جماهيرية، واقعية الحدث، تهتم بقضايا الشعب الفلسطيني بشكل خاص وبقضايا الأمة الإسلامية بشكل عام، وهي ليست قاصرة على لون معين فهي إذاعة دينية، إخبارية، سياسية، اجتماعية، تربوية، ثقافية...إلخ[2].

وقد كانت هذه الإذاعة مصدر المعلومات الرئيس في الحروب والاعتداءات التي كانت تشن على القطاع، لقربها من مواقع الأحداث، ولفعالية فريقها الإعلامي النوعي[3].

(1) انظر: صلاح، إبراهيم: واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة، (مرجع سابق)، ص41.

(2) انظر: النشرة التعريفية لإذاعة صوت الأقصى، 2010م.

(3) المرجع السابق.

ثالثاً: الإعلام الإلكتروني:

أ. المركز الفلسطيني للإعلام:

هو موقع إعلامي متخصص في القضية الفلسطينية بأبعادها السياسية والدينية والحضارية. بدأ التأسيس للموقع في 1 ديسمبر 1997م، وكان له الأسبقية في تغطية الأحداث الفلسطينية من قلب الميدان، ونقل آمال شعبنا وآلامه وتضحياته في سبيل استرداد حقوقه المسلوبة.

إن سياسة المركز الانحياز لحقوق شعبنا وثوابته الوطنية، ويأخذ على عاتقه الوقوف إلى صف الوطنيين الأحرار المدافعين عن شعبنا وأرضنا ومقدساتنا في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم، لكنه في الوقت ذاته يحرص بشدة على المصداقية والدقة في نقل الأحداث، على الرغم من الصعوبات والتحديات الحقيقية التي يواجهها في الميدان.

يعمل الموقع بثماني لغات أهمها اللغة العربية، واللغة الإنجليزية (بدأ العمل بها في 1 يناير 1998م)، واللغة الروسية (بدأ العمل بها في أوائل حزيران 2001م)، واللغة المالاوية (بدأ العمل بها في 20 حزيران 2001م)، واللغة الباكستانية «أوردو» (بدأ العمل بها في 10 أكتوبر 2002م)، واللغة الفرنسية، واللغة التركية، واللغة الفارسية.

وتعتبر شبكة فلسطين للحوار منتدى تابعاً للموقع، وهي شبكة حوارية عبر شبكة الإنترنت.

الشعار: (صوت فلسطين إلى العالم، وصوت العالم إلى فلسطين).

الأهداف:

- تغطية أحداث فلسطين بمصداقية ومهنية.
- التوعية بالقضية الفلسطينية بكافة أبعادها.
- إبراز صمود الشعب الفلسطيني ومعاناته المتواصلة من الاحتلال.
- كشف المؤامرات التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني وقضاياه الوطنية.

المبادئ:

- تحرّي المصداقية والدقة في كل ما يكتب وينشر.
- الانحياز إلى حق الشعب الفلسطيني بفلسطين التاريخية.
- الوقوف مع الشعب الفلسطيني في مقاومته المشروعة دفاعاً عن النفس والأرض والعرض والمقدسات.
- التصدي لحملات التشويه والتضليل الإعلامي التي تهدف إلى طمس الحقائق وتزييف إرادة الشعب الفلسطيني.

ب.وكالة فلسطين الآن:

وكالة «فلسطين الآن» من الوكالات الإخبارية الأولى على مستوى فلسطين. وهي تهتم بتغطية جميع الأحداث على امتداد فلسطين، إضافة إلى أهم الأحداث العربية والدولية، مراعيةً الدقة والمصداقية والموضوعية، وتحوز على متابعة محلية وعربية ودولية كبيرة ومتزايدة، وتتخذ الوكالة من مدينة غزة مقراً لها، وقد تأسست في الأول من يونيو عام 2006م.

تعتمد وكالة «فلسطين الآن» في تغطيتها الإخبارية على طاقم متميز مكون من عشرات المحررين والمراسلين، موزعين على أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م لتمكين متابعيها من التمتع بتغطية متكاملة شاملة[1].

أهداف وكالة فلسطين الآن:

1. تقديم خدمة إخبارية تتميز بالسرعة والمصداقية على مدار الساعة.
2. تسليط الضوء على قضايا الشعب الفلسطيني السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ومناهضة التيارات الهدامة التي تحاول النيل من صورته المشرقة.
4. الحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية، وترسيخها في عقول القراء والمتابعين.
5. إبراز دور المقاومة الوطنية الفلسطينية في تحرير الأرض، والتفاف الشعب الفلسطيني حولها[2].

---

(1) الموقع الالكتروني لفلسطين الآن، 2013م.

(2) انظر: صلاح، إبراهيم: واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة، (مرجع سابق)، ص46.

ح. وكالة صفا:

وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا) هي واحدة من أهم وكالات الأنباء الفلسطينية العاملة على تغطية الخبر الفلسطيني وتطوراته في كافة محافظات الوطن الفلسطيني.

وتهدف وكالة صفا إلى فضح جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني كأولوية وطنية وإعلامية. وتقوم تغطية الوكالة أيضاً على إبراز الجوانب المضيئة من حياة الشعب الفلسطيني، وعكس تعدديته البناءة من خلال تغطية تحترم كافة الآراء والمواقف، إلى جانب الالتزام بالتقاليد الفلسطينية والعربية الأصيلة، والالتزام بقوانين الصحافة الفلسطينية المرعية المعمول بها.

ومهنياً، تعمل الوكالة على توفير الخدمات الصحفية الفورية المكتوبة والمصورة عن آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية للقارئ والمهتم الفلسطيني والعربي خاصة[1].

خ. وكالة شهاب:

هي وكالة أنباء فلسطينيّة إخبارية أنشئت في الأول من يناير للعام 2007م تعمل على مدار الساعة لننقل الصورة الحقيقية للأحداث المتسارعة في الساحة الفلسطينية، وتحرص هذه الوكالة من خلال سياساتها على الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني ودعمها بكل الوسائل، كما تسعى من خلال أدواتها المختلفة إلى إظهار صور معاناة الشعب الفلسطيني الناجمة عن ممارسات الاحتلال الصهيوني بحقّه في مختلف المجالات.

وما يميز هذه الوكالة الكوادر الإعلامية المتخصّصة في مجال الخدمات الإعلامية المتكاملة إلى جانب تعاملها بأحدث التقنيات الالكترونية. تمتّع المتعاملون مع الوكالة بميزة السبّق الصّحفي وحصريّة الأخبار والصّور التي تنفرد بها شهاب دائماً[2].

(1) انظر: الموقع الالكتروني لوكالة صفا، 2013م.

(2) الموقع الالكتروني لوكالة شهاب، 2013م.

المبحث الرابع: الإعلام العسكري -المكتب الإعلامي للقسام:

أولاً: المكتب الإعلامي:

المكتب الإعلامي هو الجهة الإعلامية المقاومة المخوّلة بالعمل الإعلامي الخاص بكتائب الشهيد عز الدين القسام، لنقل الصورة الحقيقية للمقاومة الفلسطينية، وتنفيذ مهام إعلامية تحقق أهداف وغايات المقاومة، ونقلها إلى العالم بصورتها النقية الطاهرة.

1. النشأة:

كانت البداية عام 2001م حيث انطلقت النواة الأولى لعمل المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، فقد وجد المجلس العسكري الأعلى للكتائب بقيادة القائد العام الأول لكتائب الشهيد عز الدين القسام الشيخ المجاهد صلاح شحادة رحمه الله مع تصاعد وتيرة العمل العسكري المقاوم في انتفاضة الأقصى ضرورة تشكيل مجموعة تقوم بتنفيذ المهام الإعلامية، وذلك إيماناً منهم بضرورة تنظيم عمل الإعلام العسكري.

وبتاريخ 8-3-2003م تم إطلاق مسمى المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، وذلك ضمن الجهد المبذول لتطوير عمل وأداء الإعلام العسكري لكتائب القسام والمساهمة في مقاومة الاحتلال الصهيوني بكافة الطرق المشروعة.

2. الأهداف والغايات:

1. بث الصورة الحقيقية للمقاومة الفلسطينية وتصديها لجرائم الاحتلال عبر جهاز إعلامي متكامل.
2. إبراز الوجه الحقيقي للمقاومة ودورها في حسم الصراع مع الاحتلال الصهيوني.
3. تحقيق رؤية المكتب الإعلامي ورسالته من خلال عدد من الغايات التي ينبثق عن كل منها استراتيجيات عمل تحدد الخطوط العريضة للعمل.

ثانياً: مهام المكتب الإعلامي:

1. إصدار البيانات والبلاغات العسكرية وعقد المؤتمرات الصحفية.
2. متابعة ورصد أخبار كتائب القسام ونقلها إلى العالم.
3. التواصل بين الجهاز العسكري والصحافة ووسائل الإعلام بشكل عام.
4. تصوير المهمات والعمليات الجهادية الخاصة بالجهاز العسكري.
5. تصوير وصايا الشهداء وإرسالها إلى وسائل الإعلام.
6. متابعة الموقع الإلكتروني الخاص بالجهاز العسكري وتغذيته بالتقارير الإخبارية والبيانات.
7. إنتاج الأفلام الوثائقية والأناشيد الجهادية المرئية والتي توثق إنجازات ومراحل العمل الجهادي.
8. إصدار الإحصائيات الخاصة بشهداء القسام والأعمال الجهادية للكتائب وغيرها.

ثالثاً: موقع القسام على الإنترنت:

أسس موقع القسام على الشبكة العنكبوتية في منتصف عام 2001م بعد أشهر من انطلاق انتفاضة الأقصى المباركة، وكان من المؤسسين: الشهيد المهندس رامي سعد، والشهيد مهدي مشتهى، بموافقة القائد العام صلاح شحادة رحمه الله. وقد حمل اسم قساميون (www.qassamioon.com) قبل إغلاقه. وقد شهد الموقع انتشاراً واسعاً بين طبقات المجتمع من طلبه جامعيين ومثقفين وأدباء، ليستمر العمل والعطاء وبإرادة يحيطها العزم والإصرار على بث الحقيقة، وأن يكون هذا الموقع ناطقاً باسم كتائب القسام، وليكون هذا الموقع هو أول موقع إلكتروني مقاوم على مستوى فلسطين، ويعمل حاليا بلغات ثلاث العربية والانجليزية والعبرية، وتحت اسم (alqassam.ps).

إن الإعلام العسكري يمتلك هيكلية تنظيمية لامركزية مرنة، وقد واكب الإعلام العسكري كل مراحل التطور التكنولوجي، ومارس التدريب في كافة مجالات التخصصات الإعلامية، وخرَّج ما بين 700–1000 إعلامي متميز حصلوا على أفضل الدورات، ومعظمهم حصل على 4–5 دورات، وقد أرفد الإعلام العسكري معظم المؤسسات الإعلامية في الحركة بخبرات متدربة في معظم التخصصات[1].

(1) انظر: صلاح، إبراهيم: واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة، (مرجع سابق)، ص55.

المبحث الخامس: الإعلام المطبوع:

أولاً: صحيفة الرسالة:

الرسالة هي صحيفة أسبوعية، تأسست في العام 1997م بقرار من حزب الخلاص الوطني الإسلامي لحمل الهم الوطني الإسلامي، وإطلاع المواطن الفلسطيني على الحقائق ومساعدته في تكوين رأي عام صائب، وخلال فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والتي اندلعت في أيلول من العام 2000م. أدت صحيفة الرسالة دوراً بارزاً في إسناد مقاومة الشعب الفلسطيني وصموده، فقد تابعت المستجدات المتلاحقة عبر التقارير والتحقيقات التي طالت شتى مجالات الحياة.

كما ركزت على رصد حياة الشهداء والمعتقلين الذين تقدموا صفوف الجهاد والمقاومة، وتعرضت بشكل مفصل إلى تطور المقاومة الفلسطينية وقدراتها ورصدت عملياتها النوعية[1].

ثانياً: صحيفة فلسطين:

تصدر صحيفة فلسطين اليومية السياسية الشاملة، في مدينة غزة عن شركة الوسط للإعلام والنشر المساهمة المحدودة الربحية. وحصلت الصحيفة على ترخيص صدور من وزارة الإعلام بتاريخ 16-9-2006م، وقد صدر العدد الأول من صحيفة «فلسطين» يوم الثالث من مايو أيار 2007م[2].

أهداف ومحددات صحيفة فلسطين:

1. توفير الخدمات الصحفية لأول مرة في قطاع غزة.
2. المساهمة في رفع مستوى التفكير والمعرفة لدى أبناء الشعب الفلسطيني.
3. احترام الرأي والرأي الآخر والبعد عن تجريح الأفراد والهيئات والمؤسسات.
4. الاعتماد على الأدلة والبراهين والوثائق، وعدم الاتهام الجزافي غير الموثق.

---

(1) الموقع الالكتروني لصحيفة الرسالة، 2013م.

(2) النشرة التعريفية لصحيفة فلسطين، 2008م.

5. مراعاة أصول وأخلاقيات وقواعد العمل الصحفي وقوانين الصحافة الفلسطينية المرعية والمعمول بها.
6. الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني والثوابت الوطنية والمساهمة في الحفاظ عليها[1].

ثالثاً: نساء من أجل فلسطين:

مؤسسة نسوية إعلامية، تعمل في قطاع غزة، وتهتم بالتعريف بالقضية الفلسطينية، وبالذات ما يختص بالمرأة الفلسطينية من حيث التعريف بمعاناتها، وعرض صور صمودها ونضالها، كما تهتم المؤسسة أيضاً بالتواصل مع الناشطات من أجل فلسطين حول العالم، وعرض نشاطاتهن من خلال موقع المؤسسة وصفحاتها على Facebook، وتصدر صحيفة شهرية مطبوعة تختص بشئون المرأة[2].

رابعاً: صحيفة الشباب:

هي صحيفة طلابية تشرف عليها الكتلة الإسلامية، تغطي أنشطة الشباب وفعالياتهم، وتنشر ما يتطلعون إليه وما يرغبون في قراءته، وتوزعها مجاناً في الجامعات والمعاهد والكليات في محافظات قطاع غزة، وجاءت صحيفة الشباب التي صدر العدد الأول منها في شهر مايو 2011م.

خامساً: مجلة السعادة:

بدأت مجلة السعادة إصدارها الأول في نوفمبر 2003م، وكانت ولا زالت المجلة الاجتماعية الأولى بفلسطين، والتي تتناول في مضمونها مختلف القضايا الاجتماعية والأسرية. وقد أسسها كل من الصحفي فلاح سلامة الصفدي، والصحفية اعتدال قنيطة[3].

---

(1) الموقع الالكتروني لصحيفة فلسطين، 2013م.

(2) موقع الثريا الإلكتروني، 2013م.

(3) المرجع السابق.

المبحث السادس: الوسائل الإعلامية لحركة حماس على الشبكة العنكبوتية

تمتلك حركة المقاومة الإسلامية حماس العديد من الوسائل الإعلامية المتنوعة على الشبكة العنكبوتية منها المواقع الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي (صفحات Facebook، مواقع Twitter، قنوات Youtube)، أهمها وأبرزها[1]:

فضائية الأقصى، وإذاعة الأقصى، ووكالة فلسطين الآن، ووكالة صفا، ووكالة شهاب الإعلام العسكري، وصحيفة فلسطين، وصحيفة الرسالة، ونساء من أجل فلسطين، ومجلة السعادة، وصحيفة الشباب.

وفي خاتمة هذا المسار، وبعد استعراض مختلف مجالاته ووظائفه ووسائله نخلص إلى ما يلي:

- أن الحركة اعتبرت الفعاليات الاعلامية جزءاً أساسياً من مشروع المقاومة، لذلك أولته اهتماماً كبيراً، ورصدت له ميزانية ضخمة، وقد كان لذلك ثمرة على صعيد الثقافة والتربية، وأيضاً على صعيد المعارك العسكرية، العمل السياسي، حيث شكل الإعلام مقاومة شاملة واسعة حشدت الجماهير حول قضيتهم المركزية، ولفت نظر العالم جميعاً إلى مظلومية الشعب الفلسطيني، وربط الأمة بمشروع المقاومة على أرض فلسطين.
- لقد أولت الحركة الإعلام اهتماماً بالغاً ووصلت فيها مؤسساتها إلى حد الاحتراف، وفق المعايير الإعلامية السائدة.
- إن هذا التنوع في المجالات والمؤسسات الإعلامية، يؤكد وبشكل قاطع أن العمل الإعلامي في فكر حماس عمل يشكل رافعة للعمل المقاوم ويتكامل معه لينتجا مفهوماً شمولياً للعمل المقاوم.

(1) المصدر: مدراء المؤسسات الإعلامية لحركة حماس في قطاع غزة، نقلاً عن دراسة: واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة، (مرجع سابق).

الفصل السادس: المسار الاقتصادي

التمهيد

المبحث الأول: برنامج حماس الاقتصادي قبل المشاركة في الحكم

أولاً: دعم وتشجيع الإنتاج الوطني

ثانياً: حماية الموارد المادية

ثالثاً: حماية الدخل الفردي

رابعاً: السعي لترشيد الاستهلاك

خامساً: مقاطعة البضائع الإسرائيلية

المبحث الثاني: برنامج حماس الاقتصادي بعد المشاركة في الحكم

التمهيد

لقد أدركت الحركة منذ نشأتها أهمية الجانب الاقتصادي وخطورته في مشروعها المقاوم، لذلك كان لها برنامجها وسياساتها الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، بما يؤدي إلى دعم الإقتصاد وحمايته، وأيضاً عملت الحركة على إيجاد مسارات متنوعة للتمويل، منها التبرعات التي تقدمها الشعوب العربية والإسلامية، ومنها مؤسسات استثمارية خاصة، إضافة إلى سياساتها التنموية والترشيدية للمجتمع الفلسطيني.

أما التمويل عبر التبرعات فهو عصب هام، لأن الدعم الذي يقدمه الإنسان المسلم للشعب الفلسطيني واجب شرعي، تُلزمه به العقيدة الإسلامية، لذلك لم تستطيع كل مشاريع تجفيف منابع التمويل التآمرية أن تحول دون وصول الدعم للشعب الفلسطيني المسلم. وأما المشروعات الاستثمارية، فهي متنوعة وتشكل جزءاً هاماً من مصادر تمويل الحركة.

وبعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وضعَتْ برنامجاً اقتصادياً شاملاً، وعندما حوصرت استطاعت أن تبني اقتصاداً قائماً على منظومة المجتمع والسلطة المقاومة. وفي هذا الفصل سنتناول بالتفصيل برنامج الحركة الاقتصادي قبل السلطة وبعدها، في بحثين يندرج تحتهما مجموعة من المحاور.

المبحث الأول: برنامج حماس الاقتصادي قبل المشاركة في الحكم

أولاً: دعم وتشجيع الإنتاج الوطني:

في إطار دعم وتقوية الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومواجهة السياسة الإسرائيلية حثت حركة حماس عبر بياناتها على العمل لتطوير الزراعة المحلية والاعتماد على المنتجات الوطنية ما أمكن ذلك، مما يحقق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإيجاد البديل الوطني، وتشجيع الصناعات الوطنية، ويتيح الفرصة للثبات أطول فترة زمنية ممكنة، باستقلالية القرار الغذائي. كما دعت الحركة التجار والأغنياء لإخراج زكاة أموالهم وصدقات فطرهم، ودفعها لمستحقيها، وذلك في إطار التكافل الاقتصادي والاجتماعي. ودعت الدول العربية إلى فتح أسواقها للمنتجات الفلسطينية، تشجيعاً ودعماً لاقتصاد الشعب الفلسطيني في ظل الضغوط الاقتصادية التي مارسها الاحتلال ضده، ودعت إلى مزيدٍ من التمسك بالأرض وزراعتها والمحافظة عليها ونظافتها ورعايتها[1].

ثانياً: حماية الموارد المادية:

حرصت حركة المقاومة الإسلامية حماس على حماية الموارد المادية من الاستنزاف، والإهدار، والسرقة، فقد دعت عبر بياناتها إلى وقف عمليات السرقة المنظمة، التي يقف خلفها عملاء العدو، ومخابراته، وخصت بالذكر تلك العمليات البشعة التي كانت تنفذ في مدينة خليل الرحمن مطالبة أبناء الشعب الفلسطيني وقواه باليقظة والتنكيل بتلك العناصر، ومن تسول له نفسه الاعتداء على ممتلكات الشعب وترويع مواطنيه وفي السياق ذاته عملت على تشكيل حرس ليلي؛ لحماية الأماكن والممتلكات، انتشرت في مناطق من قطاع غزة والضفة الغربية؛ للحماية من السرقات في ظل توقف الشرطة عن العمل، ضمن مقاطعة الاحتلال، وأجهزته[2].

---

(1) انظر: النابلسي، عبد المجيد: القضايا الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في برنامج (حماس)، ص23.

(2) انظر: جهود حركة حماس في الانتفاضة الفلسطينية (مرجع سابق)، ص180.

ثالثاً: حماية الدخل الفردي:

حرصت حركة المقاومة الإسلامية حماس على حماية الدخل الفردي للمواطن الفلسطيني، وسعت إلى تسهيل طرق الكسب له، ففي تموز (يوليو) عام 1989م دعت حماس أصحاب السيارات الخصوصية عدم منافسة أصحاب السيارات العمومية في العمل، وكسب الرزق، وإتاحة المجال أمام السيارات العمومية لكسب الحلال وحذرت من حرب الإشاعة التي روجها الطابور الخامس من العملاء بالإعلان عن الإضرابات ضمن إطار الحرب الاقتصادية، وتعطيل شئون الحياة لدى الناس ومحاربتهم في أرزاقهم، ولقمة عيشهم، ودعت جماهير الشعب لليقظة، وعدم الالتزام بالأيام التي لا يعلن عنها رسمياً عبر البيانات(1).

دعت حماس إلى رفع رواتب موظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى بعد الهبوط في قيمة الدينار الأردني ليقوم ذلك الجهاز الحيوي بمهمته خير قيام، للمحافظة على مساجدنا ومقدساتنا، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك(2).

ومن التحديات التي واجهت حركة حماس الحفاظ على مصالح العمال، وعدم المساس بهم، لذا أولت حماس العمال اهتماماً بالغاً، وعلى وجه الخصوص من كانوا يعملون داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وقد وقعت حركة المقاومة الإسلامية حماس بين مطرقة الانتفاضة واستحقاقاتها، وسندان الاحتلال بخصوص العمال، فقد أقدم الاحتلال الإسرائيلي إلى احتواء الطبقة العاملة واستثنائها من الفعل المقاوم من خلال استخراج البطاقات الممغنطة للعمل بها في الأراضي المحتلة عام 1948م، فقامت حماس بمحاربة حملة البطاقات الممغنطة وجمعها ومصادرتها من حامليها، وأكدت على ضرورة التزام العمال بالإضرابات والفعاليات الشعبية للانتفاضة، حيث إن قطاع غزة كان يعتمد على العمالة في داخل الأراضي المحتلة بنسبة كبيرة، وصلت في بعض الأحيان إلى خروج ما يزيد عن 150 ألف عامل إلى العمل داخل الأراضي المحتلة، الأمر الذي أدى في ظل الانتفاضة إلى تدني ذلك العدد إلى أدنى مستوياته؛ مما أثر سلباً على الدخل الفردي للمواطن الفلسطيني،

---

(1) انظر: بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس، رقم (38) بتاريخ 1989/3/21م.

(2) انظر: الحروب، خالد: حماس، الفكر والممارسة السياسية، ص262.

فكان من الواجب على الفصائل الفلسطينية إيجاد البدائل الكفيلة لحياة كريمة للعامل الفلسطيني، وفي الإطار ذاته، فقد حرصت حركة حماس على استيعاب تلك الطبقة الواسعة من المجتمع الفلسطيني، وخاصة في التجمعات المركزية في المدن فأنشأت نقابة العمال الإسلامية في تموز (يوليو) عام 1992م، وقامت بإعطاء المحاضرات حول قانون العمل في الإسلام ودمجها في مجال الوعظ الديني، لكنها لم تنجح في استيعاب تلك الطبقة، وتغطية حاجاتها، والذين شكلوا عدداً كبيراً من السكان.

رابعاً: السعي لترشيد الاستهلاك:

في ظل الانتفاضة الفلسطينية وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعية لتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني، أولت حركة حماس اهتمامها، وركزت جهودها لمواجهة تلك الأخطار، فانطلقت من الأسرة باعتبارها الوحدة الاقتصادية الأولى في المجتمع؛ فأفردت مادةً في ميثاقها: «والمرأة في البيت المجاهد، لا بد وأن تكون على قدر كاف من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية، فالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها أن النقود المتوفرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء»[1].

وانطلاقاً من ذلك سعت حركة حماس إلى ضرورة شد الأحزمة، والاقتصاد في الاستهلاك، وعدم الإسراف، وهي مبادئ اقتصادية واجبة، وتكون أوجب في ظل المواجهة. وظهر ذلك جلياً في بياناتها من خلال الدعوة للاستغناء عن الكماليات، ومظاهر البذخ والترف، ودعت حركة المقاومة الإسلامية حماس جماهير الشعب الفلسطيني إلى التعاون، والتكافل، ونشر مبدأ الإيثار، وتشكيل اللجان؛ لمواجهة أعباء الحرب.

وفي الوقت نفسه، حذرت الحركة بعض التجار من الاحتكار من خلال محاولاتهم استغلال الشعب بإخفاء السلع، ورفع الأسعار، ودعت سواعدها الرامية إلى رصد ذلك

(1) الميثاق، المادة (18).

ومتابعته، كما دعت إلى خفض أسعار السلع، والاكتفاء بالربح القليل لدعم صمود وثبات الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات، ورغَبت التجار في الصدق في البيع والشراء، كما دعتهم إلى مساعدة المحتاجين والفقراء، ودعت التجار البواسل إلى ضرورة الإبلاغ عن أية مشاكل تعترضهم للعمل على حلها بالعدل والإنصاف.

ودعت الأطباء والصيادلة إلى تخفيض الأسعار للفقراء، وتقديم المساعدات الكافية، واللازمة للمرضى، ووجهت شكرها لأجهزة المستشفيات على مجهوداتها التي تقوم بها في خدمة المواطنين[1].

خامساً: مقاطعة البضائع الإسرائيلية:

في إطار إجراءات حركة حماس الاقتصادية، التي سعت إلى تقوية الاقتصاد الفلسطيني، ومحاربة الاقتصاد الصهيوني، دعت إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وخولت السواعد الرامية بمتابعة ذلك فنزل شباب حماس إلى الأسواق وحاربوا البضائع الإسرائيلية، وتمت مصادرة، وحرق بعض البضائع من التجار فيما وزع بعضها على الفقراء والمساكين واعتزت بالتجار البواسل الذين تحملوا عبئاً كبيراً في الانتفاضة، وقاطعوا البضائع الإسرائيلية..[2].

(1) بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) رقم (77) بتاريخ 1991/8/3م.

(2) انظر: جهود حركة حماس في الانتفاضة (مرجع سابق)، 178 بتصرف.

المبحث الثاني: برنامج حماس الاقتصادي بعد المشاركة في الحكم

دخلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الانتخابات التشريعية عام 2006م ببرنامج اقتصادي متكامل، حيث تناولت كتلة التغيير والإصلاح في برنامجها الانتخابي قضايا اقتصادية هامة، وهي:

أولاً: تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنقدي وفك الارتباط مع الكيان الصهيوني واقتصاده ونقده، والتخلص من التبعية له والسعي لإصدار عملة فلسطينية.

ثانياً: إعادة النظر في القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية وتطويرها.

ثالثاً: توفير البيئة القانونية والإجرائية المناسبة لتشجيع الاستثمار وسن قوانين اقتصادية إضافية وحيوية مثل: قانون منع الاحتكار وقانون الجمارك.

رابعاً: السعي لبناء «الاقتصاد المقاوم» وتشجيع الاعتماد على الذات، والابتعاد عن مظاهر الإسراف والعبث، والحذر من المشاريع غير المنتجة، أو تلك التي تفسد البنية الاجتماعية والأخلاقية كالأندية الليلية وصالات القمار...وغيرها.

خامساً: التوزيع المدروس للمشاريع، وتوسيع دوائرها البشرية والجغرافية بما يسهم في حمايتها، ويخفف من احتمالات الضرب والتضييق والحصار التي يمارسها العدو.

سادساً: إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتطويرها لتأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني وأهمها:

أ. اتفاقية باريس الاقتصادية.

ب. اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

ت. اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ث. اتفاقية التعاون الاقتصادي مع كل من مصر والأردن.

ولكن الحركة لم تستطع تحقيق الحد الأدنى من طموحاتها الاقتصادية، بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الرباعية الدولية، ونفذته إسرائيل وقوى إقليمية في المنطقة العربية، لذلك لم تدخر الحركة جهداً في البحث عن بدائل ومخارج للأزمة ونجحت إلى حد ما من إدخال الأموال إلى قطاع غزة من خلال وزراء الحكومة العاشرة، ولكن المتطلبات أكبر حجماً من الطموحات، والتحديات والعراقيل التي وضعت أمام الحكومة الفلسطينية العاشرة كانت كبيرة جداً، ولم تدخر إسرائيل جهداً من الضغط على الحكومة الفلسطينية العاشرة من أجل الاعتراف بشروط الرباعية الدولية، فمنعت إسرائيل الحكومة الفلسطينية من مزاولة عملها بالشكل المطلوب في الضفة الغربية، واعتقلت الوزراء والنواب بعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط عام 2006م، وأوقفت دفع المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية، وأغلقت المعابر التجارية، ومنعت البنوك الوطنية والأجنبية من التعامل مع الحكومة الفلسطينية العاشرة، ويسجل لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحكومتها أنها حافظت على القطاع المصرفي طوال فترة حكمها، وقدمت مصالح المودعين على مصالحها الاقتصادية، وأنشأت في وقت لاحق قطاعا مصرفيا جديدا في قطاع غزة وهو البنك الوطني الإسلامي، وكان ذلك بعد إدارتها لقطاع غزة في حزيران 2007م.

إنَّ تجربة الحركة الاقتصادية في الفترة الممتدة من عام 2006م حتى 2014م، اصطدمت بحائط صد إقليمي ودولي، لذلك اعتمدت حماس سياسة اقتصادية مختلفة أطلقت عليها حينها «الاقتصاد المقاوم»، وهذا الاقتصاد يلبي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، وبعد أحداث حزيران 2007م، عملت على إدارة قطاع غزة اقتصادياً من خلال الاعتماد على وسائل جديدة مثل تشجيع الاقتصاد المقاوم وخاصة في مجال الزراعة، وتسهيل العمل في تجارة الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية، وذلك بسبب الحصار المشدد على قطاع غزة الذي تفرضه إسرائيل، ومعها بعض القوى الإقليمية والغربية.

استطاعت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة الاستمرارية في العمل بعد الانقسام، وقامت بصرف رواتب لأكثر من 32 ألف موظف في القطاع الحكومي، ودعم بعض شرائح المجتمع من خلال مساعدات إغاثية، أو من خلال دعم مشاريع تشغيل «المتوقفين عن العمل». وهناك أيضاً مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب، إضافة إلى مشاريع صغيرة تشرف عليها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

لقد استطاعت الحكومة أن تستغل المحررات -المستوطنات الإسرائيلية سابقاً- في قطاع غزة، وزراعتها، حيث ساهمت المشاريع الزراعية بسد جزء لا يستهان به من النقص في الواردات الزراعية، ونجحت الحكومة الفلسطينية في إطلاق برنامج تمويل المشاريع الصغيرة للمواطنين الأقل دخلاً في قطاع غزة، وهو ما ساهم في توفير منتجات هامة للسوق المحلي، مما أدى إلى توفير فرص عمل جديدة إضافية. كذلك تمكنت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة وبعد الحرب الضروس على قطاع غزة، من طرح بدائل للمواد المفقودة في عملية البناء مثل إنشاء كسارات لتوفير مادة الزلط اللازمة لعملية البناء، وتوفير بعض المباني من مادة الطين والرمال. أيضاً عملت الحكومة على المحافظة على القطاع المصرفي من خلال توفير بيئة أمنية واقتصادية للعمل على الرغم من مقاطعة هذا القطاع للحكومة الفلسطيني، بمعنى آخر مشاركته في حصار الحكومة، ولكن مصالح المودعين عند الحكومة أهم من مصالحها، إضافة الى العديد من الأنشطة الاقتصادية كمراقبة الأسعار، ومراقبة الأسواق المالية والتجارة الالكترونية[1].

وفي خاتمة هذا الفصل، يتضح لدينا أن الحركة قد أولت اهتماماً كبيراً للجانب الاقتصادي، قبل مشاركتها في السلطة، وبعدها، أولاً لأنها تحمل مشروعاً نهضوياً كاملاً، وثانياً لأنها تدرك خطورة الواقع الاقتصادي، على مشروع المقاومة عامة والمجتمع الفلسطيني المقاوم بشكل خاص.

وقد استطاعت الحركة أن تخطو خطوات هامة على صعيد تحصين الانتاج والحركة الاقتصادية الداخلية، وأيضا تأمين التمويل الخارجي، فضلا عن إيجاد البدائل على صعيد الاستيراد الاحتياجات المجتمعية في ظل الحصار الغاشم والذي أوقع الشعب الفلسطيني في عنت ومشقة، ولكن البدائل التي أوجدتها الحركة على صعيد تنمية الزراعة، وفتح خطوط الاستيراد للبضائع عبر ما يسمى بتجارة الأنفاق، وتمويل الكثير من المشاريع لإيجاد مزيد من فرص العمل، فضلا عن موظفي الحكومة، فقد أسهم ذلك كله في التخفيف من حدة الحصار وتداعيات الحروب التي شنها العدو الغاصب على قطاع غزة.

(1) انظر: الدجني، حسام: فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية 2006م وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، ص102-109 بتصرف.

خلاصة الباب الثاني: إنجازات فكر الحركة في الواقع:

قدمت حركة المقاومة الإسلامية حماس نموذجاً رائداً لحركات التحرر، في مختلف الجوانب والمجالات.

وتميزت الحركة في مخرجاتها التربوية، فقد صنعت القيادة الفاعلة والرائدة، وأنشأت جيل التحرير والتمكين ؛وتألقت في برامجها الدعوية والثقافية فعادت بالمجتمع الفلسطيني إلى هويته الإسلامية، وجعلت انتماءه لمشروع المقاومة والتحرير؛ وأبدعت في أساليبها ومخترعاتها العسكرية، فحققت منظومة الردع المفاجئة للعالم؛ وخاضت غمار العمل السياسي، فصنعت حزباً قادراً على قيادة سلطة، وسلطة تثبت قدمها رغم أنف المجتمع الدولي؛ وتوجت مشروعها بإطلالات إعلامية مؤثرة وصانعة للرأي العام المقاوم في العالمين العربي والإسلامي؛ كل ذلك في كنف مجتمع الكفاية والتكافل، إنه المجتمع الفلسطيني المرابط المقاوم، الذي أنجز نموذجه الرائد في المقاومة والانتصار في ظل موارده الشحيحة بمقدارها، الضخمة ببركتها ونقائها وطيبها. لذلك كله سنتناول منجزات المسارات المتنوعة لحركة حماس:

أولاً: منجزات مسار المقاومة والجهاد:

1. تدريب الأفراد وجيش القسام:

يعتبر المقاتل الحمساوي من أشجع المقاتلين وأقواهم، وأوضح الشواهد وأقربها منجزات المعركة البرية في العصف المأكول. لقد أصبحت كتائب القسام جيشاً من حيث تدريبه وهيكله وتجهيزه وتسليحه.

2. التكتيكات والخطط العسكرية:

أبدعت كتائب القسام في حرب الأنفاق، والتي استطاعت بفضلها تحييد فعالية سلاح الجو المتطور. وأيضا التنوع في التكتيكات بين إطلاق الصواريخ والكمائن، والكوموندز البحري. فضلاً عن إدارة المعارك الثلاثة، فبينما كان الصهيوني يتحرك ويبدأ معاركه باندفاع إجرامي غير مدروس، كان جيش القسام بالمقابل يحافظ على مستوى مدروس من الرد والتصدي حتى نهاية المعركة.

3. الصناعة العسكرية:

تطورت الصناعة العسكرية لدى كتائب القسام وتحولت لمنظومة متكاملة في الردع وإحداث توازن الرعب. بدأت الصناعة العسكرية لدى القسام بصواريخ القسام البدائية الصنع، وتطورت لتصبح R160. وكشفت القسام عن طائرة الأبابيل منذ سنتين، ولا يزال خط تطوير الصناعة العسكرية لدى كتائب القسام في تقدم مستمر رغم شدة الحصار.

4. فرض الأمن وسيادة القانون:

لقد ساهمت كتائب القسام مع الحكومة في بسط الأمن والأمان في القطاع، ومنعت سطوة العائلات وتصدت لها إن لزم الأمر، وأيضاً استطاعت فرض القانون والاستمرار في عمل المجلس التشريعي وسن القوانين. وأيضاً قامت الكتائب بضبط الحدود ومراقبتها لمنع عمليات تهريب المخدرات، وتعويق حركة العملاء وضبطهم.

كما قامت الكتائب بحفر أنفاقها الخاصة، لتأمين احتياجاتها ومستلزماتها، ومن ثم تطورت هذه الأنفاق لتصبح أحد أهم أساليب المواجهة والردع للعدو الصهيوني.

ثانياً: منجزات المسار الدعوي والتربوي:

1. استعادة الهوية الإسلامية للمجتمع الفلسطيني:

كان من أولويات الحركة في الضفة وغزة إعمار المساجد وتفعيل دورها، وأيضاً المجمعات الإسلامية التي تحتوى على النوادي الرياضية والروضات ومعاهد التحفيظ والعلوم الشرعية، والمراكز الصحية. فقد تجاوزت المساجد الآلاف وهي تحوي مئات الآلاف من المصلين في كامل الصلوات. وأما الحفظة لكتاب الله تعالى فقد بلغوا عشرات الآلاف. أما ظاهرة الزي الإسلامي لدى النساء، فقد أصبحت من سمات المجتمعات الفلسطينية.

2. الانتماء لمشروع الجهاد والمقاومة:

أصبحت قيمة الشهادة في سبيل الله القيمة العليا في المجتمع الفلسطيني، لذلك اختار هذا الشعب مشروع المقاومة رغم الكلفة الغالية له في المال والروح والولد والمنزل والرزق، واختار هذا المشروع أيضاً في الانتخابات البلدية والطلابية والبرلمانية، ثم تحمل تبعاته في حصار تجاوز العشر سنوات، وعبء حروب ثلاثة.

وها هي مخيمات طلائع التحرير ينتسب إليها عشرات الآلاف من الشباب والشيوخ الذين يسعون للتدرب على فنون القتال حباً بالجهاد والمقاومة، وقد بدأت كتائب خنساوات فلسطين بالتشكل منذ سنوات.

3. المؤسسات التربوية الرائدة:

تميز العمل التربوي الفلسطيني بالمؤسسات التربوية الرائدة، بدءا بالمجمعات ذات العمل التكاملي في صناعة الشخصية، ومروراً بمدارس الأرقم الرائدة، وصولاً إلى الجامعة الإسلامية، والتي حققت ثلاث مرات على التوالي المرتبة الأولى على المستوى الفلسطيني والعربي في التصنيف الدولي للجامعات حسب معايير الاستدامة والبيئة الخضراء.

وقد أسهمت وزارة التربية في حكومة حماس بتطوير مناهج التعليم، من جوانب عدة، وعلى رأسها تنمية ثقافة الجهاد والمقاومة.

لقد كان للشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى رؤية تربوية كاملة، تبدأ بالحضانة وتنتهي ما بعد التخرج من الجامعة، فتبنت الحركة هذه الرؤية والمنظومة التربوية، وجعلتها واقعاً معيشا، فتحول المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مقاوم بكل شرائحه، وسيكون رائداً لمشروع التحرير القريب بإذن الله تعالى.

ثالثاً: منجزات المسار السياسي:

1. صناعة الرموز:

دأبت الحركة منذ نشأتها على إبراز الناطقين باسم الحركة بعد اختيارهم بعناية، ومن ثم تأهيلهم وتنمية قدراتهم، حتى صار للحركة ممثلون في كثير من دول العالم العربي والإسلامي، وقد قاموا بأدوار فاعلة على صعيد الحصول على الدعم والتأييد بمختلف أشكاله، فضلاً عن جعل قضية تحرير فلسطين قضية واضحة لدى غالب شعوب العالم العربي والإسلامي، بل أدى ذلك إلى رفع مستوى الوعي بالقضية الفلسطينية.

2. صياغة منظومة العمل السياسي الفاعل:

بعد أن صنعت الحركة رموزها، قامت بحشد النخب الفكرية والثقافية واستثمارها في مراكز الدراسات والأبحاث، فصاغت هذه المراكز الرؤية السياسية للحركة، وأسهمت في صناعة قرارات الحركة ومواقفها.

وبعد أن كان أداء الحركة السياسي مبنياً على ردة الفعل، والمواقف الحادة في بعض الأحيان، نضج أداؤها وصار أكثر واقعية ومرونة، يتعامل مع المواقف والأحداث بكثير من التوازن والدقة.

3. العمل الوطني المشترك:

لقد قامت نظرية حماس السياسية من حيث أولوياتها على لمّ شتات الشعب الفلسطيني وتوحيده حول قضيته، وبناءً على ذلك فقد أرست الحركة برنامجاً وطنياً مقاوماً شاملاً مع مختلف أطياف ومكونات الشعب الفلسطيني، وتفاعلت مع كل دعوات الحوار، وقامت بصياغة تحالفات مع غالب الفصائل الفلسطينية، وقد أثمر ذلك تجاوز التحديات التي واجهت المقاومة ولا سيما في الحروب الثلاثة، فقد حقق التنسيق الميداني ثباتاً وانتصاراً كبيراً لفصائل المقاومة وحال دون سقوط أيٍّ منها.

4. جعل الحكومة حكومة مقاومة بمختلف أبعادها:

أ. يمكن القول بأن المشروع الوطني الإسلامي في فلسطين ما كان له أن يتقدم إلى الأمام بدون المشاركة في الانتخابات وبدون تولي مسئولية الحكم، وتطبيق النظام السياسي ونصوص القانون الأساس بشكل جديد وفقاً للقانون. وعززت التجربة فكرة النظام والقانون في النظرية والتطبيق، وفرضت على الساحة التعددية السياسية، وجعلت الشراكة السياسية عنواناً كبيراً في الخطاب وفي الحوارات وفي الاتفاقات، ولم تعد السلطة ومؤسسات الحكم والإدارة ميراثاً لفصيل بعينه. وأعادت التجربة للمجلس التشريعي سلطانه واختصاصه ولم يعد رقماً تابعاً للسلطة التنفيذية.

إن تقييم دور المجلس التشريعي لا ينبغي أن ينطلق من مجموعة الأعمال أو القوانين التي أقرها فحسب- لأننا نعيش ظرفاً خاصاً على مستوى التشريعي- وإنما ينبغي أن نقف بتقدير عند المنهج الذي التزم به المجلس في تمثيل الشعب والناخبين وفي تعزيز الفصل بين السلطات، وفي المسائلة والمراقبة التي يمارسها رغم ما أصابه من تعطيل وحصار وإجهاض داخلي لأعماله.

ب. إن تجربة حماس وحكومتها في القضاء على حالة الفلتان الأمني، وتوفير نعمة الأمن والأمان للمجتمع باعتبارها العطاء الإيجابي الأكبر لتجربة حماس في الحكم، وباعتبارها كانت مطلباً للجميع، عادت بالنفع على الشعب الفلسطيني بأكمله وبمختلف شرائحه وتنظيماته واتجاهاته.

ت. الفساد المالي والإداري:

إن تجربة حماس في الحكم نجحت في قمع الفساد المالي وتطهير مؤسسات السلطة منه، ونجحت بنسبة أقل في المجال الإداري، ووضعت النظام المالي والنظام الإداري على طريق مستقيم غير أنها دخلت في معاناة نقص المال وشح الوظائف بسبب الحصار. وهي معاناة لها أسبابها السياسية البحتة ولا علاقة لها بالتجربة المالية والإدارية.

واستطاعت الحكومة تحقيق العديد من الإنجازات من خلال الإصلاح الإداري والمالي داخل المؤسسات الحكومية ورفع كفاءة العاملين في الإدارات العامة. فقد تم تطوير دائرة الموارد البشرية ووضع آلية عمل للتدريب والتطوير، كما تم إخضاع العديد من الموظفين في القطاع العام لدورات تدريبية تتناسب وحاجاتهم العملية. وعملت الحكومة على تفعيل الرقابة الداخلية، مما انعكس إيجابياً على أداء الموظفين، فقد لوحظ انضباط الموظفين بدوام العمل والقوانين الإدارية كما أن الموظفين في الشؤون المالية وفي جميع الوزارات باتوا يلتزمون بإصدار التواقيع الرسمية للحكومة الجديدة.

5. العلاقات الإقليمية والدولية:

لم تكن حماس شريكاً معتبراً على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، وهو المستوى الذي استأثرت به فتح ومنظمة التحرير والسلطة ممثلة بمحمود عباس. حتى إذا كانت الانتخابات، ثم الحكومة، فإذا بحماس تصبح الشريك المعتبر والرقم الأساس في الساحة الإقليمية والدولية، ولم يعد أحد قادراً على أن يقضي أمراً في القضية الفلسطينية دون حماس. فحماس شريك سياسي لفتح وللمنظمة ولا أحد يرغب في النجاح يمكنه تجاوز حركة حماس.

إن تجربة الحكم قفزت بحركة إلى الساحة الدولية والإقليمية وجعلتها طرفاً مقرراً، وليس طرفاً متفرجاً أو متلقياً. حماس اليوم تملك القرار، ومن ثمّ يمكن القول

بأنه لا سياسة فلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي بدون حماس. وأنه برغم الحصار السياسي، فإن عواصم عديدة مفتوحة أمام حماس للتشاور حول الحلول الممكنة للصراع.

إن تجربه حماس هذه قدمت إضاءات قوية لازمة حول مفهوم الديمقراطية، والانتخابات، وتداول السلطة، وتولى مسئولية الحكم، والعلاقات الإقليمية والدولية، ومفهوم المنح والأموال الغربية، ومفهوم الشراكة والتوافق، والوحدة الوطنية، والمقاومة. وهي أمور لا تضيئها القرارات الأكاديمية البحتة، وإنما تضيئها وتكشف خباياها المقاربات التطبيقية، ومغالبة العوائق، والإفادة من التحولات الإيجابية.

رابعاً: منجزات المسار الاجتماعي:

طورت الحركة مفهوم العمل الاجتماعي وممارسته، حيث اتسع مضمونه من المساحة الإغاثية التكافلية ليشمل المناشط المجتمعية التنموية المتنوعة، وقد تجلى ذلك فيما يلي:

1. المؤسسية: منذ اليوم الأول كانت فكرة إنشاء المجمعات الإسلامية استراتيجية أساسية في عمل الحركة المجتمعي الدعوي، وقد كان لذلك ثماره المتميزة في صناعة مجتمع المقاومة.
2. الشمولية والتنوع: لم يقتصر العمل الاجتماعي في الحركة على الجانب الإغاثي المادي، وإنما اتسع ليشمل المناشط الأخرى وعلى رأسها الرياضية والفنية.
3. التطور والاتساع المستمران: لقد كان للمجمع الإسلامي فروع عدة في كل مدينة وبلدة، وأيضاً تتسع حركته لتصل إلى كافة شرائح المجتمع الفلسطيني.
4. التكامل والاستثمار: ارتبط العمل الاجتماعي منذ نشأته بالعمل الدعوي، الأمر الذي انعكس في نجاح مسار الدعوة من ناحية، ومن ناحية أخرى اتساع رقعة ومساحة العمل التنموي المجتمعي.

خامساً: منجزات المسار الإعلامي:

لقد استطاعت حركة حماس بناء منظومة إعلامية متكاملة، فمن حيث الوسائل تطورت من الإذاعة إلى الفضائية، إلى مختلف وسائل التواصل. ومن حيث المساحة التي شملها، فقد غطى مساحات واسعة عبر العالم العربي والإسلامي.

وأما من حيث الاحترافية، فقد قادت الحركة وأجهزتها الإعلامية والمساندة مظلومية الشعب الفلسطيني قبل حرب الفرقان وبعدها، وحققت في هذا المجال نجاحات كبيرة وأحدثت في المجتمعات الأوربية تحولات مهمة. ويكفي هنا أن نقف عند تقرير غولدستون الذي جرم الاحتلال بجريمتين رئيسيتين: الأولى جرائم حرب، والثانية جرائم ضد الإنسانية.

إن النصر الذي تحقق في حروب حماس الثلاثة لا ينتمي إلى الهزيمة العسكرية، ولا إلى إفشال أهداف العدو الرئيسة بقدر ما ينتمي إلى هزيمة «إسرائيل» إعلامياً وأخلاقياً وقانونياً في الساحات الدولية التي احتكرتها «إسرائيل» لنفسها على مساحة 60 عاماً.

سادساً: منجزات المسار الاقتصادي:

بالرغم من الحصار الشامل الذي أحاط بالحركة منذ نشأتها، وخاصة على المستوى الاقتصادي، إلا أن الحركة كانت لها رؤيتها ومسارها في مواجهة تحديات التمويل والاستثمار، فقد استطاعت الحركة التواصل مع مختلف شرائح العالم العربي والإسلامي لتذكيرهم بمسؤولياتهم تجاه قضية المسلمين المركزية، وقد كان التفاعل كبيراً قبل ثورات الربيع العربي، ولا يزال مستمراً وإن كان بحجم أقل. ولم يقتصر جهد الحركة على هذا، وإنما كان للحركة برنامجها الاستثماري المحدود، إضافة إلى مسار الترشيد المجتمعي للموارد بما يفضي إلى الحفاظ على حالة من التوازن مهما اشتدت التحديات والمحن.

يقول إسماعيل الأشقر: ورغم الحصار والحرب أستطيع أن أقول أن حركة حماس لم تأخذ قرشاً واحداً من البنوك تكتب على الشعب الفلسطيني، استطاعت أن توفر المال

الحلال غير المرهون سياسياً. كما واستطاعت الحكومة دفع المستحقات المالية الملتزمة بها اتجاه الموظفين، كما أن الأنفاق كانت من إنجازات حكومة حماس، لأنها كانت الوسيلة الوحيدة لدخول المواد الأساسية من مصر إلى قطاع غزة ولإحياء عجلة الاقتصاد مرة أخرى.

وساعدت السياسة الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة الجديدة في التوفير على خزينة السلطة الفلسطينية.

وكان للحركة سياستها في المجتمع الفلسطيني والتي تقوم على مرتكزات عدة أبرزها:

- أولاً: دعم وتشجيع الإنتاج الوطني
- ثانياً: حماية الموارد المادية
- ثالثاً: حماية الدخل الفردي
- رابعاً: السعي لترشيد الاستهلاك
- خامساً: مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

وقد استطاعت الحركة بعد توليها الحكم صناعة الاقتصاد المقاوم، الذي يعتمد على القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني، وأيضاً إيجاد البدائل لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني اقتصادياً، فما كان لغزة الصغيرة المساحة أن تصمد، وترفض التنازل لولا قوة الحركة وحكومتها في إدارة المرحلة الصعبة.

خاتمة الكتاب

وفي خاتمة هذا الكتاب نلخص ونسلط الضوء بشكل مركز على أبرز وأهم ما قدمته حركة حماس لقضية فلسطين القضية المركزية للأمة:

أولاً: إسلامية القضية: أعادت حركة حماس قضية فلسطين إلى موقعها الطبيعي وهو إسلاميتها، وأن واجب تحريرها مسؤولية كل مسلم، لأنها قضية مقدسة تشكل جزءاً من عقيدة المسلمين. وقد تفاعلت الحركة مع جميع شرائح الأمة تفاعلاً كبيراً، إيماناً منها بأهمية الشراكة في تحقيق التحرير لكامل تراب فلسطين.

ثانياً: البعد العالمي والانساني للقضية: تمكنت الحركة وعبر أدائها السياسي والإعلامي من جعل قضية فلسطين قضية إنسانية عالمية، قضية تحرر من الظلم، وقضية تحرير لحق سليب وفق كل الشرائع الدولية.

ثالثاً: الهدف الاستراتيجي التحرير الشامل: رغم كل التحديات، استطاعت الحركة تثبيت الحق الفلسطيني بكامل تراب فلسطين، لدى كل فلسطيني وكل عربي وكل مسلم، من خلال هدفها الاستراتيجي الأساس.

رابعاً: القدس: لقد عززت الحركة فكرة قدسية المسجد الأقصى، وأنه جزء من عقيدة كل مسلم، فليس لأحد التنازل عنه، فالتنازل عنه تنازل عن جزء من العقيدة الإسلامية.

خامساً: حق العودة: إن أرض الإنسان هويته، وكرامته، فلا يحق لأحد أن يتنازل عن حق الشعب الفلسطيني في الرجوع إلى أرضه، فكل شبر من فلسطين حق مقدس لكل فلسطيني، فلا أحد أولى من غيره بوطنه. لذلك جعلت الحركة حق العودة أحد أهدافها الاستراتيجية.

سادساً: تحرير الأسرى: أسرى فلسطين المباركة، هم تاج على رؤوس الأمة، وقضيتهم كانت على رأس الأولويات، فقد خاضت الحركة حروبا عدة لأجلهم، لذلك

رسخ في وجدان الشعب الفلسطيني خاصة، والأمة عامة، أن تحرير الأسرى واجب إسلامي ووطني، في رقبة كل مقاومة وكل مسؤول.

سابعاً: شمولية مفهوم المقاومة وأدواتها: صاغت حركة حماس مفهوماً جديداً للمقاومة، من حيث شموليته لأساليب المقاومة، وللشرائح المشاركة، وللمساحات والمجالات التي يشملها. وأيضا قامت بتطوير أدواته بما يلائم هدفها الاستراتيجي من دحر العدو الصهيوني، وتحرير فلسطين.

فعلى صعيد شمولية مفهوم المقاومة فقد شملت المقاومة ما يلي:

1. مواجهة الاستيطان ورفضه، فليس للصهيوني حق في فلسطين، ولن يسمح له فرض الأمر الواقع، لذلك خاضت الحركة هذه المعركة وجعلتها جزءا من المقاومة.
2. رفض التطبيع، والمقاطعة الاقتصادية، وهما مجالان أساسيان في العمل على تحشيد الأمة للمشاركة في المقاومة الشاملة، في معركة الأمة جميعا ضد العدو الصهيوني المغتصب لما هو مقدس في عقيدتها.

وأما على صعيد تطوير أدوات المقاومة: فقد جعلت الحركة تطوير أدواتها العسكرية عملاً متلازماً مع كل مراحل الصراع مع العدو، وقد ظهر ذلك جلياً في كل مواجهاتها مع العدو الصهيوني، وأهم معالم هذا التطوير:

1. التميز في إدارة العمل المقاوم صمودا ومواجهة للعدو الصهيوني: لقد أثمر الإعداد النوعي للمقاومة قوة في الصمود، وقوة في مواجهة العدو، حيث فرضت حركة حماس وضعاً جديداً في الحروب الثلاثة التي خاضتها، من حيث قدرتها على اختراق الأمن الاستراتيجي للعدو الصهيوني، وأيضاً من حيث قيامها بعمليات عسكرية فاعلة، في معسكرات العدو في مناطق الـ48، وغيرها من جوانب التصدي والردع للعدو.
2. صناعة الشخصية المقاومة: أقامت الحركة مناهجها التربوية والثقافية، على فلسفة انتاج الفلسطيني المقاوم، ليكون شريكاً حقيقياً وفاعلاً في تحرير أرضنا المقدسة.
3. النموذج الواقعي لمشروع المقاومة: بالرغم من الحصار الخانق استطاعت الحركة أن تقدم نموذجاً للمجتمع المقاوم، ونموذجا للحكم المقاوم الذي جمع بين السياسة والمقاومة، والقيام على واجبات الناس والحفاظ عليهم وصون حرياتهم.

ثامناً: تطوير نظرية العمل السياسي المقاوم: لم تجمد الحركة في مقاومتها على مقارعة العدو بالسلاح، بل خاضت ضد العدو معارك عدة في الساحات السياسية والإعلامية، وقد حققت بسبب فاعليتها السياسية وواقعيتها في العمل ما لا يقل أهمية عما حققته في عملها العسكري المقاوم.

تاسعاً: الانفتاح وتطوير العلاقات السياسية الوطنية والدولية على مختلف المستويات، وفي مختلف الصعد، مما أدى إلى التفاعل مع الحركة بشكل حقيقي، واعتبارها الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه على صعيد القضية الفلسطينية.

عاشراً: لقد تميزت الحركة بفكرها الوسطي، والذي انعكس في أدائها على مستوى القضية الفلسطينية عامة، والساحة الفلسطينية خاصة، وقد تجلى ذلك في انفتاحها على مختلف الشرائح السياسية والتعاون معها، وأيضا في ترسيخ العمل الوطني في الساحة الفلسطينية، فضلا عن مشاركة المرأة بشكل فاعل في مشروع المقاومة الشامل بمختلف أبعاده.

حادي عشر: وحدة الشعب الفلسطيني: حافظت حركة حماس على وحدة الشعب الفلسطيني، ابتداء بالدم الفلسطيني ومروراً بتوحيد كلمة الفصائل والأحزاب السياسية وحشد طاقتها لتحقيق الهدف الاستراتيجي، وانتهاء بتمسكها بحق العودة لكل فلسطيني.

ثاني عشر: تعزيز وتفعيل العمل الوطني المشترك: يعتبر العمل الوطني في فكر حماس من المرتكزات الأساسية لمشروعها المقاوم، لأن حشد الشعب الفلسطيني خلف قضيته المركزية، وتوحيد وجهته جزءا لا يتجزأ من مشروع التحرير، ودحر الاحتلال.

ثالث عشر: تنمية المجتمع الفلسطيني: إن النهوض بالمجتمع الفلسطيني مقدمة لازمة للتحرير، لذلك تحملت الحركة مختلف احتياجات الشعب واحتضنته تمهيداً لربطه برسالته وأهدافه، وتعزيز صموده لتحقيق التحرير لأرض فلسطين المباركة.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

القرآن الكريم وتفسيره.

أولاً: كتب السنة النبوية:

1. ابن حنبل، أحمد: المسند، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتب الإسلامي، بيروت.
2. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، بيروت، ط، 1986م.
3. القرضاوي، يوسف: المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1998م.
4. مسلم بن حجاج : الصحيح، دار طيبة، السعودية، 2006م.

ثانياً: المصادر والمراجع:

1. ابن قدامة، موفق الدين: المغني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م.
2. أبو الروس، عماد : تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، جامعة الأقصى، غزة، 2014م.
3. أبو العمرين، خالد: حماس حركة المقاومة الإسلامية، جذورها نشأتها فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2000م.
4. أبو عمرو، زياد: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، 1989م.
5. الأشقر، إسماعيل، وبسيسو، مؤمن: أوراق سياسية في سلسلة انتفاضة الأقصى، المركز العربي للبحوث، غزة، 2003م.
6. أمين، صادق: الدعوة الإسلامية فريضة شرعية، وضرورة بشرية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1978م.

7. البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة (1987–1994م)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.
8. البنا، حسن: مجموعة رسائل الإمام الشهيد، المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت.
9. جميل، هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت؛ ط2، 2006م.
10. الحمد، جواد وآخرون: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 1997م.
11. دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ (إشراف، جواد الحمد، وإياد البرغوثي)، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1997م.
12. الحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 2014م.
13. حسونة، طارق: تطور الفكر السياسي لحركة حماس 1991م – 2006م، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015م.
14. حمودة، سميح: موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية، (حماس دراسات في الفكر والتجربة).
15. الدبس، معتز: التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس، جامعة الأزهر، غزة، 2010م.
16. الدجني، حسام: فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية 2006م وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة، 2006م.
17. دحبور، إبراهيم: التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة حماس، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2013م.
18. رزقة، يوسف: قراءة في مشكِّلات الرؤية السياسية عند الشيخ الشهيد أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م.
19. رفيق النتشة، وإسماعيل ياغي: تاريخ مدينة القدس، عمان:، دار الكرمل، 1984م.
20. الرقب، صالح: الشهيد أحمد ياسين، صفحات من حياته ودعوته وجهاده، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.

21. زهد، عصام: المنهج التغييري في فكر الإمام أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.
22. الشوبكي، بلال: التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي، «نموذج حركة حماس»، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2007م.
23. صالح، محسن: القضية الفلسطينية (خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة)، مركز الزيتونة، بيروت، ط1، 2012 م.
24. المسار التائه للدولة الفلسطينية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2011م.
25. فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ط1، 2003م.
26. حماس دراسات في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ط1، 2014م.
27. قراءة نقدية في تجربة حماس في الحكم 2006–2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
28. صالحة، رائد، حمدي، أبو ليلى: دور الإمام أحمد ياسين في بناء المساجد، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
29. صلاح، إبراهيم: واقع إدارة الإعلام في حركة المقاومة الإسلامية حماس بقطاع غزة، 2014م.
30. الطهرواي، جميل: سمات التفاعل الاجتماعي والأدوار المتصلة بالجماعة لدى الإمام الشهيد أحمد ياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
31. العبد، عصام: المنهج التغييري في فكر أحمد الياسين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
32. عزام، عبد الله: حماس الجذور التاريخية والميثاق.
33. عفانة، عزو: الشيخ الإمام أحمد ياسين رجل أحيا أمة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
34. العمور، ثابت: مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين، حركة حماس نموذجاً، مركز الإعلام العربي، مصر، ط1، 2009م.
35. عودة، عواد جمال: إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2011م.
36. غوشة، إبراهيم: المئذنة الحمراء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2008م.

37. القرضاوي، يوسف: القدس قضية كل مسلم، ط 1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1419 هـ/ 1998م.
38. القرضاوي، يوسف: كلمات في الوسطية الإسلامية ومعالمها، المركز العالمي للوسطية، الكويت، ط1، 2007م.
39. الكرمي، حافظ: رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي (الفصل السابع من كتاب حماس دراسات في الفكر والتجربة).
40. المبحوح، وائل: المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، جامعة الأزهر، غزة، 2010م.
41. محمود، خالد: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، غزة، 2004م.
42. مشعال، شاؤول أبراهام، سيلع: عصر حماس. palestine.paldf.net/Uploads/pd.
43. مشعل، خالد: حماس معالم في الفكر والتجربة (فصل من كتاب: حماس دراسات في الفكر والتجربة، تحرير محسن صالح،مركز الزيتونة للدراسات).
44. المقادمة، إبراهيم: معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين، بدون دار نشر.
45. منصور، أحمد (تحرير مقابلة): شاهد على عصر الانتفاضة (الشيخ أحمد ياسين)، الدار العربية للعلوم.
46. الموسوعة الفلسطينية، إشراف أحمد المرعشلي، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984م.
47. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية / حماس.
48. النادي، علاء: (حماس) المنطلقات والأهداف، مركز الإعلام العربي، مصر، ط2، 2015م.
49. النواتي، مهيب: حماس من الداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، غزة، ط1، 2002م.
50. هنية، اسماعيل: قراءة في الرؤية وتجربة الحكم، (فصل من كتاب: حماس دراسات في الفكر والتجربة، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات).

ثالثاً: الأبحاث:

1. حركة المقاومة الإسلامية (حماس) (مذكرة تعريفية).http://riaaya.org/index_files/ .faseel16.htm
2. رزقة، يوسف: استراتيجية حرب الفرقان 2009م، مركز رؤى للدراسات والأبحاث، غزة، 2009م.
3. حمدان، أسامة: موقف حماس من المصالحة وطرق تفعيلها، مركز الزيتونة، للدراسات والاستشارات، 24/ 11/ 2015 .http://www.alzaytouna.net/2015
4. أبو هلال، فراس: حماس والثورات العربية الموقف والتداعيات، www.aljazeera.net.
5. الاحتلال تجاوز الخطوط الحمراء باستمراره في تهويد المسجد الأقصى. www.palinfo. .com/news
6. الانقسام الفلسطيني. https://ar.wikipedia.org/wiki.
7. بعد خمسة أعوام، هل فشل اتفاق أوسلو أم ظهرت حقيقته؟ المركز الفلسطيني للإعلام.
8. التقسيم الزماني والمكاني للأقصى. www.aljazeera.net/encyclopedia.
9. التكروري، نواف: حركة حماس التعريف بها ونشأتها . www.dogruhaberarapca.com.
10. حبيب، أمل: عبر 22 عاماً، الحركة النسائية تطور متواصل.alresalah.ps/ar/index.
11. الساعاتي، أحمد محمد: الإخوان المسلمون في قطاع غزة،http://felesteen.ps/details/ ./news
12. صافي، خالد: موقف حركة حماس من دور المرأة العسكري والسياسي.//.www.muslm ./org
13. كيف واكبت حماس انتفاضات الشعب الفلسطيني الثلاثة؟!www.paldf.net/forum.
14. ماضي، عبد الفتاح: الصهيونية والتحالف مع الغرب.www.abdelfattahmady.net.
15. مرة، رأفت: كيف تتحرك حماس لدعم انتفاضة القدس؟! felesteen.ps/details/news.
16. مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامي (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، بتاريخ 16 /1/ 1996 م، منشورة على موقع المركز الفلسطيني للمعلومات.
17. مسارات تشكيل تماسك المجتمع، المجتمع الغزّيّ في حرب رمضان 2014 م أنموذجاً»، د. أسامة جمعة الأشقر، Oct 28، 2014م، www.alzaytouna.net.

18. مشعل، خالد، نص الكلمة التي ألقاها خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس www.youtube.com/. 17 /9/ 1998..www.palestine-info-info/arabic
19. نبذة عن حركة حماس. www.palestine-info-info/arabic.

رابعاً: المقابلات:

1. مقابلة مع المهندس إبراهيم غوشة، أكتوبر 1992م، فلسطين المسلمة (10).
2. مقابلة مع الأستاذ محمد نزال، فلسطين المسلمة، نيسان 1994م.
3. حوار الأستاذ خالد مشعل بتاريخ 2010/6/22م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
4. حوار صحيفة السبيل مع الاستاذ خالد مشعل، 2004م، https://www.paldf.net/forum.

خامساً: مواقع الإنترنت:

1. موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net/encyclopedia/.
2. المركز الفلسطيني للإعلام //www.palinfo.com/news.
3. شبكة فلسطين للحوار. نت/ www.paldf.net/forum.
4. فلسطين أون لاين/.felesteen.ps/details/news.
5. الرسالة.نت/http://alresalah.ps/ar/index..
6. موقع المسلم/.//www.muslm.org/vb/archive
7. موقع بصائر. https://www.basaer-online.com.
8. موقع عبد الفتاح ماضي/ http://www.abdelfattahmady.net.
9. www.dogruhaberarapca.com/Form.
10. موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة/ https://ar.wikipedia.org/wiki.
11. موقع مؤسسة شهيد فلسطين/ .
12. موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات/http://www.alzaytouna.net.
13. http://www.al-monitor.com/.
14. http://aawsat.com/home/article/808611

الفهرس


للبحوث والدراسات